

الفَيْقِي

كتاب الصوم

للجزء الثاني

آية الله العظمى
أستاذ الشريعة محمد باقر
صالح الشيرازي
دام ظلّه



دارالكتاب

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 007372178

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

الفِقْهُ

وهو شرح استدلالى على كتاب (العروة الوثقى) لآية الله الفقيه
السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدى (قده)

كتاب الصوم

الجزء الثانى

آية الله المجاهد

الحاج الشيخ محمد حسينى الشيرازى
دام ظلّه

(Arab)

BP194

.2

.T4 S4

1970z

[vol. 20]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام

على محمد وآله الطاهرين .

فصل

فى شرائط صحة الصوم و هى امور :

الاول : الاسلام

(فصل)

(فى شرائط صحة الصوم و هى امور :

(الاول : الاسلام) فلا يصح الصوم من غير المسلم ، و هل يجب عليه ام لا ؟
فيه خلاف فالمشهور لدى المحققين من الاصوليين بل و الاخباريين الوجوب
ولذا اشتهر عندهم ان الكفار مكلفون بالفروع كتكليفهم بالاصول ، و استدلوا
لذلك بالاطلاقات فى الكتاب و السنة كقوله سبحانه : يا ايها الناس ، و كتب
عليكم الصيام و ما شبهه .

و بانه لو لم يكن مكلفا بالفرع لزم عدم الفرق بين الكافر صاحب الفضيلة
و بين الكافر صاحب الرذيلة ، كان لا يكون فرق بين الكافر الزانى السفهارة
القاتل ، و بين الكافر الذى يتصف بكف البطن و الفرج ، و الفرق ضرورى فليس
الا لاجل كونه مكلفا ، و ببداهة العقاب على الفروع لاطلاق ادلته ، و لا يكون
العقاب الاتباعا للمخالفة المقتضية لوجود التكليف ، و بظاهر جملة من
الادلة ، كقوله سبحانه : قالوا لم نك من المصلين ، الى قوله : و كنا نكذب بيوم
الدين ، مما دل على ان السلوك فى السفر من جملة عوامله ترك الصلاة ، مع
ان القائل كافر بدليل قوله و كنا نكذب بيوم الدين ، الى غير ذلك مما تقدم
جملة منها ، خلافا للكاشانى و الاسترابادى و البحرانى و عدة من اواخر
الاصوليين كالاردبيلى و المدارك و الذخيرة فقالوا بعدم تكليف الكفار بالفروع
و استدلوا لذلك بجملة من الادلة التى لا دلالة لها ، و قد ذكرها صاحب
الحدائق فى بحث الغسل ، و تقدم الكلام حول ذلك التى من جملتها ما قاله

النبى صلى الله عليه وآله وسلم لمعاد حين ارسله الى اليمن بانه : ان اقروا
بالشهادتين يدعوهم الى الصلاة ، وفيه ان ذلك لكونه ترتيبا طبيعيا فان
من لا يقر بالشهادتين تكون دعوته الى الصلاة لغوا .

و من جعلتها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : ساحر المسلمين يقتل ، و
ساحر الكفار لا يقتل . قيل ولم ذلك ؟ قال صلى الله عليه وآله : لانه فى
اعظم من السحر . وفيه ان الاعظمية دليل التكليف اولا ، وكون عدم اجراء
حكم القتل بالنسبة اليه لوضوح ان الكافر اذا اقر على طريقته لمصلحة كاهل
الذمة لا يتعرض له بالحدود . وما اشبه ، والا كان ذلك خلاف الاقرار فاذا
اريد اجراء الحكم عليه كان اللازم اجراء حكم الكفر عليه الذى هر اعظم ، والى
هذا اشار التعليل فى كلامه صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا وغيره ذكرنا
فى كتابى الخمس و الزكاة عدم اخذهما من الكافر وان كانا واجبين عليه
واللازم جبرهما بالحج و الصوم و سائر التكليف .

والحاصل انه لم يقيم دليل على عدم تكليف الكافر ، وانما لا يصح منه الصوم
فى حالة الكفر لامور :

الاول : الاجماع فى كلام غير واحد .

الثانى : الايات الدالة على ذلك كقوله سبحانه : ((وما منعهم ان تقبل
نققاتهم الا انهم كفروا بالله ورسوله)) فان الظاهر التلازم بين الصحة و
القبول الا ما خرج بالدليل ، الا ترى انه لو قال المولى لعبده : ائتنى بالماء
البارد ، وان اتيت بالماء الحار فلاقبول ، كان المستفاد عرفا عدم الصحة
والبطلان ، ومنه يظهر وجه الاستدلال بقوله سبحانه : ((انما يتقبل الله
من المتقين .

الثالث : ما استدلل به غير واحد كالمحقق والعلامة وغيرهما من ان
الصوم يشترط بالقربة ، والكافر لا يتأتى منه قصد القربة لكن فيه ان الكافر

واشترط الايمان فلا يصح من غير المؤمن

يتأتى منه القرية اذ ليس معنى الكفر عدم الاعتراف بالله والرسول ، اذ من الكفر عدم الاعتراف بالمعاد مع قبول الشهادتين ، كما ان وجوده غير عزيز، بل عدم الاعتراف بالرسالة ، وقد رأيت مسيحيا كان يصوم كالمسلمين لانه وصل الى فوائده الصحية فاذعن بانه من قبله سبحانه وفي التاريخ ان المسيحيين في عهد الخلفاء كانوا يصومون تقليدا للمسلمين ، كما يظهر ذلك لمن راجع جرجى زيدان وغيره .

الرابع: الاخبار المستفيضة الدالة على اشترط العبادات بمعرفة النبي والامام ، كرواية العلل عنه عليه السلام: انما يتقبل الله من العباد العمل بالفرائض التي افترضها الله على حدودها مع معرفة من دعى اليه قال: وان صلى وزكى وحج واعتمر وفعل ذلك كله بغير معرفة من افترض الله ذلك عليه فلم يفعل شيئا من ذلك لم يصلى ولم يصم ولم يترك ولم يحج ولم يعتمر ولم يغتسل من الجنابة ولم يتطهر ولم يحرم لله حراما ولم يحل له حلالا وليس له صلاة وان ركع وان سجد ولا زكاة له ولا حج ، وانما ذلك كله بمعرفة رجل امر الله على خلقه بطاعته وامر بالاخذ عنه ، فمن عرفه واخذ عنه اطاع الله ، الى غيرها من الاخبار التي ذكر جملة منها الوسائل والمستدرک في اول الكتاب فراجع (و) بهذه الاخبار يظهر ايضا (اشترط الايمان فلا يصح من غير المؤمن) كما هو المشهور ، فعبادات المخالفين باطلة ، بل في بعضها الاحاديث سيان عند الله صلى ام زنى .

اما اشكال السيدين البروجردى والحجة في ذلك بترجيح ان الايمان ليس شرط الصحة ، بل شرط القبول وترتب الاجر ، فكانه لاطلاق الايات و الاخبار الشاملة للمخالف بالاضافة الى ضرورة انه لا يجوز للمخالف قطع الصلاة والحج والصيام والاتيان بالمنكرات وما اشبهه ، ولو كان الايمان

فلو اسلم الكافر فى اثناء النهار ولو قبل الزوال لم يصح صومه

شرطا لم يكن حاله الا كالكافر، لكن لا يخفى ما فى الوجهين، اذ الاطلاقات مقيدة بادلة الاشتراط، وحمل المقيدات على القبول خلاف الظاهر بل خلاف الصراحة فى بعضها والضرورة المذكورة انما نشئت من باب الزموم بما التزموا به حتى فيما يخالف الشرع كالعول والطلاق بدون الاشهاد وما اشبهه، لالاجل ان اعمالهم صحيحة كيف و هل يلتزم هؤلاء الفقهاء بان الوضوء من الاصابع والصلاة المشتملة على آمين والحج بدون طواف النساء والصوم الذى يفطر فيه قبل الغروب كلها صحيحة لكنها لا يثاب عليها .

(فلو اسلم الكافر فى اثناء النهار ولو قبل الزوال لم يصح صومه) وقد اختلفوا فى ذلك فمنهم من قال بالصحة، ومنهم من قال بالبطلان، ثم على البطلان هل يجب القضاء ام لا؟ احتمالان: واحتمال رابع بالاحتياط اذا اءا وقضاء .

واما القول بالبطلان فقد استدل له بان الاسلام شرط كما تقدم، فاذا فقد الشرط ولو فى جزء من النهار بطل كفقده سائر الشرائط اذ الشروط عدم عند عدم شرطه، ولا فرق فى ذلك بين ما قبل الزوال وما بعده فى عدم الصحة، فمن قال بوجوب القضاء قال لانه ادرك، بالاسلام المقدار الذى يصح معه القضاء كمن ادرك ركعة من الوقت ولم يصل فانه يجب عليه القضاء .

ومن قال بعدم الوجوب قال لان الاسلام يجب ما قبله فليس عليه صوم ذلك اليوم، واذا لم يكن عليه صوم ذلك اليوم لم يكن عليه قضاؤه، كما لو اسلم بعد الزوال او بعد الغروب .

واما القول بالصحة فاستدل له بان المستفاد من الادلة امتداد وقت النية الى ما قبل الظهر كما فى المسافر والمريض والجاهل وما اشبهه، فليكن الاسلام من هذا القبيل، وفيه ان الظاهر من قوله سبحانه: ((حتى يتبين

وكذا لو ارتد ، ثم عاد الى الاسلام بالتوبة وان كان الصوم معيناً وجدد النية قبل الزوال على الاقوى

لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل ((كون الصوم عبارة عن هذا المجموع، فاذا تعذر جزء منه لم يجب كالحيض و النفاس و سائر الاعذار و المسافرين و من اشبهه انما خرج بالدليل ففيما لا دليل يلزم التمسك بالعام .

اما الاحتياط بالاتيان و القضاء فهو من باب الاحتياط المستحى ، و الا فقد عرفت ان مقتضى القاعدة عدم الوجوب اداءً و لا قضاءً لدليل الجب المؤيد بعدم امر النبي صلى الله عليه وآله و سلم ، من اسلم جديداً بقضاء الاعمال الفائتة .

و مما تقدم يعلم انه لا فرق بين الاتيان بالمفطر قبل الاسلام ام لا ، فانه لا يجب عليه الامساك بقية النهار ، و اولى منه لو اسلم بعد الزوال فانه لا يلزم عليه الامساك فالقول باللزوم لانه من قبيل من اكل عمداً ، ان هو مكلف بالفروع فلو اكل في حال الكفر كان اللازم عليه الامساك ، لوجوب الامساك على المسلم و الكافر الاكل عمداً ، في غير محله بعد دليل الجب .

(وكذا لو ارتد ، ثم عاد الى الاسلام بالتوبة وان كان الصوم معيناً) كشهر رمضان (وجدد النية قبل الزوال على الاقوى) وقد اختلفوا في ذلك فالمحقق وغيره على عدم افساد الردة للصوم ، والعلامة وغيره على افساد . استدلل القائل بالافساد، بالاجماع الذي ادعاه في التذكرة على المحكى و بقوله سبحانه: ((لئن اشركت ليحبطن عملك)) و قوله: ((قل ابالله وآياته و رسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم)) و قوله: ((ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله)) و بان الاسلام شرط - كما تقدم - فاذا فقد الشرط فقد المشروط، و بان الجزء المرتد فيه ليس من الصوم فاذا فسد جزء

فسد الصوم لانه عبادة واحدة، واجيب عن الكل من قبل القائل بالصحة
الذى تمسك بالاصل والاستصحاب .

اما عن الاجماع فبانه كيف يمكن دعواه من العلامة مع خلاف استزاده
المحقق فيه .

و اما عن الايات بان الظاهر احباط ثواب الاعمال ، مضافا الى انه
مشروط بالموت بحالة الشرك ، كقوله سبحانه : ((ان الله لا يغفران يشرك به))
مما ظاهره الموت مع الشرك ، والا فلاشك غفرانه سبحانه لمن آمن بعد الشرك
كاكثر اصحاب النبي (ص) و سائر المشركين الذين يؤمنون بعد الشرك .
و اما عن اشتراط الاسلام ، فبان الشرط في الجملة و لا دليل على
الاشتراط بقول مطلق .

و اما ان الجزء المرتد فيه ليس من الصوم ، فان اريد به منافات الكفر
للصوم بذاته فهو راجع الى اشتراط الاسلام ، وان اريد به ان الردة منافية
للنية المقومة للصوم ، ففيه انه احضر من المدعى ان الردة قد لا تكون منافية
كما في ما لو كانت الردة عن غير الله سبحانه بان بقى المرتد معتقدا بالله
و رسوله و بالصوم و الصلاة .

اقول : لا بأس بالتمسك بالايات و دليل اشتراط الاسلام ، ان الظاهر من
الاحباط — بقول مطلق — حبط العمل بسائر خصوصياته ، و لا وجه لتقييد
الحبط . بالثواب ، كما لا وجه بالقول بان الاحباط منوط بالموت ، ان لا وجه
لهذا القيد بعد ظهور الايات في كون نفس الكفر علة للاحباط .

و اما دليل اشتراط الاسلام فلا وجه لتقييده ب ((في الجملة)) بل
الظاهر مما تقدم دوران الصحة مدار الاسلام حدوثا و بقاء .

نعم يلزم ان نقول هنا بان المرتد اذا رجع عن رده و اسلم ثانيا لزم
عليه قضاء ما فاتة زمان رده ، سواء كان الزمان قصيرا كمن ارتد ساعة او طويلا

كمن ارتد في كل الشهر، وذلك لقاعدة كون الكافر مكلفا بالفروع بعد عدم شمول دليل الجب له، لان المنصرف منه الاسلام بعد الكفر الاصلى لا مطلقا خصوصا بعد ضعف الرواية وجبرها بالشهرة المؤيدة لقبول النبي (ص)، اسلام من اسلم بدون امره بالاعمال السابقة، فانه لا يأتي في المرتدين غير فرق بين الملى و الفطرى، كما انه يلزم ان نقول ايضا بانه يلزم عليه الامساك حال الردة وبعد ان اسلم في اثناء النهار، سواء كان رجوعه قبل الزوال او بعده، لان ما استدل به على عدم لزوم الامساك لو اسلم في اثناء النهار في الفرع السابق - وهو المسلم الابتدائي - اعنى دليل الجب غير آت هنا لما عرفت من اختصاص دليل الجب بمن اسلم عن كفر اصلى .

و مما تقدم ظهر حال المخالف بقاء وحدوثا . كما لو كان مخالفا ثم استبصر ثم خالف ثم استبصر، او كان مستبصرا ثم خالف ثم استبصر، لان دليل الكفر وان لم يأت هنا الا ان دليل اشتراط الايمان الذى كان من جملة ادلة اشتراط الاسلام آت في المقام، كما ان دليل الجب هناك يساويه دليل عدم لزوم اتيان المخالف بما عمله حال خلافه اذا استبصر - الا الزكاة - وعليه فاذا استبصر المخالف في اثناء النهار وقد صام جزءا منه لم يلزم عليه الاتمام .

اما لزوم الصوم قبل الاستبصار فلدليل اشتراك التكليف، واما لزومه بعد الاستبصار فلانه جامع للشرائط، لا يقال ما الفرق بين اسلام الكافر حيث قلتم بعد لزوم صومه بقية النهار - وان كان قد صام قبل الاسلام، لاعتقاده باللّه و بالصوم، مثلا - وبين استبصار المخالف، حيث قلتم بلزوم اتمامه للصوم اذا استبصر في اثناء النهار، لانه يقال: حديث الجب يرفع التكليف السابق، و حديث كفاية اعمال المخالف يثبت التكليف السابق، فان دليل كفاية عمل المخالف يقول: اذا عمل المخالف قبل منه بعد ايمانه، فاذا استبصر كان

عمله السابق مقبولا بهذا الدليل ، فاذا تحقق صحة عمله السابق على الاستبصار كان محكوما الان بالصوم ولم يأت منه ما ينافيه .

وعلى هذا يظهر الفرق ايضا بين الكافر الذى آمن ، والمخالف الذى استبصر فيما لو دخلا فى الاسلام ، والايمان بعد الاتيان بالمفطرات عمدا فانه لايجب على المسلم الجديد الامساك بخلاف المؤمن الجديد فانه يجب عليه الامساك ، اذ انه كان مكلفا بالصيام قبل الايمان ولم يأت بما يرفع صومه بخلاف المسلم الجديد فان اسلامه يرفع وجوب الصوم السابق عنه بدليل الجب ومن ذلك ظهر عدم الفرق فى المقام بين ان يكون استبصاره بعد افطاره العمدى قبل الزوال او بعده فيجب عليه الامساك والقضاء .

نعم اتيانه بما لايرى كونه مفطرا - فى مذهبه - وان كان مفطرا لدينا لا يوجب القضاء ، لان الايمان يوجب قبول ما اتى به ، وعدم احتياجه الى التدارك ، بقى فى المقام شئ وهو ان المخالف اذا استبصر لايجب عليه اعادة عباداته ، الا الزكاة ، لانه وضعها فى غير موضعها كما فى النص ، وهذا فى الجملة مما لا اشكال فيه ، وتفصيل الكلام انه على اربعة اقسام لانه : اما ان يكون قد صام اولاً .

و الاول : اما ان يكون قد صام صوما على مذهبه او على مذهب سائر المذاهب سواء المتعارفة ام لا ، او على مذهب الشيعة ، او باطلا عنده ، كما لو ارتكب محرما يوجب بطلان الصوم عنده .

والثانى : اما ان يكون عدم صومه بلا عذر او مع العذر ، ثم الاستبصار اما ان يكون فى اثناء النهار او بعد النهار ، فلو صام صوما صحيحا فى مذهبه صح بمعنى عدم الاحتياج الى القضاء والكفارة ولو كان اتيا بما يوجبهما فى مذهب الشيعة ، كما لو اكل وشرب الى ما بعد الفجر او قبل المغرب مثلا ، بل هذا هو الصورة الظاهرة من النص والفتوى .

ولو فعل ما يوجب في مذهبه قضاء أو كفارة فالظاهر عدم السقوط بالايمان، وكذا لو اتى بالصحيح في سائر المذاهب وان كان في مذهبه باطلا او كان مجتهدا بنفسه بحيث اتى بما يخالف المذاهب كلها فان الظاهر الكفاية بعدم الاحتياج الى القضاء والكفارة لاطلاق ادلة الكفاية، وليس في المقام الا دعوى احتمال انصراف النص الى صورة العمل على طبق مذهب نفسه فيبقى حكم ما عدا هذه الصورة حسب القواعد الاولية، وحيث ان العمل بدون الولاء للائمة الطاهرين عليهم السلام باطل، كان اللازم القضاء والكفارة الا ما خرج بالدليل، والمفروض انصراف النص عن هذه الصورة، لكن لا يخفى ما في الدعوى المذكورة، اذ لو سلم الانصراف فهو بدوى لا يعارض الاطلاق خصوصا بعد ان المذاهب مستحدثة، فلا وجه لصرف الدليل لسببها عن اطلاقه .

ولو اتى بالصحيح في مذهب الشيعة الباطل عند العامة اجمع، فان تمشى منه قصد القرية، فلا ينبغي الاشكال في الصحة، اذ هذه الصورة اولى بالصحة من صورة الاتيان بطبق مذهب عام آخر غير المذهب الذي يذهب هو اليه، وان لم يتمش منه القصد المذكور فالبطالان من جهة الخلو عن قصد القرية لا من جهة كونه على مذهب يخالف مذهبه، ومنه يعلم انه لو كان مجتهدا واتى بما يخالف اجتهاده على مذهب آخر كان اللازم الصحة، الا في صورة عدم تمشى قصد القرية

ولو اتى بالباطل في مذهبه بان ارتكب محرما يوجب القضاء والكفارة فالظاهر عدم الكفاية، اذ المنصرف من النص صورة الصحة عنده في الجملة . نعم لو كان الباطل عنده مطابقا لمذهب الشيعة و تمشى منه قصد القرية دخل في المسئلة السابقة، هذا كله في صورة ما لو صام ثم استبصر اما لو لم يصم بما يوجب القضاء عنده، فان استبصر وكان عدم الصيام موجبا للقضاء

عند الشيعة وجب، لعدم شمول ادلة ((لا يعيد)) له فان عدم الاعادة انما هو مع الاتيان بالعبادة في حال الخلاف لامع عدم الاتيان كما لا يخفى، وان كان عدم الصيام غير موجب للقضاء عند الشيعة كما لو لم يصم في السفر الموجب للقصر - شرعا - وكان عدم صومه مخالفة منه لمذهبه ثم استبصر وقد سقط عنه التكليف بالقضاء لمرض طال الى الرمضان القادم، فالظاهر عدم وجوب القضاء، اذ ليس الان مكلفا بقضاء ما لم يجعله الشارع .

وان شئت قلت: ان عدم القضاء حينئذ لعدم التكليف لا لشمول ادلة ((لا يعيد)) له، فان دليل ((لا يعيد)) انما يشمل العمل لا ترك العمل فالتارك للعمل يرجع الى القواعد الاولية، وان كان عدم الصيام في حال الخلاف بما هو عذر عنده ولا قضاء في نظره، فان استبصر، وكان في نظر الشيعة ايضا عدم القضاء فلاشكال في عدم القضاء، وان كان في نظر الشيعة القضاء ففي وجوب القضاء وعدمه احتمالان: من جهة انه اذا استبصر كان مكلفا الان باتيان كل توابع التكليف الا ما خرج بالدليل، والخارج انما هو صورة العمل في حال الخلاف لا صورة عدم العمل في حال الخلاف فاللازم حينئذ الرجوع الى القواعد الاولية المقتضية للقضاء .

ومن جهة ان الظاهر من ادلة ((لا يعيد)) ان ما اتى به على مذهبه سواء كان فعلا او تركا لا تبعة له بعد الاستبصار، كما لو ترك اعطاء بعض الارث للقريب المستحق له، باعطائه ذلك المقدار للعصبة فانه اذا استبصر لم يكلف بالضمان لذلك المقدار بالنسبة الى القريب الذي حرمه عن ارثه الشرعى، والاحتمال الثانى غير بعيد من مساق النصوص والفتاوى، وان كان ربما يقال بان مقتضى اعادة الزكاة لزوم الضمان في مثال الارث، هذا كله فيما استبصر بعد النهار .

اما لو استبصر في اثناء النهار، فان كان لم يرتكب ما يخالف مذهب

الشيعة فلاشكال فى لزوم اتمام الصوم ، والكفاية عن القضاء و الكفارة ، وان كان ارتكب ما يخالف مذهب الشيعة .

اما من جهة انه لم يصم اصلا لعدم الصوم فى مذهبه وكان فى مذهب الشيعة الصوم ، او انه صام وارتكب ما يخالف الحق فاللازم الامساك بقيسة النهار و القضاء فى صورة عدم الصوم اصلا للقاعدة الاولية ، بعد ان عرفت عدم شمول ادلة ((لا يعيد)) له ، لان الادلة فىمن عمل لافىمن لم يعمل - الا فيما استثنى من صورة فهم المناط ، كما ذكرنا فى قولنا : ((سواء كان فعلا او تركا)) وكذلك اللازم الامساك فى صورة انه اصام وارتكب ما يخالف الحق ، لكنه لا قضاء حينئذ لمقتضى دليل ((لا يعيد)) فانه كما يشمل كل العمل السابق يشمل جزء العمل السابق ولا يقاس ذلك بما لو استبصر فى اثناء الصلاة وقد اتى بجزء منها بدون غسل الجنابة لكون مذهب عدم ايجاب الدخول بدون الانزال الغسل حيث نقول ببطلان الصلاة حينئذ ان الجزء الاخر من الصلاة بعد الاستبصار لا يكون مع الشرط الذى هو الطهارة بخلاف باب الصوم ، فان الجزء الثانى يكون مع الشرط - فرضا - .

نعم لو كان صائما جنبا - فى مذهب الشيعة - بان لم يغتسل من الدخول بدون الانزال ثم استبصر فى اثناء النهار كان الحكم بصحة الصوم متوقفا على عدم ابطال البقاء على الجنابة من غير العمد .

ثم انه لو صام فى السفر فاستبصر بعد النهار فالظاهر عدم التكليف بالقضاء لدليل عدم الاعادة ، والقول بانه باطل منقوض ببطلان الصلاة ايضا مع قولكم بعد القضاء والاعادة .

ولو استبصر فى اثناء النهار كان اللازم الافطار و القضاء لانه بعد الاستبصار لا تكليف بالصوم لدها الآن فلا يصح منه الصوم واقعا ، ولا يشملته دليل ((لا يعيد)) فالمرجع القواعد الاولية .

الثانى: العقل فلا يصح من المجنون ولو ادوارا وان كان جنونه فى جزء

من النهار

ولو كان عاميا فاستبصر فى اثناء نهار الصيام وهو صائم ثم ارتد عاميا، ثم استبصر، فهل يشمله دليل ((لا يعيد)) حتى لا يجب عليه القضاء؟ ام انه يجب عليه القضاء لكون خلافه الثانى موجبا لبطلان العمل لانه بدون شرط الولاية، ولا يشمله دليل ((لا يعيد)) لانصرافه الى الخلاف البدوى، كما انهم يقولون بانصراف دليل ((الاسلام يجب ما قبله)) الى الكفر الابتدائى فلا يشمل ((الارتداد)) احتمالا: وان كان الاحتمال الثانى اقرب، ومنه يعلم ان خلافه الثانى لافرق فى كونه فى اثناء النهار او قبل النهار بان خالف ثانيا فى الليل وصام بذلك الحال، ثم استبصر فى اثناء النهار او بعد الغروب وفى المقام فروع كثيرة اكتفينا منها بهذا القدر، والله العالم .

(الثانى) من شروط صحة الصوم (العقل فلا يصح) الصوم (من المجنون ولو ادوارا وان كان جنونه فى جزء من النهار) لا يخفى ان الجنون قد يكون من قبل وقت النية الى آخر النهار، وقد يكون فى جزء من النهار، وقد يكون فى تمام النهار عاقلا وانما جنونه فى الليل مثلا، هذا من حيث الوقت . وقد يكون الجنون فى الجملة من بعض الجهات، كما يكون مجنونا فى تخطيط ما لا يعنى مثلا، وهذا من حيث الكيفية .

ثم انه لا اشكال ولا خلاف فى كون الجنون المستفرك موجب لرفع التكليف بالصوم، بل من جمع كالمستند وغيره نفي، الخلاف فيه، بل عن التذكرة الاجماع عليه، ويدل عليه بالاضافة الى ذلك انه ليس بمكلف عقلا وشرعا لما دلّ من الادلة العامة على نفي التكليف عن المجنون .

وفى احاديث العقل والجهل انه قال سبحانه للعقل: بك اثيب وبك اعاقب، كما انه لا اشكال ولا خلاف فى وجوب الصوم على المجنون الذى يكون

فى تمام النهار عاقلًا لظهور ان الجنون السابق واللاحق لا يوجب رفع التكليف من القطعة التى لاجنون فيها . نعم لو خاف من زيادة الجنون كما او كيفا بسبب الصوم لم يجب من جهة خوف الضرر لا من جهة الجنون بذاته ، كما ان القسم الرابع الذى هو الجنون فى الجملة ان صدق عليه الجنون عرفا لم يكن مكلفا ، وان لم يصدق عليه كان مكلفا لما لا يخفى من كون التكليف دائرة مدارا للموضوعات العرفية ، اى ما يصدق عليه الموضوع عرفا هو مدارا للتكليف المعلق عليه فى لسان الدليل انما الكلام فى مالوكان الجنون فى جزء من النهار فهل هو مبطل كما ذهب اليه المشهور او ليس بمبطل كما عن الشيخ فى الخلاف واستقر به محكى المدارك ، احتمالا ن :

استدل للمشهور برواية رفع القلم عن المجنون حتى يستفيق . وبالادلة العامة المشترطة للعقل فى التكليف ، فحيث لا عقل لا تكليف ، واذ لم يكن تكليف فى جزء من النهار لم يكن تكليف بالصوم لانه لا يتبعض كما هو مقتضى قوله سبحانه : ((حتى يتبين)) اذ الظاهر منه انه تكليف واحد لعادة تكليف ، وبانه كالحيض فى جزء من النهار حيث يوجب بطلان الصوم ، وان سبقت النية .

واجيب عن الادلة المذكورة عن طرف الشيخ بان رفع القلم عن المجنون ليس معناه الا كالمعنى المستفاد من رفع القلم عن النائم ، فكما لا ينافى النوم فى جزء من النهار والتكليف بالصوم كذلك لا ينافى الجنون التكليف بالصوم لوحدة السياق فى المجنون والنائم فى الرواية ، وبان عدم التكليف فى جزء من النهار مع سبق النية لا يضر بدليل المسافر والنائم وما شبهه وبان التمثيل بالحيض ليس باولى من التمثيل بالسفر المرض فى جزء من النهار حيث لا يوجب ان بطلانا واذا شك فى البطلان كان الاستصحاب محكما ، هذا ولكن لا يخفى ما فى هذه الاحوية اذ وحدة التكليف تقتضى بالبطلان فيما لا تكليف فى جزء منه الا ما خرج بالدليل كالسفر ونحوه فالاصل - اى القاعدة - كونه كالحيض لا كالسفر .

كما ان ظاهر رفع القلم عدم التكليف اطلاقا خرج النوم عن ذلك بالضرورة

ولا من السكران

و بالاجماع ، وبضرورة نوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة والمسلمين في نهار رمضان ، بل انهم امروا بالقيلولة في النهار معللين بان الله سبحانه يطعم الصائم ويسقيه حال النوم ، وبقي الباقي اى الجنون والطفولة تحت القاعدة المستفادة من دليل الرفع ، وكيف كان فالمناقشة في عدم وجوب الصوم على المجنون ليس في محلها .

نعم الظاهر لزوم نية الصوم وان علم بانه يجن في اثناء النهار لما قرر في محله من وجوب الامساك على كل من يعلم بانه يزول التكليف عنه بسفر او حيض او مرض او ما اشبهه .

بقي الكلام في السفه ، وهل انه ملحق بالمجنون ام لا ؟ والظاهر التفصيل بين اقسام السفه ، فما يكون معه الانسان غير مكلف يكون موجبا لعدم وجوب الصوم ، وما لا ينافي التكليف كالفه في المال مثلا يكون الانسان معه مكلفا بالصوم ، ولو شك في جنون او سفهانه من القسم الراجع للتكليف ام لا ، فان كانت حالة سابقة اخذ بها ، والا كان اللازم الرجوع الى عموم التكليف وليس هذا من باب التمسك بالعلم في الشبهة المصداقية ، بل من قبيل كلما يشك في كونه رافعا للتكليف لبناء العقلاء على اصالة التكليف الا اذا علموا بسقوط التكليف .

(ولا من السكران) سواء كان السكر اختياريا او بدون الاختيار ، كما افتى به المستند وغيره خلافا لمن قال بالصحة فيما اذا طرء السكر مع سبق النية ، وانما نقول بالبطلان لما تقدم ويأتى من انه لا تكليف مع السكر ، وان كان بسوء الاختيار ، كمن سبب جنون نفسه بسوء اختياره فانه لا يصح منه الصوم ، وان قلنا بالعقاب لما فعله من تجنين نفسه او احتمال صحة الصوم للاطلاقات ولتساوى السكر للنوم ، ولانه لا يضر السكر بالصوم عقلا ولا شرعا ان لا دليل

ولا من المغمى عليه ولو فى بعض النهار و ان سبقت منه النية على الاصح
 فى الشريعة على ابطال السكر ولا مانع فى العقل من الصحة ، كما لو امر
 المولى عبده بالمسير الى النجف فسافر فاسكر فى الطريق فانه لا يعد مخالفا
 لامر المولى فى المسير ، مردود بان الاطلاقات لا محل لها بعد اشتراط الصوم
 بالنية المنتفية فى المقام ، ولو فى جزء من النهار ، ولا تساوى بين السكر والنوم
 لضرورة عدم ابطال النوم ، وكفى بها فارقا ، بالاضافة الى ان النوم يصح
 معه التكليف لانه تحت الاختيار فى الاستيقاظ بخلاف السكر ، فان
 الصحو ليس داخلا تحت الاختيار ، والسكر انما يضر بالصوم لانه ضار بالنية
 ففرق بين مثال السير الذى هو توصلى وبين ما نحن فيه .

ثم الظاهر ان الخرافة و الذهول و السفاهة ان وصلت الى حد سقوط
 التكليف معها بان كانت من اقسام الجنون و الاغماء و ما اشبه ، او كانت ممن
 لا يصح فى حقهم التكليف عقلا لشدة هذه الحالات مما ينصرف دليل التكليف
 عنهم ، او لا يتمكنون من الكف بالنية كان موجبا لبطلان الصوم ، والا فلا وجه
 للبطلان لعدم دليل خاص بالبطلان خصوصا اذا كان الذهول او السفاهة
 غير مرتبط بالصوم ، كما لو كان سفيها فى بدل المال وذاهلا بالنسبة الى
 بعض الامور فقط .

(و) كذا (لا) يصح الصوم (من المغمى عليه ولو فى بعض النهار و ان
 سبقت منه النية على الاصح) و هو المحكى عن الاكثر كما عن التذكرة او
 المشهور كما عن المستند ، بل هو المشهور كما يظهر من تتبع كلماتهم ، خلافا
 للمحكى عن المفيد فى المقنعة و الشيخ فى الخلاف و المبسوط و علم الهدى
 و سلار و القاضى ، بل اليه مال بعض متأخري المتأخرين .

استبدل للمشهور بان المغمى لا عقل له ، و العقل شرط فى التكليف ،
 وبانه لا يتم منه ، النية التى هى شرط فى الصوم ، وبدليل ما غلب الله عليه

فهو أولى بالعدر، وفي رواية أخرى ليس على صاحبه شيء، وبأن الاغماء اذا وجد في جميع الصوم كان مفسداً فكذا فيما اذا وجد في بعضه للتلازم بين الافسادين كما في الحيض والنفاس، وبالتلازم بين سقوط القضاء و سقوط الاداء والقضاء ساقط عن المغمى عليه بالنص فكذا الاداء .

اقول: الظاهر صحة الاستدلالات الثلاثة الاول، اما الدليل الرابع فمرجعه الى بعض الثلاثة المتقدمة، كما ان التلازم بين القضاء والاداء غير ثابت .

واستدل للقول الاخر بالاطلاقات، وبعدم الفرق بين النوم وبين الاغماء كما ردوا الادلة المتقدمة، بانه لا نسلم عدم العقل للمغمى عليه، وبأن النية ليست شرطاً الا في الجملة بدليل النائم و بان دليل ماغلب انما يدل على عدم التكليف بلزوم النية في هذه القطعة من زمان الاغماء لا انه يدل على عدم التكليف بالصوم .

اقول: وانت خبير بما في اصل الاستدلال، وبما في الردود المذكورة لادلة المشهور .

اما الاطلاقات: فقد عرفت حالها في مسألة السكران .
واما عدم الفرق بين النوم والاعماء: فيكفي في الفرق ضرورة صحة الصوم مع النوم بخلاف الاعماء، بالاضافة الى الفرق بين الامرين كما تقدم .
واما الردود، لادلة المشهور: فان عدم العقل المصحح للتكليف بالنسبة الى المغمى عليه واضح، فهل يصح ان يكلف المغمى عليه بشيء، فاذا لم يصح تكليفه وكان الصوم كسائر العبادات مشروطاً بالتكليف كان اللازم القول بعدم توجه الامر بالصوم اليه، والنية شرطاً اما حقيقة او استدامة، الاعلى ما ذكرناه سابقاً في مسألة عدم ضرر نية القطع او القاطع فراجع، ودليل ما غلب ظاهر في رفع التكليف عن غلب الله عليه

والحاصل : ان مقتضى القاعدة لزوم اهلية المكلف فى جميع انات التكليف ولا اهلية فى المعنى عليه ، سواء كان الاغماء فى جميع النهار او فى بعضه فالقول باشتراط الصوم بعدم الاغماء هو الاصح ، كما اختاره المصنف وغالب المعلقين تبعا للمشهور على ما عرفت .

ثم انه قد يشك فى الاغماء من جهة خفة الغيبوبة وحينئذ فان كان اصل فهو والا كان المرجع عمومات التكليف - على ما سبق - وحيث عرفت ضرر الاغماء بالتكليف ، فهل يجوز للمكلف ان يسبب اغماء نفسه اختيارا ام لا ؟ احتمالا : من انه من باب الاخراج عن التكليف بتبديل الموضوع فيكون من قبيل سفر الحائض قبل الزوال و اعمال المرءة ما يوجب الحيض ، ومن انه من باب الموضوع الاضطرارى الذى لا يجوز للمكلف ادخال نفسه فى ذلك الموضوع كسد الباب على نفسه حتى لا يتمكن من الطهورين فلا يصلى ، والظاهر الثانى .

و من المعلوم الفرق بين الموضوعين العرضيين الذى يجوز للمكلف اختيار اى لموضوعين واذا اختار احد هما كان محكوما بحكمه كالسفر والحضر بالنسبة الى الصيام والصلاة وكالفقر والغنى بالنسبة الى وجوب نطقه لا قارب ، والا استطاعة وعدمها بالنسبة الى الخمس والزكاة والحج ، وما اشبه ، وبين الموضوعين الطولييين كالاختيار والاضطرار .

اما مسألة الحيض ففيها اشكال وان كان ربما يقال بانه من باب الموضوعيين ، ولو شك فى الاغماء فى النهار كان الاصل العدم ، ولو شك فى الافاقه قبل الصباح او بعده كان مقتضى الاستصحاب البقاء كل ذلك بعد الفحص حيث عرفت فى هذا الكتاب مكررا لزوم الفحص فى الشبهات الموضوعية والله العالم .

٢ شروط صحة الصوم: عدم الاصبح على الجنابة أو الحيض أو النفاس ٢٠

الثالث عدم الاصبح جنبا او على حدث الحيض والنفاس بعد النقاء من الدم على التفصيل المتقدم .

الرابع: الخلو من الحيض والنفاس في مجموع النهار فلا يصح من الحائض والنفاس اذا فاجئها الدم ولو قبل الغروب بلحظة او انقطع عنهما بعد الفجر بلحظة

(الثالث) من شروط صحة الصوم (عدم الاصبح جنبا) عمدا (او على حدث الحيض والنفاس بعد النقاء من الدم على التفصيل المتقدم) وكذا عدم البقاء بلا غسل بالنسبة الى المستحاضة المتوسطة والكثيرة ، كما سبق الكلام في كل ذلك مفصلا .

(الرابع) من شروط صحة الصوم (الخلو من الحيض والنفاس في مجموع النهار فلا يصح) الصوم (من الحائض والنفاس اذا فاجئها الدم ولو قبل الغروب بلحظة او انقطع عنهما بعد الفجر بلحظة) اجماعا كما ادعاه غير واحد ، والنصوص به متواترة كصحيح الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سئلت عن المرأة اصبحت صائمة ، فلما ارتفع النهار او كان العشى حاضت اتفطر؟ قال : نعم ، وان كان وقت المغرب فلتفطر . قال : وسئلت عن امرئه رأته الطهر في اول النهار في شهر رمضان فتغتسل ولم تطعم فما تصنع في ذلك اليوم؟ قال : تفطر في ذلك اليوم فانما فطرها من الدم ، وصحيح الكنانى عن ابي عبد الله عليه السلام مثله .

اقول : المراد بوقت المغرب قبل المغرب ، فربما يعبر عن ذلك الوقت بلفظ وقت المغرب كما لا يخفى .

و صحيح العيص بن القاسم قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام : عن امرأة تطمت في شهر رمضان قبل ان تغيب الشمس ؟ قال تفطر حين تطمت . وموثق محمد بن مسلم قال : سئلت ابا جعفر عليه السلام عن المرأة ترى

الدم غدوة او ارتفاع النهار او عند الزوال؟ قال عليه السلام: تظفر .
 و موثق منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اى ساعة رأيت
 الدم فهى تظفر الصائمة اذا طمئت، و اذا رأيت الطهر فى ساعة من النهار
 قضت صلاة اليوم و الليل مثل ذلك . اقول : اى مثله فى قضاء الصلاة .
 و رواية ابي بصير، قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن امرئة اصبحت
 صائمة فى رمضان . فلما ارتفع النهار حاضت؟ قال : تظفر . قال : وسئلته عن
 امرئة رات الطهر اول النهار؟ قال : تصلى و تتم صومها و تقض .
 اقول : المراد باتمام الصوم التأدب بالامساك بقية النهار .
 و الرضى : وان حاضت و قد بقى عليها بقية يوم افطرت و عليها
 القضاء .

اما رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان عرضت للمرئة
 الطمث فى شهر رمضان قبل الزوال فهى فى سعة ان تأكل و تشرب و ان عرض
 لها بعد زوال الشمس فلتغسل و لتعد بصوم ذلك اليوم ما لم تأكل و تشرب
 فهى ضعيفة السند مضطرب المتن ، اذ لا معنى لقوله : ما لم تأكل و تشرب ، و
 لذا لا تكافى الاخبار المتقدمة ، و قد حملها الشيخ على الوهم من الراوى ، و
 قد وجهها بعض العلماء بما يفيد الاستحباب ، هذا كله فى الحائض .
 و اما النفساء فيدل عليه بالاضافة الى ما سبق فى كتاب الطهارة من
 اتحاد البايين نضا و فتوى صحيح ابن الحجاج ، قال : سئلت ابا الحسن
 عليه السلام عن المرئة تلد بعد العصر اتم ذلك اليوم ؟ قال عليه السلام
 تظفر و تقضى ذلك اليوم و يدل على المطلوب عدة روايات كالتى دلت على
 استحباب امساك المرئة اذا طهرت اثناء النهار و غيرها .
 ثم لا يخفى ان المحكومة بالطهارة او الحيضية حكمها حكم معلومة
 الحيض و النفاس و الطهارة ، كما لو كانت فى حالة النقاء فى اثناء العشرة

من المستحاضة اذا اتت بما عليها من الاغسال النهارية

الخامس: ان لا يكون مسافرا سفرا يوجب قصر الصلاة

و ما اشبه ذلك ، ولو شكت في امتداد الدم الى بعد الفجر او شروعه قبل الغروب كان مقتضى القاعدة الاستصحاب اذا لم ينفع الفحص ، ولو علمت بان الدم كان في جزء من النهار اما ابتداء او انتهاء كان اللازم قضاء يوم للعلم الاجمالي بذلك (ويصح) الصوم (من المستحاضة اذا اتت بما عليها من الاغسال النهارية) كما تقدم تفصيل ذلك .

(الخامس) من شروط صحة الصوم (ان لا يكون مسافرا سفرا يوجب قصر

الصلاة) بلا اشكال ولا خلاف بالنسبة الى شهر رمضان .

اما بالنسبة الى الواجب فقد اختلفوا فيه ، فالمشهور عدم جواز ما عدا شهر رمضان من الصيام الواجب في السفر ، وهو مذاهب اكثر الاصحاب ، كما عن المدارك وهو المشهور بين الاصحاب ، كما في الحدائق ، وعن الذخيرة و صف الحكم بان عليه اكثر الاصحاب تارة و انه المشهور نقلا و تحصيلا تارة اخرى ، خلافا للمحكي عن المفيد في غير المقنعة فانه قال : بجواز صوم سائر الواجبات في السفر ، ومنه يعلم ان دعوى المستند الاجماع على عدم صحة الصوم الواجب - عدا ما استثنى - في السفر ، اراد به شهر رمضان ، وكيف كان فالاقوى هو الاول ، ويدل عليه الروايات الكثيرة التي ادعى المستند و الجواهر تواترها ، كصحيح صفوان بن يحيى عن ابي الحسن عليه السلام: انه سئل عن الرجل يسافر في شهر رمضان فيصوم؟ فقال : ليس من البر الصيام في السفر ، ومن المعلوم عموم الجواب لكل صوم اذ لا عبرة بالمورد .

و خير الزهري عن علي بن الحسين عليه السلام قال : و اما الصوم في السفر و المرض ، فان العامة قد اختلفت في ذلك فقال قوم : يصوم و قال آخرون لا يصوم و قال قوم : ان شاء صام و ان شاء افطر .

و اما نحن فنقول : يفطر فى الحالين جميعا ، فان صام فى حال السفر او فى حال المرض فعليه القضاء ، فان الله عزوجل يقول : ((فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر)) .

و مرسل ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ان الله عزوجل تصدق على مرضى امتى و مسافريها بالتقصير و الافطار ، ايسر احدكم اذا تصدق بصدقة ان ترد عليه .

و خبر ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الصائم فى السفر فى شهر رمضان كالمفطر فيه فى الحضر ، قال : ان رجلا اتى الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله (ص) اصوم شهر رمضان فى السفر فقال (ص) : لا فقال يا رسول الله انه على يسير فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ان الله عزوجل تصدق على مرضى امتى و مسافريها بالافطار فى شهر رمضان ، ايجب احدكم لو تصدق بصدقة ان ترد عليه صدقته ؟

و خبر محمد بن حكيم قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : لو ان رجلا مات صائما فى السفر ما صليت عليه .

اقول : هذا كناية عن شدة عصيانه ، لانه لا يستحق الصلاة ، ومن المعلوم ان الواجب الكفائى لا يلزم على كل احد الا تيان به ، بل يكفى قيام البعض ، الى غيرها من الاخبار الكثيرة المذكورة فى الوسائل و المستدرک فقد عقد لهما فى الكتابين باب مستقل ، وحيث ان الحكم فى شهر رمضان ليس محل خلاف كان الاولى صرف الكلام الى غير شهر رمضان من سائر الواجبات ، فنقول حجة المشهور على المنع اطلاق جملة من الروايات وخصوص جملة اخرى ، فمن تلك الاخبار ما تقدم من صحيحة صفوان .

و موثقة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: فيمن ظاهر في شعبان ولم يجد ما يعتق ينتظر حتى يصوم رمضان ، ثم يصوم شهرين متتابعين ، وان ظاهر وهو مسافر افطر حتى يقدم .
 و موثقة زرارة قال : قلت لابي جعفر عليه السلام ان امي كانت جعلت عليها نذرا ان رد الله عليها بعض ولدها من شئ كانت تخافه عليه ، ان تصوم ذلك اليوم الذي يقدم فيه ما بقيت فخرجت معنا مسافرة الى مكة ، فاشكل علينا لمكان النذر ان تصوم ام تفتقر ؟ فقال عليه السلام : لا تصوم قد وضع الله عنها حقه ، وتصوم هي ما جعلت على نفسها . قلت : فما ترى اذا هي رجعت الى المنزل اتقصيه ؟ قال عليه السلام : لا قلت : افتترك ذلك ؟ قال : لا ، انى اخاف ان ترى في الذي نذرت ما تكره .

اقول : الظاهر من قوله : ((قد وضع الله عنها حقه)) شهر رمضان ، اى كيف يلزم عليها صيام النذر و الحال ان صوم شهر رمضان الذى هو من تشريع الله ابتداءً موضوع عنها ، وهذه العلة كما ترها عامة شاملة لجميع انواع الصوم .

و موثقة عمار الساباطى قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول : لله على ان اصوم شهرا او اكثر من ذلك او اقل فيعرض له امر لا بد ان يسافر يصوم وهو مسافر ؟ قال : اذا سافر فليفتقر لانه لا يحل له الصوم فى السفر فريضة كان او غيره ، و الصوم فى السفر معصية .

و ما عن على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال : سئلته عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان وهو مسافر ، يقضى اذا قام فى المكان ؟ قال : لا حتى يجمع على مقام عشرة ايام و ما عنه عن اخيه عليه السلام ايضا قال : سئلته عن الرجل يترك شهر رمضان فى السفر فيقيم الايام فى مكان هل عليه صوم ؟ قال : لا ، حتى يجمع على مقام عشرة ايام ، فاذا اجمع على مقام عشرة

ايام ، صام واتم الصلاة .

و ما عن زيد بن علي عن ابائه عن امير المؤمنين عليه السلام : انه سافرو هو يريد صفين حتى اذا قطع النهر ، امرناده فنادى بالصلاة قال : فتقدم فصلى ركعتين حتى اذا قضى الصلاة اقبل علينا فقال : ايها الناس الا من كان مشيعا و مقيما فليتم فانا قوم على سفر ، ومن صحبنا فلا يصم المفروض والصلاة ركعتان ، الى غيرها من الروايات الكثيرة ، وقد رأيت ان بعضها مطلق وبعضها في قضاء رمضان وبعضها في النذر وبعضها في الظهر ، مما يوجب الفتوى بعدم جواز صوم الفريضة في السفر مطلقا ، بل اطلاق بعضها شامل للنافلة ايضا ، و انما قيد المصنف وجوب الافطار بالسفر الذي يوجب القصر لما دل على التلازم بين قصر الصلاة والافطار من الروايات كقول الصادق عليه السلام في صحيحة معاوية بن وهب : هما واحد اذا قصرت افطرت واذا افطرت نصرت .
و خبر سماعة عنه عليه السلام : ليس يفترق التقصير والافطار ، فمن قصر فليفطر ، اي و من افطر فليقصر .

و صحيح عمار بن مروان : من سافر قصر وافطرا الا ان يكون رجلا سفره في الصيد او في معصية الله ، الحديث .

و خبر تغلب عن الباقر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم : خيار امتي الذين اذا سافرو افطروا و قصروا . الى غيرها من الروايات .

و لذا ادعى المرتضى وابن زهرة في الانتصار والغنية عدم الخلاف في التلازم بين التقصير والافطار ، بالاضافة الى ان السفر في الروايات يراد به السفر الموجب للقصر لحكومة الاخبار المبنية للسفر بالشرائط المخصوصة على هذه المطلقات التي لولا تلك الحكومة لكان مقتضى الفهم العرفي مطلق ما يسمى

الامع العلم بالحكم فى الصوم الواجب

سفرا ، ولو كان بقطع مسافة فرسخ .

ثم ان دليل التلازم يدل على لزوم الافطار بمجرد حصول السفر الموجب لقصر الصلاة وذلك بالمرور على حد الترخيص فلو مر على حد الترخيص ذهابا ، و اراد المقام هناك يوما او اكثر دون العشرة ، وجب عليه الافطار ، كما انه لو مر عليه رجوعا و اراد المقام ، لزم عليه الصيام ، لانه محكوم شرعا بعدم كونه مسافرا كما مرفى كتاب الصلاة ، وفى الصوم ايضا حيث ذكرنا كلام من يقول بجواز افطار المسافر بدون الوصول الى حد الترخيص ، وانما يشترط الصوم الواجب بعدم السفر مطلقا ، اى سواء بقى على وجوبه فى نفسه ام لا ، فالذى يجوز له كل من الصيام والافطار فى شهر رمضان كالشيخ والشيخة ، والذى يضره الصوم ضررا يجوز له الافطار ، لانه يجب عليه الافطار اذا سافرا لم يجز لهم الصوم ، لما عرفت من اطلاق تحريم الصوم فى السفر و جوبا و نوبا ، بالاضافة الى ان الندب بنالعرض محكوم بحكم الواجب - لو فرض انحصار الدليل بالواجب - اذ المتبادر من الواجب ، الواجب بالذات كما ذكرنا فى مسألة عدم جواز الجماعة فى النافلة بان المتبادر النافلة بالذات .

ثم انه استدلل للمفيد ((ره)) القائل بجواز الصوم الواجب فى السفر باطلاق الادلة بعد كون الاستثناء خاصا بشهر رمضان ، مضافا الى الاصل وفيها مالا يخفى ، ان قد عرفت اطلاق جملة من الادلة الدالة على عدم الجواز بحيث يشمل رمضان وغيره ، مضافا الى خصوص بعض الادلة لاقسام واجبة من الصوم كما سبق ، والاصل لا مجال له بعد الدليل .

وكيف كان فالبطلان للصوم فى السفر لا يكون (الامع العلم بالحكم فى الصوم الواجب) فان علم بان حكمه الافطار بطل صومه و الاصح وان كان عن

جهل غير عذرى ، بلا اشكال ولا خلاف ، بل نقل الاجماع عليه مستفيض ، كما فى منتهى المقاصد وغيره ، كما نفى الخلاف فيه فى الجواهر وغيره ، ويدل على الصحة فى صورة الجهل بالحكم الصحيح الذى رواه الشيخ عن ابن ابي شعبة قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ، رجل صام فى السفر؟ فقال : ان كان بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ذلك فعليه القضاء وان لم يكن بلغه فلا شئ عليه .

وصحيحه الاخر عن عبد الرحمان عن ابي عبد الله عليه السلام : قال : سئلته عن رجل صام شهر رمضان فى السفر؟ فقال : ان كان لم يبلغه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ذلك فليس عليه القضاء ، وقد اجزء عنه الصوم ، والصحيح الذى رواه الكلينى عن عيص ابن القاسم عن ابي عبيد الله عليه السلام قال : من صام فى السفر بجهالة لم يقضه . وصحيح ليث عن الصادق عليه السلام ، قال : اذا صام الرجل فى شهر رمضان افطر ، وان صامه بجهالة لم يقضه ، وهذه الاخبار كما تراها صريحة الدلالة صحيحة السند معمول بها ، فاللازم الاخذ بها ، وعليه فالحكم فى اصل الجهل بالحكم مالا شبهة فيه ، وانما يقع الكلام فى فروع :

الاول : انه هل انه يفرق الحكم بالكفاية بين القاصر والمقصرام لا فرق بينهما؟ احتمالان : من ان الاطلاق يقتضى عدم البطلان حتى بالنسبة الى من يعلم بان للصيام احكاما خاصة لكنه لا يذهب الى تعلمها ، كما هو كثير فى سكان المدن العلمية . ومن ان الانصراف الى خصوص القاصر محتمل فالاصل فيما عداه محكم ، لكن الاول اقوى لقوة الاطلاق ، ولا وجه للتقييد الا احتمال الانصراف وهو بمجرد انه لا يوجب صرف اليد عن الظاهر .

الثانى : هل ان الحكم بالكفاية عام بالنسبة الى الجاهل باصل الحكم

او يشمل الجاهل بخصوصياته ، كمن لا يعلم ان العاصي في ضمن السفر عليه الافطار بان زعم ان الحكم فيه مثل العاصي بسفره ، ولذا صام ثم تبين اختلاف الحكم في المسئلتين اختار الصحة المستند ، ونسبه الى بعض الاجلة واطلاق الاصحاب وتبعه بعض المتأخرين ، وذلك لاطلاق الادلة ، فاحتمال اختصاص الحكم بالجاهل باصل الحكم ليس في محله .

الثالث : هل ان الحكم بالكفاية شامل لصورة ما لو علم في اثناء النهار ان الحكم الافطار ام خاص بصورة ما بقي على جهله الى اخر الوقت؟ احتمالا ن : من ان قوله عليه السلام بلغه لا يشمل ما قبل البلوغ فالصوم صحيح بالنسبة الى ما قبل البلوغ ، وحيث ان الصوم لا يتبع بعض يلزم القول بالصحة فيما بقي من النهار ، ومن ان الظاهر عدم البلوغ مطلقا ، فالبلوغ في اثناء النهار يصدق عليه انه بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والثاني هو المتعين .

الرابع : هل ان الجاهل بالموضوع كالجاهل بالحكم فلو لم يعلم ان هنا ثمانية فراسخ فصام كان صومه صحيحا ام لا؟ احتمالا ن : من اصالة عدم الكفاية الا ما خرج ، والقدر الخارج هو الجاهل بالحكم ، ومن وحدة المناط ، بل اهونية الجاهل بالموضوع والاقرب الاول ان لا قطع بالمناط .

الخامس : الظاهر انه لو علم بالحكم ثم زعم ان علمه كان جهلا مركبا كان مقتضى القاعدة الصحة لصدق عدم البلوغ عرفا ، كما لو اخبره انسان ثقة ثم قطع بانه كان كاذبا .

السادس : هل ان حكم الناسي حكم الجاهل ام لا؟ احتمالا ن : اختار المسالك اولهما والمدارك وغيره الثاني ، وعلل الاول : الحكم باشتراك الناسي والجاهل في العذر كما ربما وجه بان الناسي اقوى مناظ من الجاهل ، وعلل الثاني : باطلاق ما دل على بطلان الصوم في السفر خرج منه صورة الجاهل

الا في ثلاثة مواضع

فيبق الباقي تحت الاطلاق، وهذا هو الاقوى .

السابع: هل ان المريض الذي يضر بحاله الصوم ضررا بالغاً مما وجب عليه الافطار في حكم المسافر الجاهل بالحكم اذا صام فلا يجب عليه القضاء ام لا؟ احتمالان اختاره اللاحق في الحقائق لاخبار معذورية الجاهل، والاقرب وفاقا لغير واحد، الثاني لاطلاق ادلة القضاء الا ما خرج وهو الجاهل بحكم السفر لا الجهل مطلقاً، والمناط غير قطعي، كما ان اخبار معذورية الجاهل مطلقاً مثل حديث الرفع قد اشكل على اطلاقه في محله فراجع .

الثامن: هل الحكم في الجهل شامل لغير شهر رمضان او خاص بشهر رمضان؟ احتمالان: من اطلاق بعض النصوص المتقدمة ومن تصريح بعضها بلفظ شهر رمضان، وللأزم حمل المطلق على المقيد، لكن الاول اقوى اذ لاوجه للحمل المذكور الا حين العلم بوحدة الحكم ولاعلم هنا بالوحدة و الدليلان مثبتان فلا تنافي بينهما .

التاسع: يشترط صدق البلوغ شرعاً فلو اخبره بالحكم من لا يثق به شرعاً ولم يطمئن من كلامه لم يكن عليه قضاء، ولو شك في الحكم من اخباره فكيف فيما اذا اطمئن بالخلاف .

العاشر: اذا كان بلغمان رسول الله نهى عن الصوم في السفر لكنه زعم ان النهى للتنزيه لا للتحريم اجتهاداً او تقليداً او اعتباطاً، فالظاهر عدم القضاء، اذ الظاهر من النص البلوغ التحريمي فيصدق على هذا الشخص انه لم يبلغه تحريم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (الا في ثلاثة مواضع) وبعض انها الاستثناء الى ستة مواضع: ((الجهل)) و((النذر)) و((المندوب))

احد ها صوم ثلاثة ايام بدل هدى التمتع

و((ثلاثة ايام في المدينة)) و((ثلاثة ايام في الحج)) و((ثمانية عشر يوما بدل البدنة)) لكن ما للمدينة يكون حينئذ من باب التأكيد للنص الخاص، والا فمن يقول بجواز كل صوم مندوب في السفر لا وجه لجعل الثلاثة الايام من المستثنى وكيف كان ف(احد ها صوم ثلاثة ايام بدل هدى التمتع) بلا اشكال ولا خلاف ، ويدل عليه قبل الاجماع الآية الكريمة وهو قوله سبحانه : ((فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج و سبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة)) .

لكن الانصاف انه لولا الروايات الخاصة لم يكن الاستدلال بالاية في موقعه ، اذ ادلة عدم جواز الصوم في السفر تخصص الآية فيلزم اقامة الحاج عشرة ايام حتى يقضى صومه ، وليس بين الآية و بين الروايات الدالة على حرمة الصوم في السفر عموم من وجه حتى يقال بان في مورد التعارض وهو الثلاثة ايام في السفر بدون الاقامة يرجع الى الاصل ، اذ الروايات حاكمة على جميع ادلة الصوم التي منها هذه الآية الكريمة وكيف كان فيدل على الاستثناء الروايات المستفيضة ، كخبر سماعة قال : سئلته عن الصيام في السفر؟ فقال : لا صيام في السفر قد صام اناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسماهم العصاة الا الثلاثة الايام التي قال الله عزوجل في الحج .

و خبر يونس عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تمتع لم يكن معه هدى؟ قال : يصوم ثلاثة ايام قبل التروية بيوم و يوم التروية و يوم عرفة قال : فقلت لهاذا دخل يوم التروية وهو لا ينبغي ان يصوم بمنى ايام التشريق قال عليه السلام فاذا رجع الى مكة صام قال : قلت فان اعجله اصحابه و ابوا ان يقيموا بمكة قال : فليصم في الطريق فقلت : يصوم في السفر؟ قال : هوذا يصوم في عرفة و اهل عرفة

هم في السفر .

وصحيح رفاعه بن موسى قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام، عن المتمتع لا يجد الهدى؟ قال: يصوم قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة قلت: فانهدم يوم التروية؟ قال: يصوم ثلاثة ايام بعد التشريف . قلت: لم يبق عليه جماله؟ قال: يصوم يوم الحصة ويعدّه يومين . قال قلت: وما الحصة؟ قال: يوم نفرة . قلت: يصوم وهو مسافر؟ قال: نعم . اليس هو يوم عرفة مسافر انا اهل بيت نقول ذلك لقول الله عزوجل: ((فصيام ثلاثة ايام في الحج)) يقول في ذي الحجة .

ثم الظاهر ان الصوم في السفر في هذه الثلاثة ايام على وجه العزيمة ان تمكن ان يصوم قبل يوم التروية ويومها والعرفة لا تطلق ادلة الوجوب، واذا لم يتمكن من الصيام في هذه الايام فجائز ان يصوم في السفر و جائز ان يؤخر الصيام الى ان يرجع الى اهله و ذلك جمعا بين الروايات المتقدمة وبيّن صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: الصوم الثلاثة ايام ان صامها فاخرها عرفة وان لم يقدر على ذلك فليؤخرها حتى يصومها في اهله ولا يصومها في السفر .

و مرسل المفيد (ره) قال: سئل عليه السلام عن من لم يجد هديا و جهل ان يصوم الثلاثة ايام كيف يصنع؟ فقال (ع): اما اني لا امره بالرجوع الى مكه ولا اشق عليه ولا امره بالصيام في السفر ولكن يصوم اذا رجع الى اهله، فان هذين الخبيرين دلا على جواز ترك الصيام في السفر اذا لم يصم في الموعد المحدد له، فما ذكره صاحب الجواهر من القطع بالترخيص مطلقا محل اشكال ان الجمع بين الطائفتين من الاخبار يعطى الترخيص فيما اذا لم يصم قبل التروية ويومها وعرفة لان الترخيص مطلقا يشمل حتى ما اذا تمكن من الصوم هذه الثلاثة ايام .

نعم لعله يستفاد الاطلاق من خبر دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد

الثاني صوم بدل البدنة لمن افاض من عرفات قبل الغروب عامداً وهو

ثمانية عشر يوماً

عليهما السلام انه قال : فمن تمتع بالعمرة الى الحج فعليه ما استيسر من الهدى كما قال الله عزوجل : شاةً فما فوقها فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج . يصوم يوماً قبل التروية و يوم التروية و يوم عرفة و سبعة ايام اذا رجع الى اهله وله ان يصوم متى شاء اذا دخل في الحج وان قدم صوم الثلاثة الايام في اول العشر فحسن وان لم يصم في الحج فليصم في الطريق . لكن بالاضافة الى ضعف السند لا يمكن الاعتماد على دلالة ان عدم الصيام في الحج غير صريح في جواز ذلك ، بل هو تعليق على امر واقع خارجي .

(الثاني) من الصيام المستثنى في السفر (صوم بدل البدنة) اي الابل (لمن افاض من عرفات قبل الغروب عامداً و هو ثمانية عشر يوماً) فان الحاج يجب عليه ان يقف بعرفات الى غروب الشمس يوم التاسع ، فان افاض عامداً قبل الغروب وجب عليه نحر بدنه ، فان لم يتمكن من ذلك صام بدلها ثمانية عشر يوماً فانه يجوز له ان يصوم هذا الصوم في السفر ، والمراد بالسفر نفس سفر مكة لا مطلق السفر كما هو الظاهر ايضاً بالنسبة الى ثلاثة ايام بدل الهدى ، ان الظاهر من تخصيص الروايات المطلقة بالنصوص الخاصة في هذين المقامين هو ما ذكرناه ، لانه اذا لم يصم في سفر مكة عصياناً او عذراً جاز ان يصومهما ولو في اسفار اخر ان الاصل عدم الجواز الا ما خرج .

ثم ان استثناء هذه الثمانية عشر هو المشهور بين الفقهاء ، بل لم يظهر التصريح بالخلاف من احد فان المراسم و الوسيلة و الغنية و الجمل و الاقتصاد و الراوندى وغيرهم انما سكتوا عن الاستثناء ، وذلك ليس بدليل على عدم ،

الثالث : صوم النذر المشترط فيه سفرا

فان كتب القدماء مشحونة بذكر بعض الخصوصيات وعدم ذكر بعض الخصوصيات ، و ليست ككتب المتأخرين التي بنيت على الاستيعاب و الشمول و كيف كان فيدل على الاستثناء صحيحة ضريس عن ابي جعفر عليه السلام، قال : سئلته عن رجل افاض من عرفات قبل ان تغيب الشمس بماذا ؟ قال عليه السلام عليه بدنه ينحرها يوم النحر فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة او في الطريق او في اهله ، و هذه الرواية رواها الشيخ عن ابي عبد الله عليه السلام لكن لا بهذا التفصيل، وكيف كان فالرواية صحيحة السند صريحة الدلالة معمول بها فاللازم الاخذ بها ، و الاشكال في ذلك بان الرواية ساكتة عن كون السفر سفر قصر فمن اللازم تقيدها بما دل على عدم جواز الصوم في السفر ليس في محله ، اذا الظاهر منها كون السفر سفر قصر ، خصوصا بالنسبة الى الحاج الذي لا يعتاد البقاء في مكان عشرة ايام تشوقا الى اهله الا في ما يضطر الى ذلك .

ثم ان المحكى عن الصدوقين جواز صوم ثمانية عشر يوما في السفر في جزاء الصيد، ويدل عليه الرضوي ، قال : ولا يصوم شيئا من صوم الفرض ولا السنة ولا التطوع الا الصوم الذي ذكرناه في اول الباب من صوم كفارة صيد الحرم و صوم كفارة الاختلال في الاحرام ان كان به اذى من رأسه ، و صوم ثلاثة ايام بطلب الحاجة عند قبر النبي صلى الله عليه وآله و سلم و هو يوم الاربعاء و الخميس و الجمعة .

اقول : سيأتى تفصيل الكلام في ذلك في كتاب الحج انشاء الله تعالى .
(الثالث) من الصيام الجائز سفرا ، و الجواز هنا بمعنى عدم الحظر لا بمعنى الجواز اللغوي ، ان قد يكون واجبا (صوم النذر المشترط فيه سفرا

خاصة او سفرا و حضرا دون النذر المطلق

خاصة) بان نذر ان يصوم في السفر (او سفرا و حضرا) بالتنصيص لا الاطلاق (دون النذر المطلق) الذي لم ينص فيه على السفر، وهذا الحكم هو المشهور بين الاصحاب، كما في المستند ومنتهى المقاصد، والمعروف، كما في المستمسك ولا خلاف فيه كما عن المنتهى، ولا اجد فيه خلافا كما في الجواهر، والحكم اتفقا عندهم كما في الحدائق، ونسبه الشرائع الى الشهرة وليس ذلك لوجود الخلاف، بل لان المستند عند المحقق ضعيف كما قال في المعبر لمكان ضعف هذه الرواية جعلناه قولاً مشهوراً، لكن المدارك توقف في الحكم قال: والمسئلة محل اشكال و الاحتياط يقتضى عدم التعرض لايقاع هذا النذر و الاقوى هو المشهور و يدل عليه رواية ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن الرضا عليه السلام، قال: سئلته عن الرجل يجعل لله عليه صوم يوم مسمى؟ قال: يصوم ابدا في السفر والحضر.

و صحيحة ابن مهزيار قال كتب اليه عليه السلام بندار مولى ادريس يا سيدي نذرت ان اصوم كل يوم سبت، و انما لم اصمه ما يلزمني من الكفارة فكتب و قرئته: لا تتركه الا من علة، وليس عليك صومه في سفر ولا مرض الا ان تكون نويت ذلك وان كنت افطرت من غير علة فتصدق بقدر كل يوم لسبعة مساكين نسئل الله التوفيق لما يحب ويرضى. وقد اشكل على هذا الخبر بامور:

الاول: جهالة بنداره، وفيه ان جهالته لا يضر بعد قراءة على بن مهزيار

للمكتوب.

الثاني: جهالة المكتوب اليه لانه لم يصرح باسم الامام، وفيه ان ذلك غير ضائر بعد معلومية انه الامام لكونه مذكورا في الكتب المعتمدة، التي لا تذكر ولا تعتمد الا على ما يروى عن الائمة الطاهرين.

الثالث: اشتماله على كون الكفارة الصدقة على سبعة مساكين، وهو خلاف سائر الاخبار الدالة على كون الكفارة كفارة اليمين او كفارة شهر رمضان، وفيه اولا: ان نسخة المقنع ذكره بلفظ ((عشرة)) مكان ((سبعة)) وثانيا: ان سقوط بعض فقرات الرواية لا يوجب سقوط الجميع عن الحجية .

الرابع: ظهور الرواية في جواز الصوم حال المرض اذا نوى ذلك مع ان جواز الصوم في حال المرض يناط بالضرر ولا يناط بالنية، وفيه اولا: امكان رجوع الاستثناء الى خصوص السفر . وثانيا: ما المانع من اناطة جواز الصوم في المرض غير الشديد بالنية، فانه اذا كان المرض شديدا لم يجز الصوم، و ان كان غير شديد مما يجوز فيه كل من الصيام والافطار - كما ذكروا في باب صوم شهر رمضان - انيط بالنية، فان نوى الصوم في ذلك الحال وجب، والا لم يجب .

الخامس: معارضته بالاخبار الكثيرة الدالة على عدم الصوم في السفر، كخبر كرام، قلت، لابي عبد الله عليه السلام، انى جعلت على نفسى ان اصوم حتى يقوم القائم عليه السلام؟ فقال: صم، ولا تصم في السفر ولا العيدين و لا ايام التشريق و لا اليوم الذى يشك فيه انه من شهر رمضان .

و خبر القاسم بن ابي القاسم الصيقل قال: كتبت اليه، يا سيدى رجل نذر ان يصوم يوما من الجمعة دائما ما بقى، فيوافق ذلك يوم عيد فطر او اضحى او ايام التشريق او سفر او مرض هل عليه صوم ذلك اليوم او قضائه او كيف يصنع يا سيدى؟ فكتب اليه: قد وضع الله عنك الصيام هذه الايام كلها، وتصوم يوما بدل يوم ان شاء الله .

اقول: قوله من الجمعة اما المراد به الاسبوع، اى يوما خاصا من الاسبوع اولفظة ((من)) تسوية لاتبعيضية .

و خبر زارة ، ان امي جعلت عليها نذرا ، ان رد الله عليها بعض ولدها من شئ كانت تخافه عليه ان تصوم ذلك اليوم الذي يقدم فيه ما بقيت ، فخرجت معنا مسافرة الى مكة ، فاشكل علينا لمكان النذر ، اتصوم او تفطر؟ فقال عليه السلام : لا تصوم وضع الله عزوجل حقه عنها ، وتصوم هي ما جعلت على نفسها . اقول : هذا استفهام انكار اى كيف تصوم صوم النذر ، وقد وضع الله عنها الصوم الواجب في شهر رمضان ، او المراد وقد وضع الله عنها صوم النذر في السفر .

و خبر معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ، في الرجل يجعل لله عليه ان يصوم شهرا او اكثر من ذلك ، فيعرض له امر لا بد ان يسافر ايصوم وهو مسافر؟ قال : اذا سافر افطر لانه لا يحل له الصوم في السفر فريضة كان او غيره . هذا بالاضافة الى ما دل على النهي من الصوم في السفر بالعموم والاطلاق مما جمعها الوسائل والمستدرک في الباب الاول من ابواب من يصح منه الصوم ، لكن هذه الروايات اعم مطلقا من المكاتب المذكورة ، فاللازم تخصيص هذه الرواية بالمكاتب ، كما ان اللازم تقييد رواية ابراهيم بن عبد الحميد بالمكاتب ، والا كانت مصادمة لهذه الروايات ، وعلى هذا فلا يجوز الاتيان بالصوم المنذور مجملا في السفر لمكان هذه الروايات وهو المشهور بين الاصحاب ، ولا مجال لان يقال اذا لم يجز الصوم في السفر كيف تكون النية مجوزة له ، بل موجبة اياه ، لانه يقال حال ذلك حال النذر الموجب لجواز الاحرام ، بل وجوبه قبل الميقات ، مع انه لا يجوز الاحرام قبل الميقات بدون النذر ، ولا استحالة عقلية في ذلك فلا يقال : ان النذر انما ينصب على الموضوع الجائز ، فكيف يمكن ان يصحح النذر موضوع نفسه ، ثم يحكم على الموضوع الذي تأتى من قبله ، وهل هو الا من باب اثبات الموضوع بالحكم ، لوضوح ان النذر كاشف عن وجود الموضوع ، فالنذر كاشف لانه مؤن للموضوع .

بل الاقوى عدم جواز الصوم المندوب فى السفر ايضا

وان شئت قلت: ان الاحرام قبل الميقات له فردان :

الاول: ما لا يتعلق به النذر وهو موجب للمفسدة .

الثانى: ما يتعلق به النذر وهو موجب للمصلحة فاذا نذر كان من القسم الثانى، وقد تعرض الفقهاء لهذا الاشكال فى كتاب الحج واجابوا عنه فراجع تفصيل الكلام هناك . وكيف كان فقد تحقق مما تقدم ضعف القول المنسوب الى المرتضى وسلا من وجوب صوم المندوب فى السفر مطلقا حتى اذا لم ينو ذلك حين النذر استدلالا بعموم وجوب الوفاء بالنذر ان فيه ان وجوب الوفاء بالنذر انما يكون فيما اذا لم يرد نص بعدم صحة مثل هذا النذر، وقد عرفت وجوده حتى انه لولا المكاتبة لزم القول بعدم الصحة حتى بالنسبة الى النذر الذى نوى صومه سفرا فقط، او سفرا وحضرا .

ثم حيث ان التخصيص لعدم جواز الصوم فى السفر كان بالنسبة الى ما نوى الصوم فى السفر، فهل يعم ذلك ما لو نوى ان يصوم اما سفرا او حضرا ام لا؟ احتملان: من شمول لفظ ((نويت)) له، ومن انصرافه الى صورة نية الصوم سفرا، اما معينيا او تعميما، فلا يشمل صورة النية تخييرا، والظاهر ان العهد واليمين ليسا بحكم النذر، وان كان ربما يطلق لفظ النذر على الثلاثة، كما ان الظاهر ان جواز الصوم سفرا للنادر الناوى ذلك خاص بنفس النادر، فلا يجرى ذلك فى القاضى عنه، كما اذا مات ولم يصم فاستتيب عنه . وهكذا لو نذر الصيام سفرا ثم ترك عصيانا او عذرا فانه يلزم عليه قضاءه حضرا لا سفرا، لاختصاص الادلة بالاصل دون القضاء، وكذلك الظاهر ان متعلق النذر يلزم ان لا يكون واجبا فى نفسه، فلو نذر صيام شهر رمضان او قضاؤه سفرا لم ينعقد النذر لانصراف الدليل الى المندوب فى نفسه (بل الاقوى عدم جواز الصوم المندوب فى السفر ايضا) كما اختاره الصدوقان

وابن البراج والمفيد في المقنعة وابن ادريس وغيرهم ، خلافا للتهذيبيين و
النهاية والشهيد والمحقق واخرون ، بل حكاها الاصبهاني عن الاكثرفاجازوا
ذلك ، وقد اختلفوا في الكراهة وعدمها ، فابن حمزة ذهب الى الكراهة
واخرون ذهبوا الى عدمها ، فالاقوال في المسئلة ثلاثة :

احتج للقول الاول باصالة عدم المشروعية ما لم يدل عليه دليل ، وبان
الصوم حقيقة واحدة - كسائر العبادات - فاذا دل القران على عدم جواز
الصوم في السفر بالنسبة الى شهر رمضان لزم القول به في سائر اقسام الصيام
وبالروايات المستفيضة ، كصحيح صفوان عن ابي الحسن عليه السلام : ليس من
البر الصيام في السفر .

وصحيح عمار بن مروان عن ابي عبد الله عليه السلام ، انه قال : من سافر
قصر وافطر .

وصحيحة احمد بن محمد قال : سئلت ابا الحسن عليه السلام عن الصيام
بمكة والمدينة ، ونحن في سفر؟ قال : فريضه؟ قلت : لا ، ولكنه تطوع كما يتطوع
بالصلاة ، فقال : تقول اليوم وغدا؟ قلت : نعم . فقال : لا تصم .

وصحيحة زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : لم يكن رسول الله يصوم
في السفر . في شهر رمضان ولا غيره . بضميمة ان الرسول اسوة .

وموثقة عمار : عن الرجل يقول : لله على ان اصوم شهرا واكثر من ذلك او
اقل ، فعرض له امر لا بد ان يسافر ، ايصوم وهو مسافر؟ قال عليه السلام : اذا
سافر فليفطر ، فانه لا يحل له الصوم في السفر فريضة كان او غيره ، والصوم في
السفر معصية .

والمروى عن تفسير العياشي : لم يكن رسول الله يصوم في السفر تطوعا ولا

فريضة .

- والرضوى : ولا يصوم في السفر شيئا من صوم الفرض ولا السنة ولا التطوع .
وما رواه ابو الفتوح عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، انه قال : ليس
من البر الصيام في السفر .
وعن عوف عنه صلى الله عليه وآله انه قال : الصائم في السفر كالمفطر في الحضر .
وعن جابر انه قال : قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان جماعة
يصومون في السفر؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : اولئك العصاة .
وعن الباقر عليه السلام انه قال : كان ابي لا يصوم في السفر وكان ينهى عنه . الى
غيرها وهذه الروايات تدل على المطلوب ، اما بالاطلاق ، او بالنصوية .
اما القائلون بالجواز فقد اشكلوا على الاصل بورود الدليل الاتي على
مشروعيته ، وعلى كون الصوم حقيقة واحدة بانه تام لولا الدليل ، وعلى الروايات
المانعة بما دل على الجواز مما يقتضى الجمع بينهما بالحمل على الكراهة ،
كرواية اسماعيل بن سهل عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : خرج
ابو عبد الله عليه السلام من المدينة في ايام بقين من شهر شعبان فكان يصوم
ثم دخل عليه شهر رمضان وهو في السفر فافطر ، فقيل له : تصوم شهر شعبان
وتفطر شهر رمضان؟ فقال : نعم شعبان الي ان شئت صمته ، وان شئت لا ، وشهر
رمضان عزم من الله على الافطار .
ورواية الحسن بن بسام عن رجل قال : كنت مع ابي عبد الله عليه السلام
فيما بين مكة والمدينة في شعبان وهو صائم ، ثم رأينا هلال شهر رمضان فافطر
فقلت له : جعلت فداك امس كان من شعبان وانت صائم ، واليوم من شهر رمضان
وانت مفطر؟ فقال : ان ذلك تطوع ولنا ان نفعنا ما شئنا ، وهذا فرض وليس لنا
ان نفعل الا ما امرنا .
وصحيحة الجعفرى التى استدلت بها المستند قال : سمعت ابا الحسن عليه

السلام يقول: كان ابي يصوم عرفة في اليوم الحارفي الموقف، ويأمر بظل مرتفع فيضرب له، الحديث فان عرفة سفر شرعى كما لا يخفى .

وفي حديث عن الصادق عليه السلام: ان خشى من شهد الموقف ان يضعفه الصوم من الدعاء والمسئلة والقيام، فلا يصمه فانه يوم دعاء ومسئلة .

وقد اشكل الروايتين الاوليين والرابعة بالارسال، وعلى الثالث بانه حكاية حال، ولعل الامام كان ناذرا للصيام، مضافا الى انه كيف يمكن الجمع بين صيام الامام في السفر، وبين قوله عليه السلام في الرواية المتقدمة، والصوم في السفر معصية والانصاف: ان الاشكال بالارسال في الاوليين في غير محله بعد رواية الكافي لهما، و زمانه حجية اختياره كما مرنا غير مرة، كما ان حمل الثالث على نذرا لمام عليه السلام خلاف الظاهر، خصوصا بعد قوله عليه السلام ((كان ابي)) الظاهر في الاستمرار .

نعم يبقى اشكال قوله عليه السلام: ((معصية)) و ((لا يحل)) والانصاف انه لا وجه للجمع بينهما جمعا دلاليا وان ذكر كل فريق مؤيدات لما اختاره، فاللازم القول بالتخيير لانه مقتضى عدم المرجحات الدالية وعدم المرجحات في باب التعارض فبايهما عملت من باب التسليم وسعك .

اما ما اطال به المستند به الكلام ترجيح التحريم ففيه ما لا يخفى بعد معارضة تلك الوجوه بوجوه مقابلة لها، وربما يحتمل استثناء صيام يوم عرفة لصحة الرواية و قابلية الروايات الناهية للتخصيص بخلاف مطلق المندوب لارسال الروايات الدالة عليه فلا تقاوم الصحيحة، وفيه ما لا يخفى . ثم ان من قال بعدم الكراهة في صوم النافلة قال بذلك لابعاد روايات الجواز عن ذلك، اذ كيف يلتزم الامام بالمكروه كما في الصحيحة ومن قال بالكراهة اراد الجمع بين الاخبار الناهية والاخبار المجوزة، لكن حيث عرفت عدم امكان الجمع الدالي فالقول بعدم الكراهة - لو قلنا بالجواز - اقرب .

ثم ان المناط ملاحظة الاصل في كونه مندوبا ام لا، فاذا كان الاصل

.....
 الاثلاثة ايام للحاجة في المدينة والافضل اتيانها في الاربعاء والخميس و
 الجمعة

واجبا كمن يجوز له كل من صيام شهر رمضان و افطاره كالشيخ و الشيخة و
 المريض الذى لا يضره الصيام ضررا بالغا ونحوهم ، لا يجوز له الصيام فى السفر
 و كذلك الذى يصوم قضاء غيره تطوعا ، و اذا كان الاصل مندوبا ، ثم وجب بشرط
 فى ضمن عقد او امر سيد او ما اشبه ، كان مقتضى القاعدة جواز صومه ، كما ان
 الظاهر ان حكم طرف العلم الاجمالى حكم الصوم الواجب ، اذ اللازم ان يأتى
 بالاطراف بحيث يصح الأمر به فى الواقع على كل تقدير سواء انطبق على
 هذا الطرف او على ذلك (الاثلاثة ايام للحاجة فى المدينة) بلا اشكال و لا
 خلاف (والافضل اتيانها فى الاربعاء و الخميس و الجمعة) لدلالة بعض
 المطلقات الاتية عليه ، مضافا الى ان بنائهم على عدم تقييد المستحبات بالقيود
 و لو المذكورة منها فى نفس الرواية ، اللهم الا اذا عرف ان الاستحباب لا يتأتى
 الا مع ذلك القيد و يدل على الحكم صحيح معاوية بن عمار عن ابي عبد الله
 عليه السلام ، قال : ان كان لك مقام بالمدينة ثلاثة ايام صمت اول يوم الاربعاء ، و
 تصلى ليلة الاربعاء عند اسطوانة ابي لبابة و هى اسطوانة التوبة التى كان
 ربط اليها نفسه حتى نزل عذره من السماء و تعقد عندها يوم الاربعاء ، ثم
 تأتى ليلة الخميس التى تليها ما يلى مقام النبى صلى الله عليه وآله وسلم ليلتك
 و يومك و تصوم يوم الخميس ثم تأتى الاسطوانة التى تلى مقام النبى صلى الله
 عليه وآله وسلم و مصلاه ليلة الجمعة فتصلى عندها ليلتك و يومك و تصوم يوم
 الجمعة ، و ان استطعت ان لا تتكلم بشئ فى هذه الايام الا ما لا بد لك منه
 و لا تخرج من المسجد الاحاجة ، و لا تنام فى ليل و لانهار فافعل فان ذلك
 مما يعد فيه افضل ، ثم احمد الله سبحانه فى يوم الجمعة ، و اثن عليه وصل

على النبي صلى الله عليه وآله، و سل حاجتك، وليكن فيما تقول: اللهم ما كانت لى اليك من حاجة شرعت انا فى طلبها و التماسها او لم اشرع سئلتكها او لم اسئلكها، فانى اسئلك بنبيك محمد (ص) نبي الرحمة فى قضاء حوائجى صغيرها وكبيرها . فانك حرى ان تقضى حاجتك انشاء الله تعالى . و مثله صحيح الحلبي، ومرسل ابن قولويه، والرضوى: وصوم ثلاثة ايام بطلب الحاجة عند قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم و هو يوم الاربعاء والخمس والجمعة .
والمرورى عن موسى بن جعفر عليه السلام انه قال: يستحب اذا قدم المدينة مدينة الرسول صلى الله عليه وآله ان يصوم ثلاثة ايام فان كان له بها مقام ان يجعل صومها فى يوم الاربعاء والخميس والجمعة، ونحوه مرسل الشهيد .

ثم الظاهر انه لو لم يتمكن من الاداب المذكورة لم يكن الصوم عليه محضورا لما تقدم من الاطلاق، وقاعدة التسامح ولو لم يبق فى المدينة ثلاثة ايام فهل يصح منه الصوم ام لا؟ احتملان: من ان الخارج من موارد الحرمة ثلاثة ايام فالأقل لا دليل عليه بناء على عدم جواز مطلق الصوم المندوب فى السفر . ومن احتمال المناط، فاذا جاز الصيام فى السفر لافرق بين عدد ايامه، والظاهر لزوم ان يكون فى المدينة قبل الظهر فى اليوم الاول، وان لا يخرج منها الا بعد العصر فى اليوم الثالث، ان لو ورد هابعد الظهر فوات وقت النية، ولا يجوز الصوم فى السفر غير المدينة - فيما نحن فيه - و لو خرج عنها قبل الظهر كان مسافرا، ومثله لا يصح منها لصوم، وهل يصح ان يجعل هذا ما لا ايام الثلاثة قضاء او واجبا آخر، او هل يصح ان يصومها اذا كان من رمضان؟ محل اشكال، لكن لا اشكال فيما لو نذرهما، لما تقدم سابقا من ان الاصل هو المعتبر لا ما طرء عليه من الوجوب والندب .
ثم الظاهر ان المراد بالمدينة الاعم من البلد والحرم، فاذا توسعت البلدة اكثر من الحرم جاز هذا العمل فيها، كما يجوز الاتيان به فى الحرم الخارج

واما المسافرين الجاهل بالحكم لو صام فيصح صومه ، ويجزئه حسبما عرفته في جاهل حكم الصلاة اذ الافطار كالقصر والصيام كالتمام لكن يشترط ان يبقى على جهله الى اخر النهار . واما لو علم بالحكم في الاثناء فلا يصح صومه .
واما الناسي فلا يلحق بالجاهل في الصحة

عن البلدة ، ولو قصد صوم الثلاثة فصام يوما او يومين لم يجب الاتمام . لعدم الدليل عليه .

نعم قد عرفت الاشكال فيما لو نوى من الاول صوم يوم او يومين ، والظاهر من النص والفتوى تتابع الثلاثة ، وهل يصح التفريق فيه ؟ احتملان : من انه خلاف النص ، فخروجه عن اصل عدم جواز الصوم في السفر يحتاج الى الدليل ومن المناط ، ولو صام يوما او يومين ثم عرض له مانع ففي الاكتفاء بعد ذلك بما بقي او الاستيناف الاحتملان ، والظاهر انه لا يجوز له الخروج قبل الزوال . ليرجع بعد ذلك ، لانه يكون حينئذ من الصوم في السفر .

نعم لا بأس بالخروج بعد الزوال ، وان رجع قبل الظهر من اليوم الثاني اذ السفر لا يضر بهذه الثلاثة ، كما يضر باقامة عشرة ايام ، ولفظ مقام في الحديث لا يدل على الاستمرار في الاقامة .

(واما المسافرين الجاهل بالحكم) وان عليه الافطار (لو صام فيصح صومه ، ويجزئه حسبما عرفته في جاهل حكم) القصر في (الصلاة) فصلاها تماما في السفر (اذ الافطار كالقصر والصيام كالتمام) لما تقدم من الروايات الدالة على ذلك في اول شرط ان لا يكون مسافرا (لكن يشترط ان يبقى على جهله) بحكم الافطار في السفر (الى اخر النهار) واما لو علم بالحكم في الاثناء فلا يصح صومه) وقد تقدم الكلام في ذلك فراجع .

(واما الناسي) للحكم (فلا يلحق بالجاهل في الصحة) اذا صام في السفر

وكذا يصح الصوم من المسافر اذا سافر بعد الزوال

نسيانا ، وقد سبق الكلام فى ذلك ، واحتمال الصحة كما عن بعض للمناط وما اشبه
(وكذا يصح الصوم من المسافر اذا سافر بعد الزوال) وقد اختلفوا فى ذلك
على اقوال :

الاول : اعتبار الزوال ، فان خرج قبله افطر ، وان خرج بعده صام ، لكن من
المعلوم ان مرادهم بالافطار اذا خرج قبل الزوال ، فيما اذا لم يرجع الى
وطنه او يقيم فى محل عشرة ايام ، والحال انه لم يفطر فى السفر ، والا كان عليه
الصيام ، وقد اختلفوا فى القول الاسكافى والمفيد والكلىنى والفقير والمقنع و
المختلف والمنتهى ، بل اكثر كتب العلامة وفخر المحققين واللمعة والروضه و
غيرهم من المتأخرين على ما حكاه عنهم المستند .

الثانى : اعتبار تبيت النية وقصد السفر فى الليل ، فان بيت النية يجب
الافطار متى ما خرج ولو بعد الزوال ، والا فالصوم وان خرج قبل الزوال ، ذهب
اليه النهاية والمبسوط والاقتصاد والجمال والقاضى وابن حمزة والمعتبر و
الشرائع والنافع والتلخيص .

الثالث : عدم اعتبار شئ منهما ، بل يجب الافطار فى اى جزء خرج من النهار
بدون التبييت ، كما عن والد الصدوق والعمانى والسيد والحلى وابن زهرة و
الارشاد .

الرابع : اعتبار التبييت والخروج قبل الزوال معا ، وهو محتمل المبسوط .
الخامس : وجوب الافطار ان خرج قبل الزوال ويخير بين الصيام
والافطار ان خرج بعد الزوال ، كما عن التهذيبين .

السادس : التخيير فى تمام اليوم ، كما عن المدارك نفى البعد عنه .
استدل للقول الاول : بصحيفة الحلبي عن الصادق عليه السلام ، عن

الرجل يخرج من بيته و هو يريد السفر و هو صائم؟ قال: ان خرج من قبل ان ينتصف النهار فليفطر وليقض ذلك اليوم، وان خرج بعد الزوال فليتم يومه .
و صحيح ابن مسلم عنه عليه السلام: اذا سافر الرجل فى شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم ، ويعتد به من شهر رمضان .
و صحيحة عبيد، فى الرجل يسافر فى شهر رمضان يصوم او يفطر؟ قال: عليه السلام: ان خرج قبل الزوال فليفطر، وان خرج بعد الزوال فليصم .
و موثقة عبيد ايضا : اذا خرج الرجل فى شهر رمضان بعد الزوال اتم الصيام ، واذا خرج قبل الزوال افطر .

و خبر الدعائم عن جعفر بن محمد عليه السلام انه قال: من خرج مسافرا فى شهر رمضان قبل الزوال افطر ذلك اليوم ، وان خرج بعد الزوال اتم صومه و لا قضاء عليه ، وهذه الاخبار مؤيدة فى القسم الاول منها بعموم الكتاب: ((و ان كنتم مرضى او على سفر فعدة من ايام اخر)) و عموم ما دل على انه اذا قصر افطر .

و استدل للقول الثانى : بموثقة ابن يقطين عن ابي الحسن موسى عليه السلام ، فى الرجل يسافر فى شهر رمضان ايفطر فى منزله؟ قال: اذا حدث نفسه فى الليل بالسفر افطر اذا خرج من منزله ، وان لم يحدث نفسه من الليلة ثم بداله فى السفر من يومه اتم صومه .

و صحيح رفاعة قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعرض له السفر فى شهر رمضان حين يصبح؟ قال: يتم صومه .

و مرسل ابراهيم بن هاشم عن رجل عن صفوان عن الرضا عليه السلام : لو انه خرج من منزله يريد النهروان ذاهبا و جائيا لكان عليه ان ينوى من الليل سفرا و الافطار فان هو اصبغ و لم ينو السفر فبداله من بعد ان اصبغ فى

السفر قصر، ولم يفطر يومه ذلك .

و مرسل صفوان عن رواه عن ابي بصير، قال عليه السلام: اذا خرجت بعد طلوع الفجر ولم تنو السفر من الليل فاتم الصوم واعتد به من شهر رمضان .
و مرسل سماعة وابن مسكان عن رجل عن ابي بصير، قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: اذا اردت السفر في شهر رمضان فنويت الخروج من الليل فان خرجت قبل الفجر او بعده فانت مفطر و عليك قضاء ذلك اليوم .
و استدلل للقول الثالث: باطلاق الاية الكريمة، خصوصاً مع ذكر المرض الذي هو موجب للانطار في اى جزء كان من النهار، وعدم ارتباطه بتبنييت النية، و باطلاق ما دل على التلازم بين التقصير والانطار، فانه يقصر في صلاته مهما خرج، وبرواية عبد الاعلى، في الرجل يريد السفر في شهر رمضان قال: يفطر وان خرج قبل ان تغيب الشمس بقليل .

و بمرسلة المقنع: من خرج بعد الزوال فليفطر وليقض ذلك اليوم .

و الرضوى: وان خرجت في سفر و عليك بقية يوم فافطر .

و استدلل للقول الرابع: بالجمع بين طائفتي اخبار القولين الاولين، اما روايات القول الثالث فاللازم تقييدها بتلك الطائفتين او طرحها لضعفها
سندا .

و استدلل للقول الخامس: بصحيفة رفاة عن الرجل يريد السفر في رمضان قال: اذا اصبح في بلده ثم خرج فان شاء صام وان شاء افطر وذلك بعد تقييده بما بعد الزوال للاخبار المقيدة الدالة بان الخروج قبل الزوال موجب للانطار حتما .

و القول السادس: استدلل باطلاق صحيفة رفاة المتقدمة .

اقول: اما صحيفة رفاة فالظاهر منها ولو بقريئة الاخبار السابقة ارادة انه

ان خرج قبل الزوال ، افطر ، ان خرج بعد الزوال صام ، فبيده المشيئة فى الصيام وعدمه بهذا النحو ، هذا بالاضافة الى انه موافق لمذهب العامة كما فى المستند ، وبذلك يسقط القولان الاخيران وربما يؤيد المعنى الذى ذكرناه ما ذكره الصدوق فى المقنع الذى هو مضمون الروايات ، قال : واذا اصبح المسافر فى بلده ثم خرج فان شاء صام ، وان شاء افطر ، قال : وان سافر قبل الزوال فليفطر . وان خرج بعد الزوال فليتم ، فانه كالصريح فى ان المشيئة انما تكون بهذه الكيفية لا المشيئة المطلقة ، والقول الرابع غير تام لان بين اخبار الطائفتين تعارضا لا بد فيه من العلاج كما تعرف ، فلاوجه للجمع بينهما جمعا دلاليا كما ذكره هذا القول والقول الثالث قد عرفت ضعف اخباره بالاضافة معارضة الرضوى والمقنع بنفسهما لنفسهما فلا يبقى الا القولان الاولان ، وبين اخبار الطائفتين تعارض عرفا لان احدى الطائفتين تعلق الصيام والافطار ببعد الزوال وقبل الزوال ، والطائفة الاخرى تعلقهما بالتبويت وعدم التبويت ولا يمكن الجمع بينهما كالجمع بين الطائفتين فى اخبار اذا خفى الاذان فقصر واذا خفى الجدران فقصر ، فلا يمكن ان يقال ان الخروج قبل الزوال مسع التبويت موجب للافطار ، والخروج بعد الزوال مع عدم التبويت موجب للصيام فيبقى الخروج قبل الزوال بلا تبويت والخروج بعد الزوال مع التبويت محلا للمعارضة بينهما فيرجع فيهما الى الاصل الذى هو اطلاق اية السفر ، اذ قد عرفت ان مثل هذا يعد متعارضا عرفا والجمع المذكور ليس جمعا عرفيا والفرق بين ما نحن فيه وبين خفاء الجدران والاذان ، ان هناك لو قيل بالتعارض وان لم نقل بمقالة الفقيه الهمداني من التلازم بين الخفائين يكون التعارض ابتدايا يزول بملاحظة تقييد منطوق كل منهما بالآخر حتى يكون الشرط خفاءهما او مفهوم كل منهما بالآخر حتى يكون الشرط خفاء احدهما ، وحيث وقع التعارض فى المقام كان

كما انه يصح صومه اذا لم يقصر فى صلاته كناوى الاقامة عشرة ايام او المتردد ،
ثلاثين يوما وكثير السفر والعاص بسفره وغيرهم ممن تقدم تفصيلا فى كتاب
الصلاة .

السادس عدم المرض او الرمد الذى يضره الصوم لا يجابه شدته او طول برئه
او شدة المه

اللازم تقديم اخبار المشهور لانها اقوى سندا ولذهاب المشهور اليها، ولان
الطائفة موافقة لمذهب اكثر العامة كابى حنيفة والشافعى ومالك والاوزاعى
وابى ثور وغيرهم .

ثم ان فى المقام روايات ذكرها الوسائل والمستدرك علق حكم الافطار
على عدم طلوع الفجر او ما اشبه لا عامل بها ولذا يجب رد علمها الى اهلها
او حملها على التقية بمعناها الذى ذكره صاحب الحدائق من ارادة الامام
عليه السلام القاء الخلاف بينهم حتى لا يعرفوا بطريقة واحدة فيؤخذوا بها
(كما انه يصح صومه) اى المسافر- عرفا- (اذا لم يقصر فى صلاته كناوى الاقامة
عشرة ايام او المتردد ثلاثين يوما) فانه بعد الثلاثين يتم الصلاة وياتى بالصيام
(وكثير السفر والعاص بسفره وغيرهم ممن تقدم تفصيلا فى كتاب الصلاة) وتقدم
هناك بعض الاختلافات فراجع .

(السادس) من شرائط صحة الصوم (عدم المرض او الرمد الذى يضره
الصوم لا يجابه شدته او طول برئه او شدة المه) الضرر الموجود او المترقب على
نوعين :

الاول: ما كان الصوم يوجب شدته او ايجاده وكان بحيث يكون شديدا
لا يجوز البقاء الانسان نفسه فيه كما لو كان مريضا بحيث اذا صام اوجب الصيام
ان يطول مرضه سنة وهو مرض لا يتحمل عادة ، او انما اذا صام تمرض مرضا شديدا لا

• يتحمل عادة .

الثانى : ما كان الصوم لا يوجب ذلك وانما يوجب مرضا خفيفا او شدة المرض شدة فى الجملة ، وهذا القسم اما ان يكون المرض المخوف زيادته او ايجاد الصوم له مرضا طفيفا لا يهيم كما لو اوجب الصوم الحمى الطفيفة او الثقل اليسير فى المزاج او زيادة الحمى من العشر الى العشرين - بالدرجه - مثلا ، واما ان يكون مرضا غير طفيف كمن يوجب الصوم بالنسبة اليه حمى اسبوع حمى متوسطة لا شديدة ولا طفيفة او من اذا صام اشتدت حماه من الدرجه الى درجه و نصف مثلا ، و لهذه الاقسام الثلاثة من المرض المخوف زيادته او وجوده بسبب الصوم احكام ثلاثة .

الاول : وجوب الافطار حتى انه اذا صام كان صومه باطلا ووجب القضاء .
الثانى : وجوب الصيام .

الثالث : التخيير بين الافطار والصيام ، اما وجوب الصيام فى القسم الثانى وهو المرض الطفيف جدا فلا طلاق ادلة الصيام ولا مقيد لها بالنسبة الى المقام بل السيرة المستمرة فان الصوم يغلب ان يضر الانسان بمثل هذا الضرر ومع ذلك جرت عادة المسلمين على الصيام ، واما القسم الاول فالصيام فيه محرم و يدل عليه الادلة :

اما الكتاب فقوله تعالى : ((فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر)) .

• واما السنة فروايات مستفيضة .

• واما الاجماع فقد صرح به المستند وغيره كما جزم بعدم الخلاف فيه الجواهر وغيره .

• واما العقل فلا استقلاله بقبح القاء النفس فى التهلة ، بل يشمله ادلة لا

ضرر ولا حرج وما شبهه .

اما السنة فمنها خبر الزهرى ومرسل ابن ابى عمير وخبر ابى العلاء المذكورات فى باب سقوط الصوم عن المسافر، وخبر ابن الصيقل وصحيح ابن مهزيار الواردين فى سقوط الصوم المعين عن المريض فى مسألة النذر .
وصحيح محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث فى قول الله عزوجل: ((فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا)) قال مرضا وعطاش .
وصحيح حريز عن ابا عبد الله عليه السلام ، قال: الصائم اذا خاف على عينيه من الرمذ افطر .

ورواية الزهرى، عن السجاد عليه السلام: فان صام فى السفر او فى حال المرض فهو عاص، الحديث .
و الرضى: لا يجوز للمريض والمسافر الصيام فان صام ما كانا عاصيين وعليهما القضاء . قال وروى: ان من صام فى مرضه او سفره او اتم الصلاة فعليه القضاء و فى موضع آخر منه: فان صام فى السفر او فى حال المرض فعليه فى ذلك القضاء الى غيرها من الروايات التى تقدم بعضها ، والمذكوره غالبها فى كتاب الوسائل والمستدرک .

واما القسم الثالث: فيدل عليه بالاضافة الى ان رفع الصوم امتنان و هو يلائم التخيير لا الايجاب فيما لا يضره ضررا بالغا ولذا ذكروا مثله من التخيير فى باب من اضره الوضوء او الغسل ضررا غير بالغ ، روايات مستفيضه فى بعضها شاهد الجمع بين الطائفة المتقدمه الامرة بالافطار جزما وغيرها مما دل على جواز الافطار كرواية محمد بن مسلم ، قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ما حد المرض اذا نقه فى الصيام فقال: ذاك اليه هو اعلم بنفسه اذا قوى فليصم .
و موثق عمار عن ابى عبد الله عليه السلام فى الرجل يجد فى رأسه رجعا من

صداع شديد هل يجوز له الافطار؟ قال: اذا صدع صداعا شديدا واذا حمى شديدة واذا رمدت عيناه رمدا شديدا فقد حلّ له الافطار. فان ظاهر الحلّ عدم الوجوب لاعدم الجواز وان كان الظاهر انه فى مقابل الحرمة الشامل للجواز والوجوب.

وصحيح ابن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام فى حديث، قال: كل شئ من المرض اضر به الصوم فهو يسعه ترك الصوم.

وخبر سماعة، قال: سئلته عليه السلام، ما حد المرض الذى يجب على صاحبه فيه الافطار كما يجب عليه فى السفر ((من كان مريضا او على سفر))؟ قال: هو مؤتمن عليه مفوض اليه فان وجد ضعفا فليفطر وان وجد قوة فليصم كان المرض ما كان.

وخبر ابي بصير، عن ابي عبد الله عليه السلام حيث سئل عن حد المرض، الذى يجب على صاحبه فيه الافطار كما يجب عليه فى السفر فى قوله تعالى: ((من كان منكم مريضا او على سفر)) قال: هو مؤتمن عليه مفوض اليه فان وجد ضعفا فليفطر وان وجد قوة فليصم كان المرض ما كان وقريب منه رواية الدعائم عن الصادق عليه السلام.

والرضوى: ويصوم العليل اذا وجد من نفسه خفة وعلم انه قادر على الصوم وهو ابصر بنفسه الى غيرها من الروايات التى منها ما ذكر ان جواز الاقطار حدّه عدم التمكن من التسحر. المراد منه عدم التسحر من جهة المرض كرواية الازرى عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سئل ابي وانا سمع من حد المرض الذى يترك الانسان فيه الصوم؟ قال: اذا لم يستطع ان يتسحر. الى غيرها والظاهر ان الاحكام الثلاثة وجوبا وحرمة وجوازا مما لا ينبغى الاشكال فيها كما يظهر من الحدائق والجواهر والمستند ومنتهى المقاصد وغيرهم، فاذا اوجب

.....
 او نحو ذلك سواء حصل اليقين بذلك او الظن، بل او الاحتمال الموجب
 للخوف

الصوم شدة المرض وان لم يشتد الممه او طول برئه او شدة الممه وان لم يستلزم
 شدته وطوله (او نحو ذلك) كتعديه الى مكان آخر، مثل قسم من الامراض
 الجلدية التي تكثر عند الصيام سقط عنه وجوب الصيام الى الحرمة او الجواز كما
 عرفت (سواء حصل اليقين بذلك او الظن، بل او الاحتمال الموجب للخوف)
 عقلا، وان كان وهما كما لو علم بان واحدا من ثلاثة اشخاص يصومون يبتلون
 بشدة المرض، فان الاحتمال هنا وهم، لانه واحد في مقابل الاثنين، بل الواحد
 من العشرة ايضا كذلك، ولذا لو شرب الاناء المشتبه بين عشرة من السم كان
 ممن قتل نفسه عمدا اذا صادف السم، وهذا هو المشهور وخصوصا بيمين
 المتأخرين، ويدل عليه صحيحة حريز الذي جعل المناط الخوف، بل وصحيح ابن
 اذينة، قال: كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام اسئله ما حد المرض الذي يفطر
 صاحبه و المرض الذي يدع صاحبه الصلاة؟ فقال بل الانسان على نفسه بصيرة
 وقال ذلك اليه هو اعلم بنفسه، والمراد يدع الصلاة من قيام، كما صرح به
 موثقة زرارة، فان الظاهر عرفا كون الانسان بصيرا بما يضره وينفعه، ومما يضر
 الانسان عرفا الاقدام في مورد احتمال الضرر، الا ترى انه لو سافر بعد ان علم
 الصوص في الطريق فاصابه النهب لم يعذر ان يقول ما كنت اعلم انهم يتهبونني
 فيقال له الاكنت تحتل ذلك .

و خير الدعائم، عن الصادق عليه السلام وفيه وحد المرض الذي يجب على
 صاحبه فيه عدة من ايام اخر، الى ان قال: ان يكون العليل لا يستطيع ان يصوم
 او يكون ان استطاع الصوم زاد في علته وخاف على نفسه . بل ظاهر الاحاديث
 الدالة على تفويض الامر اليه، مضافا الى ما قالوا من انه لو كان الميزان العلم

بل لو خاف الصحيح من حدوث المرض لم يصح منه .

لزم وقوع الانسان فى الضرر كثيرا، اذ فى الاكثر لا يكون الا الاحتمال او الظن، و ذلك خلاف الامتنان الرافع للضرر، وليس المراد بهذا الدليل القول بان الضرر موضوع لاحتمال الضرر حتى يقال ان الالفاظ موضوعات للمعانى النفس الامرية لا الخيالية وما اشبهه، بل المراد ان المستفاد عرفا بقريئة الحكم، والموضوع ان الضرر الرافع للتكليف اعم من نفسه او خوفه، ولو لم يقل شخص بكفاية الخوف لزم عليه ان لا يقول بكفاية الظن ايضا اذ الظن - على هذا - لا يغنى من الحق شيئا .

نعم يلزم ان يكون الاحتمال بحد الخوف العقلائى فلا ينعى مجرد الاحتمال غير العقلائى الموجود فى اكثر الامور المستقبلية، ومما تقدم يظهر ان ما عن شرح اللعنة من التصريح بعدم الاكتفاء بالا احتمال بثبوت التكليف وعدم العلم بالمسقط ليس فى محله، اللهم الا اذا اراد الاحتمال غير العقلائى غير الواصل الى حد الخوف .

ثم الظاهر انه لا يعلق الحكم على خوفه بنفسه فقط، بل يكفى خوف اهل الخبرة، لان ادلة حجية قولهم موجبة للقيام مقام خوف الانسان بنفسه، كما ورد من تعليق الحكم على بصر نفسه، وانه مؤتمن و ما اشبهه من باب احالة الامر على الموضوع الاولى، لامن باب انحصار الحكم فى هذا الموضوع، ويكفى فى جواز الافطار الخوف من ضررهما و ان قارن ذلك القطع بان الصوم يوجب شفاء مرض آخر كالذى له رمد ورطوبة مزاج مما يخاف على نفسه من الصوم و ان علم بانه موجب لبرئه من الرطوبة، لضعف الادلة المتقدمة .

(بل لو خاف الصحيح من حدوث المرض لم يصح منه) بلا اشكال، بل هو المشهور خلافا لتردد المنتهى لما تقدم من خبرى حريز والدعائم، مضافا الى

وكذا اذا خاف من الضرر في نفسه او غيره او عرضه او عرض غيره او في مال
يجب حفظه، وكان وجوبه اهم في نظر الشارع من وجوب الصوم

المناطق القطعي و ادلة لاضرر الشاملة للمقام، بل ربما يقال ان ظاهر الادلة
كون المانع حدوث مرتبة من المرض سواء كانت قبلها مرتبة اخرى ام لا؟
(وكذا) لا يصح الصوم (اذا خاف من الضرر) غير المرض (في نفسه او غيره)
من يهمله امره ام لا - بشرط ان يكون محترما - (او عرضه او عرض غيره او في
مال يجب حفظه، وكان وجوبه اهم في نظر الشارع من وجوب الصوم) على
المشهور في الجملة، ويدل عليه قوله تعالى: ((ما جعل عليكم في الدين من
حرج)) و ((يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)) وقوله صلى الله عليه وآله و
سلم: لا ضرر ولا ضرار .

و صحيحة حريز: كلما اضربه الصوم فالافطار له واجب . بل و المناطق بالنسبة
الى المرض المدلول عليه بالنص و الفتوى، فلو كان بحيث اذا صام اضرر الجائر
بنفسه او عرضه او ماله او نفس غيره، او عرضه او ماله ضررا بالغاً لم يجز له
الصوم، و هنا مسائل:

الاولى: ما لواضر به كما اذا هددته بالقتل اذا صام، و لا اشكال في جواز
الافطار، لكن الظاهر انه ليس كالمرض في ان وجوده في بعض النهار كاف في
الاستمرار في الافطار، فلو ارتفع الضرر وجب الامساك وان كان اكل وشرب عشر
مرات، و اتي بسائر المفطرات، لان الضرورات تقدر بقدرها، و لا دليل في ما عدا
المرض و الحيض و السفر و ما اشبه على انبatal الصوم بمجرد وجود الضرر
حتى يرفع اليد بسببه عن دليل وجوب الامساك، وقوله عليه السلام: لان افطر
يوماً من رمضان واقضيه لا دلالة فيه على استمرار الافطار ان جاز الافطار خوفاً .
الثانية: العرض اعم من عرض شخصه كما اذا هددت المرأة بالزنا معها

وكذا اذا زاحمه واجب اخر اهم منه

والغلام باللواط مثلا ، او عرض من يرتبط به كولد ه وزوجته او عرض انسان محترم و ان لم يكن بينهما قرابة او صداقة ، وذلك لانه ضرر مرفوع شرعا ، وكذا من العرض الامر الذى يهيم الانسان حفظه ، كما اذا سبب الصوم هتك الجائر له بالسباب و نحوه ما لا يجوز اولا يجب تحمله شرعا ، وكان اهم بنظر الشارع لا مجرد سب او نحوه :

الثالثة: المال اذا كان لنفسه و واجب الصوم ذهابه موكان الضرر المتوجها ليه فى ما له اذا صام ضررا بالغ كما يذ هب جميع ما له مما يسبب له الفقر والمذلة ، فلا اشكال فى رفع حكم الصوم به ، واما اذا لم يكن الضرر بالغ لم يجز الافطار لاهمية الصوم فى نظر الشارع ، ومنه يعرف مال غيره ، فاذا صام ان هب الجائر مال مسلم محترم يوجب ذهاب ما له فقره و ذلته بما لا يرضاه لشارع ، فانه يجوز الافطار حينئذ .

الرابعة : هل يجوز فى صورة الضرر الافطار ام يجب التخلص بالسفر و نحوه اذا تمكن حتى يكون داخلا فى موضوع حواز الافطار ، الظاهر الثانى لعدم صدق الضرر اذا تمكن الفرار بالسفر ، فهو مثل ان تضطر المرأة الى مباشرة الاجنبى فى العلاج وتمكنت من (المتعة) بما لا يخل بشرفها ، فان ادلة الاضطرار غير صادقة فى مثل المقام .

الخامسة : يلزم ان يكون الضرر فيما ذكر من المقامات المتقدمة ضررا بالغاً والافمجرد الاضرار اليسيرة لا توجب الافطار بل لا تجوزه ، كما انه علم مما تقدم فى مسألة المرض ان الضرر قد يوجب الافطار وقد يجوزه ، وقد لا يجوز الافطار معه اذا كان يسيرا جدا .

(وكذا) لا يصح الصوم (اذا زاحمه واجب اخر اهم منه) كما اذا توقف انقاذ الغريق على الافطار ، اما بالارتماس فى الماء ، واما بان ياكل شيئا حتى يقوى

على انقائه ، ومنه ما اذا توقف كسر جيش اعداء المسلمين على الافطار للتقوى من مقابلتهم ، وهنا مسائل بعضها تنفع في المقام الاول ايضا .

الاولى : قد يوجب عدم الافطار عدم التمكن ، وقد يوجب الضرر ، وقد يوجب الحرج كما اذا لم يتمكن من انقاذ الغريق بدون الافطار ، او تمكن مع الضرر كالمرض او تمكن مع الحرج والصعوبة الشديدة ، وفي جميع هذه الصور يجوز الافطار ، بل يجب - على ما علم من التفصيل في المبحث السابق .

الثانية : اذا توقف قوته او قوت عائلته او قوت حيوانه المحترم الواجب حفظه على الافطار ، بل او قوت مسلم يجب حفظه كما اذا لم يتمكن من العمل الا بالافطار وكان بحيث لا يقدر على القناعة ولا يتمكن من الدين ، ولا من استعطاء بيت المال ونحوه جاز له الافطار للتقوى على العمل الواجب مقدمة لحفظ نفسه او نفس محترمة .

الثالثة : لا يجوز الافطار لقوت العائلة او قوت نفسه اذا تمكن من القناعة التي لا توجب الضرر البالغ ، فما يجرى في بعض اللسنة من جواز افطار العامل ليتمكن من العمل كالخباز الذي يضطر الى شرب الماء لمقاسات حرّ التنور وما اشبهه ، في الغالب ليس في محله لعدم الاضرار ، الا اذا تحقق ما تقدم في المسئلة الثانية وهو قليل جدا .

الرابعة : يقدر الافطار في صورة المزاحمة بالواجب الا اهم بقدره ، فاذا تحقق الواجب الا اهم بالاكل مرة لا يجوز له الاكل مرتين ، وهكذا ان الضرورات تقدر بقدرها - كما تقدم - .

الخامسة : اذا علم اهمية الواجب المزاحم للصوم او اهمية الصوم على ذلك الواجب فلا اشكال ، وان لم يعلم الاهمية - كما تقدم في مسئلة دخول الذباب في الحلق حال الصلاة اذا فرضنا انه لم يعلم ان ايهما اهم ازداد

الذباب وابطال الصوم ، واخراجه الموجب للتكلم المبطل للصلاة ، مثلاً - كان مقتضى القاعده التخيير .

السادسة : المراد بالواجب الالهم اعم من ترك الحرام وفعل الواجب فلو علم انه اذا صام وقع في حرام كان ترك ذلك الحرام في نظر الشارع اهم من فعل الصيام كان اللازم الافطار .

السابعة : لا اشكال فيما اذا علم اوقام الطريق على المباحة ، اما اذا ظن او احتمل فهل يقع التزاحم للموجب للافطار ام تجرى اصالة شغل الذمة بالصيام احتمالا ن : والظاهر الاول ، اذا كان احتمالا عقلانيا فلو احتمل احتمالا عقلانيا انه اذا لم يفطر لم يفطر لم يقو على دفع الكفار المهاجمين واللصوص الذين يريدون عرضه كفى ذلك في وجوب الافطار ، لما تقدم في مسألة احتمال المرض بالصوم ، ومنه يعلم ان ما في المستمسك من الفرق بين المباحة بالضرر والمباحة بواجب آخر غير الضرر بكفاية الاحتمال في الاول دون الثاني ، غير معلوم الوجه .

الثامنة : في صورة المتزاحم بين الصوم والواجب الالهم اذا صام صح الصوم لما قرر في الاصول من ان التزاحم لا يوجب انتفاء الملاك في المهم الذي هو المعيار في صحة العبادة ، اما في صورة الضرر لو صام بطل صومه لعدم مشروعية الصوم ، اما الاستدلال لذلك بما في المستند بالنهي عن الضد المفسد للعبادة - في ضمن سائر استدلالاته - فهو ما حقق في الاصول من عدم ايجاب الضد بطلان ضده ، كما ان رواية عقبة عن رجل صام رمضان وهو مريض قال : يتم صومه ولا يعيد محمول على غير المرض البالغ لما في نفس الروايات من الدلالة على حرمة مثل هذا الصوم ، كقول السجاد عليه السلام : فان صام في

(ولا يكفي الضعف، وان كان مفرطاً ما دام يتحمل عادة

نعم لو كان مما لا يتحمل عادة جاز الافطار

السفر او في حال المرض فعليه القضاء الحديث و مما تقدم يعرف الفرق بين

مسائل المرض والضرر، ومسائل التزام

التاسعة: الظاهر انه ليس من باب الحرج والضرر ما اذا كان صيامه

موجباً للفصل من الوظيفة الجائزة او مثار استهزاء زملائه، كما يعتاده

الجاهلون في هذه الازمنة، بل يجب على المؤمن ان يكون صلب الایمان لا

تأخذه في الله لومة لائم

العاشرة: اذا لم يتمكن من صيام رمضان كله، وانما تمكن من صيام عشرة

ايام— مثلاً— فالظاهر لزوم تقديمه مهما امكن اذا لوجه للافطار تحفظاً على

القدرة لما بعد ذلك

نعم اذا دار امره بين صيام عشرة متوالية او خمسة عشر متقطعه جاء

احتمال ان يكون الثاني اهم من الاول فيجوز تقديم للاهم، وان كان على

مناقشة ايضاً، ان الافطار في يوم قادر على صيامه للتخفظ على القدرة لصيام

يومين لم يعلم جوازه، وهنا فروع اخر اضربنا عنها صفحا خوف التطويل

(ولا يكفي) في جواز الافطار (الضعف، وان كان مفرطاً ما دام يتحمل عادة)

بلاشكال ولا خلاف، ويدل عليه اطلاق ادلة الصوم من دون دليل الاستثناء

بل الغالب ايجاب الصوم للضعف المفرط خصوصاً في مثل الصيف والايام الطويلة

(نعم لو كان) الضعف (مما لا يتحمل عادة جاز الافطار) لدليل الحرج و

حديث سماعة حيث سئل عليه السلام عن حد المرض الذي يجب فيه الافطار؟

قال عليه السلام: فان وجد ضعفاً فليفطر وان وجد قوة فليصمه كان المرض،

ما كان و مفهوم قول الصادق عليه السلام في حديث ابن مسلم حيث سئل ما

ولو صام بزعم عدم الضرر فبان الخلاف بعد الفراغ من الصوم ففي الصحة اشكال فلا يترك الاحتياط بالقضاء و اذا حكم الطبيب بان الصوم مضر وعلم المكلف من نفسه عدم الضرر يصح صومه و اذا حكم بعدم ضرره وعلم المكلف او ظن كونه مضرا وجب عليه تركه ولا يصح منه

حد المريض اذا نقه في الصيام؟ فقال عليه السلام: ذلك اليه هو اعلم بنفسه اذا قوى فليصم (ولو صام بزعم عدم الضرر فبان الخلاف) وان الصوم كان ضارا (بعد الفراغ من الصوم ففي الصحة اشكال) وسيأتى وجهه (فلا يترك الاحتياط بالقضاء) و اذا حكم الطبيب بان الصوم مضر وعلم المكلف من نفسه عدم الضرر يصح صومه) لان قول الطبيب طريقي لا موضوعي (واذا حكم بعدم ضرره وعلم المكلف او ظن) او خاف (كونه مضرا وجب عليه تركه ولا يصح منه) لاناطة الامر الى الانسان نفسه كما ورد من قوله تعالى: ((بل الانسان على نفسه بصيرة)) و غيره و تفصيل الكلام في فروع:

الاول: انه لو قطع الانسان ان الصوم يضره فصام ثم تبين عدم الضرر، وقد تمشى منه قصد القرية فالظاهر الصحة، لان الحكم دائر مدار الواقع، ومثله ما لو ظن او خاف او شك، ولو لم يصم بعد القطع بانه يضره ثم تبين عدم الضرر كان عليه القضاء فقط، لانه عمل بمقتضى قطعه الذي كان متعديا به، ولو قطع ان الصوم لا يضره فصام ثم تبين الضرر الذي لا يجوز تحمله ففي كفاية صومه وعدم الكفاية احتملان: من ان الحكم دائر مدار الواقع، وحيث ان الصوم كان ضارا لم يكن مكلفا به فهو كمن قطع انه مستطيع فحج، ثم تبين عدم الاستطاعة فانه لا يكفي عن حجة الاسلام، بل يلزم عليه الحج ثانيا ان استطاع، وعلى هذا فيجب على هذا الشخص القضاء لان صيامه باطل، ومن ان الظاهر من قوله (ع): بل الانسان على نفسه بصيره، دوران الحكم مدار ما بصره، فالعلم وشبهه

موضوعي لا طريقي، بالإضافة الى ان رفع التكليف من المريض امتناني والحكم بالبطلان هنا خلاف الامتنان، ولكن لا يخفى ما في الوجهين المذكورين، فان الظاهر مما اخذ فيه ((العلم)) كون العلم طريقيا لا موضوعيا، ولا منافات بين الامتنان برفع التكليف وبين لزوم الرفع كما في ما لو علم بالضرر وصام وكان الضرر واقعا فانه يبطل صومه نسا وقاعدة، ولو قطع ان الصوم لا يضره فلم يصم تجريا ثم تبين وجود الضرر واقعا كان متجريا، اما بالنسبة الى القضاء فانه يدور مدار الصحة الواقعية طول السنة ام لا؟ فان صح في جزء من السنة وجب القضاء و الافلا .

الثاني: لو كان الضرر متأخرا عن الصباح حتى انه اذا افطر قبل الضرر بساعة مثلالم يتوجه الضرر فهل يجوز الافطار قبل ذلك ام يلزم التأخير حين الضرر مثلامن ابتل بالصداع الشمسي مما يأخذه قبل الظهر بساعة كل يوم بحيث ان افطر قبل الظهر بساعتين لم يأخذه الصداع هل يجوز له ان لا يصوم ام يجب عليه الصيام حتى اذ ازفت الساعتان قبل الظهر افطر، كالذي يعلم بانه يسافر، او المرءة التي تعلم بانها تحيض قبل الظهر، فانه لا يجوز لهما ان يفطرا قبل الوقت المعين، احتمالا ان: من انه مريض بالحمل الشائع عرفا فيصدق عليها دلة المرض بخلاف المثالين، فانه لا يصدق دليل السفر و الحيض قبل حصولهما و من انه لا يتضرر قبل ذلك الوقت بالصيام، والاقوى الاول .

نعم لو كان بحيث لا يصدق عليه العنوان قبل وقته كما لو اخبرت الانباء ان موجه شديدة من الحر لا تطاق تأتي عند الظهر مما يعلم بانها توجب المرض لمن لا يفطر لم يجز الافطار قبل ذلك، وان علم بلزوم الافطار ظهرا وكان ما علمه مطابقا للواقع .

الثالث: لو علم بالضرر موضوعا لكنه جهل حكما بان لم يكن يعلم ان الضرر

موجب للافطار فهل يبطل صومه ام لا؟ احتمالان: من ان الحكم دائر مدار،
الواقع فصومه باطل وان ظنه صحيحا، ومن المناط المستفاد من قوله
عليه السلام في مسألة الصيام في السفر ان بلغه نهى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم، لكن الاظهر البطلان للقاعدة الاولى خرج منه ما خرج مما نص
 عليه فيبقى الباقي تحت القاعدة و المناط ليس بقطعي، ومما ذكرنا يعلم عدم
 الفرق بين القاصر في جهله والمقصر، كما يعلم حال ناسي الضرر موضوعا
 او حكما .

الرابع: لو وقع الضرر بنفسه ليفطر فعل حراما ان كان مثل ذلك الاضرار
 محرما، لكنه دخل في موضوع المتضرر فيلزم عليه الافطار، كما لو ضرب ابرة الحمى
 الشديدة توعدك فانه وان قلنا بعدم جواز ذلك الا في مثل الاضرار اليسيرة
 اذ نقول بجواز ذلك اذ لا دليل على حرمة مطلق الاضرار بالنفس ما لم يكن
 بالغا، لكنه حيث انتقل الى موضوع المرض الموجب للافطار كان حكمه الافطار
 ولا يقاس هذا بالباغي والعاذي الذي يقال ببقاء التحريم لهما، اذ ذلك استثناء
 من القاعدة الاولى فان كل مكلف اذ دخل نفسه في موضوع آخر سواء كان طوليا
 كموضوع الاضرار او عرضيا كموضوع السفر بالنسبة الى الافطار والتقصير، يشمل
 دليل ذلك الموضوع الجديد، ومنه يعلم حال ما لو قطعت الحائض الحيض
 قبل الفجر، او صنعت الطاهرة في النهار او قبل الفجر مما يوجب حيضها ونفاسها
 حيث وجب عليها الصيام في الاول، وحرم عليها الصيام في الثاني .

الخامس: لو كان ضارا او حرجا ثم ارتفع، فان كان قبل الزوال ولم يفطر شيئا فالظاهر
 عدم لزوم النية وتتميم الصوم وسيأتي تفصيل الكلام فيه، وان كان قبل الزوال وقد افطر فهل
 يبقى على افطارها ويمسك على لقولها باللزوم في الفرع السابق، او يفصل بين المرض فلا
 يمسك وبين مثل الاكراه فيمسك؟ احتمالات: ولعل الاقرب الاخير اذ المرض لما رفع حكم

مسئلة : ١- يصح الصوم من النائم ولو فى تمام النهار اذا سبقت منه النية

فى الليل

الصوم وافطر لم يعلم بشمول دليل الامساك له بعد ذلك بخلاف مثل الاكراه ، فان الاكراه اباح الاكل و لم يبيح الافطار بعد ذلك ، ولذا لو اكره زوجته على الجماع لم يجز لها بعد ذلك الافطار ، بل لو رضيت فى الاثناء كان عليها الكفارة كما ذكروا ، ولعل الافطار تقية من هذا القبيل ، وان كان بعد الزوال لم يجب عليه الامساك افطرا لم يفطر لما تقدم من عدم انعقاد الصوم بالنية بعد الزوال ، ولو طرء الضرر او الحرج جاز الافطار ولو بعد الزوال كما لا يخفى .

السادس : حيث ان الصوم مساك واحد ، كما يستفاد من النص والفتوى فاذا اضطر

الى المفطر جاز له سائر المفطرات ولا تجرى هنا قاعدة الميسور .

نعم لو اكره على نوع خاص لم يجز له التعدى الى سائر الانواع ، بل الى سائر اشخاص ذلك النوع ، بل يلزم تقدير الاضرار بقدره فلو اعطاه الجابر شربة ماء و تمكن من شرب نصفه لم يجز له شرب الجميع .

السابع : كلما صدق عليه ما غلب الله كان مصداقا لجواز الافطار ، اما

القضاء فقد يجب كالمريض وقد لا يجب كالمغمى عليه .

(مسئلة : ١- يصح الصوم من النائم ولو فى تمام النهار اذا سبقت منه

النية فى الليل) بل قبل الليل بناء على كفاية مثل ذلك كما سبق الكلام حوله

فى مسئلة النية .

وكيف كان فللمسئلة صور اربع ، لانه اما ان يسبق منه النية ام لا ؟ والثانى

اما ان ينوى قبل الظهر او بعده ، او استمر النوم الى ما بعد المغرب ، و

المشهور بينهم انه يكفى الصوم فى الصورة الاولى والثانية ، ولا يكفى فى

الاخيرتين مع الفرق انه يجب عليه الامساك فى الثالثة والقضاء دون الرابعة

اذ لا موقع لوجوب الامساك، ويدل على كفاية النية قبل الفجر وان استمر النوم الى الليل، مضافا الى الشهرة المحققة والاجماع المدعى الاعن محتمل كلام ابن ادريس حيث انه قال: ان النائم غير مكلف بالصوم وليس صومه شرعيا، انتهى .
 عمومات ادلة الصوم بعد انطباقها على ما نحن فيه، وعدم دليل على ضرر النوم بالصوم بعد اجتماع الشرائط التي منها النية فيه .
 اما حديث رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ فغير ضار بعد الضرورة و الاجماع والسيرة القطعية والاحبار على جواز النوم في الصوم بل استحبابه ففي الكافي بسنده عن الحسن بن صدقة، قال: قال ابو الحسن عليه السلام قيلوا فان الله يطعم الصائم ويستقيه في منامه . ومرسلة المقنعة، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: نوم الصائم عبادة و نفسه تسبيح، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: الصائم في عبادة وان كان نائما على فراشه ما لم يغترب مسلما، و نحوهما مرسلا الصدوق والشيخ، ومنه يعلم ان قياس النائم بالمغمى عليه ليس في محله، وحيث كان المقتضى و هو الصوم بالنية موجودا، والمانع مفقودا كان مقتضى القاعدة القول بالصحة مطلقا و لو استمر النوم الى الليل، مضافا الى ضرورة صحة الصوم اذا نوى و نام قبل الفجر و امتد الى ما بعد الفجر و لا فرق بينه و بين الامتداد الى الليل، لانه لو ضر النوم الممتد يضر في الجملة، لكن التالي باطل قطعاً فالقدم مثله، ومما تقدم ظهر انه لو كان مراد اكل البطلان فيما اذا سبق النية لم يكن في محله و ان كان ربما استدل له بحديث رفع القلم، و بالتساوى مع المغمى عليه، و بان النائم لانية له، والصوم مشروط بالنية خرج منه ما خرج من النوم في اثناء النهار، او قبل الفجر اذا لم يمتد و يبقى الباقي تحت الاصل، و بانه لا يعقل تكليف النائم و اذا لم يكن تكليف لم تكن صحة، و يدل على كفاية النية قبل الزوال اذا لم تسبق منه النية، وعدم الكفاية بعد

.....
 واما اذا لم تسبق منه النية فان استمر نومه الى الزوال بطل صومه ووجب عليه
 القضاء اذا كان واجبا وان استيقظ قبله نوى وصح كما انه لو كان واستيقظ
 قبل الغروب يصح اذا نوى

الزوال مما تقدم في المسئلة الثانية عشرة ، و يدل على عدم كفاية ما اذا لم تسبق
 منه النية و استمر النوم الى ما بعد المغرب احتياج الصوم الى النية ولم ينو ،
 اما النوم في بعض النهار فقد عرفت عدم ضرره بالصوم نسا واجمعا ، ولا فرق في
 عدم ضرر النوم بين النوم الاختياري و الاضطراري كما لو شرب او استعمل ما
 يوجب النوم و لو في كل النهار بل ولو اياما متعددة بعد ان سبق منه النية
 قبل ذلك حتى انه لو فرض النوم تمام الشهر كفاه النية السابقة اول الشهر ، ومما
 ذكر تعرف وجه قوله (واما اذا لم تسبق منه النية فان استمر نومه الى الزوال
 بطل صومه ووجب عليه القضاء) وقد سبق وجه لزوم الامساك ببقية النهار في
 الواجب المعين كما سبق احتمال كفاية النية بعد الزوال لبعض الادلة
 المتقدمة في المسئلة المذكورة (اذا كان واجبا) بخلاف ما اذا كان مستحبا ،
 كانه لا اشكال في امتداد وقت النية الى قبل الغروب كما سبق عليه النص والفتوى
 في المسئلة المذكورة (وان استيقظ قبله) اي قبل الزوال (نوى وصح) الصوم
 (كما انه لو كان) الصوم مندوبا (واستيقظ قبل الغروب يصح اذا نوى) ثم اذا
 اجتمع الامران النوم والنسيان او الجهل وما اشبه كان الحكم ايضا كذلك فاذا
 قام قبل الزوال ونسى ثم تذكر بعد الزوال لم ينفع الا في المندوب ولو تذكر
 قبل الزوال ونوى كفى ، الى غيرها من الفروع ، ثم لونا عالمادابلا نية فلا
 اشكال في المندوب اذا نوى قبل المغرب ، اما في الواجب المعين لو استيقظ
 قبل الزوال ونوى فهل يكفي لانهم مصاديق النية قبل الزوال ، اولالانه في

مسئلة : ٢- يصح الصوم وسائر العبادات من الصبي المميز على الاقوى .

من شرعية عباداته

حكم ناوى الافطار احتمالان : وقد تقدم فى المسئلة الثانية عشرة ما ينفع المقام .
 (مسئلة : ٢- يصح الصوم وسائر العبادات من الصبي المميز على الاقوى)
 كما تصح بعض العبادات عن غير المميز كالحج بدليل خاص ، اما صحة الصوم
 وسائر العبادات بمعنى تأتيها منه اعم من الشرعية والتمرينية فلا خلاف فيه
 ولا اشكال ، بل دعوى الاجماع عليه مستفيضة ، ويدل عليه مضافا الى الاطلاقات
 خصوص الروايات الواردة فى ابواب الطهارة والصلاة والصوم والحج وغيرها
 ووجود المناط القطعى فيما لم يرد فيه نص ، اما حديث رفع القلم فاللزام تقييده
 برفع قلم الوجوب بالنسبة الى العبادات بقريته الروايات المذكورة اونقول
 ان الرفع لما كان امتنانا وهوانا يتحقق بالنسبة الى الوجوب لاصل الشرعية
 اذ رفع اصل الشرعية خلاف الاقتان لم يكن الحديث دالا على رفع الوجوب فقط
 ثم ان المراد من المميز هو الذى يميز بين الاشياء تميزا ابتداءيا كالحسن
 والقبح و الرجل والمرئة والطيب والخبيث وما شبه ذلك ، وانما قيدوه بهذا
 القيد مع انه ليس منه فى الروايات عين ولا اثر لخراج غير المميز الذى لا يصح
 توجه الخطاب حتى الاستحبابى و التميرنى اليه ولو شك فى التميز كان اللزام
 الرجوع الى الاصول العملية التى هى المرجع فى جميع مقامات الشك ، والظاهر
 ان المرجع هنا العدم لانه شك فى دخول الفرد فى الموضوع الاطلاقات والادلة
 وكذا فى المجنون اذا لم يكن جنونه طارئا و الاكان اللزام الاستصحاب اذا تم
 موضوعه .

ثم ان الصحة انما هى على المختار (من شرعية عباداته) بمعنى انها
 كعبادات الكبار لانها مجرد صورة شرعت لغاية التدريب والاعتبار ، وقد حققنا

و يستحب تمرينه عليها

المبحث فى موضع آخر من الشرح (ويستحب تمرينه عليها) اى على العبادات عامة وعلى الصوم خاصة بلا اشكال ولا خلاف ، بل نقل الاجماع كدعواه عليه متواتر والتمرين كما عن المسالك تفصيل من المرانة و هى الصلابه و العادة يقال : مرنت يدى الشئ - بالفتح - يمرن مرونا ، ومرانة اذا تعودت و استمر عليه يقال : مرنت يده على العمل اذا صلبت ، والمراد هنا حمل الولى الصبى و الصبية على الصوم ليعتاده و يصلب عليه فلا يجد فيه مشقة بعد البلوغ ، وكذا القول فى الصلاة و غيرها من العبادات ، انتهى . وقد اختلف الفقهاء فى مبدئ زمان التمرين الى اقوال :

الاول : ما اختاره المفيد والاسكافى من ان المبدئ ما اذا قدروا على صيام ثلاثة ايام .

الثانى : ما عن المعتبر من انه اذا بلغ ست سنين واطاق الصيام .

الثالث : انه يمرن لسبع سنين ، اختاره المبسوط و النافع و المختلف و اللمعة .

الرابع : ما اختاره النهاية و ابن بابويه من انه لتسع سنين .

الخامس : انه يمرن قبل السبع و يشدد عليه لسبع اختاره الشرائع والقواعد

و التحرير .

السادس : انه يمرن اذا ميز الصوم و الصلاة و يشدد عليه لسبع اذا اطاقه

كما اختاره الجواهر و تبعه المصنف و غير واحد . و الظاهر : ان المعيار التميز

و الطاقة ، و التحديدات المذكورة بالسنوات ، اما للتشديد و اما لتعيين

الموضوع و انه فى اى وقت يطبق ، و الاختلاف فى الروايات من جهة اختلاف

الاطفال - فى الجملة - ولا يخفى انه رخص الشارع للصبي الصيام المبتور بكونه

بعض اليوم و ليس المراد جواز الافطار ، فان ذلك مقتضى كونه مستحبا ، بل

المراد ان الشارع قبل ان يكون صومهم فى بعض اليوم حال انه لم يقبل مثل هذا الصبي عن المكلف فيما اذا كان مريضا او نحوه .

وكيف كان يدل على اصل المشروعية وعلى الخصوصيات والاقوال المذكورة الروايات المستفيضة ، كموثق سماعة قال: سئلته عن الصبي متى يصوم؟ قال: اذا قوى على الصيام .

وخبر اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله (ع) فى حديث قال: اذا اطاق الصبي الصوم وجب عليه الصيام ، والمراد الثبوت او التاكيد جمعاً بين اخبار الاحتلام وهذه الاخبار بالاضافة الى الضرورة والجماع على عدم الوجوب قبل البلوغ .

وخبر محمد بن مسلم ، عن الباقر عليه السلام : انه سئل عن الصبي متى يصوم؟ قال: اذا اطاقه . ويدل على قول المفيد ما رواه السكونى ، عن عبد الله عليه السلام ، قال: اذا اطاق الغلام صوم ثلاثة ايام متتابعة فقد وجب عليه صوم شهر رمضان .

وعلى قول المعتبر صحيح زرارة وعبيد، عن ابي عبد الله عليه السلام : انه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلى عليه؟ قال : اذا عقل الصلاة . قلت متى تجب الصلاة عليه؟ قال: اذا كان ابن ست سنين و الصيام اذا اطاقه بناءً على التلازم بين الصلاة و الصيام ، لكن لا يخفى ما فى ذلك ، وقريب من هذا الصحيح فى تعليق الصلاة على العقل و الصيام على الطاقة خبيراً الجعفرىات و دعائم الاسلام ، عن على عليه السلام ، كما انه صرح بالست للصلاة والطاقة للصيام خبر اسحاق ، عن الصادق عليه السلام وغيره .

وعلى قول المبسوط صدر صحيح الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال: انا نأمر صبياننا بالصيام اذا كانوا بنى سبع سنين بما اطاقوا من صيام اليوم ، فان كان الى النصف النهار او اكثر من ذلك او اقل فاذا غلبهم العطش

بل التشديد عليها لسبع من غير فرق بين الذكر والانثى فى ذلك كله

والغرث افطروا حتى يتعودوا الصوم و يطيقوه فمروا صبيانكم بالصيام اذا كانوا

بنى تسع سنين ما اطاقوا من صيام اليوم ، فاذا غلبهم العطش افطروا .

اقول: الغرث بالغين و الرء و الثاء الجوع .

وعن العلامة رواية الصحيحة بلفظ ((السبع)) فى الذيل كالصدر .

و خبر الدعائم ، عن الصادق عليه السلام : انا نأمر صبيانا بالصلاة والصيام

ما اطاقوا منه اذا كانوا ابناء سبع سنين .

وعلى قول النهاية ذيل الصحيحة - على غير رواية العلامة - ومرسل

الصدوق ، قال : قال الصادق عليه السلام : الصبي يؤخذ بالصيام اذا بلغ تسع

سنين على قدر ما يطيقه ، فان اطاق الى الظهر او بعده صام الى ذلك

الوقت ، فاذا غلب عليه الجوع و العطش افطر .

والرضوى : و اعلم ان الغلام يؤخذ بالصيام اذا بلغ تسع سنين على قدر ما

يطيقه فان اطاق الى الظهر او بعده صام الى ذلك الوقت فاذا غلب عليه

الجوع و العطش افطر و اذا صام ثلاثة ايام فلا تأخذه بصيام الشهر كله .

وعلى قول الشرائع : الجمع بين الاخبار بحمل اخبار السبع على وقت

التشديد ، وما دل على الاخذ به قبل السبع ك اخبار الست او ما اطاق على

الاخذ به دون تشديد عليه .

وعلى قول الجواهر : الجمع بين ما دل على العقل فى الاخذ بالصلاة ،

فانه عبارة اخرى عن التميز ، وبين ما دل على السبع مع الطاقة على التشديد و

ما تقدم يظهر وجه قوله : (بل التشديد عليها لسبع) ثم ان الحكم المذكور

عام (من غير فرق بين الذكر و الانثى فى ذلك كله) كما هو المشهور ، خلافا

لمناقشة المدارك فى مبدء التمرين فى الصبية ، و لاحتمال الفرق بين الصبى

مسئلة : ٣- يشترط فى صحة الصوم المندوب - مضافا الا ما ذكر- ان لا يكون عليه صوم واجب من قضاء

والصبية فى اصل التمرين لان الموضوع فى الروايات الصبى لا الصبية ، كما نوقش بمثل ذلك فى باب الحج بالنسبة الى الصبية ، لكن المناقشة الثانية فى غير محلها ، كما ذكرناه تفصيلا فى كتاب الحج ، والمناقشة الاولى ايضا غير تامة ، خصوصا اذا قلنا بمقالة الجواهر من كون المبدء العقل .

ثم انه قد روى عن السجاد حديث طويل قال عليه السلام فيه : واما صوم التأديب فان يؤخذ الصبى اذا راهن الصوم تأديبا وليس يفرض .
وعن الصادق عليه السلام فى الصحيح قال معاوية : سئلت ابا عبد الله عليه السلام : فى كم يؤخذ الصبى بالصيام ؟ قال : ما بينه وبين خمس عشرة سنة و اربع عشرة سنة فان هو صام قبل فدعه وقد صام ابن فلان قبل ذلك فتركته و ولا منافات بين هذين الحديثين والاحاديث السابقة ، اذ مقتضى الجمع بينهما وبين السابقة كون التشديد الاكيد فى هذين الوقتين .

ثم انه قد ظهر من الاحاديث السابقة ان صوم الصبى انما هو بقدر طاقته فلا بأس ان يفطر قبل الليل فان بالنية والامساك جزءا من الزمان يحصل التمرين المقصود ، ثم الظاهر جواز ان ينوى الصبى ((الواجب)) للتمرين و ((المستحب)) باعتبار نفس عبادته ، خلافا لمن اوجب الاول ، لعدم حصول التمرين الا به ، ولمن اوجب الثانى لعدم وجوب الصوم فى حقه .

مسئلة : ٣- يشترط فى صحة الصوم المندوب - مضافا الى ما ذكر- من الشرائط العامة لمطلق الصيام (ان لا يكون عليه صوم واجب من قضاء) رمضان كما هو المشهور شهرة عظيمة ، خلافا للمحكى عن السيد فى المسائل الوسيعة والعلامة فى القواعد وغيرهما فاجاز ذلك ، ولعل مستندهم الاصل واطلاقات

او نذرا او كفارة او نحوهما

ادلة الصوم وكلاهما لا يعارضان ادلة المشهور التي هي طائفة من الروايات كصحيح الحلبي ، سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل عليه من شهر رمضان طائفة ايتطوع؟ فقال عليه السلام : لا حتى يقضى ما عليه من شهر رمضان و صحيحة زرارة ، عن ابي جعفر عليه السلام ، سئلته عن ركعتي الفجر؟ قال عليه السلام : قبل الفجر ((الى ان قال)) اتريد ان تقايس لو كان عليك من شهر رمضان اكنت تتطوع اذا دخل عليك وقت الفريضة فابدأ بالفريضة .
و خبر الكنانى ، وهو قريب من صحيحة الحلبي ، والاشكال فيها بانها لا تقاوم الاطلاقات لان صحيحة زرارة شبهت ذلك بالصلاة قبل الفجر و هي غير لازمة ، مضافا الى اشتمالها على القياس الذى لا نقول به و هي تصلح ان تكون قرينة الكراهة فى خبر الحلبي ، والكنانى فيه ما لا يخفى اذ القياس انما كان تعليما ، كما ورد مثله فى بعض الروايات الاخر ، حيث كان زرارة وغيره مبتلى بالبحث مع العامة ، وعدم لزوم الحكم فى المقيس لا يسقط دلالة المقيس عليه ، و منه يظهر عدم صلاحية خبر زرارة لقرينية كراهة النهى فى خبر الحلبي والكنانى (او نذرا او كفارة او نحوهما) على المشهور ، خلافا للمحكى عن الكلينسى و المدارك و بعض اخر حيث خصصوا عدم الجواز بقضاء رمضان للاصل فى ما عداه و الاطلاقات و اختصاص ادلة النفى بالقضاء ، كما عرفت فى صحيحتي الحلبي و زرارة ورواية الكنانى ، لكن فى الفقيه وردت الاخبار و الاثار عن الائمة عليهم السلام : انه لا يجوز ان يتطوع الرجل بالصيام و عليه شئ من الفرض ، و ممن روى ذلك الحلبي و ابو الصباح الكنانى ، عن ابي عبد الله عليه السلام .
و فى المستمسك ، عن الوسائل عن المقنع : اعلم انه لا يجوز ان يتطوع الرجل و عليه شئ من الفرض ، كذلك وجدته فى كل الاحاديث ، انتهى . و فى المستند

مع التمكن من ادائه .

واما مع عدم التمكن منه كما اذا كان مسافرا وقلنا بجواز الصوم المندوب في السفر او كان في المدينة واراد صيام ثلاثة ايام للحاجة فالاقوى صحته .
وكذا اذا نسي الواجب واتي بالمندوب فان الاقوى صحته

نقل نحوه عن المعبر ، وهذا القدر كاف في الاستناد والحكم بالتحريم ،
والاشكال في ذلك بالارسال تارة وباحتمال ان يكون الفقيه قصد روايتي
الحلبى والكنانى السابقتين وكان ذلك اجتهادا منه في فهم الاطلاق من
خصوص ما في النص من القضاء ، مردود بان الارسال لا يضر بعد كونه في الفقيه
الذى ضمن الحجية لما في كتابه ، خصوصا بعد كلام المقنع والمعتبر ، و
الاحتمال لا ينفخ في مقابل النص .

وكيف كان فالاقوى ما ذكره المشهور وانما لا يصح المندوب ممن عليه واجب
(مع التمكن من ادائه) كما عن الدروس والمدارك وغيرهما ، وذلك لانه المتصرف
من النص الذى يفهم منه ان العلة عدم مزاحمة النقل للفرض .

(واما مع عدم التمكن منه كما اذا كان مسافرا وقلنا بجواز الصوم المندوب في
السفر او كان في المدينة واراد صيام ثلاثة ايام للحاجة فالاقوى صحته) لكن
ربما يقال انه لا مجال لذلك بعد الاطلاق وكون الحكمة ما تقدم من عدم
المزاحمة على فرض الفهم من النص لا تمنع اطلاق الحكم ، الا ترى انه لا يجوز
الاتيان بصوم غير رمضان في شهر رمضان وان لم يجب على المكلف لمرض او
سفر او شيخوخة او نحوها ، مما يسبب عدم وجوب صيام رمضان ، وكذا بالنسبة
الى من عليه صوم الكفارة شهرين متتابعين وليس له وقت الاتيان به ، كما اذا
دخل شهر شعبان ، فان الظاهر عدم صحة النذب وان لم يكن له وقت للواجب
(وكذا اذا نسي الواجب واتي بالمندوب فان الاقوى صحته) كما فى

إذا تذكر بعد الفراغ واما اذا تذكر في الاثناء قطع ويجوز تجديد النية حينئذ للواجب مع بقاء محلها ، كما اذا كان قبل الزوال ولو نذر التطوع على الاطلاق صح وان كان عليه واجب فيجوز ان يأتي بالمنذور قبله بعد ما صار واجبا

الجواهر واختاره غيره ، وذلك لان الاطلاق محكم ولا مزاحم هنالان النسيان يوجب عدم التكليف الفعلى للمزاحم الذى هو الواجب فيكون حال ما نحن فيه حال الصلاة فى الدار الغصبية نسيانا - عند القائل بامتناع اجتماع الامر والنهى - ولكن فيه ان الظاهر من الادلة الشرط فيكون حاله حال الصلاة بلا وضوء - لا التزاحم ، فان مثل ذلك انما يقال فى ورود دليلين تصادما فى بعض الصغريات ، لافى ما اذا صرح الدليل بالاشتراط ، اللهم الا ان يفهم العلة قطعا ، وذلك مشكل كما لا يخفى .

ولذا اطلق المشهور عدم الصحة و لوقلنا بذلك فى النسيان لزم ان نقول مثله فى الجهل العذرى وما اشبه (اذا تذكر بعد الفراغ واما اذا تذكر فى الاثناء قطع) الصوم ومقتضى ما ذكره سابقا من الصحة فيما اذا لم يتمكن من الواجب القول بالصحة هنا مطلقا ، لانه ان كان وقت النية للواجب باقياً نوى الواجب و صح كما قال : (ويجوز تجديد النية حينئذ للواجب مع بقاء محلها كما اذا كان قبل الزوال) وان لم يكن وقت النية باقيا صح المندوب لان حاله حال ما لو لم يتمكن من الواجب من الاول كالسفر وما اشبه مما تقدم (ولو نذر التطوع على الاطلاق) بنحو يشمل الاتيان قبل الواجب وبعده (صح وان كان عليه واجب) اذ اشتغال الذمة بالواجب انما يمنع الاتيان بالمندوب ولا يمنع عن صحة نذره و حينئذ (فيجوز ان يأتي بالمنذور قبله) اى قبل الواجب (بعد ما صار) المندوب بالنذر (واجبا) وذلك لان ما دل عليه الادلة ان المندوب

وكذا ايام معينة يمكن اتيان الواجب قبلها .
 واما لو نذر اياماً معينة لا يمكن اتيان الواجب قبلها ففي صحته اشكال من
 انه بعد النذر يصير واجبا ومن ان التطوع قبل الفريضة غير جائز فلا يصح نذره ولا

المطلق لا يصح ان يؤتى به قبل الفرض، ومن المعلوم ان النذر يخرج المندوب
 عن كونه مندوبا فان قوله عليه السلام: لا يجوز ان يتطوع الرجل بالصيام و عليه
 شئ من الفرض يدخل المندور في لفظ ((الفرض)) فلا يشمل ((يتطوع))
 فيكون المراد بالتطوع المستحب فعلا، و عليه اذا صار المندوب اصلا واجبا
 فعلا كان تقديمه على فرض اصلي من باب تقديم فرض على فرض، لا من باب تقديم
 التطوع على الفرض .

نعم على قول من يرى اختصاص الحكم بقضاء رمضان استضعافا لما ذكرنا
 من النص بربى المعيار الندب اصلا، وان كان واجبا فعلا بنذر و نحوه، الا ان
 يقال ان المنصرف من تلك النصوص ايضا الندب فعلا يجوز تقديم المندور على
 القضاء، لانه خارج عن كونه تطوعا - فعلا - وان كان كذلك بالاصل .

(وكذا) يجوز تقديم النفل بالاصل - الواجب بالنذر - فيما لو نذر (ايام
 معينة) كعشرة ايام الاوسط في الشهر (يمكن اتيان الواجب قبلها) بان كان
 عليه من القضاء عشرة ايام، ونذر قبل الشهر بيوم، فانه يجوز له بعد ان نذر
 ان يأتى بالمندور قبل الفرض القضائي .

(واما لو نذر اياما معينة لا يمكن اتيان الواجب قبلها) كما لو نذر الصوم
 من اول شعبان وعدا اول شعبان و عليه صوم خمسة ايام قضاء رمضان
 السابق (ففي صحته) اي النذر (اشكال من انه بعد النذر يصير واجبا) فاذا اجا
 بالمندور لم يكن من الاتيان بالتطوع قبل الفرض، ولذا يصح نذره (ومن ان
 التطوع قبل الفريضة غير جائز فلا يصح نذره) لانه نذر لشيء غير جائز (ولا

يبعد ان يقال انه لا يجوز بوصف التطوع وبالنذر يخرج عن الوصف ويكفى في رجحان متعلق النذر رجحانهم ولو بالنذر وبعبارة اخرى المانع هو وصف الندب و بالنذر يرتفع المانع

يبعد ان يقال انه) اى الصوم المندوب بالاصل (لا يجوز) اتيانه قبل القضاء (بوصف التطوع وبالنذر يخرج عن الوصف) المذكور .

والحاصل ان الشارع لم يرد ان يزاحم نفل فعلى بفرض فعلى ، فاذا دخل النفل الاصلى فى عنوان الفرض لم يكن من مزاحمة النفل بالفرض فحاله حال نذر الاحرام قبل الميقات ، فما فى المستمسك من عدم المعقولية مخدوش . والى هذا اشار المصنف بقوله : (ويكفى فى رجحان متعلق النذر رجحانه ولو بالنذر وبعبارة اخرى المانع هو وصف الندب وبالنذر يرتفع المانع) والفرق بين ما نحن فيه وبين الاحرام قبل الميقات بالدليل هناك دون ما نحن فيه مردود بان الدليل هنا ايضا موجود ، اذ لا يشترط فى الدليل التصريح بالصغرى بل يكفى العموم والاطلاق ، فحال ما نحن فيه حال الاحرام قبل الميقات وحال نذر الصوم فى السفر وما اشبه ذلك مما يكون قبل النذر غير جائز ، وبالنذر يكون جائزا بل واجبا ، وربما يقال ان ذات الصوم راجح ، والنذر يتعلق بالذات لا بالصوم المتطوع به حتى يقال ان الصوم المتطوع به غير راجح ، فكيف يتعلق به النذر . مع اشتراط الرجحان فى متعلقه . وهذا وان كان له وجه الا اننا فى غنى عنه لما تقدم .

ثم انه على القول ببطلان النذر ، والظاهر انه لو تعلق بالجائز وغير الجائز وغير الجائز ، كما لو نذر صوم عشرة ايام من اول شهر رجب ولم يبيق من جمادى الثانية الا خمسة ايام وعليه قضاء ستة ايام - مثلا - كان مقتضى القاعدة البطلان بالنسبة الى يوم واحد لا بالنسبة الى كل النذر ، فان النذر

مسئلة : ٤- الظاهر جواز التطوع بالصوم اذا كان ما عليه من الصوم
الواجب استتجاريا وان كان الاحوط تقديم الواجب .

انحلالى ، اللهم الا اذا نوى التقييد بحيث يكون النذر لشيء واحد حقيقة لا
لعشرة اشياء انحلالا ، كما ان الظاهر انه لو خرج الفرض عن كونه فرض لوحظ
حالته الفعلية فيجوز تقديم التطوع الاصلى على الفرض بالاصل ، وهل يكون
الحكم بعدم جواز التطوع شاملا للفرض مخيرا كال كفارة ، او غير شامل له ، او
يبنى على تمكنه من العتق او الاطعام ، فان تمكن من احدهما جاز تقديم النفل
والا لم يجز ، او يبنى على قصد ه فان قصد الصيام لم يجز وان قصد الطعام او العتق
جاز ، احتمالات ، ولو كان الواجب مرددا بالعلم الاجمالي بين يوم مضى ويوم
يأتى فهل يجوز التطوع فى الوسط؟ الظاهر العدم للزوم الاتيان بالمعلوم
اجمالا بحيث يصح انطباق الواقع على كلا الطرفين ، وكذا بالنسبة الى
الخصوصيات المتوقفة على الواقع ، والتطوع لا يصح الاتيان به قبل الفرض واقعا .
(مسئلة : ٤- الظاهر جواز التطوع بالصوم اذا كان ما عليه من الصوم
الواجب استتجاريا) لان المنصرف من ((الفرض)) فى النص ((فرض نفسه))
لا مطلق الفرض ، وربما يعلل بان الواجب بالاستتجار ليس على المتطوع ، بل
على المندوب عنه والنائب يوذى ما هو فرض على غيره (وان كان الاحوط
تقديم الواجب) لانه فرض فيشمه الدليل والانصراف غير معلوم .

نعم اذا لم يكن اجيرا وانما اراد التبرع بالقضاء عن الغير ، فانه لا ينبغي
الاشكال فى جواز الاتيان بتطوع نفسه او تطوع صاحب القضاء قبل الاتيان
بالقضاء عن ذلك الغير ، ومن صور التطوع الذى لا يجوز تقديمه على الفرض ما لو
اراد القضاء عن الغير تطوعا وهو مديون لنفسه بقضاء او شبهه لصدق انه
تطوع لمن عليه فرض ، اذ الوجوب على الغير لا يدخله فى ضمن ((الفرض)) وفى

.....
 ما لو استأجر عن الغير وعليه دين لنفسه يأتى الكلام السابق فيما لو نذر و
 عليه دين، اللهم الا ان يقال الفرق بين الفرض المتوجه لنفسه بالعرض كالنذر
 الذى على غيره ابتداءه وان توجه اليه بالاستئجار لانصراف ((الفرض)) فى
 النص عن الثانى دون الاول، واشكل منه ما لو استؤجر لاتيان نوافل الغير، او
 للاتيان بالصوم نافلة للغير، كما لو استؤجر لاتيان قضاء صيام رجب عن الميت
 — لو قلنا بجواز قضاء نوافل الميت — او استؤجر للاتيان بصيام رجب للميت —
 ان قلنا بصحة مثل هذا الاستيجار — وفى المقام فروع اخر اضربنا عنها خوف
 التطويل °

فصل

فى شرائط وجوب الصوم

وهى امور :

الاول والثانى : البلوغ والعقل

(فصل فى شرائط وجوب الصوم)

من المعلوم ان بين شرائط وجوب الصوم ، و بين شرائط صحة الصوم عموما من وجه لا مكان الصحة بدون الوجوب ، كما فى صوم الصبى ، واماكان الوجوب بدون الصحة كما فى صوم الكافر ، واماكان الجمع بينهما كما فى صوم المسلم البالغ ، كما يمكن عدم الصحة وعدم الوجوب كما فى صوم المريض الذى يضره الصوم ضررا بالغا (وهى امور :) .

(الاول والثانى : البلوغ والعقل) بلاخلاف ولا اشكال ، بل دعوى الاجماع عليه مستفيضه ، ويدل عليه العقل فى الجملة فيمن لا تمييز له كما يدل عليه ما دل على رفع القلم عن الصبى حتى يحتلم ، والمجنون حتى يستفيق ، وبهذه الرواية وغيرها كالا لجماع يصرف ظاهر ما دل على وجوب الصوم قبل البلوغ — — — — — الشرعى على الصبى عن معنى الالتزام الى تأكد الاستحباب والبلوغ ، كما حقق فى محله عبارة عن الدخول فى السادسة عشرة ، او انزال المنى ، او انبات الشعر الخشن فى الولد ، وفى البنت بالدخول فى العاشرة . والظاهرة انه لافرق بين تحصيل الانبات والامناء بعلاج كان يخلق الشعر ، او يهيج الشهوة حتى يخشن شعره وينزل منيه بالجماع ونحوه املا ، وذلك لان الحكم اذا ،

كان دائرا مدار موضوع خاص بحيث تمكن المكلف من تحصيله كان اللازم القول بوجود الحكم عند وجود موضوعه ، كما ان الظاهر كون الاعتبار بفعلية الخشونة والخروج ، فلو منع خروج الشعر وكان بحيث يعلم انه لو خرج كان خشنا او منع نفسه عن الامناء بالدواء ونحوه لم يجب عليه الحكم ، اللهم الا ان يقال بمقالة صاحب الجواهر من الكفاية في مثل هذه القوة لقوله سبحانه : بلغوا النكاح ، وقوله : واذا بلغ الاطفال منكم فانه يصدق البلوغ حين ذاك وان لم يخرج بالفعل او لم يخشن بالفعل من باب السالبة بانتفاء الموضوع ، وحيث تقدم ان الصبي يمرن فهل يمرن المجنون الذي له تميز ام لا ؟ احتملان : ظاهر الاصحاب و صريح بعضهم العدم و يحتمل التمرين ، خصوصا في الصبي المجنون المرجو زوال عذره ان فهمنا المناط ، والا فالاصل العدم ، ولو شك في البلوغ لزم الفحص بناء على اصلنا من وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية الا ما خرج ، فان لم يصل الفحص الى البلوغ بان بقي الشك كان الاستصحاب هو المحكم .

اما الاحتياط فانه وان كان حسنا الا انه غير لازم ، والتمسك بالدليل كقول الباقر عليه السلام في رواية حمران ، قال : قلت له متى يجب على الغلام ان يأخذ بالحدود التامة ويؤخذ بها ؟ فقال : اذا خرج عنه العقيم وادراك ، قلت : فلذلك حد يعرف قال عليه السلام : اذا احتلم او بلغ خمس عشر سنة او انبت قبله .

و حسنة بريد الكناسي : ان الغلام اذا زوجه ابوه كان له الخيار اذا ادرك او بلغ خمس عشرة سنة او اشعر في وجهه او انبت في عانته ، من باب التمسك بالعام في الشبهة المصدقية الذي ثبت في الاصول عدم تمايمته ، ولو علم احد الصبيين بالبلوغ لوجود المنى في ثوبهما المشترك لم يكلف بالاحكام لما ثبت

فلا يجب على الصبي و المجنون الا ان يكمل قبل طلوع الفجر

في محله من عدم تكليف احد الشخصين لعدم تأثير العلم الاجمالي في مثل
المقام للشك في الخطاب اليه .

و لو علم بالاحتلام لكنه لم يعلم بالسبق و اللحوق ، ولم يمكن الفحص كان
المحكم استصحاب عدم التقدم .

و لو شك في كون الشعر خشنا و الخارج منيا ، ولم يمكن الفحص كان
استصحاب عدم البلوغ محكما ، وانما يحكم بكون الشعر الخشن علامة على البلوغ
فيما اذا لم يكن خشنا من الصغر، كما قد يتفق بعلاج او طبيعة والاسقط عن
العلامة ، كما انه لو فرض خروج المنى في غير او انه كالخامسة مثلا لم يكن ذلك
علامة ، وتفصيل الكلام في هذه المسائل في باب الحجر ان شاء الله تعالى .

(فلا يجب على الصبي و المجنون الا ان يكمل قبل طلوع الفجر) ولا منافات
بين عدم الوجوب على الصبي و ضربه لانه لا تلازم بين العقاب و بين الوجوب
فان معنى الوجوب الارادة القطعية بمعنى لا يريد المولى خلافه ، والعقاب
يمكن ان يكون اثرا خارجيا ، ولذا اجاز البعض كون عقاب الاخرة على ترك غير
الواجب او فعل غير المحرم ، كما وردت طائفة من الاخبار في كتاب عقاب
الاعمال للصدوق على ما ليس بواجب او ليس بمحرم ، و هذا كما لو قال المولى
اني لا انهاك عن الذهاب من هذا الطريق لكنك اذا ذهبت اكلك السبع
او اقطع راتبك مثلا .

وكيف كان فلا اشكال في كون الضرب الموجه الى الصبي المأمور به الولي
استحبابي لا وجوبي فلا يجب على الولي بحيث يكون تركه حراما ، والظاهر من
الاطلاقات كون المكلف بامر الصبي عرفا هو الضارب فلا اختصاص لذلك بالولي
الشرعي ، كما ان الاقرب عدم جواز الضرب الخارج عن الحد بل الضرب بدائي .

دون ما اذا كمال بعده فانه لا يجب عليهما وان لم يأتيا بالمفطر .

بل وان نوى الصبي الصوم ندبا لكن الاحوط مع عدم اتيان المفطر

اما حد الصبي فيما اذا سرق بقطع انامله او حكمها بالحائط وما اشبهه
فذلك واجب، وفي جواز اجراء الولى او خاص بالحاكم الشرعى، احتمالا ان وقد
عرفت انه لامنافات بين عدم الحرمة التكليفية وبين العقاب فلا يقال انه اذا،
كان قلم التكليف موضوعا عن غير البالغ كيف يعاقب على فعله غير الحرام .
ثم انه اذا كمال الصبي والمجنون قبل طلوع الفجر فلا اشكال ولا خلاف في
وجوب الصوم عليهما ولا خلاف بل الظاهر الاجماع لاطلاق دليل الوجوب
الشامل لهما وكونهما قبل الفجر خارجين عن التكليف لا يلزم البقاء، بل هذه
المسئلة من الواضحات .

ومن المعلوم ان الكمال ممكن بالسن فيما اذا علم وقت الولادة
بالاحتلام، اما الانبات فذلك مشكل اذ تخشن الشعر لا يحس في مدة قليلة
وان كان له واقعى آتى، والاجرت فيه الشبهة الارمافنية (دون ما اذا كمال
بعده) اى بعد الفجر (فانه لا يجب عليهما) صوم ذلك اليوم (وان لم يأتيا
بالمفطر) لوضوح انه لم يكن واجبا عليهما فى حال عدم الاكتمال، والصوم وحدة
واحدة، ولم يدل الدليل على الوجوب بعد عدم الوجوب وقياسهما بالمسافر
اذا حضر ليس باولى من قياسهما على الحائض اذا طهرت، بل مقتضى قاعدة
الاشتراط عدم الوجوب مطلقا الا ما خرج كالمسافر ونحوه .

(بل وان نوى الصبي الصوم ندبا) ثم بلغ قبل الزوال لان عدم الوجوب
فى جزء من النهار يكفى لعدم الوجوب مطلقا، وكذا لك كل واجب وقع بعضه
ندبا فى حال عدم الشرط كما لو احرم غير المستطيع ثم استطاع، وهكذا الا ما
خرج بالدليل وليس المقام منه (لكن الاحوط) استحبايا (مع عدم اتيان المفطر

الاتمام و القضاء اذا كان الصوم واجبا معينا .

ولا فرق فى الجنون بين الاطباقي والادوارى اذا كان يحصل فى النهار
ولو فى جزء منه .

واما لو كان دورجنونه فى الليل بحيث يفيق قبل الفجر فيجب عليه

الاتمام و القضاء) للصبي (اذا كان الصوم واجبا معينا) كشهر رمضان وفاقا
للسيلة مطلقا سوى نوى الصوم ام لا؟ وللخلاف و المعتبر و المدارك حيث قالوا
بالوجوب اذا نوى الصوم ندبا، واستدل لذلك بان الصيام قبل البلوغ كان
مشروعا غير لازم، وبعد البلوغ صار لازما لاطلاق ادلة اللزوم، وفيه ما لا يخفى
فانه بعد ان تحقق اشتراط البلوغ و ان الصوم وحدة واحدة بدليل قوله :
(حتى يتبين ٠٠٠ و اتموا)) وكان جزء من النهار فاقتضى للشرط كان مقتضى
القاعدة عدم اللزوم، ومنه يعلم الخدشة فى القضاء بطريق اولى اذا كان
الصيام واجبا فقد كفى ما اتى به، واذا لم يكن واجبا لم يكن وجه للقضاء، اذ لا
دليل عليه، ومثله ما لو بلغ فى اثناء الصلاة التى ليس لها من الوقت الا بمقدار
ادائها، ولو كان الصبي فى قطر طلعت الفجر عليه و هو غير بالغ، ثم بلغ و سافر
الى قطر لم يطلع الفجر بعد كان اللازم الصيام للزوم اتباع كل احد لقطره فى
الشروق و الغروب، ولذا لو نوى البالغ الصيام فى قطره عند طلوع الفجر، ثم
سافر الى قطر لم يطلع بعد الفجر جازله الاكل، فانها عليه مشرقه و مغربه اى
المشرق و المغرب الذى هو فيه لا وطنه، ومحل اقامته كما لا يخفى .

(ولا فرق فى الجنون بين الاطباقي والادوارى اذا كان يحصل فى النهار ولو
فى جزء منه) لاطلاق ادلة اشتراط العقل فى صحة الصوم مما تقدم فى شرائط
الوجوب .

(واما لو كان دورجنونه فى الليل) كلا او بعضها (بحيث يفيق قبل الفجر)

ولو فى ان ما (فيجب عليه) الصوم و يصح منه .

الثالث عدم الاغماء فلا يجب معه الصوم ولو حصل في جزء من النهار .
 نعم لو كان نوى الصوم قبل الاغماء فالاحوط اتمامه .
 الرابع: عدم المرض الذي يتعذر منه الصائم ولو برء بعد الزوال ولم يفطر
 لم يجب عليه النية والاتمام .

ثم الظاهر عدم وجوب القضاء على المجنون لان ما غلب الله عليه فهو اولى
 بالغدر، ولانه لا دليل على الوجوب فالاصل عدمه، ويظهر من التذكرة الاجماع
 عليه، حيث لم يدع الخلاف الا من بعض اهل الخلاف و احتمال الوجوب، لمادّل
 على ارادة الله سبحانه الصيام شهرا في كل سنة، فاذا لم يتمكن من الاتيان
 به في شهر رمضان اتى به في غيره غير تام، اذ القضاء فرع التكليف بالاداء -
 وان كان بدليل جديد - فاذا لم يكن تكليف بالاداء لعدم قابلية الشخص، لا
 لوجود مانع خارجي كالحيض، لم يكن قضاء مثل الصغير، بل والمغى عليه، و
 تفصيل الكلام في محله انشاء الله تعالى .

(الثالث) من شرائط وجوب الصوم (عدم الاغماء فلا يجب معه الصوم ولو
 حصل في جزء من النهار) لما تقدم في الفصل السابق .

(نعم لو كان نوى الصوم قبل الاغماء فالاحوط) استحبابا (اتمامه) كما انه
 اذا حصلت الافاقة قبل الظهر فالاحوط النية والاتمام اذا لم يأت بمفطر قبل
 ذلك، وقد تقدم في المبحث السابق تفصيل الكلام حول ذلك فراجع .

(الرابع:) من شرائط وجوب الصوم (عدم المرض الذي يتعذر منه الصائم)
 فعلا او مستقبلا، وقد تقدم الكلام حول اقسام المرض، وانه يجب الصوم في بعض
 الاقسام و يحرم في بعضها ويجوز في بعضها (ولو برء بعد الزوال ولم يفطر لم
 يجب عليه النية والاتمام) فكيف اذا كان قد افطر، وقد تقدم الكلام في ذلك
 ومنه يظهر ضعف ما عن المفيد (ره) من وجوب الامسك .

و اما لو برء قبله و لم يتناول مفطرا فالا حوط ان ينوى و يصوم و ان كان
الاقوى عدم وجوبه .

الخامس: الخلو من الحيض و النفاس فلا يجب معهما وان كان حصولهما
فى جزء من النهار .

السادس: الحضر فلا يجب على المسافر الذى يجب عليه

نعم المشهور الاستحباب للفتوى تسا محافى ادلة السنن و لرواية الزهرى .
(و اما لو برء قبله و لم يتناول مفطرا فالا حوط ان ينوى و يصوم) وقد ذهب
الى ذلك المشهور بل عن المدارك و الذخيره دعوى الاجماع عليه ، و استدلوا
لذلك : ببقاء وقت النية ، و بالاجماع المذكور ، و بالمناط المستفاد من ادلة
الجاهل و المسافر ، و بالاطلاقات (و ان كان الاقوى عدم وجوبه) و فاذا لغير واحد ،
كابن زهرة و حمزة حيث اطلقا القول بالاستحباب ، و المستند و غيرهم ، لما سبق
فى بعض المباحث السابقة من ان الصوم وحدة واحدة فاذا لم يتمكن من
الاتيان به فى بعض النهار ، و لم يكن هناك دليل خاص لم يجب الاتيان به
فى بقية النهار ، و الاجماع مناقش فيه صغرى و كبرى ، لانه محتمل الاستناد ، بل
مظنون ، و بقاء وقت النية اول الكلام ، و المناط غير مقطوع به و لو شك فالا استحباب
يقتضى العدم . اما الاطلاقات فليست شاملة للمقام بعد كون الموضوع فيها
الصوم الذى هو عبارة عن الامساك بشرائطه من اول الفجر الى المغرب .

(الخامس) من شرائط وجوب الصوم (الخلو من الحيض و النفاس فلا يجب)
الصوم (معهما) حقيقة بان كان الدم موجودا او حكما بان كانت المرءة محكومة
باحدهما و ان كانت نقية فعلا كانتقاء المتخلل بين العشرة (و ان كان
حصولهما فى جزء من النهار) ابتداء ١٤ او انتهاء ١٤ ، و قد تقدم تفصيل الكلام حول
ذلك فراجع (السادس: الحضر فلا يجب) الصوم (على المسافر الذى يجب عليه

قصر الصلاة بخلاف من كان وظيفته التمام كالمقيم عشرا والمتردد ثلاثين يوما و المكاري ونحوه والعاص بسفره فانه يجب عليه التمام اذ المدار في تقصير الصوم على تقصير الصلاة فكل سفر يوجب قصر الصلاة ، يوجب قصر الصوم و بالعكس

قصر الصلاة بخلاف من كان وظيفته التمام) وان كان مسافرا عرفا (كالمقيم عشرا والمتردد ثلاثين يوما) اى فى اليوم الواحد و الثلاثين (والمكاري ونحوه) كالسائق و الملاح (و العاصى بسفره فانه يجب عليه التمام) فى الصلاة والصيام (اذ المدار فى تقصير الصوم على تقصير الصلاة فكل سفر يوجب قصر الصلاة يوجب قصر الصوم و بالعكس) فكلما قصر الصوم قصر الصلاة ، الا اذا كان هناك مانع عن احد هما دون الاخر كالجاهل بحكم القصر فى السفر فى الصلاة ، فانه يقصر الصوم و لا يقصر الصلاة .

و الظاهر انه لو علم باحد الحكمين تبعه الاخر ، ولا يجوز التفكيك و لو تقليدا ، كمن خرج عن محل الترخيص فى اثناء العشرة ، وكان هناك فقيهان يفتى احد هما بان ذلك يوجب نقض حكم السفر ، ويفتى الاخر بانه يبقى على التمام ، فانه لا يجوز المقلدان يقلد احد هما فى الصلاة فيتم و الاخر فى الصيام فيفطر ، او العكس لانه يعلم ببطلان احد الحكميين بعد العلم بالتلازم بين التقصير و الافطار ، وكذلك فى الامور التدريجيه فان قال احد هما بان محل الترخص خفاء الجدران و الاذان معا ، وقال الاخر : يكفى خفاء احد هما فانه لا يصح له ان يقلد هذا مرة فيقصر و يقلد ذاك اخرى فيتم ، او يقلد احد هما فى الذهاب و الاخر فى الرجوع — مثلا — لما حقق فى الاصول من تنجيز العلم الاجمالى كالعلم التفصيلى .

و من هذا القبيل ما لو استصحب عدم الخروج عن محل الترخص ذاهبا فاتم الصلاة ، ثم استصحب عدم الوصول الى محل الترخيص جائيا — فى نفس

مسئلة : ١- اذا كان حاضرا فخرج الى السفر، فان كان قبل الزوال وجب عليه الافطار وان كان بعده وجب عليه البقاء على صومه .
 و اذا كان مسافرا و حضر بلده او بلد يعزم على الإقامة فيه عشرة ايام فان كان قبل الزوال ولم يتناول المفطر وجب عليه الصوم و ان كان بعده او تناول فلا

المكان الاول- فقصر الى غيرها من الامثلة، ثم انه ربما ينتفى التلازم بين القصر والافطار لا مورخارجة كالذى وصل بعد الظهر الى وطنه فانه يتم الصلاة مع انه يفطر او خرج بعد الظهر فانه يقصر الصلاة مع انه يصوم، وقد سبق الكلام حول دليل هذه المسئلة في الفصل السابق فراجع .

مسئلة : ١- اذا كان حاضرا فخرج الى السفر، فان كان قبل الزوال وجب عليه الافطار) ولو بالنية بان لم ينوالصيام (وان كان بعده وجب عليه البقاء على صومه) قد تقدم الكلام في ذلك مفصلا فراجع .

(و اذا كان مسافرا و حضر بلده او بلدا يعزم على الإقامة فيه عشرة ايام فله اربع صور يجب الافطار في ثلاثة، ويجب الصيام في واحدة (فان كان) وروده (قبل الزوال ولم يتناول المفطر وجب عليه الصوم و ان كان بعده او تناول) المفطر كان قبل الزوال او بعده (فلا) صوم بلا اشكال ولا خلاف كما في المستند وغيره، بل عن الحلبي دعوى الاجماع على الشق الثاني، وان كان ربما ينقل عن الشيخ من اطلاق وجوب الصوم اذا لم يفعل الناقض فانه محمول على ما قبل الزوال او مدفوع بما يأتي، كما ان عن ابن زهرة من اطلاق استحباب الامساك محمول على ما اذا اكل او ورد بعد الظهر .

وكيف كان فيدل على لزوم الصيام ان قدم قبل الزوال ولم يفطر موثق ابى بصير، قال: سئلته عن الرجل يقدم من سفر في شهر رمضان، فقال عليه السلام : ان قدم قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به .

و موثق سماعة في حديث انه عليه السلام قال: ان قدم بعد زوال الشمس افطر ولا يأكل ظاهرا ، وان قدم من سفره قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم ان شاء . والمراد المشيئة بعدم الاكل قبل الورود .

و رواية البيهقي ، سئلت ابا الحسن عليه السلام عن رجل قدم من سفره في شهر رمضان و لم يطعم شيئا قبل الزوال؟ قال عليه السلام : يصوم .

و صحيح يونس قال في المسافر يدخل اهله و هو جنب قبل الزوال و لم يكن اكل فعليه ان يتم صومه و لا قضاء عليه . يعنى اذا كان جنبته من احتلام ، وهذا التفسير اما من الامام او الراوى ، او الكليني ، وبهذه الاخبار المتعضدة بفهم المشهور وعدم خلافهم يقيد اطلاق ما يأتى من الروايات الدالة على خيار الشخص بين الصيام و عدمه كصحيح محمد ابن مسلم ، سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقدم من سفره في شهر رمضان فيدخل اهله حين يصبح او ارتفاع النهار؟ قال عليه السلام: ان طلع الفجر و هو خارج و لم يدخل اهله فهو بالخيار ان شاء صام و ان شاء افطر فان الظاهر منه انه بالخيار حال كونه خارجا بان يأكل فلا يصوم او يبقى حتى يصوم . وكذلك صحيحة الآخر من ابي عبد الله عليه السلام : فاذا دخل ارضا قبل طلوع الفجر و هو يريد الإقامة بها فعليه صوم ذلك اليوم ، وان دخل بعد طلوع الفجر فلا صيام عليه و ان شاء صام .

و صحيحة رفاعة بن موسى ، قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقبل في شهر رمضان من سفر حتى يرى انه سيدخل اهله ضحوة او ارتفاع النهار؟ قال : ان طلع الفجر و هو خارج و لم يدخل فهو بالخيار ان شاء صام و ان شاء افطر ، ومفهومه انه اذا كان دخوله قبل الفجر كان عليه الصوم ، بل ربما يؤيد ذلك موثقة سماعة المتقدمة ، ورواية الدعائم و ان كانت زادت التبيت لكنه لا تأمل به فقد روى عن الصادق عليه السلام انه قال : اذا دخل المسافر ارضا ينوى فيها

 وان استحبه له الامساك بقية النهار

المقام فى شهر رمضان قبل طلوع الفجر فعليه صيام ذلك اليوم ، وان قدم من سفره فوصل الى اهله قبل الزوال و لم يكن افطر ذلك اليوم و بيت صيامه ونواه اعتد به ولم يقضه وان لم ينوه او دخل بعد الزوال قضاؤه . اللهم الا ان يقال ان المراد نية الصوم فى الجملة لان للتبييت خصوصية .

وكيف كان فقد استفيد من هذه الروايات ولو بقرينة فهم المشهور ، وجوب الصيام ان ورد قبل الفجر ، واختياره بين الاكل وعدمه فى حال السفر ، ولزوم الصيام ان ورد قبل ان يأكل .

واما وجوب الافطار ان ورد بعد زوال الشمس سواء اكل اولم يأكل ، فيدل ، عليه موثقة ابن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : سئلته عن الرجل يقدم من سفر بعد العصر فى شهر رمضان فيصيب امرئته حين طهرت من الحيض ايواقعها ؟ قال عليها السلام : لا بأس به . و موثقة سماعة المتقدمة ، ورواية الدعائم .

(وان استحبه له الامساك بقية النهار) مطلقا سواء كان وروده قبل الظهر بعد ان اكل او بعد الظهر بلا اشكال ولا خلاف ، ويدل عليه جملة من النصوص كموثقة سماعة المتقدمة — ان كان ظاهرا بمعنى تادبا ، لافى مقابل خفية — .

و موثقة الاخرى ، قال : سئلته عن مسافر دخل قبل زوال الشمس وقد اكل ؟ قال : لا ينبغي له ان يأكل يومه ذلك شيئا ، ولا يواقع فى شهر رمضان ان كان له اهل .

وخبر يونس فى المسافر الذى يدخل اهله فى شهر رمضان وقد اكل قبل دخوله ؟ قال : يكف عن الاكل بقية يومه ، وعليه القضاء .

ورواية الزهرى عن السجاء عليه السلام ، قال عليه السلام : وكذلك المسافر اذا اكل اول النهار ثم قدم اهله امر بالامساك بقية يومه وليس يفرض .

والظاهر ان المناطق كون الشروع في السفر قبل الزوال او بعده لا الخروج عن حد الترخص، وكذا في الرجوع المناطق دخول البلد لكن لا يترك الاحتياط بالجمع اذا كان الشروع

و الرضوى: فاذا قدمت من السفر وعليك بقية يوم فامسك من الطعام و الشراب الى الليل .

و خبر الجعفریات بسند الائمة عليهم السلام، عن على عليه السلام في مسافر يقدم بلده وقد كان مفطرا قبل الزوال فيدخل عند الظهر؟ قال: يكف عن الطعام احب الي .

ثم الظاهر من المناطق المستفاد من النص و الفتاوى عدم الفرق في الاحكام المذكورة بين المفطرات كلها، وان لم يصح الا ببعضها في النصوص المتقدمة، كما ان الظاهر منهما عدم الفرق بين اقسام الصيام رمضان و الكفارة و القضاء و غيرها .

نعم لا يبعد وجوب عدم الافطار في ما اذا كان الصوم واجبا معيننا كالنذر المعين وما اشبه فيما اذا ورد قبل الزوال لان التخيير الطبعي لا يعارض الواجب المعين ولو شك في وقت القدوم و علم ساعة الزوال استصحب السفر ولو شك في ساعة الزوال و علم وقت القدوم صام ولو جهلها اما سبقا و لحوق مع العلم بان احدهما السابق او جهلا بالسبق و اللحق اجري القاعدة المشهورة في مجهولى التاريخ، هذا كله اذا لم يكن الفحص كما ذكرناه غير مرة في هذا الكتاب بالنسبة الى الشبهات الموضوعية كالشبهات الحكمية .

(والظاهر) عند المصنف و بعض اخر (ان المناطق) في جواز الافطار و عدمه (كون الشروع في السفر قبل الزوال او بعده) فيفطر في الاول دون الثانى (لا الخروج عن حد الترخص، وكذا في الرجوع) الى البلد (المناطق دخول البلد) لا الوصول الى حد الترخص (لكن لا يترك الاحتياط بالجمع اذا كان الشروع) فى

قبل الزوال والخروج عن حد الترخص بعده .

وكذا في العود اذا كان الوصول الى حد الترخص قبل الزوال والدخول

في المنزل بعده

السفر (قبل الزوال و الخروج عن حد الترخص بعده) بان يصوم ويقضى .

(وكذا في العود) يحتاط بالجمع (اذا كان الوصول الى حد الترخص قبل

الزوال و الدخول في المنزل بعده) واستدل لذلك في المستمسك بان الظاهر

من ادلة حد الترخص كونها مقيدة لاطلاق ادلة احكام المسافر لاحكامها

بجعل ما دون الحد من البلد كي يكون حد الترخص حدا للسفر ابتداءً وغاية ،

بل الحد حد للترخص والسفر انتهى .

اقول: الظاهر من ادلة حد الترخص كون ما قبل حد الترخص من توابع

البلد فالحد المذكور كما انه حد للترخيص كذلك حد للسفر، ولذا قال في

المستند المراد بقدم المسافر وخروجه المبنى عليه

الحكم ان المذكوران ما مر في بحث الصلاة من المتجاوز عن

حد الترخص خارجا او داخلا لما مر من التلازم بين القصر والافطار، انتهى .

و التفصيل في باب الصلاة .

اما كون الافطار بعد الخروج عن محل الترخص، فلا ينبغي الاشكال لقوله

عليه السلام هما واحدمتى قصرت افطرت فان الظاهر كون القصر الفعلي مقارن

مع الافطار فلا يجوز الافطار قبل القصر، وربما يؤيده المروى عن الصادق عليه

السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من المدينة الى مكة في

شهر رمضان و معه الناس و فيهم المشاة فلما انتهى الى كراع الغميم دعا بقدر

من ماء فيما بين الظهر و العصر فشربه و افطر، الحديث . فان تأخيرته صلى الله

عليه وآله و سلم الافطار الى كراع الغميم كالنص في عدم جواز ذلك في نفس

مسئلة : ٢- قد عرفت التلازم بين اتمام الصلاة والصوم وقصرها والافطار لكن يستثنى من ذلك موارد احدها الاماكن الاربعة فان المسافر يخير فيها بين القصر و التمام فى الصلاة و فى الصوم يتعين الافطار .

الثانى : ما مر من الخارج الى السفر بعد الزوال فانه يتعين عليه البقاء على الصوم مع انه يقصر فى الصلاة .

الثالث : ما مر من الراجع من سفره ، فانه ان رجع بعد الزوال يجب عليه الاتمام مع انه يتعين عليه الافطار .

الدينه او قبل حد ترخصها .

(مسئلة : ٢- قد عرفت التلازم بين اتمام الصلاة والصوم وقصرها والافطار لكن يستثنى من ذلك التلازم (موارد احدها الاماكن الاربعة) مكة والمدينة و مسجد الكوفة وحائر الحسين عليه السلام (فان المسافر يخير فيها بين القصر و التمام فى الصلاة و فى الصوم يتعين الافطار) كما تقدم الكلام حول ذلك مفصلا فى كتاب الصلاة .

(الثانى : ما مر من الخارج الى السفر بعد الزوال فانه يتعين عليه لبقاء على الصوم مع انه يقصر فى الصلاة) للجمع بين دليل البقاء على الصيام واد لقا لقصر فى الصلاة واد لة التلازم لولم تكن منصرفه عن هذا الصورة لزم تقييدها بما دل على لبقاء على الصيام .

(الثالث : ما مر من الراجع من سفره ، فانه ان رجع بعد الزوال يجب عليه الاتمام مع انه يتعين عليه الافطار) .

الرابع : ما اذا رجع قبل الزوال وقد افطر فانه يتعين عليه التمام مع تعيين الافطار عليه .

الخامس : فى الاسفار التى يجوز او يجب عليه الصيام استثناء صوما مندوبا او واجبا لكونه ثلاثة فى الحج او ما شبهه - مما تقدم - فانه يصوم مع انه يتعين عليه

مسئلة : ٣- اذا خرج الى السفر فى شهر رمضان لايجوز له الافطار الا بعد الوصول الى حد الترخص وقد مر سابقا وجوب الكفارة عليه ان افطر قبله فراجع .

مسئلة : ٤ - يجوز السفر اختيارا فى شهر رمضان ، بل ولو كان للفرار من الصوم

القصر .

(مسئلة : ٣ - اذا خرج الى السفر فى شهر رمضان لايجوز له الافطار الا بعد الوصول الى حد الترخص وقد مر سابقا) فى المسئلة الحادية عشرة من فصل الكفاره (وجوب الكفارة عليه ان افطر قبله) فراجع .

(مسئلة : ٤ -) يجوز السفر اختيارا فى شهر رمضان ، بل ولو كان للفرار من الصوم) على المشهور شهره عظيمة ، بل لم ينقل الخلاف الا من الحلبى الذى قال بعدم جواز السفر فى شهر رمضان ، ومن الاسكافى والعمانى حيث قال بعدم جواز الافطار فى سفر التلذذ والتنزه و اوجبا القضاء ايضا ، ويدل على المشهور جملة من الاخبار كصحيح محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام عن الرجل يعرض له السفر فى شهر رمضان ، وهو مقيم وقد مضى منه ايام ؟ فقال : لا باس بان يسافر و يفطر ولا يصوم .

و صحيح الحلبى عن ابى عبد الله عليه السلام ، قال : سئلته عن الرجل يدخل شهر رمضان وهو مقيم لا يريد براحا ثم يبذل له بعد ما يدخل شهر رمضان ان يسافر فسكت فسئلته غير مرة ؟ فقال عليه السلام : يقيم افضل الا ان تكون له حاجة لا بد له من الخروج فيها او يتخوف على ما له .

و حسن حماد ، قال : رجل من اصحابنا جئنى خبر من الاعوص و ذلك فى شهر رمضان اتلقاه وافطر ؟ قال عليه السلام : نعم . قلت : اتلقاه وافطر او اقيم واصوم ؟ قال : تلقاه وافطر .

و خبر المقنع ، قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج يشيع

اخاه مسيرة يومين او ثلاثة؟ فقال: ان كان في شهر رمضان فليفطر . قلت: ايهما افضل يصوم او يشيعه؟ قال: يشيعه ، ان الله قد وضع عنه الصوم اذا شيعه .
 وخبر الدعائم عن جعفر بن محمد عليه السلام ، انه كره لمن اهل شهر رمضان و هو حاضر ان يسافر فيه الالمال لا بد منه ولا باس ان يرجع الى بيته من كان مسافرا فيه ، وبهذه الاخبار تحمل الاخبار المانعه على الكراهة ، كخبر ابي بصير ، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الخروج اذا دخل شهر رمضان فقال لا الا فيما اخبرك به خروج الى مكة او غزو في سبيل الله او مال تخاف هلاكه او اخ تخاف هلاكه ، وانه ليس اخا . من الاب والام . وفي رواية الكليني او اخ تريد وداعه .

و خبر الخصال ، عن علي عليه السلام في حديث الاربعمائة ، قال عليه السلام ليس للعبد ان يخرج الى سفر اذا دخل شهر رمضان لقول الله عزوجل ((فمن شهد منكم الشهر فليصمه)) .

اقول: لا يخفى عدم دلالة الآية على التحريم ، لان الظاهر كونها في مقام التقسيم ، وان الحاضر حكمه الصيام ، والمسافر حكمه الافطار مثل تقسيمها للصحيح مفهوما والمريض منطوقا .

و خبر على بن اسباط ، عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال: اذا دخل شهر رمضان فله فيه شرط ، قال الله تعالى: ((فمن شهد منكم الشهر فليصمه)) فليس للرجل اذا دخل شهر رمضان ان يخرج الا في حج او في عمرة ، او مال يخاف تلفه ، او اخ يخاف هلاكه ، وليس له ان يخرج في اتلاف مال اخيه ، فاذا مضت ليلة ثلاث وعشرين فليخرج حيث شاء .

و خبر ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له جعلت فداك ، يدخل علي شهر رمضان فاصوم بعضه فتحضرنى نية زيارة قبر ابي عبد الله عليه

السلام فازوره و افطر ذاهبا و جائيا او اقيم حتى افطر، وازوره بعد ما افطر بيوم او يومين فقال له عليه السلام: اقم حتى تفطر . فقلت له جعلت فداك فهو افضل قال: نعم، اما تقرأ في كتاب الله، فمن شهد منكم الشهر فليصمه .

اقول: لكن هذه الرواية على رأى المشهور اذ ل بقريته ذيلها .

و خبر حسين بن مختار عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: لا تخرج فى رمضان الا للحج او العمرة او مال تخاف عليه الفوت او لزرع يحين حصاده .

و الرضوى: كان ابو عبد الله عليه السلام يقول: اذا صام الرجل ثلاثا وعشرين من شهر رمضان جاز له ان يذهب ويجئ فى اسفاره .

و العياشى فى تفسيره عن المصباح بن سبابة قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام ان ابن ابي يعفور امرنى ان اسئلك عن مسائل؟ فقال: وما هى . قال : يقول لك، اذا دخل شهر رمضان وانا فى منزلى الى ان اسافر؟ قال عليه السلام: ان الله يقول: ((من شهد منكم الشهر فليصمه)) فمن دخل عليه شهر رمضان و هو فى اهله فليس له ان يسافر الا للحج او عمرة او فى طلب مال يخاف تلفه .

ثم الظاهر من هذه الاخبار ان السفر لحاجة دينية او دنيوية يرجح على الصيام، وبدون ذلك يرجح الصيام عليه .

نعم ظاهر خبر ابي بصير المتقدم فى زيارة الحسين عليه السلام ينافى ذلك ولكن لا يبعد ان يكون للسائل خصوصية اوجبت ذلك لوضوح افضلية زيارة الحسين عليه السلام من العمرة المستحبة التى رجح فى الاخبار الخروج لها، اللهم الا ان يقال ان الاستشهاد فى الخير بالآية الكريمة ينافى ذلك، او يقال ان الحاجة لو كانت فوتيه كاستقبال الاخ ووداعه كان الافضل السفر، وان لم تكن فوتيه كالزيارة، فالافضل الاقامة، ومن البعيد جدا ان يكون مطلق الاسفار الراجحة افضل الزيارة الحسين عليه السلام .

.....
 واما غيره من الواجب المعين فالاقوى عدم جوازه الامع الضرورة

وكيف كان فافضلية الاقامة انما هي الى ما قبل الثالث والعشرين ، اما بعده فلا لخبري ابن اسباط والرضوى ، وان كان لا يبعد كون الكراهة بعد ذلك اخف لارتفاع اصل الكراهة لما تقر في الاصول من عدم التقييد في باب المستحيات و المكروهات ، هذا كله في شهر رمضان (واما غيره من الواجب) غير المعين فالظاهر عدم قول من احد بالكراهة لعدم الدليل فالاصل جوازه بلا كراهة .

واما الواجب (المعين فالاقوى عدم جوازه الامع الضرورة) لان الحضر من شرائط الواجب ، فيجب تحصيله الامع الضرورة .

اقول: في المسئلة احتمالات و اقوال:

الاول: جواز السفر مطلقا وعدم وجوب الاقامة اذا كان مسافرا ، وهذا هو الذي افتى به الجواهر و الشيخ المرتضى ، والمجدد الشيرازي ، والمستمسك و الجمال الكلبايگاني وغيرهم ، من غير فرق بين قضاء رمضان مضيق او نذر معين او كفارة او غيرها .

الثاني: عدم الجواز مطلقا كما يظهر من جماعة منهم كالحدائق و المستند وغيرهما في مسئلة جواز السفر في صورة ضيق قضاء رمضان ، قال في الحدائق : فلو تمكن من القضاء و اخل به ثم عرض له سفر لا يتمكن من القضاء منه في ذلك الوقت المعين فان كان سفر ابا حاستحبا فلا اشكال في وجوب تقديم القضاء عليه ، انتهى . و اقره المستند عليه .

الثالث: التفصيل بين النذر ، فلا يلزم و بين سائر الواجبات المعينة فيلزم الاقامة وعدم السفر ، ولا يبعد قرب هذا القول ، استدلال للقول الاول ، بامور :

الاول: الاصل .

الثاني: عدم الفرق بين رمضان وغيره في جواز السفر مع كون كل واحد منهما

واجبا معينا فاذا جاز السفر في شهر رمضان جاز في غيره من سائر الصوم المعين .

وان شئت قلت: انه يفهم من جواز السفر في شهر رمضان كون غيره ايضا كذلك .

الثالث: جملة من النصوص الواردة في النذر بعد وحدة المناط، واستدل للقول الثاني بما تقدم بان الحضر من شرائط الواجب فيجب تحصيله بعد رد الاصل بانه لا مجال له بعد الدليل، ورد عدم الفرق بان رمضان خرج بالدليل فالتعدى عنه يحتاج الى القطع بالمناط ولا قطع وروايات النذر بين ضعيفة الدلالة او السند .

اما القول الثالث: فقد استدل لعدم جواز السفر في غير النذر، بما تقدم من ان الحضر شرط الواجب فيجب تحصيله، وبجوازه في النذر بالنصوص و ضعف السند غير ضار بعد وروده في الكافي والتهذيب، كخبر ابن جندب، قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عباد بن ميمون وانا حاضر عن رجل جعل على نفسه نذر صوم واراد الخروج في الحج فقال عبد الله بن جندب سمعت من زارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئله عن رجل جعل على نفسه نذر صوم يفرض فيه فحضرت منه في زيارة ابي عبد الله عليه السلام، قال عليه السلام: يخرج ولا يصوم في الطريق فاذا رجع قضى ذلك .

ورواية ابن مهزيار، قال: بن دار مولى ادريس، ياسيدي: نذرت ان اصوم كل يوم سبت، فان انا لم اصمه ما يلزمني من الكفارة فكتب عليه السلام وقرئته: لا تتركه الا من علة وليس عليك صومه في سفر ولا مرض، الحديث . فان اطلاق الامام عليه السلام جواز السفر دال على عدم الضرورة فيه .

وخبر الصيقل، قال: كتبت اليه ياسيدي رجل نذر ان يصوم يوما من الجمعة

كما انه لو كان مسافرا وجب عليه الاقامة لانيانه مع الامكان •

مسئلة : ٥- الظاهر كراهة السفر في شهر رمضان قبل ان يمضي ثلاثة وعشرون يوما

الافى حج او عمرة او مال يخاف تلفه او اخ يخاف هلاكه •

مسئلة : ٦- يكره للمسافر في شهر رمضان ، بل كل من يجوز له الافطار التملى

من الطعام و الشراب وكذا يكره له الجماع في النهار

((كل جمع ، نسخه)) دائما ما بقى فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر او اضحى او ايام تشريق او سفر او مرض هل عليه صوم ذلك اليوم او قضاؤه او كيف يصنع يا سيدى ؟ فكتب عليه السلام اليه : قد رفع الله عنك الصيام فى هذه الايام كلها ويصوم يوما بدل يوم انشاء الله • الى غيرها من النصوص المذكورة فى الوسائل فى باب عدم جواز صوم النذر فى السفر • وعلى هذا جاز السفر ولو اختيارا اللهم الا اذا كان النذر بالبقاء و الصيام (كما انه لو كان مسافرا وجب عليه الاقامة لانيانه مع الامكان) تحصيلاللمقدمة الواجب ومما تقدم يظهر ايضا عدم اطراد هذا الحكم فى النذر ايضا •

(مسئلة : ٥- الظاهر كراهة السفر) الموجبة للافطار (فى شهر رمضان قبل

ان يمضى ثلاثة وعشرون يوما) لما تقدم فى المسئلة المتقدمة (الافى حج او عمرة او مال يخاف تلفه او اخ يخاف هلاكه) او ما اشبه ذلك من الامور الراجحة ، دنيا او دنيا - على التفصيل المتقدم - •

(مسئلة : ٦- يكره للمسافر فى شهر رمضان ، بل كل من يجوز له الافطار

التملى من الطعام و الشراب) على المشهور (وكذا يكره له الجماع فى النهار) و يدل عليه جملة من الروايات ، اما ما دل على كراهة التملى فهى صحيحة عبد الله بن سنان ، عن الصادق عليه السلام و فى آخرها و انى اذا سافرت فى شهر رمضان ما اكل الا القوت و ما اشرب كل الرى •

بل الاحوط تركه وان كان الاقوى جوازه

واما ما دل على جواز الجماع فجملة من النصوص، التي منها خبر عمر بن يزيد، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رمضان الهان يصيب من النساء؟ قال عليه السلام: نعم.

وخبر محمد بن سهل عن ابيه، قال: سئلت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اتى اهله في شهر رمضان وهو مسافر؟ قال: لا بأس.

وخبر عبد الملك بن عتبة الهاشمي، قال: سئلت ابا الحسن عليه السلام يعني موسى عن الرجل يجمع اهله في السفر وهو في شهر رمضان؟ قال: لا بأس به.

وخبر ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسافر ومعه جارية في شهر رمضان هل يقع عليها؟ قال: نعم.

وخبر اود بن الحصين قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رمضان ومعه جارية ايقع عليها؟ قال: نعم.

وخبر علي بن الحكم، قال: سئلت ابا الحسن عليه السلام، عن الرجل يجمع اهله في السفر في شهر رمضان؟ فقال عليه السلام: لا بأس به.

وخبر محمد بن مسلم، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام، عن الرجل يقدم من سفر بعد العصر في شهر رمضان فيصيب امرئته حين طهرت من الحيض ايواقعها؟ قال: لا بأس به.

وخبر الجعفریات عن علي عليه السلام قال: وان هي اغتسلت من حيضها و جاء زوجها من سفر فليكنف عن مجامعتها فهي احب. الا اذا جاء في شهر رمضان (بل الاحوط تركه وان كان الاقوى جوازه) والا احتياط بالترك، وفاقا للشيخ حيث افتى بعدم الجواز مستدلا بصحيفة ابن سنان قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رمضان ومعه جارية له افله ان يصيب منها بالنهار؟

فقال: سبحان الله اما يعرف هذا حرمة شهر رمضان ان له في الليل سبحا طويلا . قلت: اليس له ان ياكل و يشرب و يقصر ، قال ان الله تبارك وتعالى: قد رخص للمسافر في الافطار و التقصير رحمة و تخفيفا للموضع التعب و النصب و ووعث السفر، ولم يرخص له في مجامعة النساء في السفر بالنهار في شهر رمضان، و اوجب عليه قضاء الصيام ولم يوجب عليه قضاء تمام الصلاة اذا اب من سفره ، ثم قال عليها السلام: و السنة لا تقاس .

و خبره الآخر قال: سئلته عن الرجل يأتي جاريته في شهر رمضان بالنهار في السفر؟ فقال: ما عرف هذا حق شهر رمضان ان له في الليل سبحا طويلا . و خبر محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال: اذا سافر الرجل في شهر رمضان فلا يقرب النساء بالنهار في شهر رمضان فان ذلك محرم عليه . و المروى عن المقنع، قال: اذا افطر المسافر فلا بأس ان يأتي اهله او جاريته ان شاء ، و قد روى فيه نهى ، لكن اللازم حمل هذه الروايات على الكراهة بقريته الروايات السابقة ، و لفظ المحرم يستعمل في المكروه ، بل قال في المستند انه لو قطع النظر عن ذلك لوجب طرحها لشذوذها ، و حيث انه فهم من هذه الاخبار احترام الشهر تعدى الفقهاء من مورد الروايات الذي هو المسافر الى كل من يجوز له الافطار لكبر او مرض او غير ذلك ، بل وحتى الطفل قبل البلوغ فيما كانت له زوجه مثلا ما كراهة التملى بالنسبة اليه محل اشكال .

اما التعدى عن الاكل و الشراب و الجماع الى غيرها من المفطرات محل نظر، اللهم الا ان يفهم من الروايات حرمة للشهر تنافى حتى سائر المفطرات و هو بعيد ، و الظاهر عدم الفرق في الجماع بين الفاعل و المفعول ، و هل يكره لغير الصائم المكروهات الظاهر العدم توقفا في غير مورد النص على الاصل ، فان الكراهة قول بلا دليل و فهم الاحترام الى هذا الحد خارج عن العرف الملقى

اليه الكلام، بقى شئ وهو انه هل يجوز الاجهار بالافطار فى شهر رمضان لمن كان له عذرا مالا؟ احتمالا ن: والظاهر عدم الجواز ان كان موجبا للتجري و هتكا لحرمة الله سبحانه وعدم الجواز حينئذ بالعنوان الثانوى، وعلى الحاكم ان يسئل المفطر عن وجه افطاره لفعل على عليه السلام بالنسبة الى اولئك الذين افطروا فى شهر رمضان، هذا بالاضافة الى ما علم من الشرع من التعرض لفاعل المنكر ظاهرا، الا اذا اتى بالمخرج فان من يشرب الخمر يتعرض له، واحتمال الحمل على لصحة فى فاعل ما ظاهرها لمنكر خلاف الطريقة الشرعية، فان من جامع اجنبية يجب رده، الا اذا علم بانه لشبهة او اضطرار - مثلا - وكذا من يريد بيع الوقف او يترك الصلاة او ما اشبه، وعلى هذا فاللازم التعرض لمن يفطر فى شهر رمضان سواء كان بالاكل والشرب او الارتماس ونحوه الا ان يأتى بالمخرج، ولا يبعد قبول قوله اذا لم يعلم الخلاف، ومما تقدم يعلم انه لا يجوز فتح المقاهى و المطاعم وما اشبه، فى شهر رمضان ولو كان للمسافرين حقيقة فيما اذا كان هتكا لحرمة شهر رمضان او كان موجبا لتجري الناس على المعصية .

ثم انه هل يجوز ان يكسر الناهى عن المنكر ظروف الطعام او يسبب ضررا اخر بدنيا او ماليا بالنسبة الى من هتك الحرمة، الظاهر الجواز بما يراه الحاكم الشرعى، او المسلم العارف صلاحا، لانه من النهى عن المنكر، وقد ذكروا فى باب النهى انه جائز، ولو كان بالضرب والجرح، اللهم الا القتل والجراح الكثيرة وما اشبه من تلف العضو وشبهه .

اما تلف المال فربما يقال بعدم الجواز والضمان لقاعدة على اليد، وفيه ان ادلة النهى عن المنكر شاملة له على ما يستفاد من اطلاقها عرفا، واذا جاز شرعا فلا ضمان للتلازم العرفى بين الامرين، الا فيما خرج كأكل مال الناس عند المخضمة وربما يؤيد الجواز بل يدل عليه امر النبى صلى الله عليه وآله وسلم بقلع نخلة

.....
سمرة مع انه كان موجبا لنقص قيمتها، وكون الحكم فى ذلك من باب الولاية المطلقة
خلاف الظاهر من ادلة التاسى، ويؤيده ايضا ما دل على اراقة النبى صلى الله
عليه وآله وسلم قد من كان يطبخ لحم الحمار، كما هو مذكور فى كتاب الاطعمة بل
والاولوية فانه اذا لم يضمن الناهى الجراح لم يضمن المال بطريق اولى فتأمل .

فصل

وردت الرخصة في افطار شهر رمضان لاشخاص بل قد يجب .
الاول ، والثانى : الشيخ والشيخة اذا تعذر عليهما الصوم او كان حرجا و
مشقة فيجوز لهما الافطار

(فصل)

(وردت الرخصة في افطار شهر رمضان لاشخاص) فيجوز لهم الصيام والافطار
(بل قد يجب) الافطار عليهم .
(الاول ، والثانى : الشيخ والشيخة) وهما الرجل الكبير السن والمرأة كذلك
(اذا تعذر عليهما الصوم) بان لم يقدر ااصلا ومعنى الرخصة هنا انه لا يجب
عليهما الصوم ، ولو كان فى ذلك تلفهما ، اذ السقوط امتنان حتى على من تعذر ،
فان للشارع ان يأمر بالصيام ولو بلغ التلف (او كان حرجا ومشقة فيجوز لهما
الافطار) جوازا فى مقابل وجوب الصيام فيشمل حرمة الصيام ايضا .
اما موضوع الشيخ والشيخة فالظاهر اشتراط كبر السن والضعف فى هذا
الموضوع ، فوجود احدهما دون الآخر غير كاف فى صدق الشيخ والشيخة هنا ، و
ليس السن وحده معيارا ، كما فى اللغة ، فان اللغة تخصص اسمها بسن خاص
كتخصيصها لفظ الطفل واليافع والكهل وما اشبه باسنان خاصة ، وذلك لما
تقرر فى محله من انه اذا دار الامر بين اللغة او العرف العام قدم الثانى على
الاول ، لانه لسان القوم الذى ما ارسل رسول الابلسانه ، ولو شك فى ان العرف
العام سابقا فى زمان صدور الروايات كان كالان كانت اصالة عدم النقل محكمة ، وعلى

هذا فالشاب ونحوه اذا ضعف عن الصوم لم يدخل في هذا الحكم وان جاز له الافطار، اذا بلغ ضعفه حدّ التعذر او التعسر والشيخ اذا قوى على الصيام لم يجز له الافطار، هذا بالاضافة الى فهم المناسبة بين الحكم والموضوع وظهور بعض الاخبار الآتية في ذلك .

واما حكمها فلاشكال في جواز الافطار او وجوبه عليهما، بل دعاوى الاجماع عليه متواترة، بل لا يبعد ان يكون من الضروريات، ويدل عليه من الكتاب، قوله سبحانه: ((لاتحملنا ما لا طاقة لنا به) وقوله تعالى: ((ماجعل عليكم في الدين من حرج)) بل وآية: ((وعلى الذين يطيقونه)) بناءً على تفسيره في الروايات بالشيخ ونحوه و من السنة اخبار متواترة كصحيحة محمد في قول الله تعالى: ((وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين)) قال: الشيخ الكبير والذي يأخذه العطاش و موثقة ابن بكير، في قوله الله تعالى ((وعلى الذين يطيقونه)) قال الذين كانوا يطيقون الصيام فاصابهم كبرا وعطاشا وشبه ذلك، فعليهم لكل يوم مدّ . و المروى عن تفسير العياشى من قول الله عزوجل ((وعلى الذين يطيقونه)) الخ قال: هو الشيخ الكبير الذى لا يستطيع والمريض، وفيه ايضا في قوله تعالى: ((و على الذين يطيقونه)) قال: المرءة تخاف على ولدها والشيخ الكبير، ولا يخفى ان المراد بالآية اما ((الذين كانوا يطيقونه)) او حذف لفظه ((لا)) اى ((الذين لا يطيقونه)) او المراد ان الصوم منتهى طاقتهم، فان التكاليف وضعت دون الطاقة وبالشاهد من بعض الاخبار من التفسير تارة هكذا وتارة هكذا، فان المراد بها نتيجة المعنى كما هو كثير فى المحاوره، فلايستشكل بانه كيف يمكن ارادة معينين متنافيين من الآيه

وصحيحة محمد الشيخ الكبير و الذى به العطاش لا حرج عليهما ان يفطرا فى شهر رمضان و يتصدق كل واحد منهما فى كل يوم بمدّ من طعام ولا قضاء

لكن يجب عليهما في صورة المشقة ، بل

عليهما، فان لم يقدر ا فلاشئ عليهما ، وصحيحته الاخرى مثلها، الا انه قال: بمدين من طعام .

و صحيحة ابن سنان عن رجل كبير ضعف عن صوم شهر رمضان؟ قال: يتصدق عن كل يوم بما يجزى من طعام مسكين .

و صحيحة الهاشمى عن الشيخ الكبير والعجوز الكبير التى تصعب من الصوم فى شهر رمضان؟ قال: تصدق كل يوم بمد من حنطة .

و الرضوى قال: فاذا لم يتهيأ للشيخ او الشاب المعلول او المرأة الحامل ان يصوم من العطش او الحرج او تخاف المرأة ان يضر ا بولدها فعليهم جميعا الافطار و تصدق كل واحد من كل يوم بمد من طعام و ليس عليه القضاء .

ورواية الكرخى رجل شيخ لا يستطيع القيام الى الخلاء ، الى ان قال: قلت فالصيام؟ قال عليه السلام: اذا كان فى ذلك الحد فقد وضع الله عنه ، فان كانت له مقدرة فصدقه مد من طعام بدل كل يوم احب الى و ان لم يكن له يسار ذلك فلا شئ عليه .

و الدعائم عن على عليه السلام ، قال: لما انزل الله عزوجل فريضة شهر رمضان و انزل ((وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين)) اتى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيخ كبير يتوكأ بين رجلين فقال: يا رسول الله هذا شهر مفروض ولا يطيق الصيام؟ قال: اذهب فكل و اطعم عن كل يوم نصف صاع وان قدرت ان تصوم اليوم واليومين وما قدرت فصم الى غير ذلك من الروايات ، كما يدل على الحكم الروايات العامة الرافعة للضرر والحرج و ما شبه .

ثم انهم اختلفوا فى اصل وجوب الفدية ، وفى مقدارها وفى وجوب القضاء اذا

اطاها

اما الاول فقد قال المصنف ((ره)) (لكن يجب عليهما فى صورة المشقة ، بل

فى صورة التعذر - ايضا - التكفير بدل كل يوم بمد من طعام

فى صورة التعذر - ايضا - التكفير بدل كل يوم بمد من طعام) واصل وجوب الفدية فى الجملة هو المشهور، بل فى المستند الاجماع عليه لكن ذكر الماقرانى وغيره خلاف ابى الصلاح حكاية عن المختلف، وانه قال بالاستحباب مطلقا، ثم القائلون بالوجوب اختلفوا فى انه هل تجب الفدية مطلقا، ولو كان الصيام متعذرا ام لا تجب الا فى صورة التعسر، ذهب الى الاول الصدوقان والقديمان و النهاية والمبسوط والاقتصاد، والقاضى والجامع والشرائع والنافع والارشاد والقواعد والمنتهى والتلخيص والتبصرة والدروس واللمعة والمهذب وغيرها، والى الثانى المفيد والسيد والديلمى والحلى والحلبى، وابن زهرة والمختلف والروضة والمسالك والمحقق الثانى وغيرهم، بل عن المنتهى والتذكرة انه مذاهب الاكثر وعن الانتصار والاجماع عليه وعن الغنية نفى الخلاف فيه فتحصل فى المقام اقوال ثلاثة :

اما ابو الصلاح فيستدل لعدم الوجوب بالاصل، وان التكليف بالصيام لا يكون الا للقادر الذى يتيسر له فكيف تجب الفدية التى هى بدل الصيام على من لا يجب عليه الصيام، وبهذه القرينة تحمل اخبار الفدية على الاستحباب، وربما يويده رواية الكرخى لكن فى الجميع ما لا يخفى بعد الآيه والنصوص الصريحة الصحيحة، وانما الكلام فى قول المشهور، فالقائل بالوجوب مطلقا استدل بصحيفة عبد الملك وصحيفة الحلوى وصحيفة محمد بن مسلم الاولى والثانية وروايتى ابى بصير الى غيرها من المطلقات الشاملة لصورتى التعذر والتعسر، والقائل بعدم الوجوب فى صورة التعذر استدل، بالاجماع المدعى فى كلامى السيد المرتضى وابن زهرة على التفصيل بين التعذر والتعسر، وبالاصل وبمفهوم الآيه الكريمة، لان الظاهر منها ان الذين يطيقون، الصوم هم الذين يجب عليهم اطعام مسكين فمن لم

والاحوط مدان

يطفه فلاشئ عليه، وبرواية الكرخى، بعد منع الاطلاقات لانصرافها الى صورة التعسر، لكن الانصاف، ان الاجماع مخدوش كبرى و صغرى و الاصل لا مجال له بعد الدليل، ومفهوم الآية يتم اذا لم يكن خبر مفسر لها ب((كانوا يطيقون)) و الا فهى مجملة .

ورواية الكرخى ضعيفة، وجبرها بما ذكر - كما فى المستند - غير معلوم، ولا وجه لمنع الاطلاقات، بل بعض الروايات صريحة لصورة التعذر فقول المصنف ان لم يكن اقوى فلاريب انه احوط .

ثم ان بعض الفقهاء افتوا بمضمون رواية ابى بصير استحبابا ولا بأس بذلك قال: قلت لابى عبد الله عليه السلام الشيخ الكبير لا يقدر ان يصوم؟ فقال: يصوم عنه بعض رده قلت: فان لم يكن له ولد . قال: فادنى قرابته . قلت: فان لم يكن قرابة؟ قال: يتصدق بمدى كل يوم، فان لم يكن عنده شئ، فلاشئ عليه . كما ان الظاهر انه لو كان عاجزا عن الفدية فهى ساقطة عنه لرواية ابى بصير و الكرخى وغيرهما مما تقدم ولا يبعد ان يكون الميزان للعجز نفس السنة لا الى آخر العمر، لانه المنصرف من الاطلاق، والا كان اللازم الاستفصال فى انه هل يصير قادرا الى آخر العمر ام لا؟ (والاحوط) بل الافضل (مدان) بل فى المستند وغيره عدم الخلاف فى ان الفدية مد فقط، وانما يستحب المدان لرواية محمد بن مسلم المتقدمة وكأن المصنف انما احتاط للخروج عن خلاف الشيخ الذى حمل المدين على تفاوت مراتب القدرة لكن لا يخفى ما فى كلام الشيخ اذ لا شاهد لهذا الجمع، مضافا الى انه على تقدير الصحة فلاوجه لاطلاق المصنف بالاحتياط اللهم الا ان يقال ان رواية المدين تقييد مفهوم رواية المد كما ان رواية كون الكذب مفطرا - مثلا - تقييد مفهوم ما دل على ان المفطر ثلاثة اشياء فقط، ولكن لا

و الافضل كونها من حنطة والاقوى وجوب القضاء عليهما لو تمكنا بعد ذلك

يخفى ما فيه فالظاهر انه لا وجه للاحتياط، حتى الاستحبابي به، بل اللازم القول بالافضلية، ورواية نصف صاع لاعامل لها، ولا بأس بحملها على مراتب الاستحباب (والافضل كونها من حنطة) كما هو المشهور لحمل خبر الهاشمي المتضمن للحنطة على الافضل بعد قوة الاطلاقات، واحتمال جريان قاعدة المطلق والمقيد غير تام، اذ القاعدة انما تجرى في صورة التنافي بين الخيرين بالاثبات والنفي او الاجماع او شبهه من القرائن الخارجية ولاشئ منهما في المقام لان الدليلين مثبتان باحتمال وجوب الحنطة لا وجه له، بل ربما يقال بعدم الافضلية، لاحتمال كونه من باب المصداق لان له خصوصية، والظاهر ان الدقيق والطحين والعجين والخبز له هذا الحكم، لاطلاق الطعام على الكل، اما المال ففيه اشكال من جهة عدم صدق الطعام، ومن احتمال تساوي الباب، لباب الزكوة بعد فهم وحدة المناط اما المدارة المتداولة في هذه الازمنة، فالظاهر الكراهة لما ورد في روايات الزكوة من كراهة اخذ ما اعطى للفقير، اللهم الا ان يقال بان البابين لا يربط لاحدهما بالآخر (والاقوى) عند المصنف (وجوب القضاء عليهما لو تمكنا بعد ذلك) كما حكى عن المشهور للاطلاقات المتقدمة، ولما دل على ان الله سبحانه اراد في السنة صيام شهر، فان تمكن في رمضان فهو والافقى غيره خلافا لوالد الصدوق وبعض آخر من المتقدمين وهو ظاهر المحكى عن النافع والمدارك وغير واحد من المتأخرين وهو الذي اختاره المستند وغيره، وهذا القول هو الاقرب لصحيفة محمد بن مسلم، والرضوى ورواية داود بن فرقد ان كان من مرض فاذا برء فليقضه، وان كان من كبر او عطش فبذل كل يوم مد، ولا يخفى ابا هذه الروايات عن التأويل الموجب لتحكيم ادلة القضاء عليها .

ثم الظاهر الاستحباب او الوجوب انما هو فيما اذا تمكن في نفس السنة لا بعد

الثالث من به داء العطش فانه يفطر

ذلك لانصراف الاطلاقات اليه ،بالاضافة الى ما علم من الخارج من تحديد الصوم بالسنة ، ولا يخفى ان الشيخ والشيخة انما ابيح لهما الافطار في صورة التعسر، لانه يجب عليهما ، اللهم الا اذا كان ضارا ضررا بالغا، كما تقدم في المرض وظاهر الادلة المتقدمة هو الرخصة لا الغريمة ، ولذا ورد في رواية الدعائم وان قدرت ان تصوم اليوم واليومين الخ .

ثم انه لو اجتمع الشيخوخة والمرض كان الحكم لضعفهما حكما مثلا لو كان اللازم على المريض القضاء مع البرء دون الشيخ اذا قوى كان الحكم للشيخوخة لشمول اطلاق الشيخ له ، ودليل الاضعف يمنع دليل الاقوى .

(الثالث) من وردت الرخصة له لافطار شهر رمضان (من به داء العطش) ويسمى ذوالعطاش (فانه يفطر) بلاشكال ولا خلاف ، بل دعوى الاجماع عليه مستفيض ، ويدل عليه جملة من النصوص ، كصحيحتي محمد بن مسلم المتقدمين في الشيخ .

وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ، في قول الله عزوجل ((وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين)) قال الشيخ الكبير والذى يأخذه العطاش وعن ابن بكير من بعض اصحابنا ، عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عزوجل ((وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين)) قال عليه السلام : الذين كانوا يطيقون الصوم واصابهم كبر او عطاش او شبه ذلك فعليهم لكل يوم مد . ومن الدعائم عن علي عليه السلام قال : اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاحب عطش فقال : يا رسول الله هذا شهر مفروض ولا اصبر عن الماء ساعة الا تخوفت الهلاك ؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم : انطلق فافطر واذا اطقت فصم .

سواء كان بحيث لا يقدر على الصبر او كان فيه مشقة و يجب عليه التصدق بمد
والاحوط مدان من غير فرق بين ما اذا كان مرجو الزوال ام لا

وعن العياشى فى تفسيره عن الباقر عليه السلام فى الآيه المتقدمة ، قال
عليه السلام : الشيخ الكبير والذى يأخذه العطاش :

وعن السيارى : عن ابى الحسن عليه السلام ، فى الآيه المتقدمة قال : الشيخ
الفانى و المعطوش و الصبى الذى لا يقوى على السحور و يطعم مسكينا مكان كل
يوم (سواء كان بحيث لا يقدر على الصبر) على الصيام (او كان فيه مشقة) كما
صرح به غير واحد ، وذلك لاطلاق الادلة المتقدمة بالاضافة الى الادلة العامة
كدليل الحرج والضرر وما اشبه (و يجب عليه التصدق بمد) كما هو المشهور ، و
يدل عليه الروايات المتقدمة (والاحوط مدان) كما عن الشيخ بصحيفة ابن مسلم
الثانية لكن اللازم حمله على الاستحباب للروايات الاخر ، والقول بلزوم تقييد سائر
الروايات بهذه الصحيحة لان المفهوم من تلك عدم وجوب الزائد على التحديد
المذكور ، وهذا المفهوم يقيد بما دل على وجوب المدّ الثانى ، كما يقيد مفهوم
انما يفطر الصائم ثلاث بما دل على مفترية الحقنة مثلا ، مدفوع بان دلالة
الروايات على كفاية المدّ اقوى من دلالة الصحيحة على وجوب المدين ، فالقول
بالاستحباب اقرب من كونه احتياط ، مضافا الى احتمال كون الروايتين واحدة ،
فانشك فى الزيادة على المدّ مجرى اصالة العدم ، هذائم انه يدل على لزوم
الفدية بمد ايضا ما دل على استمرار المرض الى الرضمان الثانى فيما دام
العطاش اليه (من غير فرق) فى وجوب الفدية (بين ما اذا كان مرجو الزوال ام لا)
لاطلاق النص و الفتوى خلافا للعلامة فى جملة من كتبه و جامع المقاصد حيث
فصلا بين مرجو الزوال بعدم الفدية و بين غيره بالفدية ، استدلوا للاول بالاصل
و كونه من اقسام المريض الذى لا كفارة عليه ، والاطلاقات المتقدمة حجة عليهم

والاحوط بل الاقوى وجوب القضاء عليه اذا تمكن بعد ذلك

و مثله احتمال انه اذا برء وصام بين رمضانين فلا كفارة عليه، لانه لا يكون اسوء حالا من المريض، بل المستفاد من النص والفتوى جعل حكم تخفيفه عليه امتناناً عما يناب عدم الكفارة عليه، وفيه منعه بالاطلاق (والاحوط بل الاقوى وجوب القضاء عليه اذا تمكن بعد ذلك) بين الرضائين قال في المستمسك، كما هو المشهور ظاهراً و قال في المستند بخلاف، كما عن ظاهر المختلف وصريح الحلّي، انتهى .

و كذلك ظاهر الرياض عدم الخلاف فيه، خلافاً لمناقشة المدارك قال في المستند، وما لبعض متأخري المتأخرين الى السقوط، وقواه المستمسك، بل نسب هذا الما ما قاني الى الشيخ وسار في الجملة فراجع . وكيف كان فقد استدل المشهور بان العطاش مرض فاذا برء وجب القضاء للدالة الدالة على ذلك التي منها، قوله سبحانه: ((فعدة من ايام اخرى)) وحجة القول الثاني في صحيحنا ابن مسلم، و اجاب عنها الرياض والمستند وغيرهما بوجود العموم من وجه بين الدليلين اذ ادلة المشهور بالنسبة الى انقطاع المرض واستمراره خاص، وبالإضافة الى المرض عام، والصحيح بالنسبة الى حصول المرض خاص، وبالنسبة الى الانقطاع والاستمرار عام، فيقع التعارض والترجيح لادلة المشهور لموافقة الكتاب والشهرة القطعية توضحه ان ((ما دل على لزوم القضاء)) اذا برء مرضه بين رمضانين، خاص من جهة البرء بين رمضانين، عام من جهة شموله العطاش وغيره ((الصحيح)) خاص من جهة كونه في ذى العطاش فقط، عام من جهة البرء بين رمضانين او استمرار المرض، ففي صورة العطاش الذي برء بين رمضانين يقع التعارض .

والجواب عدم تسليم ان دليل المشهور خاص من جهة البرء بين رمضانين اذ دليلهم عام وانما افيد الخصوصية من دليل آخر، فهنا دليل عام شامل لذى

كما ان الاحوط ان يقتصر على مقدار الضرورة

العطاش وغيره و لمن يراء بين رمضانين وغيره ، وصحيح خاص بصورة العطاش ، فاللازم تقديم الثانى على الاول لتحقق العموم المطلق بينهما ، فالاقرب عدم وجوب القضاء ويوجد هوجود الفدية الظاهر منها كونها بدلا عن الصوم كبدلية القضاء عنه ، بل ما تقدم من انه لو وجب القضاء والفديه لزم ان يكون ذا العطاش اسوء حالا من المريض مع ان ظاهر الادلة كون الحكم امتنانا عليه (كما ان الاحوط يقتصر) فى شربه الماء (على مقدار الضرورة) كما نسب الى القيل ولم اجده الا من عنوان الرسائل للباب ، والا فالمشهور بل لم نجد مخالفا على جواز الشرب ، لاطلاق الادلة المتقدمة ولما تحقق فى محله من ان الصوم لا يتبعض اما مستند القيل فهى رواية عمار ، عن ابى عبد الله عليه السلام فى الرجل يصيبه العطش حتى يخاف على نفسه ؟ قال عليه السلام : يشرب بقدر ما يمسك به رفقاً ولا يشرب حتى يروى .

ورواية المفضل ، عن الصادق عليه السلام ، ان لنا شبابا و بنات لا يقدرن على الصيام من شدة ما يصيبهم من العطش ؟ قال عليه السلام : فليشربوا بمقدار ما تروى نفوسهم وما يحذرون ، بناء على فهم عدم الخصوصية من هذه الروايات بين ذى العطاش ، وبين من يصيبه العطش الشديد والا فالظاهر ان الحكم فيهما على غير ذى العطاش ولولا اعراض المشهور عنهما والخلل فى السند فى الجملة لزم القول بهما فى مورد هما ، لان الاطلاق لا يقاوم المقيد ، وكون الصوم لا يتبعض استنباط من الاستقراء الناقص فتأمل اللهم الا ان يقال بتنافى هذه الرواية لادلة ذى العطاش تنافيا عرفيا مما يوجب حملها على الاستحباب .

ثم الظاهر ان الحكم خاص بالماء اما الطعام وما اشبهه فلا قائل باستحباب الاقتصار على مقدار الضرورة فى صورة الاضطرار الى المفطر فى الجملة ، وقد تقدم

الرابع: الحامل المقرب التي يضرها الصوم او يضر حملها

الكلام فى ذلك فى فصل انما يفطر اذا وقع عن عمد .
 (الرابع:) ممن وردت الرخصة فى افطاره (الحامل المقرب التي يضرها الصوم او يضر حملها) بلا خلاف ولا اشكال ، بل اجماعا كما فى المستند والجواهر وغيرهما ، لدليل نفي الحرج والضرر، ولصحيحة محمد بن مسلم ، قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: الحامل المقرب والمرضة القليلة اللبن لا حرج عليهما ان تفترا فى شهر رمضان لانهما لا تطيقان وعليهما ان تتصدق كل واحدة منهما فى كل يوم تفتران فيه بمد من طعام وعليهما قضاء كل يوم افطرتا فيه تقضيانه بعد .

و خبير الدعائم ، عن على عليه السلام فى حديث قال: وات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرئة ، فقالت يا رسول الله: انى امرئة حبلى و هذا شهر رمضان مفروض و انا اخاف على ما فى بطنى ان صمت فقال لها: انطلقى فافطرى و ان اطقت فصومى . واتته امرئة مرضعة فقالت ، يا رسول الله: هذا شهر مفروض صيامه وان صمت خفت ان يقطع لبنى فيهلك ولدى؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم: انطلقى و افطرى و اذا اطقت فصومى .

و الرضى: و اذا لم يتهيأ للشيخ او الشاب المعلول او المرئة الحامل ان يصوم من العطش و الجوع او خافت ان يضر بولدها فعليهم جميعا الافطار ، و يتصدق عن كل واحد لكل يوم بمد من طعام و ليس عليه القضاء .

و عن رفاة ، عن ابى عبد الله عليه السلام ، فى قوله تعالى: ((و على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين)) قال: المرئة تخاف على ولدها و الشيخ الكبير .

و كيف كان فلا اشكال فى اصل الحكم و يقع الكلام فى امور:

الاول: المراد بالمقرب على الظاهر من يسمى فى العرف بذلك و يتحقق فيمن

دخلت في التاسعة من اشهر الحمل، لكن الظاهر المستفاد من مناسبة الحكم والموضوع، بل الاستفادات والدلالة في الروايات، و صريح جملة من الفتاوى ان المعيار شيان الحمل والضرر، فالحامل المقرب التي لا يضرها الصوم يجب عليها الصيام، والحامل غير المقرب التي يضرها الصيام تفتقر، وانما قيد بالمقرب لغلبة الضرر في مثلها .

الثاني :يكفى الخوف في الافطار فلايلزم العلم بالضرر كما صرح به في بعض النصوص ،وكما تقدم وجهه في المرض ، ثم ان خافت و افطرت ثم تبين عدم الضرر كان عليها القضاء فقط و لو لم تفتقر وبعد ذلك تبين الضرر فان كان مما يحرم فيه الصوم كان اللازم القضاء والاصح صومها .

الثالث :الظاهر ان المراد بالخوف على نفسها او على الولدان يكون بحيث تمرض او يمرض الولد او يضعف او تنزف الدم او ما اشبه مماصح ان يقال انها خائفة من الضرر، والضرر عرفى فليس له ميزان خاص و قدر مخصوص .

الرابع :لا اشكال في انها اذا خافت افطرت اما اذا لم تخف بان قطعت بعدم الضرر لكن الطبيب الحاذق او اقربائها خافوا عليها، فهل تفتقر ام لا ؟ الظاهر عدم الافطار في صورة قطعها بعدم الضرر، اما في صورة عدم خوفها فقط - فلايبعد الافطار لان الحكم دائر مدار الواقع المنكشف بخوفها وخوف اهل الخبرة .

الخامس:الحرج في حكم الضرر في تجويز الافطار لاطلاق النصر الفتوى و تصريح غير واحد بذلك .

السادس:لا فرق في الضرر بين ضرر نفسها او ضرر ولدها .

السابع: الظاهر ان الضرر لو كان ضررا بالغا لم يجز الصيام ، و لو صامت بطل صومها ولو كان ضررا غير بالغ جاز الافطار كما جاز الصيام ، ويدل عليه قبل

وتتصدق

كون الحكم اقتانيا المقتضى للجواز— كما تقدم فى المرض— ما صرح فيه بجواز الصيام والافطار فى الادلة المتقدمة .

الثامن: الظاهر ان الحكم فى الحمل حكم اختيارى لا اضطرارى فيجوز للمرأة احيال نفسها بما تعلم انه يضرها الصوم فلا يجب عليها المنع عن الحبل ابقاءً للقدره على الصيام، وذلك لاطلاق الادلة وعدم فهم ان الموضوع من قبيل الاضطرار الذى لا يجوز للمكلف القاء نفسه فيه، فالموضوع من قبيل السفر لا من قبيل المرض .

التاسع: هل يجب التحصن ضد الضرر لو تمكنت من ذلك بشرب المقوى و تزريق الابرة وما شبه ام لا؟ احتمالان: من ان الحكم حكم ضررى ومع التمكّن من التحصن لا يتحقق الموضوع فهو من قبيل ان لا يتسحر حتى لا يقدّر على الصيام ومن صدق الموضوع لكن الظاهر الاول .

العاشر: الظاهر ان الضرر لو كان من جهة ضم بعض الضمائم الى الحمل كالعمل فى البيت وما اشبه مما تعتاده النساء، كان اللازم ترك ذلك العمل تحفّضا على القدرة الا اذا كانت مضطرة الى العمل اضطرارا شرعيا مما يسقط التكليف (وتتصدق) بلا اشكال، ولا خلاف فيما اذا كان الخوف على الولد للنص والفتوى، ولو كان الخوف على نفسها فهو على قسمين خوف من جهة الحمل وخوف من جهة اخرى غير مربوط بالحمل اطلاقا .

اما الثانى: فلا اشكال فى عدم الفدية، لان الظاهر من النص والفتوى كون الخوف من جهة الحمل لا من جهة اجنبية كالخوف من الرمد مثلا .

واما الاول: ففيه خلاف، فالظاهر من جماعة من الفقهاء وجوب الفدية ايضا لكن ذهب آخرون الى عدم وجوب الفدية، بل حكاها الفاضل الاصبهاني عن

من مالها بالمد او المدين

ظاهر الاكثر، بل عن المسالك نسبتها الى المشهور، بل عن ظاهر الدروس ان عدم الفدية من المسلمات .

وكيف كان فقد استدل لوجوب الفدية باطلاق الصحيح المتقدم .
واستدل للقول الاخر بالاصل، وبان الشارع انما اراد زيادة الامتنان على الحامل فكيف يمكن ان يكون حكمها اصعب لان الخائف غير الحامل لافدية عليه فكيف تجب الفدية على الحامل الخائف، وبالروايات المذكورة المصححة بالخوف من الولد قالوا والصحيح لا اطلاق له للانصراف الى صورة الخوف على الولد .

اقول: وهذا القول هو الاظهر، فان دليل الامتنان صالح لصرف الاطلاق في الصحيحة، خصوصا بعد فهم المشهور، بل لا يبعد قرينية رواية السرائر الآتية في المرضعة لعدم الفدية هنا ايضا (من مالها) كما هو المشهور .

اما اذا لم تكن واجبة النفقة على احد فبلاشكال .

واما اذا كانت واجبة النفقة فالظاهر الامر بالتصدق، ولا صلة عدم الوجوب على الغير، ولما يستفاد من المرثة المطاوعة لزوجها في الجماع في شهر رمضان، حيث صرح النص والفتوى بان عليها الكفارة، وربما احتل وجوب الكفارة على من وجب نفقتها عليه، خصوصا الزوج لانه مما يعد من النفقة عرفا، فيشمله دليل وجوب النفقة، فلا مجال للاصل، ولا ربط للمقام بمسئلة الكفارة، مضافا الى انه قياس مع الفارق لان الرضا من نفسها هناك، والحمل من الزوج هنا - فيمن كانت ذات زوج - والرواية انما هي في مقام بيان الصدقة لافي مقام بيان انها عليها او على غيرها فتأمل . (بالمد او المدين) على ما تقدم من الكلام في باب الشيخ الكبير والظاهر ان مراد المصنف الاستحباب لمدين، ولكن لا يخفى انه لا شاهد عليه

وتتقضى بعد ذلك

هنا وان قلنا به هناك (وتتقضى بعد ذلك) كما هو المشهور، بل عن الخلاف دعوى الاجماع عليه، خلافا لعلی بن بابويه وسار فقالا بعدم القضاء .

اما المشهور فقد استدلوا بالصحيح المتقدم، واما ما يمكن ان يكون دليلا للعدم، فالاصل وان المد عوض فكيف يلزم القضاء ايضا، وانه اذا لم يجب الاصل كيف يجب القضاء .

وصحيح محمد بن جعفر، قلت: لابي الحسن عليه السلام ان امرتني جعلت على نفسها صوم شهرين فرضعت ولدها وادركها الحبل فلم تقو على الصوم قال: فلتتصدق مكان كل يوم بمد على مسكين وبعض الروايات المتقدمة الساكنة عن القضاء و صريح الرضوى، وفي الجميع ما لا يخفى، اذا الاصل مرفوع بالدليل، وكون المد عوض اجتهادا في مقابل النص، ولا تلازم بين عدم وجوب الاصل وعدم وجوب الفرع كالحيض والسفر وما اشبهه، والصحيح بالاضافة الى انه ساكت فلا يعارض ما صرح فيه بالقضاء غير ما نحن فيه، ومن الممكن اختلاف حكم النذر و رمضان في هذه الخصوصية، كبعض الخصوصيات الاخرى، وسكوت بعض الروايات غير ضائر - كما عرفت - والرضوى بعد تسليم عدم اجماله لا يكافي الصحيح المعمول به قديما و حديثا. بقى في المقام فروع :

الاول : انه لافرق بين الخوف بجوع او عطش او غيرهما، كما نص عليه الجواهر و منتهى المقاصد وغيرهما، وذلك لاطلاق النص والفتوى، فالقول باختصاص الفدية بصورة كون الخوف بجوع او عطش او نحوهما لا لغير ذلك كمرض الولد او اشرافه على المرض المحوج الى شرب دواء و نحوه فانه لافدية للاصل، في غير محله .

الثاني: اذا كان الخوف يرتفع بمفطر آخر غير الاكل والشرب كالارتماس في الماء والحقنة فالظاهر انه من المفطر الذي يخير المكلف بينهما فاحتمال ان

الخامس: المرضعة القليلة اللبن اذا اضربها الصوم او اضر بالولد

ذلك من الاضطرار الباقي معه التكليف بالصيام في غير محله .

الثالث: قال في محكى المسالك: متى جاز الافطار وجب لانه رافع للضرر انتهى وفيه انك قد عرفت انه من الممكن الجواز دون الوجوب كما صرح به غير واحد من العلماء .

الرابع: المراد بالطعام كما صرح به المسالك وغيره هو الواجب في الكفارة ومصرفه مصرفها ولا يجب التعدد لاصالة العدم و تجوز المداورة على كراهة كما تقدم .

(الخامس): ممن وردت الرخصة في افطاره (المرضعة القليلة اللبن) فانها تفتقر وتقضى وتكفر (اذا اضربها الصوم او اضر بالولد) وفي افطارها لا اشكال ولا خلاف، بل دعاوى الاجماع عليه مستفيضة، ويدل عليه جملة عن النصوص المتقدمة كصحيح ابن مسلم، وخبر الدعائم ورفاعة، ومكاتبة ابن مهزيار المروية عن مستطرفات السرائر، طال: كتبت اليه عنى على بن محمد عليه السلام اسئله عن امرئة ترضع ولدها وغير ولدها في شهر رمضان فيشتد عليها الصوم وهى ترضع حتى يغشى عليها ولا تقدر على الصيام اترضع وتفتقر وتقضى صيامها اذا امكنها او تدع الرضاع وتصوم فاذا كانت ممن لا يمكنها اتخاذ من ترضع ولدها فكيف تصنع؟ فكتب عليه السلام: ان كانت ممن يمكنها اتخاذ ضئر استرضعت ولدها واتمت صيامها، وان كان ذلك لا يمكنها افطرت وارضعت ولدها وقضيت صيامها متى ما امكنها، بل و تقرير الامام عليه السلام، فى خبر الجعفرىات حيث روى عن الباقر عليه السلام انه كانت له ام وليد فاصابها عطاش فسئله عبد الله بن عمر فقال: مروها تفتقر وتطعم كل يوم مسكينا، بناء على ان المراد بالعطاش العطش من اثر الرضاع لا صيرورتها ذات عطاش .

ولافرق بين ان يكون الولد لها او متبرعة برضاعه او مستاجرة

والكلام هنا في جهة القضاء والكفارة وبعض الفروع الاخر المتقدمة كالكلام في الحامل والمراد بقلّة اللبن الفعلية او الشأنية ، بان كانت اذا صامت قل لبنها وان لم تكن الا نقليلة اللبن، كما ان الظاهر كون الحكم اعم من قلّة اللبن ، ففساد اللبن الموجب لمرض الطفل او مرضها ايضا كذلك لاطلاق بعض النصوص والفتاوى ، وعدم شمول بعض النصوص غير ضائر كما لا يخفى .

(ولافرق بين ان يكون الولد لها او متبرعة برضاعه او مستاجرة) او شبهه المستأجرة كالمصالح ونحوها، وذلك لاطلاق النص وفتوى الاكثر كما في المستند واحتمال انصراف النص الى خصوص الام ، فالحكم اصالة عدم جواز الافطار لغيرها وان التبرع مستحب فلا يقاوم وجوب الصوم ، والاستيجار انما يجوز اذا كانت مضطرة الى الاجرة ونحوها دون ما عدا ذلك ، في غير محله اذا انصراف لو كان فهو بدوى وان كان ربما يويده اضافة الولد في الدعائم ، وخبر رفاعه و غيرهما الى الام ولا منافات بين الاستحباب وبين رفع الحضر عن الافطار ، كما ذكروا في باب الولاية عن الجائر ، فان دليل الاستحباب في صورة قضاء حاجة الآخران يرفع الحكم بالتحريم والسران الاستحباب انما لا يقاوم الوجوب والتحريم فيما اذا لم يكن دليل الاستحباب اخص والا كان الحكم بالوجوب او التحريم مرفوعا به ، ومنه يعلم الجواب من الاستيجار فانه اذا شمله النص ، كصحيح ابن مسلم و غيره يكون اخص من دليل وجوب الصوم .

ومما ذكرنا يعرف وجه عدم الفرق بين كون الولد عن حلال او حرام او شبهة كما هو كذلك بالنسبة الى الحامل ، ولا كذلك لو دار اللبن من الذكر - كما فرضوا في باب الرضاع للملاصل .

نعم لو در من البكر لا يبعد ان يكون الحكم كذلك لبداية الانصراف على

ويجب عليها التصديق بالمد والمدين من مالها والقضاء بعد ذلك .
والاحوط بل الاقوى الاقتصار على صورة عدم وجود من يقوم مقامها ففى
الرضاع تبرعا او باجرة من ابيه او منها او من متبرع

تقدير احتماله (ويجب عليها التصديق بالمد والمدين من مالها والقضاء بعد
ذلك) لما تقدم فى الحامل المقرب .

(والاحوط بل الاقوى الاقتصار على صورة عدم وجود من يقوم مقامها ففى
الرضاع تبرعا او باجرة من ابيها ومنها او من متبرع) كما اختاره غير واحد وذلك لصريح
المكاتبة المقتضى لتقييد اطلاق الصحيح وغيره ، بل ربما يقال بان الصحيحة
لا تدل على صورة الامكان للتعليل فيها لقوله لانهما لا يطيقان ، ولا منافات بين
ذلك وبين تصريحهم بعدم الفرق بين المتبرعة والام ، اذ المراد المرضعة مجانا
وان وجب عليها ذلك للانحصار، وربما يقال بعدم الفرق بين صورة قيام الغير
والعدم ، وذلك لاطلاق الاخبار الصحيحة وغيرها، والمكاتبة لا تصلح للتقييد
لضعف سندها والتعليل بعدم لاطاقة فى الصحيحة يراد بانها لا تطبق الصيام و
الارضاع لانها مضطرة الى الارضاع، بل لا يبعد حمل المكاتبة على الاستحباب على تقدير
صحة سندها لقوة الاطلاق فى الصحيح وغيره ، وعليه فما عن جملة من الاواخر
من الاشكال فى الحكم المذكور او الفتوى بعدم الفرق بين وجود غير الام وعدمها
لا يخلو من وجه فمنتهى الامر الاحتياط بذلك اما القوة فممنوعة جدا .

وكيف كان فلا فرق بين الاسترضاع واعطاء الطعام او لبن الحيوان او اللبن
المجفف او سائر ما يمكن تبديل الارضاع به ، لوحدة الدليل سلبا او ايجابا، وحيث
عرفت كون المناط القدرة على الاسترضاع والعدم ، فلا فرق بين اخذ الام الاجرة
املا؟ وحين اخذها الاجرة سواء اخذت ازيد من غيرها ام لا؟ فما عن الدروس و
المسالك من بعض التفاصيل محل اشكال، ولذا قال فى الحقائق: ان هذه

.....
التفاصيل خلاف ظاهراً المكاتبه التي اناطت ذلك بالمكته، فمتى امكنها اتخاذ
الضئر باجرة او غير اجرة زادت الاجرة على اجرة المثل املا، وجب عليها اتخاذ
الضئر ووجب عليها الصيام، انتهى . والله العالم باحكامه .

فصل

فى طرق ثبوت هلال رمضان و شوال للصوم والافطار و هى امور: الاول: رؤىة
المكلف نفسه

(فصل)

(فى طرق ثبوت هلال رمضان وشوال للصوم والافطار) بل وسائر الاشهر
لما يترتب عليها من الاحكام (وهى امور: الاول رؤىة المكلف نفسه) بلا خلاف ولا
اشكال ، وان لم يره غيره ، بل دعاوى الاجماع عليه كالنصوص متواترة ويشمله قوله
تعالى ((فمن شهد منكم الشهر فليصمه)) فمن رآه فقد شهد الشهر .
فعن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال انه سئل عن الاهلة؟ فقال
هى اهلة الشهورة فاذا رأيت الهلال فصم واذا رأيت فافطر .
وعن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : اذا رأيت الهلال
فصوموا واذا رأيتموه فافطروا ، وليس بالرأى ولا بالتظنى ولكن بالرؤىة .
وعن ابي العباس ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : الصوم للرؤىة والافطر
لرؤىة ، الحديث .
وعن محمد بن الفضل ، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام فى حديث قال : صوموا
لرؤىة وافطروا للرؤىة .
وعن سماعة ، قال : صيام شهر رمضان بالرؤىة وليس بالظن .
وعن منصور بن حازم ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : صم لرؤىة الهلال
وافطر لرؤىته وان شهد عندك شاهدان مرضيان بانهما رأياه فاقضه .
وعن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : قال امير المؤمنين

عليه السلام : اذا رأيت الهلال فافطروا . الى غيرها من الروايات الكثيرة ولا يخفى ان المعيار فى الرؤية ، الرؤية بالعين المجردة العادية فى الآفاق المعتد لى نحوها ، فالرؤية بالآلة قبل خروجه عن تحت الشعاع ، والرؤية بالعين الخارقة كذلك ، والرؤية فى الآفاق الرحوية وما اشبه لا اعتبار بها ، لان مصب النص و الفتوى ما ذكرناه والاعتبار فى بلد غير متعارف ، اما اقرب بلد متعارف ووافق مكة و المدينة ، و اذا كان الافق عاليا كبلد فوق الجبل فرويته لا تكون حجية للافق النازل ، لان العالى يرى تحت الافق كما لا يخفى ، ومنه يعلم انه لوراه فى الطائفة تحت الافق لم يكن ذلك حجة لمن فى الافق ، وكذلك فى باب الصلاة فالصبح يظهر لمن فوق الافق قبل ما يظهر للافق وهكذا .

(الثانى : التواتر) فانه يوجب العلم ، والعلم حجة بنفسه سواء حصل بالتواتر او غيره وانما ذكره لانه طريق غالبى فى الهلال ، والتواتر هو اخبار جماعة كثيرة يوءن تواطئهم على الكذب ، ولم يقيد المصنف بالمقيد للعلم ، لانه يقيد دائما ، الا اذا كان ذهن المكلف مشوبا بما يمنع عن العلم ، كما ان رؤية الهلال تفيد العلم الا اذا كانت العين مدخولة وفى مثله لا تفيد الرؤية ، وعلى هذا فلو قام التواتر وشك المكلف فى انه هل هو واقعى او تواطئى لا يمكن الاعتماد عليه ، ويبدل على حجية التواتر المفيد للعلم انه علم ، اما التواتر الذى لم يفد العلم فان قلنا بان الشياخ غير المفيد للعلم واجب الاتباع ووجب اتباع التواتر بطريق اولى ، لانه اقوى من الشياخ ، وان لم نقل بذلك فان دخل التواتر فى الشهادة او فى كونه سبيل المؤمنين ، حيث قال تعالى : ((ويتبع غير سبيل المؤمنين)) لزم الاتباع ايضا ، والا لم يكن دليل على لزوم اتباعه ، بل ولاعلى جوازه ، وان كان ربما يقال بوجوب الاتباع لقوله عليه السلام ، حتى يستبين ، فانه نوع من الاستبانه ، ولقوله

الثالث: الشيعاء المفيد للعلم

عليه السلام: اذا شهد عندك المسلمون فصدقهم، بل وقوله تعالى: ((ويؤمن من المؤمنين)) ولخبر عبد الرحمان عن هلال رمضان يغم علينا في تسع وعشرين من شعبان؟ فقال: لا تصم ذلك اليوم الا ان يقضى اهل الامصار فان فعلوا فصمه ونحوه غيره مما سيأتى بعضه، ولا يستبعد حجياً لتواتر بنفسه وان لم يـورث العلم لبعض ما ذكر.

نعم ذلك فيما اذا لم يكن مستندا للتواتر معلوما بان كان ادعى الرؤية نفر لم يعتمد عليهم وبسببهم انتشر الخبر، بل المراد التواتر الذى يقول كل احد انه رآه .

اما اذا لم يحصل له العلم من التواتر لسبب الوسوسة فالظاهر انه لا ينبغي الاشكال فى الحجية وعدم اعتبار العلم بالنسبة الى الوسواسى .

(الثالث: الشيعاء المفيد للعلم) قد ذكرنا فى كتاب التقليد ما يدل على حجية الشيعاء مطلقا لانه طريق عقلائى وان لم يفد العلم، وقد اختار العلامة فى التذكرة والمسالك وغيرهما، كما حكاه المدارك وغيره حجية الشيعاء ان افاد الظن فى باب الهلال، وهذا هو الاقرب، كما اختاره من المعاصرين الشهيدى والقمى وغيرهما، بل الظاهر حجية فى نفسه، ومرادهم الظن الغالب لا الظن الشخصى، كما ذكروا مثله فى خبر الواحد ونحوه فتأمل .

ويدل عليه هنا ما فى التهذيب والاستبصار عن: عبد الرحمان بن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن هلال شهر رمضان يغم علينا فى تسع وعشرين من شعبان؟ قال: لا تصم الا ان تراه فان شهد اهل بلد آخر فاقضه .

وعن اسحاق بن عمار، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغم

و فى حكمه كل ما يفيد العلم ولو بمعاونة القرائن فمن حصل له العلم باحد الوجوه المذكورة

علينا فى تسع وعشرين من شعبان؟ فقال: لا تصمه الا ان تراه فان شهد اهل بلد آخر انهم رأوه. فاقضه .

وعن ابى بصير، عن ابى عبد الله عليه السلام انه سئل عن اليوم الذى يقضى من شهر رمضان، الى ان قال: الا ان يقضى اهل الامصار فان فعلوا فصمه .

وعن الازدى، قال: قلت لابى عبد الله عليه السلام اكون فى الجبل فى القرية فيها خمسمائة من الناس فقال: اذا كان كذلك فصم لصيامهم وافطر لفطرتهم .

وعن العبدى، قال: سمعت ابا جعفر محمد بن على عليه السلام يقول صم حين يصوم الناس وافطر حين يفطر الناس، فان الله عزوجل جعل الالهة مواقيت .

وعن سماعة، انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن اليوم فى شهر رمضان يختلف فيه؟ قال: اذا اجتمع اهل مصر على صيامه للروئية فاقضها اذا كان اهل مصر خمسمائة انسان، الى غيرها من الروايات، ويؤيده ما رواه العيص انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الهلال اذا راه القوم جميعا فاتفقوا انه لليلتين ايجوز ذلك قال عليه السلام: نعم . وقد عنون الوسائل والمستدرك الباب بثبوت رؤية الهلال بالشياع، مما يدل على عدم اشتراطهما افادة العلم .

(و فى حكمه كل ما يفيد العلم) فان العلم حجة بنفسه، كما قرر فى محله وان كان علم القطاع (ولو) افاد العلم (بمعاونه القرائن) كالفلكى الماهر الذى له حساب دقيق، او كان للانسان علم على الهلال كما نقله الشيخ، عن الطوسى (ره) فى قصة كلب الطحان وما اشبهه (فمن حصل له العلم باحد الوجوه المذكورة) رؤيه

وجب عليه العمل به وان لم يوافقه احد بل وان شهد ورد الحاكم شهادته .
الرابع: مضى ثلاثين يوما من هلال شعبان او ثلاثين يوما من هلال رمضان
فانه يجب الصوم معه في الاول و الاطراف في الثاني

او تواترا او شياعا (وجب عليه العمل به وان لم يوافقه احد بل وان) راه هو و
(شهد ورد الحاكم شهادته) اذ رد الحاكم للشهادة لا يوجب سقوط العلم الذي
هو المناط في العمل . فعن علي بن جعفر ، انه سئل اخاه موسى بن جعفر عليه
السلام عن الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده لا يبصره غيره اله ان يصوم
قال: اذا لم يشك فليطهر والا فليصم مع الناس . هكذا رواه الصدوق و مراده هلال
شوال .

ورواه الشيخ عنه عليه السلام الا انه قال : اذا لم يشك فليصم والا فليصم مع
الناس و مراده هلال رمضان ، والظاهر تعدد الروايتين ، ومثله رواية الحميري في
قرب الاسناد .

(الرابع: مضى ثلاثين يوما من هلال شعبان او ثلاثين يوما من هلال رمضان
فانه يجب الصوم معه في الاول و الاطراف في الثاني) بلا اشكال ولا خلاف ، بل
الاجماع و الضرورة عليه ، و يدل عليه متواتر الروايات ، ففي صحيحة محمد بن مسلم
و اذا كانت علة فاتم شعبان ثلاثين .

و في موثق عمار ، عن الصادق عليه السلام : فان خفي عليكم فاتموا الشهر
الاول ثلاثين .

و في موثق محمد بن مسلم ، عن احد هما عليهم السلام : فاذا صمت تسعة و
عشرين ثم تغيمت السماء فاتم العدة ثلاثين .

و في موثق عبيد بن زرارة ، عن ابي عبد الله عليه السلام : فاذا تغيمت

السماء يوماً فاتموا العدة .

وفى صحيح محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام ، عن امير المؤمنين عليه السلام : فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً ثم افطروا .

وفى رواية الواسطى ، عن على عليه السلام ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، انه قال : فاذا خفى الشهر فاتموا العدة شعبان ثلاثين يوماً وصوموا الواحد والثلاثين .

وفى الدعائم ، عن على عليه السلام ، انه قال : لا تفطروا الا تمام ثلاثين من رؤية الهلال او بشهادة شاهدين عدلين انهما رأياه .

وعن المرتضى انه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، انه قال : صوموا لرؤيتهم وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين . وقال فى موضع آخر : ان الناس كانوا يصومون بصيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويفطرون بافطاره ، فلما اراد مفارقتهم فى بعض الغزوات ، قالوا يا رسول الله كنا نصوم بصيامك و نطفر بافطارك فما انت ذاهب لوجهك فما نصنع ؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته ، فان غم عليكم فعدوا ثلاثين الى غيرها من الروايات ومن هذا كله يعلم ان رواية هارون بن خارجة لا بد من حملها ، قال ابو عبد الله عليه السلام : عد شعبان تسعة وعشرين يوماً ، فاذا كانت متغيمة فاصح صائماً وان كانت مصحية و تبصرت فلم تر شيئاً فاصبح مفطراً ، فان المراد الصيام بقصد آخر شعبان بقريته الروايات الواردة فى صوم يوم الشك ، ثم لا يختص احتساب ثلاثين من شعبان برؤية الهلال فى اوله ، بل اللازم ذلك وان كان اوله ثبت بالثلاثين من رجب وهكذا ، وكذلك بالنسبة الى شهر رمضان فيما اذا غمت شهور متعددة ، والحكم ليس خاصا بالغيم ، بل هو كذلك فيما اذا كانت فى السماء علة اخرى ، او كان الانسان فى موضع لا يتمكن من الاستعلام ، لاجل كون الافق رحوباً او ما اشبه ، او انه اعمى او ما اشبه او انه فى حبس او نحوه ، واذا عد

الخامس : البينة الشرعية وهى خبر عدلين

شعبان ثلاثين ثم تبين انه كان تسعا وعشرين قضى يوما ولا كفارة، و اذا عدّ رمضان ثلاثين ثم تبين انه كان تسعا وعشرين وكان قد صام يوم العيد فضاء او نحوه لم ينفع .

(الخامس: البينة الشرعية وهى خبر عدلين) على المشهور، وربما حكى عدم القبول مطلقا، لكن لم يعرف قائله، وفي المسئلة اقوال اخر:

الاول: ما ذهب اليه سائر من كفاية العدل الواحد في اول الشهر اما آخره فلا بد فيه من شهادة عدلين .

الثاني: ما ذهب اليه الشيخ فى النهاية وابن البراج من انه ان كان فى السماء علة ولم يره جميع اهل البلد فاللازم ان يراه خمسون من اهل البلد ، او اثنان عدلان من خارج البلد ، وان لم تكن هناك علة فالواجب خمسون من خارج البلد .

الثالث: ما ذكره الشيخ فى المبسوط من انه ان كانت علة فالشاهدان من البلد او خارجه وان لم تكن علة فالخمسون من البلد او خارجه .

الرابع: عن ابي الصلاح من انه فى العلة اثنان وفى الصحو خمسون، ولم يذكر البلد و خارجه .

الخامس : ما عن المقنعة من اعتبار الخمسين من اهل البلد، اما اذا كان بالمصرعة او كان الشاهد من خارج البلد كفى شهادة عدلين، ويدل على ما ذكره المشهور اطلاقات حجية البينة بالاضافة الى متواتر الاخبار الخاصة ، كصححة منصور بن حازم، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: صم لروثية الهلال و افطر لروثيته، فان شهد عندك شاهدان مرضيان بانهما رأياه فاقضه .

وصححة ابي بصير، عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن اليوم الذى

يقض فيه من شهر رمضان؟ فقال: لا تقضه الا ان يثبت شاهدان عدلان من جميع اهل الصلاح متى كان رأس الشهر .

و صحيحة الحلبي ، عن الصادق عليه السلام ، قال: قال على عليه السلام : لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال الا بشهادة رجلين عدلين .

و صحيحته الاخرى عنه عليه السلام ايضا ان عليا عليه السلام كان يقول : لا اجيز في رؤية الهلال الا شهادة رجلين عدلين .

و حسن شعيب بن يعقوب عن الصادق عليه السلام ، عن على عليه السلام ، انه قال : لا اجيز في الطلاق ولا في الهلال الا رجلين .

و صحيحة الشحام ، عن الصادق عليه السلام انه سئل عن اهله؟ فقال: هي اهله الشهور فاذا رأيت الهلال فصم واذا رأيت فاطر . فقلت: رأيت ان كان الشهر تسعة وعشرين يوما اقضى ذلك اليوم؟ قال: لا الا ان تشهد لك بينة عدول فان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم، وحيث انه ليس المراد بالبينة الثلاثة وما اشبهه لا بد من حمله على الاثنين، فان الجمع يطلق على الاثنين كثيرا .

وصحيحة حماد، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام: لا يجوز شهادة النساء في الهلال، ولا يجوز الا شهادة رجلين عدلين .
و خبر ابن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول لا تصم الا للرؤية او شهد شاهدا عدل .

و خبر احمد بن محمد بن عيسى ، قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشهادة الواحد واليمين في الدين واما الهلال فلا الا بشاهدي عدل .
و خبر الدعائم المتقدم وخبر عمر بن الربيع ، عن الصادق عليه السلام فى حديث قال: قلت رأيت ان كان الشهر تسعة وعشرين يوما اقضى ذلك اليوم؟ قال لا الا ان يشهد عدول انهم رأوه ، فان شهدوا فاقض ذلك اليوم .

و خبر ابي الصباح ، عن الصادق عليه السلام مثله ، وفيه الا ان تشهد بينة عدول ، فان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم .
و خبر منصور بن حازم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: صم لرؤية الهلال و افطر لرؤيته ، فان شهد عندك شاهدان مؤمنان انهما راياه فاقضه الي غيرها .
واما ما رواه العياشي ، عن الصادق عليه السلام في حديث ، قلت : رأيت ان كان الشهر تسعة وعشرين ايقضى ذلك اليوم؟ قال : لا الا ان يشهد ثلاثة عدول فانهم ان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فانه يقضى ذلك اليوم ، فلا بد من حمله على ارادة الاحتياط حتى اذا لم يكن احد الشاهدين عدلا سدّ الثالث مسدّه ، والا فقد قام الاجماع من الجميع على عدم اشتراط الثلاثة . ولعله اجتهد من الراوى ، بان قال الامام عليه السلام ((عدول)) فزاد لفظ الثلاثة لما فهم من كلامه عليه السلام في اقل الجمع .
واما قول سائر الذين اكتفى بالواحد في اول الشهر ، فكأنه للاحتياط ، و لفحوى قبول الواحد في الاحكام ، ففي مثل الشهر بطريق اولى ، ولبعض الروايات ، كرواية محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام اذا رأيت الهلال فافطروا ، او شهد عليه عدل من المسلمين .
و رواية داود بن الحصين ، عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال : لا تجوز شهادة النساء في الفطر الا شهادة رجلين عدلين ، ولا بأس بالصوم بشهادة النساء ولو امرأة واحدة .
ورواية يونس بن يعقوب ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لعن غلام انى رأيت الهلال قال : اذهب فاعلمهم ، و فى الكل ما لا يخفى ، فان الاحتياط ليس دليلا شرعيا ، مضافا الى انه معارض بما دل على عدم جواز صوم يوم الشك الابنية شعبان ، والفحوى غير مسلمة بل مسلم العدم ان لا اشكال فى احتياج الموضوعات

عليه السلام : اذا رأيت الهلال فافطروا . الى غيرها من الروايات الكثيرة ولا يخفى ان المعيار فى الروية ، الروية بالعين المجردة العادية فى الآفاق المعتدل لهو نحوها ، فالروية بالآلة قبل خروجه عن تحت الشعاع ، والروية بالعين الخارقة كذلك ، والروية فى الآفاق الرحوية وما اشبه لا اعتبار بها ، لان مصب النص و الفتوى ما ذكرناه والاعتبار فى بلد غير متعارف ، اما اقرب بلد متعارف ووافق مكة و المدينة ، واذنا كان الافق عاليا كبلد فوق الجبل فرويته لا تكون حجية للافق النازل ، لان العالى يرى تحت الافق كما لا يخفى ، ومنه يعلم انه لورأه فى الطائرة تحت الافق لم يكن ذلك حجة لمن فى الافق ، وكذلك فى باب الصلاة فالصبح يظهر لمن فوق الافق قبل ما يظهر للافق وهكذا .

(الثانى : التواتر) فانه يوجب العلم ، والعلم حجة بنفسه سواء حصل بالتواتر او غيره وانما ذكره لانه طريق غالبى فى الهلال ، والتواتر هو اخبار جماعة كثيرة يورثون تواترهم على الكذب ، ولم يقيد المصنف بالمقيد للعلم ، لانه يقيد دائما ، الا اذا كان ذهن المكلف مشوبا بما يمنع عن العلم ، كما ان روية الهلال تفيده العلم الا اذا كانت العين مدخولة وفى مثله لا تفيده الروية ، وعلى هذا فلو قام التواتر وشك المكلف فى انه هل هو واقعى او تواطئى لا يمكن الاعتماد عليه ، ويدل على حجية التواتر المفيد للعلم انه علم ، اما التواتر الذى لم يفد العلم فان قلنا بان الشيعا غير المفيد للعلم واجب الاتباع ووجب اتباع التواتر بطريق اولى ، لانه اقوى من الشيعا ، وان لم نقل بذلك فان دخل التواتر فى الشهادة او فى كونه سبيل المؤمنين ، حيث قال تعالى : ((ويتبع غير سبيل المؤمنين)) لزم الاتباع ايضا ، والا لم يكن دليل على لزوم اتباعه ، بل ولا على جوازه ، وان كان ربما يقال بوجود الاتباع لقوله عليه السلام ، حتى يستبين ، فانه نوع من الاستبانه ، ولقوله

الثالث: الشيعاء المفيد للعلم

عليه السلام: اذا شهد عندك المسلمون فصدقهم ، بل وقوله تعالى: ((ويؤمنون المؤمنين)) ولخبر عبد الرحمان عن هلال رمضان يغم علينا فى تسع وعشرين من شعبان؟ فقال: لاتصم ذلك اليوم الا ان يقضى اهل الامصار فان فعلوا فصممه ونحوه غيره مما سياتى بعضه ، ولا يستبعد حجياً لتواتر بنفسه وان لم يـورث العلم لبعض ما ذكر .

نعم ذلك فيما اذا لم يكن مستندا للتواتر معلوما بان كان ادعى الرؤية نفر لم يعتمد عليهم وبسببهم انتشر الخبر، بل المراد التواتر الذى يقول كل احد انه رآه .

اما اذا لم يحصل له العلم من التواتر لسبب الوسوسة فالظاهر انه لا ينبغي الاشكال فى الحجية وعدم اعتبار العلم بالنسبة الى الوسواسى .

(الثالث: الشيعاء المفيد للعلم) قد ذكرنا فى كتاب التقليد ما يدل على حجية الشيعاء مطلقا لانه طريق عقلائى وان لم يفد العلم ، وقد اختار العلامة فى التذكرة والمسالك وغيرهما ، كما حكاه المدارك وغيره حجية الشيعاء ان افاد الظن فى باب الهلال ، وهذا هو الاقرب ، كما اختاره من المعاصرين الشهيدى والقمى وغيرهما ، بل الظاهر حجية فى نفسه ، ومرادهم الظن الغالب لا الظن الشخصى ، كما ذكروا مثله فى خبر الواحد ونحوه فتأمل .

ويدل عليه هنا ما فى التهذيب والاستبصار عن عبد الرحمان بن ابي عبد الله عليه السلام ، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن هلال شهر رمضان يغم علينا فى تسع وعشرين من شعبان؟ قال: لاتصم الا ان تراه فان شهد اهل بلد آخر فاقضه .

وعن اسحاق بن عمارة ، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغم

وفى حكمه كل ما يفيد العلم ولو بمعاونة القرائن فمن حصل له العلم باحد الوجوه المذكورة

علينا فى تسع وعشرين من شعبان؟ فقال: لا تصمه الا ان تراه فان شهدا هـ بلد آخر انهم رأوه. فاقضه .

وعن ابى بصير، عن ابى عبد الله عليه السلام انه سئل عن اليوم الذى يقضى من شهر رمضان، الى ان قال: الا ان يقضى اهل الامصار فان فعلوا فصمه .
وعن الازدى، قال: قلت لابى عبد الله عليه السلام اكون فى الجبل فى القرية فيها خمسمائة من الناس فقال: اذا كان كذلك فصم لصيامهم وافطر لفطرتهم .
وعن العبدى، قال: سمعت ابا جعفر محمد بن على عليه السلام يقول صم حين يصوم الناس وافطر حين يفطر الناس، فان الله عزوجل جعل الالهة مواقيت .

وعن سماعة، انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن اليوم فى شهر رمضان يختلف فيه؟ قال: اذا اجتمع اهل مصر على صيامه للروئية فاقضها اذا كان اهل مصر خمسمائة انسان، الى غيرها من الروايات، ويؤيده ما رواه العيص انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الهلال اذا راه القوم جميعا فاتفقوا انه لليلتين ايجوز ذلك قال عليه السلام: نعم . وقد عنون الوسائل والمستدرک الباب بثبوت رؤية الهلال بالشياع، مما يدل على عدم اشتراطهما افادة العلم .

(وفى حكمه كل ما يفيد العلم) فان العلم حجة بنفسه، كما قرر فى محله وان كان علم القطاع (ولو) افاد العلم (بمعاونه القرائن) كالفلكى الماهر الذى له حساب دقيق، او كان للانسان علم على الهلال كما نقله الشيخ، عن الطوسى (ره) فى قصة كلب الطحان وما اشبهه (فمن حصل له العلم باحد الوجوه المذكورة) رؤيه

وجب عليه العمل به وان لم يوافق احد بل وان شهد ورد الحاكم شهادته .
الرابع: مضى ثلاثين يوما من هلال شعبان او ثلاثين يوما من هلال رمضان
فانه يجب الصوم معه فى الاول و الافطار فى الثانى

او تواترا او شياعا (وجب عليه العمل به وان لم يوافق احد بل وان) راه هو و
(شهد ورد الحاكم شهادته) اذ رد الحاكم للشهادة لا يوجب سقوط العلم الذى
هو المناط فى العمل . فعن على بن جعفر ، انه سئل اخاه موسى بن جعفر عليه
السلام عن الرجل يرى الهلال فى شهر رمضان وحده لا يبصره غيره اله ان يصوم
قال: اذا لم يشك فليفطر والا فليصم مع الناس . هكذا رواه الصدوق و مراده هلال
شوال .

ورواه الشيخ عنه عليه السلام الا انه قال : اذا لم يشك فليصم والا فليصم مع
الناس و مراده هلال رمضان ، والظاهر تعدد الروايتين ، ومثله رواية الحميرى فى
قرب الاسناد .

(الرابع: مضى ثلاثين يوما من هلال شعبان او ثلاثين يوما من هلال رمضان
فانه يجب الصوم معه فى الاول و الافطار فى الثانى) بلا اشكال ولا خلاف ، بل
الاجماع والضرورة عليه ، ويدل عليه متواتر الروايات ، فى صحبة محمد بن مسلم
و اذا كانت علة فاتم شعبان ثلاثين .

و فى موثق عمار ، عن الصادق عليه السلام : فان خفى عليكم فاتموا الشهر
الاول ثلاثين .

و فى موثق محمد بن مسلم ، عن احدهما عليهم السلام : فاذا صمت تسعة و
عشرين ثم تغيمت السماء فاتم العدة ثلاثين .

و فى موثق عبيد بن زرارة ، عن ابي عبد الله عليه السلام : فاذا تغيمت

.....
السماء يوما فاتموا العدة .

وفى صحيح محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام ، عن امير المؤمنين عليه السلام : فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما ثم افطروا .

وفى رواية الواسطى ، عن على عليه السلام ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، انه قال : فاذا خفى الشهر فاتموا العدة شعبان ثلاثين يوما وصوموا الواحد والثلاثين .

وفى الدعائم ، عن على عليه السلام ، انه قال : لا تفتروا الا تمام ثلاثين من رؤية الهلال او بشهادة شاهدين عدلين انهما رأياه .

وعن المرتضى انه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، انه قال : صوموا لرؤيتهموا فطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين . وقال فى موضع آخر : ان الناس كانوا يصومون بصيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويفطرون بافطاره ، فلما اراد مفارقتهم فى بعض الغزوات ، قالوا يا رسول الله كنا نصوم بصيامك ونفطر بافطارك فما انت ذاهب لوجهك فما نضع ؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته و افطروا لرؤيته ، فان غم عليكم فعدوا ثلاثين الى غيرها من الروايات ومن هذا كله يعلم ان رواية هارون بن خارجة لا بد من حملها ، قال ابو عبد الله عليه السلام : عد شعبان تسعة وعشرين يوما ، فاذا كانت متغيمة فاصح صائما وان كانت مصحية و تبصرت فلم تر شيئا فاصح مفطرا ، فان المراد الصيام بقصد آخر شعبان بقريئة الروايات الواردة فى صوم يوم الشك ، ثم لا يختص احتساب ثلاثين من شعبان برؤية الهلال فى اوله ، بل اللازم ذلك وان كان اوله ثبت بالثلاثين من رجب وهكذا ، وكذلك بالنسبة الى شهر رمضان فيما اذا غمت شهور متعددة ، والحكم ليس خاصا بالغيم ، بل هو كذلك فيما اذا كانت فى السماء علة اخرى ، او كان الانسان فى موضع لا يتمكن من الاستعلام ، لاجل كون الافق رحويا او ما اشبه ، او انه اعى او ما اشبه او انه فى حبس او نحوه ، واذا عد

الخامس : البينة الشرعية وهى خبر عدلين

شعبان ثلاثين ثم تبين انه كان تسعا وعشرين قضى يوما ولا كفارة، و اذا عدّ رمضان ثلاثين ثم تبين انه كان تسعا وعشرين وكان قد صام يوم العيد فضاء او نحوه لم ينفع .

(الخامس : البينة الشرعية وهى خبر عدلين) على المشهور، وربما حكى

عدم القبول مطلقا ، لكن لم يعرف قائله ، وفى المسئلة اقوال اخر:

الاول: ما ذهب اليه سلاّر من كفاية العدل الواحد فى اول الشهر اما آخره

فلا بد فيه من شهادة عدلين .

الثانى: ما ذهب اليه الشيخ فى النهاية وابن البراج من انه ان كان فى

السماء علة ولم يره جميع اهل البلد فاللزام ان يراه خمسون من اهل البلد ، او

اثنان عدلان من خارج البلد ، وان لم تكن هناك علة فالواجب خمسون من خارج

البلد .

الثالث: ما ذكره الشيخ فى المبسوط من انه ان كانت علة فالشاهدان من

البلد او خارجه وان لم تكن علة فالخمسون من البلد او خارجه .

الرابع: عن ابى الصلاح من انه فى العلة اثنان وفى الصحو خمسون، ولم

يذكر البلد و خارجه .

الخامس : ما عن المقنعة من اعتبار الخمسين من اهل البلد، اما اذا كان

بالمصر علة او كان الشاهد من خارج البلد كفى شهادة عدلين، ويدل على ما

ذكره المشهور اطلاقات حجية البينة بالاضافة الى متواتر الاخبار الخاصة ،

كصحيحة منصور بن حازم، عن ابى عبد الله عليه السلام انه قال: صم لروئية الهلال و

افطر لروئيته، فان شهد عندك شاهدان مرضيان بانهما رأياه فاقضه .

وصحيحة ابى بصير، عن ابى عبد الله عليه السلام انه سئل عن اليوم الذى

يقض فيه من شهر رمضان؟ فقال: لا تقضه الا ان يثبت شاهدان عدلان من جميع
اهل الصلاح متى كان رأس الشهر .

و صحيحة الحلبي ، عن الصادق عليه السلام ، قال: قال على عليه السلام : لا
تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال الا بشهادة رجلين عدلين .

و صحيحته الاخرى عنه عليه السلام ايضا ان عليا عليه السلام كان يقول : لا
اجيز في رؤية الهلال الا شهادة رجلين عدلين .

و حسن شعيب بن يعقوب عن الصادق عليه السلام ، عن على عليه السلام ،
انه قال: لا اجيز في الطلاق ولا في الهلال الا رجلين .

و صحيحة الشحام ، عن الصادق عليه السلام انه سئل عن الاهلة؟ فقال: هي
اهلة الشهر فاذا رأيت الهلال فضم واذا رأيت فافطر . فقلت: رأيت ان كان
الشهر تسعة وعشرين يوما اقضى ذلك اليوم؟ قال: لا الا ان تشهد لك بينة عدول
فان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم، وحيث انه ليس المراد
بالبينة الثلاثة و ما اشبه لا بد من حمله على الاثنان، فان الجمع يطلق على
الاثنين كثيرا .

وصحيحة حماد، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه
السلام: لا يجوز شهادة النساء في الهلال، ولا يجوز الا شهادة رجلين عدلين .
و خبر ابن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول لا تصم الا
للرؤية او شهد شاهدان عدل .

و خبر احمد بن محمد بن عيسى ، قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله
و سلم بشهادة الواحد واليمين في الدين واما الهلال فلا الا بشاهدي عدل .
و خبر الدعائم المتقدم وخبر عمر بن الربيع ، عن الصادق عليه السلام في
حديث قال: قلت رأيت ان كان الشهر تسعة وعشرين يوما اقضى ذلك اليوم؟ قال
لا الا ان يشهد عدول انهم رأوه ، فان شهدوا فاقض ذلك اليوم .

و خبر ابي الصباح ، عن الصادق عليه السلام مثله ، وفيه الا ان تشهد بينة عدول ، فان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم .
 و خبر منصور بن حازم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: صم لرؤية الهلال و افطر لرؤيته ، فان شهد عندك شاهدان مؤمنان انهما راياه فاقضه الى غيرها .
 و اما ما رواه العياشى ، عن الصادق عليه السلام فى حديث ، قلت : رأيت ان كان الشهر تسعه وعشرين ايقضى ذلك اليوم؟ قال : لا الا ان يشهد ثلاثة عدول فانهم ان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فانه يقضى ذلك اليوم ، فلا بد من حمله على ارادة الاحتياط حتى اذا لم يكن احد الشاهدين عدلا سدّ الثالث مسدّه ، و الا فقد قام الاجتماع من الجميع على عدم اشتراط الثلاثة . ولعله اجتهد من الراوى ، بان قال الامام عليه السلام ((عدول)) فزاد لفظ الثلاثة لما فهم من كلامه عليه السلام فى اقل الجمع .

و اما قول سلار الذى اكتفى بالواحد فى اول الشهر ، فكأنه للاحتياط ، و لفحوى قبول الواحد فى الاحكام ، ففى مثل الشهر بطريق اولى ، و لبعض الروايات ، كرواية محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام اذا رأيت الهلال فافطروا ، او شهد عليه عدل من المسلمين .

و رواية داود بن الحصين ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى حديث قال : لا تجوز شهادة النساء فى الفطر الا شهادة رجلين عدلين ، ولا بأس بالصوم بشهادة النساء ولو امرئة واحدة .

ورواية يونس بن يعقوب ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال له : غلام انى رأيت الهلال قال : اذهب فاعلمهم ، و فى الكل ما لا يخفى ، فان الاحتياط ليس دليلا شرعيا ، مضافا الى انه معارض بما دلّ على عدم جواز صوم يوم الشك الابنية شعبان ، و الفحوى غير مسلمة بل مسلم العدم ان لا اشكال فى احتياج الموضوعات

الى المتعدد، كما لا اشكال فى عدم احتياج الاحكام الى ذلك، ولعل السر ان الاحكام يصعب فيها التعدد، فلما اشترط فيه ذلك، لزم طرح اغلب الاحكام، و ليس كذلك الموضوع، ويرد على رواية محمد بن قيس، اولا بانه فى الفطر لافى اول الشهر، فهو خلاف المطلوب المستدل . وثانيا: بان نسخها مختلفا ن نقلها بعض هكذا ((او شهد عليه عدول)) ونقلها بعض هكذا ((او شهد عليه بينة عدل)) وعلى رواية داود بانها ضعيفة شاذة، مضافا الى انها قلت ((لا بأس)) ومعنى ذلك الصوم بقول مطلق بقريته روايات صوم يوم الشك بنية شعبان، وليس معناه وجوب الصوم، وانه بنية رمضان، وعلى روايته يونس بانها ضعيفة، مضافا الى انها لا دلالة لقيها اذ ((الاعلام)) ليس معناه وجوب الصيام، بل كما نقول الآن لمن يدعى انه رآى الهلال ((اذ هب واعلم لقيه)) حتى تكون شهادته فى ضمن الشهادات .

و اما الاقوال الاخر، فلهم بعض الوجوه اعتبارية بالاضافة الى جملة من الروايات .

كخبر ابراهيم بن عثمان الخزان، عن ابي عبد الله عليه السلام قلت له: كم يجزى فى رؤية الهلال؟ فقال عليه السلام: ان شهر رمضان فريضة من فرائض الله تعالى فلا تؤدى بالتضنى وليس لرؤية الهلال ان يقوم عدة فيقول واحد قد رأيتهم يقول الآخرون لم نرهم اذ رأوا واحد رأوا ما ثقفوا اذ رأوا مائة رآه الف، ولا يجزى فى رؤية الهلال اذا لم يكن فى السماء اقل من شهادة خمسين، واذا كانت فى السماء اقله قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر .

وخبر الخثعمي، قال ابو عبد الله عليه السلام: لا تجوز الشهادة فى رؤية الهلال دون خمسين رجلا عد القسامة وانما تجوز شهادة رجلين اذا كانا من خارج مصر وكان بالمصر علة فاخبرا انها رأياه واخبرا عن قوم صاموا للرؤية، و افطروا للرؤية .

و خير محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه فافطروا و ليس بالراى ولا بالتظنى و لكن بالرؤية ، قال: و الرؤية ليس ان يقوم عشرة فينظروا فيقول واحد هوذا هو وينظر تسعة فلا يرونه اذا رآه واحد رآه عشرة آلاف واذا كانت علة فاتم شعبان ثلاثين ((و زاد حماد فيه)) و ليس ان يقول رجل هوذا هو لا اعلم الا قال ولا خمسون .

و خير ابي العباس، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: الصوم للرؤية والافطر للرؤية و ليس الرؤية ان يراه واحد ولا اثنان ولا خمسون .

و خير عبد الله بن بكير، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: صم للرؤية وافطر للرؤية ، و ليس برؤية الهلال ان يجىء الرجل والرجلان فيقولان رأينا انما الرؤية ان يقول القائل رأيت فيقول القوم صدق .

و عن الهداية ، عن الصادق عليه السلام انه قال : لا تقبل فى رؤية الهلال الا شهادة خمسين رجلا عدد القسامة اذا كان فى المصر و شهادة عدلين اذا كان خارج المصر و لا تقبل شهادة النساء فى الطلاق ولا فى رؤية الهلال .
اقول: وهذه الاخبار يرد عليها :

اولا: انها منافع لعمل المسلمين كافة كما عن المعتبر .

ثانيا : عدم صحة السند فى جملة منها كما عن المنتهى .

وثالثا : بانها واردة فى معرض الشك و التهمة كما عن المختلف .

ورابعا: انها وردت تعريضا لما فى يد العامة من الاجتزاء بشهادة رجلين فى الصحو مع القطع بكذبهما باعتبار عدم العلة فى الرأى و المرئى و كثرة المطلعين كما نبه على ذلك فى الجواهر .

و خامسا: بتضاربها فان فى بعضها قبول الخمسين و فى بعضها عدم قبول

الخمسين .

سواء شهدا عند الحاكم وقبل شهادتهما او لم يشهدا عنده او شهدا
ورد شهادتهما فكل من شهد عنده عدلان يجوز، بل يجب عليه ترتيب الاثر
من او الافطار

و سادسا : بانها معارضة بالاخبار المتقدمة التي لكثرتها لا تقبل التقييد ،
وان كان بينهما عموم مطلق ، وهى اشهر و لذا تقدم على هذه ، و من ذلك
يعرف ميل المستند و المستمسك الى هذه الاخبار فى الجملة ، منظور فيه ، وان
كان بعض ما ذكرناه من الاشكالات الستة و غير ما ذكرناه مما يجده المتتبع فى
الجواهر و منتهى المقاصد و غيرهما ، غير تام الا ان فى المجموع كفاية والله
العالم .

(سواء شهدا عند الحاكم وقبل شهادتهما او لم يشهدا عنده او شهدا
ورد شهادتهما فكل من شهد عنده عدلان يجوز ، بل يجب عليه ترتيب الاثر
من او الافطار) كما ذكره العلامة والمدارك و غيرهما ، وذلك لاطلاق ادلة
حجيتها عامة و فى المقام خاصة ، و لا دليل على اشتراط الحاكم فى المقام و لا على
اشتراط قبول الحاكم ان شهدا عنده .

ثم الظاهر انه لا يلزم ان يشهد الشاهدان عنده ، بل اذا علم بروية الشاهدين
العادلين كفى ، لوضوح ان الشهادة طريقية لا موضوعية ، مثلا اذا استهل جماعة
فرأى ان عدلين منهم افطرا غدا ، و علم ان السبب رؤيتهما لا غير ذلك من مرض او
سفر ، و كذلك الحكم فى باب الشياخ و التواتر .

نعم يشترط عدم تدافع الشهود بان يخطئ اثنان الشاهدين على نحو العلم
بالعدم لاعلى نفي العلم ، ثم انه كما تقبل الشهادة على الهلال تقبل الشهادة
على تواتر اوشياخ حصل ، اما ما غلب من قبول الناس بشهادة واحد كقبول اهل
البيت باخبار كافلهم على انه ثبت بالشهادة او نحوها ، و قبول اهل الارياف ممن

ولافرق بين ان تكون البينة من البلد او من خارجه وبين وجود العلة في السماء
وعدمها .
نعم يشترط توافقهما في الاوصاف .

يرسلونه الى العالم ، فيرجع ويخبرهم بانه ثبت لديه او نحو ذلك ، فليس ذلك الا
من باب الاطمينان الذي هو علم عادي لا من باب الشهادة .
ثم انه يجب في رد الحكم ان لا يكون ذلك سببا في الطعن على الشاهد او
الشهادة عند من يريد الاعتماد عليهما ، والالم يجوز له القبول ، كما انه لو انعكس
بان قبل الحاكم الشهادة ولكن كانت الشهادة او الشاهد مطعون عند غيره لم
يجز لذلك الغير الاعتماد على هكذا شهادة ، مثلا اذا عرف زيد عدم عدالة
الشاهد لم يجوز له الاعتماد عليه ، وان اعتمد عليه الحاكم كما انه اذا علم زيد
عد التهما جازله الاعتماد عليهما ، وان رد الحاكم شهادتهما لعدم ثبوت عد التهما
عنده (ولافرق بين ان تكون البينة من البلد او من خارجه) لاطلاق ادلة الشهادة
وقد تقدم ضعف الادلة المخصصة .

نعم يشترط ان تكون من خارج متحدا لافق ، اما من خارج مختلف الافق فانها
لا تنفع في ثبوت الهلال لهذا لافق (وبين وجود العلة في السماء وعدمها)
لاطلاق الادلة ، وقد عرفت ضعف المخصص .

(نعم يشترط توافقهما في الاوصاف) كما صرح به غير واحد من المتأخرين ،
لان اللازم حكايتهما عن وجود خارجي واحد ، فلو اختلفا في الاوصاف لم يرد
الشاهدان على شئ واحد ، بل حكى كل واحد منهما عن وجود غير الوجود الذي
اخبره الشاهد الاخر فيكون الهلال الخارجي لم يرد عليه شاهدان ، كما لو اخبر
احدهما بانه رآه في طرف يمين النجمة ، واخبر الاخر انه رآه في طرف يسار
النجمة ، او قال احدهما انه رآه وحدته الى السماء ، وقال الاخر ان حدبته الى

فلو اختلفا فيها لا اعتبار بها

الشمال، لكن لا يخفى انه لو لم تكن الاوصاف متعارضة، او كانت متعارضة ولكن اخبرا عن الاوصاف بنحو تعدد المطلوب لم يضر ذلك بشهادتهما، فمثال الاول ما اذا قال احد هما: رأيته فوق الافق بذراع، وقال احد هما: رأيته فوق الافق بباع، وقال احد هما: رأيته قبل المغرب بربع ساعة، وقال الاخر: رأيته قبل المغرب بخمس دقائق وما اشبه ذلك، فانه لا يضر هذا الاختلاف لعدم التعارض اذ من الممكن ان يراه احد هما في غير الوقت الذي رآه الآخر، ومثال الثاني ما اذا قال احد هما: رأيته وحدته الى السماء، وقال الآخر: رأيته وحدته الى الشمال، ولكن لم يقيد الرؤية بذلك، بل اخبرا عن الذات وعن الوصف بنحو تعدد المطلوب حتى اذا تبين للشاهد الخطأ في الشهادة بالوصف بقى مصرا على الشهادة بذات الموصوف فانه لا يضر هذا الاختلاف لانه يسقط احد شهادتيه وتبقى الشهادة على الذات، فيرد الشاهدان على شئ خارجي واحد، كما اذا رأيا انسانا قطعاً وقطعاً احد هما بانه زيد وقطع الآخر بانه عمرو فشهد كل منهما على اصل الانسان وعلى كونه فلانا، فانه اذا سقطت شهادته على الفلانية لم تسقط شهادته على اصل رؤيته للانسان، ولذا يثبت الجامع وتسقط الخصوصية فقول المصنف وغيره (فلو اختلفا فيها لا اعتبار بها) ليس على اطلاقه كما نبه على ذلك منتهى المقاصد، والمستمسك،

ثم ان اصر الشاهد على نحو وحدة المطلوب، ولكن علمنا ان ذلك من باب اختلاف المدارك لا من باب الاختلاف في المشهور به، لا يضر حتى نحو وحدة المطلوب، مثلا انا نرى ان زيدا وعمروا يريان حيوانا فيقول احد هما انه ذكر، ويقول الآخر انه انثى ويصر كل واحد منهما على رأيه، او يقول احد هما ان الهلال كان كبيرا، ويقول الآخر انه كان صغيرا، فان مثل ذلك لا يضر بشهادتهما

نعم لو اطلقا او وصف احد هما واطلق الآخر كفى ولا يعتبر اتحادهما فى زمان الروية مع توافقهما على الروية فى الليل

لانه ناش عن اختلاف المدارك لا اختلاف الواقع فهومن قبيل تعدد المطلوب ، و ان زعم الشاهد ان انه من باب وحدة المطلوب واصراً عليه ، كما لو قال احد هما انه ان لم يره كبيراً فلم يره ، وقال الآخر انه ان لم يره صغيراً فلم يره فاللزام على من قامت عنده الشهادة ملاحظة ذلك ، ثم انه يحق للشاهد ان لا يخبر بالوصف ولا يحق للحاكم ان يجبره على الاوصاف ، بل طلب الاوصاف منه والدقة فيه من باب تقنعة الشاهد ، بل لم يرد فى روايات الشاهد على كثرتها التى رأيت جملة منها ، طلب النبى او الائمة الاوصاف ، بل ولا اشارة فى شئ من الروايات على ذلك ، فالافضل الترك الا فى مقام التهمة ونحوها .

(نعم لو اطلقا) روية الهلال بدون الوصف (او وصف احد هما واطلق الآخر كفى) لانه لا تكاذب بينهما فلا محذور ، وكذا اذا وصفا لكن وصفين غير متكاذبين اما من باب العموم والخصوص او من باب التخالف ، كما اذا قال احد هما رأيتهمو حدبته ليست طرف السماء وقال الآخر حدبته نحو الشمال او قال احد هما رأيتهم مرتفعاً وقال الآخر رأيتهم وحدبته نحو الشمال ، وذلك لعدم التكاذب ايضا .

(ولا يعتبر اتحادهما فى زمان الروية مع توافقهما على الروية فى الليل) بان قال احد هما رأيتهم بعد المغرب بساعة ، وقال الآخر رأيتهم بعد المغرب بنصف ساعة كما تقدم ، ويحتمل ان يكون مراده ان احد هما ذكر انه رآه ليلة الجمعة ، وذكر الآخر انه رآه ليلة السبت ، فانه لا يتحقق الشاهدان على شئ واحد فاذا شككنا فى السبت انه من رمضان ام لا ؟ لم يثبت بهما ذلك ، وقد ايداه المستمسك ، لكن يمكن ان يقال ان من يقول بانه رآه ليلة الجمعة يقول ان يوم السبت من رمضان ، كما ان من يقول انه رآه ليلة السبت يقول بذلك ايضا ، فهما

ولا يثبت بشهادة النساء

متفقان على ذلك، كما اذا شهدا بان الدار لزيد لكن قال احدهما انه يعلم انها كانت له يوم الجمعة، وقال الآخر انه يعلم انها له يوم السبت، فانه عرفا من قيام الشاهدين على ان الدار لزيد، ومن ذلك يعلم انه لو شهد احد هما بروية شعبان الاثنيين، وشهد الآخر بروية رمضان الاربعاء قبلت شهادتهما لاتفاقهما في المعين، كما اختاره الجواهر، وان خالفه المستند لمغايرة ما شهد به احدهما لما شهد به الآخر، واحتمل كلام الامرين في المدارك، وقد

تقرر في الاصول ان لوازم الحجة ايضا حجة بخلاف لوازم الاصول، ولذا لو علمنا بان لزيد اما الدار او البستان، وقام الشاهد على انه ليس له الدار ثبت ان له البستان وكذا لكفى كل شهادة على عام وخاص فانه يثبت العام لاتفاقهما فيه ولو من باب دالة الالتزام (ولا يثبت) الهلال (بشهادة النساء) بعنوان شهادتهما وان ثبت بشياعهن او تواترهن مجردات او منظمات كما صرحوا به .

ثم ان عدم الثبوت بشهادتهما اجماعى، كما ادعى الاجماع على ذلك غير واحد من الفقهاء، لمتواتر النصوص التى تقدمت جملة منها .
 كصحيحة الحلبي: لا اجيز في روية الهلال الا شهادة رجلين عدلين .
 وصحيحته الاخرى، بعدم قبول شهادة النساء في روية الهلال .
 وصحيحة حماد: لا يجوز شهادة النساء في الهلال .
 وصحيحة محمد: لا تجوز شهادة النساء في الهلال .

وخبر ابن سنان، عن الرضا عليه السلام: علة ترك شهادة النساء في الطلاق والهلال لضعفهن عن الروية .

وصحيح عبد الله ابن سنان: لا تجوز شهادة النساء في روية الهلال .
 وصحيح العلاء: لا تجوز شهادة النساء في الهلال الى غيرها من الاخبار .

الكثيرة المذكورة في الوسائل والمستدرک، فراجع .

واما خبر داود بن الحسين الذي تقدم في المسئلة كفاية العدل الواحد في اول الشهر، كما ذهب اليه سلا من قبول شهادة المرثة الواحد في اول الشهر فقد عرفت الجواب عنه، ومما تقدم يعرف ان ما عن الشيخ في الميسوط من القول بثبوت الاهلة بشهادة رجل وامرئتين لم يعلم وجهه، اللهم الا ان يكون مستندة اذ ظاهر الادلة المتقدمة عدم قبول شهادتها وحدها، فلا ينافي قبول شهادتها منضمة، وحيث قام الدليل على كون المرئتين تقومان مقام رجل واحد فلا بد من القول به هنا، وفيه ان ظاهر الادلة السابقة عدم قبول شهادتهن مطلقا، لعدم القبول في الجملة، بل ذلك شبه صريح جملة من الروايات .

ثم الظاهر ان وجه عدم قبول شهادة النساء في الطلاق التشديد في شروط الطلاق، فانه كلما زيد القيد زاد التشديد مما يوجب تقليله كما عرف من بناء الشارع في الطلاق، ووجه عدم قبول شهادتهن في الهلال، ان الهلال امر عام و الشارع لم يرد ان يدخل المرثة في الامور العامة، لان كونها عاطفيه يقتضى تخصيص دائرتها بما يلائم طبيعتها، ولعل قوله عليه السلام في الخبر السابق لضعفهن عن الرؤية، يراد به المعنى الاعم من الرؤية لا الرؤية البصرية فقط .

نعم ربما قبل الشارع شهادة حتى المرثة الواحدة لوجود المصلحة في ذلك ثم الظاهر ان الخنثى المشكل لا تقبل شهادته لتخصيص النص بقبول الشهادة بالرجال، اللهم الا ان يقال انه في مقابل النساء لا مطلقا، فالاصل قبول شهادته وهذا ليس بالبعيد وان كان الاحتياط في الترك .

ثم ان عدم قبول الشهادة بالنسبة الى المرثة لا ينافي كونها مؤيدة وموجبة للعلم او الاطمينان فليس ذلك اخذا بشهادتهن بل اتباعا للاطمينان والعلم

ولا بعدل واحد مع ضم اليمين

(ولا بعدل واحد مع ضم اليمين) لمتواتر الروايات التي اشترطت رجلين عادلين او ما اشبهه، ولذا قام الاجماع ((الا من سلا في اول رمضان)) على عدم كفاية الواحد وقد تقدم استدلال سلا والجواب عنه في اول اعتبار البيه فراجع.

ثم انه لو شهد العدلان على التواتر والشياخ على الرؤية تقبل شهادتهما كما في المستند ومنتهى المقاصد وغيرهما، لانه شهادة على ما يفيد العلم ولصحيحة هشام عن الصادق عليه السلام انه قال: فيمن صام تسعة وعشرين ان كانت له بيته عادلة على اهل مصرانهم صاموا الثلاثين على رؤيته قضى يوماً، ولو تبين اشتباه الشاهد في الرؤية او في غيرها، فان كانت الشهادة في اول رمضان وصام حق له ان يفطر ولو بعد الظهر، وان لم يصم لم يلزمه قضاء وكفارة وان كانت الشهادة في اول شوال وصام وتمشى منه قصد القرية صح صومه ولا قضاء، وان لم يتمش منه قضاة ولا كفارة، وان لم يصم فان تبين الاشتباه في النهار امسك وقضاة ولا كفارة، وان تبين بعد ذلك قضاة ولا كفارة، ثم انه لو تعارض الشاهدان تساقطوا وكان المرجح الاصل سواء كان التعارض دفعة او تدريجاً، فالاول كما اذا شهد اثنان بانهما رأياه وشهد آخران بانهما اشتبهاه في الرؤية، اما اذا قال الاخران بانهما بانفسهما لم يرياه فهذا ليس من تعارض الشهادة، وكما اذا شهد اثنان بالتواتر في البلد الفلاني وشهد آخران بعدم التواتر هناك، والثاني كما اذا شهد اثنان بانهما رأياه مثلاً فاصم من قامت عنده الشاهد ثم بعد الظهر او قبله جائه شاهدان آخران شهدا باشتباه مدعى الرؤية فانه بعد التساقط يرجع الى حكم الاصل في المسئلة من الصيام او الامسلاك او الافطار كما تقدم في مسئلة تبين اشتباه الشاهد، ومثل تبين اشتباه الشاهد باقراره بنفسه او معارضته بشاهد آخر او ما اشبه ذلك تبين اشتباه الرائي بان رآه ثم علم بعد ذلك او شك في صحة رؤيته، ومثل ذلك ما لو تبين عدم عدالة الشاهدين او انعكس بان شهدا فلم يائبه بهما لزمه انهما ليسا عادلين ثم

تبيين لديه عدالتهما ، اما لو شهدا وهما عادلان ثم سقطا عن العدالة فالشهادة نافذة كما انه لو انعكس بان شهدا وهما غير عادلين ثم صارا عادلين فان بقيا على الشهادة لزم ترتيب الاثر وان لم يبقيا على الشهادة فلا اعتبار بشهادتهما السابقة في حالة عدم عدالتهما .

ثم ان الظاهر قبول الشهادة على الشهادة في باب الهلال ، فاذا رآه اثنان فشهد على كل شاهد شاهدان تقبل شهادة الفرع ، لاطلاقات ادلة الشهادة ، واختاره غير واحد ، خلافا للمحكي عن العلامة ، فانه قال : لا يثبت بالشهادة على الشهادة عند علمائنا ، لاصالة البرائة واختصاص ورود القبول بالاموال وحقوق الآدميين ، وفيه ما لا يخفى فالاجماع مخدوش صغرى وكبرى ، واصل البرائة لا مجال له بعد الاطلاقات ، كخبر طلحة بن زيد ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، عن علي عليه السلام ، انه كان لا يجيز شهادة رجل على رجل الا شهادة رجلين على رجل .

وروى الصدوق انه قال الصادق عليه السلام : اذا شهد رجل على شهادة رجل فان شهادته تقبل وهي نصف شهادة وان شهد رجلان عدلان على شهادة فقد ثبت شهادة رجل واحد . الى غير ذلك ، مضافا الى اطلاقات حجية البيئة ، وعليه فاللازم اما ان يشهد اربعة كل اثنين على شاهد ، واما ان يشهد اثنان كلاهما على كل واحد من الشاهدين بان يشهد زيد وعمرو على شهادة محمد تارة وعلى شهادة علي تارة اخرى ، والظاهر انه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة في هذا الباب ، لان المستفاد من الادلة عدم اعطاء الشارع الحق للنساء في باب شهادة الهلال .

ثم ان الظاهر انه تقبل الشهادة على الفطر او العيد او رمضان ، ولا يحتاج الى الشهادة على الرؤية ، وذلك لاطلاق ادلة الحجية ، وفاقا للجواهر ومنتهى

السادس : حكم الحاكم

المقاصد ، وخلافا للمدارك والمستند ومستند هما الاصل ، واحتمال استناد الشاهد الى ما لا يراه السامع سببا ، لكن المدارك استثنى صورة علم السامع بموافقته الشاهد له في المستند و اعترضه المستند بان الموافقة في القول لا ينفي الاشتباه في المستند ، وفي دليلهما ما لا يخفى ، اما الاصل فلا يقاوم اطلاقات الحجية ، واما الاحتمال فيما ناقشه في الجواهر من ان مقتضى شهادته كونه كذلك واقعا وهو لاختلاف فيه والالزم الاستفصال في كل شهادة بالملك والغصب والنجاسة و المجرمية والزوجية وغيرها ، اذ لعل الشاهد يرى تحقق الملك بما لا يرى السامع تحققه به وهكذا ، وهذا مما لا يقول به احد ، مضافا الى انه خلاف ادلة حجية الشهادة ، وقد جرت السيرة على قبول شهادة العلماء بالفسق والعدالة من دون استفصال السبب .

وكيف كان فالقول بالقبول اقرب ، نعم لو علمنا انه يشهد فيما لا يراه السامع حجة لم يلزمه القبول فحاله حال ما اذا علم المقلد ان مرجعه يفتى بما هو مستند الى ما ليس بحجة فانه لا ينفذ في حقه فتواه ، وفي مقام الشهادة فروع اخر نكتفي بهذا القدر والله العالم .

(السادس : حكم الحاكم) وهذا هو الذي حكاه في الحدائق عن ظاهر اصحاب ، خلافا لبعض افاضل متأخري المتأخرين ومال هو اليه و اختاره المستند ففي المسئلة قولان :

الاول : عدم حجية حكم الحاكم ، واستدل له بالاصل ، وبحصرا الاخبار الصيام والافطار بالرؤية او الشهود او مضى ثلاثين يوما من الشهر السابق ، وبالاخبار الناهية عن الاقدام في امر الهلال بالشك او اتباع الظن ، ومن المعلوم ان حكم الحاكم لا يحصل منه اكثر من الظن ، اذ لا كلام فيما اذا حصل منه العلم ،

وفى الكل ما لا يخفى، اذا الاصل اصيل حيث دليل، والاخبار ليست حاصرة وعلى فرضها فالادلة الدالة على حكم الحاكم حاكمة على تلك الاخبار، واذ تحقق حجبية قول الحاكم لم يكن ذلك من الشك واتباع الظن .

اما القول الثانى : وهذا هو المشهور، بل قد عرفت انه ظاهر الاصحاب بل فى منتهى المقاصد انه قام الاجماع والسيرة على اتباع حكم الحاكم بالهلال اذا استند الى البينة او الشيع، فقد استدل له بامرین :

الاول:عمومات حجبية حكم الحاكم، كالتوقيع الذى رواه اسحاق بن يعقوب، و اما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتى عليكم وانا حجة الله، فان الجمع المحلى باللام يفيد العموم واحتمال وجود القرينة الصارفة مدفوع باصالة عدم القرينة، ومن المعلوم ان الهلال من اظهر الحوادث الواقعة كما يشهد بذلك العرف، فيما اذا قال المولى لعبده ارجع فى الحوادث الى ابنى فانه لا يشك فى لزوم الرجوع اليه فى مثل امر الهلال والعيد وما اشبه لى الاشباه، وكقوله عليه السلام فى مقبولة عمر بن حنظلة فانى قد جعلته عليكم حاكما، وكقوله عليه السلام فى خبر ابى خديجة فانى قد جعلته عليكم قاضيا، فانه لا شك فى ان امر الهلال و نحوه مربوط بالحاكم والقاضى من قديم الزمان تبعا لكونه كان مربوطا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، و امير المؤمنين عليه السلام كما تقدم بعض الروايات الدالة على ذلك وكذلك كان شأن الخلفاء، كما يدل عليه قصة الصادق عليه السلام مع ابى العباس و سائر المذكورات فى التواريخ، فمعنى جعل الامام فلانا قاضيا او حاكما ارتباط الشئون العامة به، ومن الشئون العامة امر الهلال و كقوله عليه السلام: مجارى الامور بيد العلماء بالله، فان امر الهلال من اظهر مصاديق ذلك، الى غير ذلك مما ذكرناه من ادلة ولاية الفقيه فى كتاب التقليد من هذا الشرح .

الثاني: ماورد في باب الهلال بصورة خاصة كصحيحة محمد بن قيس، اذا شهد عند الامام شاهدان انهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوما امر الامام بالافطار ذلك اليوم، وان شهدا بعد زوال الشمس امر الامام بالافطار ذلك اليوم، واخر الصلاة الى الغد فصلّى بهم، والقول بان المراد بالامام امام الاصل فقط خلاف المستفاد من الروايات الواردة حول الامام في باب الحج و باب الصيام وغيرها، بل المراد بذلك امام العدل، ولو شك فالاصل الاطلاق كما قرر في محله، ومثله قول الصادق عليه السلام في خبر رفاعة: ذلك الى الامام ان صمت صمنا وان افطرت افطرتنا فان قوله ذلك الى الامام ظاهر انه من تكاليف الامام، وليس هذا تقيية اذ الكبرى الكلية لا داعى الى حملها على التقيية، بل قوله ((ان صمت)) من باب التقيية، لان التقيية يقتصر فيها على مقدار الضرورة، ولا ضرورة في حمل الكبرى على التقيية، كما قرره الوالد في الدرر ويدل على ذلك او يؤيده، خبر الاعرابي الذي شهد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم برؤية الهلال، فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مناديا ينادى، من لم ياكل فليصم و من اكل فليمسك كما مرفى مسئلة تأخير النية الى ما قبل الزوال للمعدور.

و خبر حماد، عن علي عليه السلام انه صام بالكوفة ثمانية وعشرين يوما، شهر رمضان، فأوأ الهلال فأمر مناديا ينادى اقضوا يوما فان الشهر تسعة وعشرون يوما، فانهما يدلان على ان النبي والوصى كانا مصدر امر الصيام والافطار، و المراد ب((صام)) في الخبر الثاني ان الامام لم يحكم في اول الشهر حسب الواقع ولعله كان لمصلحة تعليم الناس بعد ذلك ان مثل هذا الامر لا يوجب الاثارة على من بعده ازمة الحكم ومثلها في الدلالة ما تقدم من مجئ الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين اراد السفر و طلبهم منه صلى الله عليه وآله وسلم عن ما ذا يعملون لانهم وقت كان الرسول كان يتبعونه.

وكيف كان فالشبهة في ذلك، كالشبهة في المسلمات، بل لولاحجية حكم الحاكم لزم الهرج والمرج، كما صرح به المستمسك، ومن المعلوم ان الشارع لم يترك المسلمين سدى في مثل هذا الامر المهم .

ثم الظاهر انه لافرق في جواز حكم الحاكم بين ان يكون مستنده البينة و الشيعاء او علم نفسه، كما عن المشهور، خلافا للمستند، فذهب الى عدم كفاية علم الحاكم وتردد فيه في محكى المدارك فذكر ان فيه وجهين، ويدل عليه، اطلاقات حكم الحاكم، وقوله تعالى: ((واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل)) فانه حكم بالناس و اى شئ اهم من حكم الهلال، فالاية لا تخص بفصل المنازعات، ولا شك في ان حكمه المستند الى علمه حكم بالعدل، وانه لا شك في ان للامام ذلك، فكذا الفقيه، لانه نائبه الا فيما خرج بالدليل، وليس هذا مما خرج، كما فصلنا ذلك في باب التقليد .

و رواية الحسين بن خالد، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: الواجب على الامام اذا نظر الى رجل يزنى او يشرب الخمر ان يقيم عليه الحد ولا يحتاج الى بينة مع نظره، الحديث الى غير ذلك .
اما ما استدل به لعدم جواز الحكم، من قوله عليه السلام: لا اجيز في رؤية الهلال الا شهادة رجلين عدلين، فالحصر فيه اضافي، كما ذكره الجواهر لانه يراد به عدم الحجية بالنسبة الى نظر نفسه .

ثم ان الظاهر انه يجب على الفقيه التصدى اذا لم يكن الامر في الهلال واضحا، لانه من الامور الحسبية التى كلف بها الفقيه، ولانه باب من ابواب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر، ودفع الهرج والمرج وما اشبه، كما ان الظاهر وجوب مراجعة الناس اليه، لانهم امروا بالرجوع اليهم فى الحوادث الواقعة التى هذا من اهمها سواء فى اول الشهر او آخره اللهم الا لمن يعلم بالهلال او عدمه، وهكذا الظاهر لزوم اداء الشهادة عنده على نحو الكفاية لمن رآه لان

الذي لم يعلم خطائه ولا خطأ مستنده

النصيحة واجبة بالنسبة الى والى المسلمين، وبالنسبة الى المسلمين، وهذا من اهم اقسام النصيحة .

ثم الظاهر ان لخصوصية لقوله ((حكمت)) ونحوها من مادة ((الحكم)) بل ما يقوله هو حكم، وان قال ((ثبت)) او قال ((اليوم من رمضان او من شوال))، اما اشبه ذلك لانه لا دليل على مادة ((الحكم)) بل ما يقوله ((حكم)) ولذا اذا قال ((الدار للمدعى)) يقال انه حكم بذلك فالفرق بين ان يقول الفقيه ((حكمت)) وان يقول ((ثبت عندى)) او ما اشبه، لم نتبين وجهه، ولو اختلف فقيهان، فان كان احدهما يحكم والآخر يسكت فلا اشكال فى لزوم اتباع الحاكم، وان كان الآخر يصاد الاول، فالظاهر التخيير بين اخذ ايهما، كما هو نظرنا فى الطرفين، وقد بينا ذلك فى كتاب التقليد فى المجتهدين المتخالفين والظاهران وكسلا الفقيه وان لم يكونوا فقهاء حكمهم حكم الفقيه فيما ذكرناه، لما ذكرناه فى كتاب التقليد ايضا فراجع .

ولو حكم الفقيه ثم رجع عن حكمه فحاله حال ما اذا رجع الشهود، واذا تبذل علم الانسان الى الشك، وقد تقدم الكلام فيه فراجع .

ثم ان المصنف قيد حكم الحاكم ب(الذى لم يعلم خطائه ولا خطأ مستنده) رؤية الانسان الخطاء فى الحكم على اربعة اقسام :

الاول: ان يرى عدم تمامية الحاكم لمؤهلات الحكم اى انه ليس بحاكم شرعا، لانه لا يتصف بصفات الخاكم، ولا شبهة فى انه لا يكون حكمه نافذا، كما اذا لم يكن الحاكم مجتهدا او وكىلا عنه، او لم يكن عادلا او ما اشبه ذلك .

الثانى: ان يرى انه مقصرا فى الاجتهاد فى المسئلة او فى مقدمات الحكم مع انه اجتهد فى المسئلة اجتهادا كاملا، كما اذا علم الانسان بان الحاكم لم

يجتهد في مسألة الشيع بالقدار الواجب الاجتهاد فيه ، او علم انه اجتهد بالمقدار الكامل لكن لم يطبق اجتهاده على الخارج ، بل اكتفى بالسمع من ثلاثة انفار مثلا، وسماه شيعا بينما رأى الحاكم نفسه انه لا يحصل الشيع الا بما فوق العشرة ، ولا ينبغي الشبهة ايضا في عدم نفوذ الحكم لان ما يقوله ليس حكمهم عليهم السلام .

الثالث: ان يرى انه قاصر في المسئلة او في الموضوع وهذا كالصورة السابقة الا انها عن تقصير وهذا عن قصور .

الرابع: ان يكون مجتهدا صحيح الاجتهاد ، فلا تقصير ولا قصور وانما اجتهاده خلاف ما يرى الانسان وهذا على صورتين .

الاولى: ان يكون اجتهاده خلاف ما يرى الانسان رؤية اجتهادية سواء كان رؤية اجتهادية في الموضوع، كما لو كان اجتهاد الانسان بان زيدا شاهد فاسق و اجتهاد الفقيه انه عادل ، او في الحكم كما لو كان اجتهاد الانسان بان الشيع الذي لا يفيد العلم ليس بحجة واجتهاد الفقيه انه حجة ، والظاهر انه يجب في كلا فرعى هذا للصورة اتباع الحاكم ، والا لم يحسم النزاع ، اذا الطرفان يرون ، ان الحق معهما بينما جعل الحاكم لحسم النزاع ، اما في الاقسام الثلاثة السابقة فليس ذلك الذي حكم حاكما شرعيا واجب الاتباع فلا يقال ما الفرق بين هذا القسم الرابع حيث اوجبتم اتباعه و بين الاقسام الثلاثة الذين قلت بان لا يتبع .

الثانية: ان يكون اجتهاده خلاف ما يرى الانسان رؤية قطعية ، سواء في الموضوع كما اذا علم الانسان ان زيدا شاهد فاسق بينما رأى الحاكم انه عادل ، او في الحكم كما اذا علم الانسان ان هذا اليوم من شوال ، لانه رأى ، الهلال بنفسه ، و حكم الحاكم بانه من رمضان ، والظاهر انه في هذه الصورة بكلا

كما اذا استند الى الشيعاء الظنى ولا يثبت بقول المنجمين

فرعيها ، عدم لزوم الاتباع لان ظاهر الادلة ان الحكم طريقي وليس موضوعيا كسائر الحجج والامارات فاذا علم الانسان بالواقع المخالف لحكم الحاكم لزم اتباع الواقع لا اتباع الحكم ، وعليه فلزعم الانسان ان شاهدى الطلاق فاسقان لم يجزا ان ينكح المطلقة وان حكم الحاكم بانها خلية لانه رأى عدالتهما ، كما انه اذا علم الانسان بان اليوم من شهر رمضان لانه علم اشتباه العادلين فى رؤيتهما الهلال بان علم بانهما رأيا هلالا خشبيا فوق مرتفع فزعم انه هلال شوال وحكم الحاكم تبعا لشهادتهما بانه عيد فانه لا يجوز للانسان الافطار ، وما دل على انه ذهب الايمان بالحقوق يراد به ذهابا ظاهريا لا واقعيا ، ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم : اقتطعت له قطعه من نار ، ولا يشك احد بان السوارث الذى علم بان مورثه حلف كاذبا واخذ مال الناس لا يكون ذلك المال للسوارث بحيث يتصرف فيه ويخمسه ويستطيع لاجله ، بل اللازم ان يرد له على المأخوذ منه ظلما ، والكلام فى هذا الباب طويل موكول الى باب القضاء ومما ذكرنا يعلم الاشكال فى قول المصنف .

(كما اذا استند الى الشيعاء الظنى) ولذا استشكل عليه فى المستمسك وان سكت عليه غالب المعلقين (ولا يثبت) الهلال (بقول المنجمين) واصحاب الارصاد كالذى يثبتونه فى التقويم ان اول الشهر الفلانى هو اليوم الكذائى ، وهذا هو المشهور بين العلماء ، بل كاد ان يكون اجماعا ، بل لم يعرف الخلاف الا ما حكاه الشيخ فى محكى الخلاف عن شاذ منا من العمل بالجدول ، وربما استدلى له بقوله سبحانه : (او علامات بالنجم هم يهتدون) وبانه كما تعلم القبلة واوقات الصلاة بالسماء كذلك اوقات الشهر ، وبانه طريق عقلائى ، وفى الكل ما لا يخفى ان الآيات تدل على الاهتداء بالنجم لا العمل بقول المنجمين فان اول الشهر لا يظهر

من النجم، بل من القواعد الحسابية، ومعرفة القبلة بها إنما هي للدلالة الخاصة وقياس ما نحن فيه على ذلك لا دليل عليه وأوقات الصلاة إنما تثبت بالقطع والأدلة الشرعية، ولا نسلم أنه طريق عقلائي، ولو سلم فذلك ممنوع منه في الشريعة بالنسبة إلى المقام للرد عنه كما رد عن القياس ونحوه.

أما دليل المشهور فهي الروايات الكثيرة الحاصرة لثبوت الهلال بالرؤية أو شهادة الشاهدين أو نحوهما، وما دل على أن الشهر لا يكون بالتظني، ومن المعلوم أن قول المنجم، بل علمه بنفسه لا يورث الا الظن.

نعم إذا فرضنا أن منجماً حصل له العلم من حسابه كان حجة بالنسبة إليه لأنه علم لا لأنه حساب، ويؤيد ذلك التضارب الشائع بين أقوال المنجمين فهذا يقول إن أول الشهر الثلاثاء، وذلك يقول إنه الأربعاء وهكذا، وربما استدل في الوسائل تبعاً لمحكى التذكرة بما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من صادق كاهنا أو منجماً فهو كافر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وفيه إن المراد بالتنجيم من يعتقد باثار النجوم ويخبر بها من أنها تؤثر في موت فلان وحياة فلان وما أشبه لا تصديق ما حسبه المنجم من أول الشهر والكسوف والخسوف والقمر في العقرب وما أشبه كما أوضحه شيخنا المرتضى (ره) في المكاسب وغيره في غيره، كما أنها استدل في الوسائل وغيره لك بمكاتبة أبي عمرو أنه كتب إليه عليه السلام: أخبرني يا مولاى إنه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان ولا نراه، ونرى السماء ليست فيها علة، ويفطر الناس ونفطر معهم، ويقول قوم من الحساب قبلنا أنه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر وأفريقية والاندلس هل يجوز يا مولاى ما قاله الحساب في هذا الباب حتى يختلف العوض ((الفرض ظ)) على أهل الأمصار فيكون صومهم خلاف صومنا وفطرهم خلاف فطرتنا؟ فوقع عليه السلام: لا صوم من الشك أفطر لرؤيته و صم لرؤيته . لكن

ولا بغيبوبة الشفق في الليلة الاخرى

الاستدلال بذلك مبني على كون المراد به انه لا يحصل من قول الحساب سوى الشك فلا تصوم، كما ذكره في منتهى المقاصد ورد بذلك ما فسر به المستند من ان معناه انه لا يحصل من الرؤية في مصر واخريه الا الشك بالنسبة الى بلدكم فلا تصوم لاجله .

اقول: الظاهر ان الحساب كانوا يقولون انه يظهر في مصر، ولا يظهر في هذا الافق ويشك اهل هذا الافق في صحة قول المنجمين بالنسبة الى هذا الافق .، وجواب الامام له قطعان :

الاولى : انه لا يجب الصوم بالشك .

والثانية : ان الصوم للرؤية، واطلاقه يقتضى انه لو شك وان اخبر المنجم لم يجب الصوم، كما يقتضى انه لا تجب متابعة بلد آخر مخالف في الافق لهذا البلد وان علم بظهور الهلال في ذلك البلد ويكون هذا الحديث دليلا على عدم وحدة الافاق في الحكم (ولا بغيبوبة الشفق في الليلة الاخرى) اي غيبوبة الهلال بعد الشفق حيث جعله بعضهم دليلا على انه ليلة سابقة، وعدم كون ذلك علامة هو المشهور، كما في الحدائق والمستند وغيرهما، خلافا للصدوق في المقنع فانه قال : واعلم ان الهلال اذا غاب قبل الشفق فهو ليلة وان غاب بعد الشفق فهو لليلتين وان رؤى فيه ظل الرأس ((اي رأس الاشياء في نور القمر)) فهو ثلاث ليال انتهى .

وعن الشيخ حمل هذا بما اذا كان في السماء علة جمعا بين الاخبار . وكيف كان فقد استدل للصدوق ببعض الاخبار، مثل ما رواه اسماعيل بن الحر، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو ليلة وان غاب بعد الشفق فهو لليلتين .

ولا برؤيته يوم الثلاثاء قبل الزوال فلا يحكم بكون ذلك اليوم اول الشهر

وصحیحة محمد بن مرزم ، عن ابيه ، عن الصادق عليه السلام قال : اذا تطوق
الهلال فهو لليلتين و اذا رأيت ظل رأسك فيه لثلاث ليال .
و الخبر الاول ضعيف ، والثاني معرض عنه و معارض بدليل المشهور ، وهو
موثق ابي على بن راشد ، قال : كتبت الى ابي الحسن العسكري عليه السلام كتابا
وارخه يوم الثلاثاء لليلة بقيت من شعبان ، وذلك في سنة اثنين وثلاثين ومائتين
و كان يوم الاربعاء يوم الشك وصام اهل بغداد يوم الخميس و اخبروا في انهم
رأوا الهلال ليلة الخميس ولم يغيب الا بعد الشفق بزمان طويل ؟ قال : فاعتقدت
ان الصوم يوم الخميس وان الشهر كان عندنا ببغداد يوم الاربعاء ؟ قال ، فكتب
عليه السلام الى زادك الله تعالى توفيقا فقد صمت بصيامنا قال ثم لقيته بعد ذلك
فسئلته عما كتب به الى فقال لي : او لم اكتب اليك انما صمت الخميس ولا تصم
الا للرؤية ، فانه يدل على عدم الاعتبار بذلك مع فرض الغياب بعد الشفق بزمان
طويل ، اما جمع الشيخ بين الطائفتين بالحمل على ما اذا كان في السماء علوة
وما اذا لم يكن فهو جمع عار عن الشاهد ، ولعل الشيخ اراد بيان امكان ذلك
دفعاً للتناقض بين الاخبار (ولا برؤيته يوم الثلاثاء قبل الزوال فلا يحكم بكون ذلك
اليوم اول الشهر) فعن المدارك ، انه قول : معظم اصحاب . وعن المنتهى نسبته .
الى اكثر علمائنا الامن شد ، وفي الحدائق انه المشهور وفي الجواهر انه المشهور
شهرة عظيمة يمكن تحصيل الاجماع معها ، وعن الغنية دعوى الاجماع عليه صريحا
خلافا لقولين اخرين .

الاول : انه ان رؤى الهلال ، قبل الزوال فهو لليلة الماضية ، وان روى بعد
الزوال فهو لليلة المستقبلية ، وهذا هو المحكى عن السيد المرتضى في الانتصار و
الصدوق في المقنع واصحاب الكفاية والذخيرة والوافي والمفاتيح واختاره

المستند .

الثاني: التفصيل بين هلال رمضان فيصوم عند رويته قبل الزوال و بين هلال شوال فلا يفطر عند رؤيته قبل الزوال، حكى عن المختلف، استدلال المشهور بالاصل لاستصحاب الشهر السابق فيما اذا رؤى قبل الزوال، ويقوله تعالى: ((فمن شهد منكم الشهر فليصمه)) ومن المعلوم انه ربما لم يشهد الشهر اول الاذان لان القمر لم يخرج بعد من تحت الشعاع قبل الظهر، يلزم منه وجوب الصوم بدون الشهر، ويقوله تعالى: ((ثم اتوا الصيام الى الليل)) فانه اذا ظهر القمر قبل الزوال في آخر يوم من الشهر فوجب الافطار لم يجب اتمام الصوم الى الليل، وبالاجماع المتقدم حكايته عن الغنية، وبجملة من الروايات:

كصحيحة محمد بن قيس، عن ابي جعفر عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام: اذا رأيتم الهلال فافطروا او شهد عليه عدول من المسلمين، وان لم تروا الهلال الا من وسط النهار واخره فاتموا الصيام الى الليل، وان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما ثم افطروا، بتقريب ان المراد بوسط النهار وقت ارتفاع النهار، قبل الظهر الى الظهر .

ورواية محمد بن عيسى، قال: كتبت اليه عليه السلام، جعلت فداك ربما غم علينا هلال شهر رمضان فترى من الغد الهلال قبل الزوال، وربما رأيناه بعد الزوال فترى ان نفطر قبل الزوال رأيناه ام لا؟ وكيف تأمر في ذلك؟ فكتب عليه السلام: تتم الى الليل فانه ان كان تاما رؤى قبل الزوال . بتقريب ان المراد هلال شوال، حيث قال: ((نفطر)) ولم يقل ((نصوم)) وقال عليه السلام: ((تتم)) حيث ظاهره انه يتم الصوم، وسند الرواية مجبور بالشهرة، كما ان دلالتها الا غبار عليها، وجهالة المكتوب اليه لا تضر بعد ان اودعها المحدثون والعلماء في كتبهم

بعنوان انه الامام عليه السلام كما لا يخفى .

ورواية جراح المدايني، قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: من رأى هلال

شوال نهارا فى رمضان فليتم صيامه . فان اطلاقه يشمل قبل الزوال .

و مرسل الفقيه، عن امير المؤمنين عليه السلام: اذا رأيت الهلال او راه ذوا

عدل منكم نهارا فلا تفتظروا حتى تغرب الشمس كان ذلك فى اول النهار او فى

آخره وقال: لا تفتظروا الا لتمام ثلاثين من رؤية الهلال او بشهادة شاهد يـ

عدلين .

و مرسل المقنع، قال: روى اذا رأيت الهلال من وسط النهار او آخره فاتم

الصيام الى الليل، واستدل المشهور ايضا بالاخبار الدالة على انه الصوم للرؤية

والافطار للرؤية، لانصرافها الى صوم يوم الغد و افطار يوم الغد من الرؤية، ولذا

لم يحتمل احد بالصوم والافطار فى العصر عند الرؤية، استدل من قال بالتفصيل

بين قبل الظهر وبعده، بجملة من الروايات :

كصحيح حماد ابن عثمان، عن ابى عبد الله عليه السلام قال: اذا راؤا الهلال

قبل الزوال فهو لليلة الماضية واذا راوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبل .

وموثقة عبيد بن زرارة، وعبد الله بن بكير، قالوا: قال ابو عبد الله عليه السلام:

اذا روى الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال واذا روى بعد الزوال فهو

من شهر رمضان .

و المرسل، عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث قال: واذا روى هلال شوال

بالنهار قبل الزوال فذلك اليوم من شوال، واذا روى بعد الزوال فذلك اليوم

من شهر رمضان .

و موثقة اسحاق، عن ابى عبد الله عليه السلام، فى حديث، فى هلال رمضان

واذا رأيت وسط النهار فاتم صومه الى الليل . بناءً على ان التراد من وسط

ولا بغير ذلك مما يفيد الظن ولو كان قويا

النهار وبعد الظهر .

ورواية الصدوق في المقنع، عن الصادق عليه السلام، انه قال: اذا رأى الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال ، واذا رأى الهلال بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان ، وقد اكثر المشهور في الطعن في هذه الروايات بضعف السند في بعضها ، وبضعف الدلالة في بعض آخر، وبموافقتها لجملة من العامة ، و بمعارضتها للكتاب و السنة التي تقدم جملة منها في قول المشهور ، وباعراض المشهور عنها حتى ان من القدماء لم يفت بها الا السيد في كتاب واحد من كتبه ، و الصدوق لم يعلم فتواه بذلك ، لانه رجح عن التزامه في اول الفقيه ، وبتقديم روايات المشهور عليها في الجمع الدلالي الى غيرها مما يجدها المتتبع في الحدائق والجواهر والمستند ومنتهى المقاصد وغيرها، لكن الانصاف انه لو لا الشهرة العظيمة القدمائية ، حتى انه لم يعلم الخلاف الا من السيد في كتاب واحد من كتبه فقط ، مما يعرف منه اعراض القدماء عن هذه الروايات في شمله قوله عليه السلام : خذ بما اشتهر بين اصحابك ، وان المجمع عليه لاريب ((بنا ١٤ على شموله للشهرة الفتوائية)) لكان قول المفصل مقدا حسب الصناعة ، ولا يطعن في الشهرة بما عن المصاييح من ان الامر فيها هين بعد مخالفة كثير من اجلاء المتقدمين ، و موافقة اكثر المتأخرين لهم وتردد اخرين في المسئلة ، اذ لم نعرف من المتقدمين الا المرتضى ولامن المتأخرين الاجماع من المحدثين ، والمستند ، ولامن المترددين الالاعلامه في كتاب واحد ان عد كلامه ترددا ، ومع ذلك كله فالاحتياط لا ينبغي تركه وقد ذكر المستمسك ان المسئلة لا تخلو عن اشكال وان سكت على المتن المعلقون الاخرون الذين رأيت تعليقاتهم والله العالم .

(ولا بغير ذلك مما يفيد الظن ولو كان قويا) :

- (١) كالتطوق بان يظهر النور فى اطراف جرمه مستديرا ، فانه لا يعلم بذلك كون الهلال لليلتين الذى يحكى عن الصدوق حيث انه ذكر روايته فى الفقيه ، و لكن قال: فى المدارك ان عدم اعتبار التطوق مذهب الاصحاب لا اعلم فيه مخالفا ، وقد تقدم ان الصدوق لم يلتزم بالعمد بما فى الفقيه .
- (٢) وكعد خمسة ايام من اول الهلال فى السنة الماضية ، فانه هو المشهور بل فى الحدائق استظهر عدم الخلاف فيه .
- (٣) وكجعل شعبان ناقصا ابدا ورمضان تاما ابدا ، وقد نسب المعتبر فى محكى كلامه هذا القول الى الحشوية وكلامه يشعر بالاجماع على عدمه عندنا نعم عن المفيد فى بعض كتبه ، والصدوق العمل بذلك .
- (٤) وكملاحظة الكبيسة فى بعض السنوات .
- (٥) وكعد تسعة وخمسين يوما من اول رجب ، وان ورد بذلك روايات لكنها كلها معرض عنها ، بل لم يعلم القول بها من احد وبعضها محموله على التقية او محامل آخر وفى الوسائل حمل بعضها على الاستحباب .
- فمن الاول: صحيح: مرازم المتقدم فى مسألة الغيبوبة بعد الشفق .
- و من الثانى: رواية عمران الزعفرانى ، قلت: لابي عبد الله عليه السلام ان السماء تطبق علينا بالعراق اليوم واليومين والثلاثة فإى يوم نصوم؟ قال: افطر اليوم الذى صمت من السنة الماضية وعد خمسة ايام و صم اليوم الخامس .
- ورواية الخدرى، عن ابى عبد الله عليه السلام ، قال: صم فى العام المستقبل اليوم الخامس من يوم صمت فيه عام اول .
- و مرسل الصدوق قال عليه السلام: اذا صمت شهر رمضان فى العام الماضى فى يوم معلوم فعد فى العام المستقبل من ذلك اليوم خمسة ايام و صم اليوم الخامس . الى غيرها من الاخبار الضعيفة السندا والدلالة او المحمولة على

الاستحباب لاعراض المشهور عنها .

و من الثالث ما رواه حذيفة ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : شهر رمضان

ثلاثون يوما لا ينقص ابدا .

ورواية معاذ ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : شهر رمضان ثلاثون يوما لا

ينقص والله ابدا .

ورواية حذيفة الثانية ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : لا والله ، لا والله ، لا

والله ما نقص شهر رمضان ولا ينقص ابدا من ثلاثين يوما ، وثلاثين ليلة .

ورواية معاوية ، عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى : ((ولتكملاوا

العدة)) قال : صوم ثلاثين يوما .

ورواية يعقوب بن شعيب ، عن ابيه قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ، ان

الناس يقولون : ان رسول الله صلى الله عليه وآله صام تسعة وعشرين يوما اكثر مما

صام ثلاثين يوما فقال عليه الصلاة والسلام : كذبوا ، ما صام رسول الله صلى الله

عليه وآله الا تاما ، وذلك قول الله تعالى ((ولتكملاوا العدة)) ف شهر رمضان ثلاثون

يوما ، وشوال تسعة وعشرون يوما وذو القعدة ثلاثون يوما لا ينقص ابدا ، لان الله

تعالى قال : ((وواعدنا موسى ثلاثين ليلة)) وذو الحجة تسعة وعشرون يوما ، ثم

الشهور على مثال ذلك شهر تام وشهر ناقص وشعبان لا يتم ابدا .

ورواية معاذ بن كثير ، قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الناس يقولون ان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام تسعة وعشرين اكثر مما صام ثلاثين ؟

فقال : كذبوا ، ما صام رسول الله صلى الله عليه وآله منذ بعثه الله تعالى الى ان

قبضه اقل من ثلاثين يوما ، ولا نقص شهر رمضان منذ خلق الله السماوات والارض

من ثلاثين يوما وليلة . الى غيرها من الروايات التي هي بهذه المضامين ، لكن يرد

عليه بالاضافة الى انه خلاف الوجدان حيث لا شك في كون بعض السنوات يكون شعبان فيه تاما و رمضان ناقصا ، ان هذه الروايات خلاف طوائفا من الاخبار .
 الاولى: ما دلّ على ان شهر رمضان يكون تاما تارة و ناقصا اخرى كسائر الشهور .
 الثانية: ما دلّ على ان شعبان تام اذا لم ير الهلال .

الثالثة: ما دلّ على ان شهر رمضان يكون ناقصا ، كخبر محمد بن مسلم ، عن احد هما عليهما السلام ، قال: شهر رمضان يصيب ما يصيب الشهور من النقصان ، فاذا صمت تسعة وعشرين يوما ثم تغيمت السماء فاتم العدة ثلاثين .

و خبر اسحاق ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ان الشهر هكذا وهكذا او هكذا يلصق كفيه ويبسطهما ، ثم قال: وهكذا وهكذا ثم يقبض اصبعها واحدة في اخر بسطة بيديه و هي الابهام ، فقلت: شهر رمضان تام ابدا ام شهر من الشهور؟ فقال: هو شهر من الشهور ، ثم قال: ان عليا عليه السلام صام عندكم تسعة وعشرين يوما فاتوه فقالوا: يا امير المؤمنين قد راينا الهلال؟ فقال: افطروا .

و خبر حماد ، عن ابي عبد الله عليه السلام: انه قال: في شهر رمضان هوشهر من الشهور يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان .

و خبر الواسطي ، عن ابي جعفر عليه السلام قال: قال علي عليه السلام: صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسعة وعشرين يوما ولم يقضه . و مثل هذه الاخبار اخبار الشحام ، و محمد و سماعة و ابن الفضيل و معاوية و الحلبي و عبيد و ابن قيس و اسحاق و هشام و غيرها و غيرها من الاخبار التي هي فوق التواتر و الموجودة في الوسائل و المستدرک فراجع .

والظاهر ان الاخبار الدالة محمولة على التقية من اصحاب العدد فانهم

كانوا متنفذين في قصور الخلفاء كما لا يخفى على من راجع التاريخ ، ويؤيد التقيّة في تلك الاخبار ان كثيرا منها مشتملة على الحلف بالله ، بل الحلف مكررا و من المعلوم ان الحكم لا يحتاج الى الحلف فكانها كانت لأجل تبرئة النفس عن شبهة التوربه و التقيّة كما لا يخفى ، بل ويؤيد ه النسبة الى رسول الله صلى الله عليه وآله ، فان النسبة تبعّد احتمال التورية و التقيّة ، ومّا يؤيد ذلك ان احد هولاء الروات الذين رووا احاديث التمام لم يسئلوا انه كيف يكون ذلك مع الشاهد في الخارج من انه يرى احيانا رمضان ناقصا ، ولو لم يكن المجال مجال التقيّة لكان من الطبيعي ان يسئل عن الامام عن وجه التخالف بين قوله وبين الخارج .

ثم انه لو كان اخبار التمام في رمضان و النقص في شعبان صحيحا لزم بطلان جميع اخبار ثبوت الهلال بالبينة وغيرها وغيرها ، وهي فوق مائة خبرما كلها باطلة اوفى غنى عنها ، او تحت هذه الاخبار ، وقد ألف السيد المرتضى رسالة ردّها على اصحاب العدد ذكر فيها روايات نافعة جدا فراجعها ، و نقل شطرا منها المستدرك ، وهناك بعض المحامل الاخر ذكرها الوسائل او غيره فراجعها .

و من الرابع : ما رواه السياري قال : كتب محمد بن الفرج الى العسكري عليه السلام يسئله عما روى من الحساب في الصوم عن ابائك عليهم السلام في عدّ خمسة ايام بين اول السنة الماضية والسنة الثانية الذي يأتي فكتب صحيح ، ولكن عدّ في كل اربع سنين خمسا ، وفي السنة الخامسة ستا فيما بين الاولى والحادث و ما سوى ذلك فانما هو خمسة خمسة . قال السياري : وهذه من جهة الكبيسة ، قال : وقد حسبه اصحابنا فوجدوه صحيحا ، قال : وكتب اليه محمد بن الفرج في سنة ثمان و ثلاثين و مأتين هذا الحساب لا يتهيا لكل انسان ان يعمل عليه انما هذا لمن يعرف السنين و من يعلم متى كانت سنة الكبيسة ثم يصح له

الا للاسير والمحبوس .

مسئلة : ١- لا يثبت بشهادة عدلين اذا لم يشهدا بالرؤية بل شهدا

شهادة علمية

هلال شهر رمضان اول ليلة ، فاذا صح الهلال لليلته وعرف السنين صح له ذلك انشاء الله .

اقول : وهذا دليل ايضا لما ذكرناه من ان الامر كان تقيه من اصحاب

العدد .

ومن الخامس : ما رواه الصدوق عن الصادق عليه السلام قال : اذا صح هلال رجب فعدتسعة وخمسين يوما ، وصم يوم الستين ، ومثله مرفوعة ابي خالد وغيرها ، ولا يخفى ان ذلك ايضا يوافق اخبار العدد ، وان حمله في الوسائل على الاستحباب والله الهادي الى صوب الصواب . (اللاسير والمحبوس) وشبههما كما سيأتى .

(مسئلة : ١- لا يثبت) الهلال (بشهادة عدلين اذا لم يشهدا بالرؤية بل شهدا شهادة علمية) بان قالعلمنا بالهلال بدون الرؤية علما من الحساب او من طريق خارق كالجفر ونحوهما او من القرائن كعدم رؤية الهلال ثلاثة ايام في آخر الشهر اذ المحاق لا يكون اكثر من ثلاثة او ما اشبه ذلك ، لان العلم انما ينفع الانسان نفسه ولا ينفع غيره الذي لم يعلم ، والشهادة في باب الهلال لا بد وان تكون عن الرؤية ، كما في النصوص المتقدمة .

نعم لو كانت الشهادة العلمية مستندة الى رؤية الهلال السابق قبل واحد وثلاثين يوما ، كفت لانها شهادة مستندة الى الرؤية ايضا ، وكذلك اذا كانت شهادة الشهور مستندة الى ما هو حجة كالشهادة التابعة لحكم الحاكم بان شهدا بان الحاكم حكم او الشهادة على الشيعاء والتواتر ، او الشهادة على

على العدد والجدول وما اشبه بالنسبة الى من يرى حجية تلك الامور لكنك قد علمت سابقا انهما لو شهدا شهادة مطلقة بان قالوا اليوم شهر رمضان او سؤال كفت وان لم نعلم انها مستندة الى الروية ، او حكم الحاكم او غيرها ، لشمول مطلقات الشهادة لمثلها .

ثم انه لو شهدا احدهما بالروية والآخر بحكم الحاكم ، ففي القبول احتمالا ان : القبول لانهما يشهدان على شئ واحد وهو شهر رمضان ، منتهى الامراحد هما يشهد على الطريق والآخر يشهد على ذى الطريق ، كما اذا شهد احدهما على الرضاع المحرم والآخر على خمس عشرة رضعه ، او شهد احدهما على ان الدار لزيد والآخر على انه اشتراها او ورثها . ومثله ما لو شهدا احدهما على انه من رمضان والآخر على الروية ، وعدم القبول لان شهادتهما لا ترد على موضوع واحد كما تقدم عن بعض في انه لو شهدا احدهما على هلال هذا الشهر والآخر على هلال الشهر السابق قبل واحد وثلاثين يوما ، لكن قد عرفت ان القبول اقرب ، ولو شهدا بالهلال ثم خرجا او احدهما عن الاهلية بان فسق لم تسقط الشهادة لان الاعتبار بحال الشهادة .

نعم لو شك احدهما بعد اليقين سقطت ، لان الشك يزيل الروية عن مكانها فيكون من قبيل قاعدة اليقين التي يكون الشك فيها مزيلا لليقين من موضعه ، وظاهر ادلة الشهادة بقاء الشاهد على شهادته ، ولو شهدا بالهلال في حال عدم الاهلية ثم تاهلا وبقيتا على شهادتهما كفت لانها شهادة فعلا وهي حجية ولو شهد ثلاثة ثم تبين عدم الاهلية في احدهم لم يضر لوجود العدد الكافي ، ولو تبين عدم الاهلية في اثنين ضرر كما لا يخفى ، ومنه يعلم انه لو شهد احدهما شهادة علمية ، والآخر شهادة روائية لم تنفع ، وهل يحق للشاهد ان يشهد بلا ذكر المستند والحال انها مستندة الى ما ليس بحجية عند الحاكم وهو حجة عند

مسئلة : ٢- اذا لم يثبت الهلال و ترك الصوم ثم شهد عدلان برؤيته يجب

قضاء ذلك اليوم .

وكذا اذا قامت البينة على هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من هلال

رمضان اوراه في تلك الليلة بنفسه

الشاهد ، يحتمل الجواز كما ذكرنا في باب المديون الذي وفي دينه وادعى عليه الدائن فانه يحق له ان يقول لاديين على تخلصا من الاعتراف بالدين الذي يلزمه ان اعترف به ثم ادعى انه اداه ، ويحتمل العدم لانه من قبيل التزوير، وهذا الكلام يأتي في كل باب يكون رأى الشاهد والمشهد له حاكما كان او غيرهما متخالفين ، كما اذا كان الشاهد يرى كفاية الرضاع بعشرة او كفاية المعاطاة او العقد الفارسي بينما الحاكم لا يرى ذلك فهل يحق لهما الشهادة على الحرمة او الملكية او الزوجية اولا ولا يبعد الجواز لانه شهادة بما يعلم فينطبق عليه قوله عليه السلام على مثل هذا فاشهد . وقوله تعالى : ((ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا)) الى غيرها من اطلاقات ادلة الشهادة مع وضوح انه كثيرا ما يختلف الشاهد والحاكم في النظر و موضوع الكلام باب الشهادة فتأمل .

(مسئلة : ٢- اذا لم يثبت الهلال و ترك الصوم ثم شهد عدلان برؤيته يجب

قضاء ذلك اليوم) بلا خلاف ولا اشكال ، وذلك لان البينة حجة مطلقا سواء قامت في وقت التكليف او بعده فاذا قامت البينة بعد موت زيدانه كان مديونا لعمرو ، وجب على الورثة اداء الدين، ولو قامت انه كان مكلفا بالكفارة او الحج او القضاء او ما اشبهه وجب عليهم القضاء عنه وهكذا هذا بالاضافة الى الادلة الخاصة في المقام مما يأتي .

(وكذا اذا قامت البينة على هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من هلال

رمضان اوراه في تلك الليلة بنفسه) او قامت سائر الادلة المثبتة للهلال فانه

يقضى يوماً ، ويدل على الحكمين ما رواه منصور بن حازم ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : صم للرؤية واقطر للرؤية ، فان شهد عندك شاهدان مرضيان بانهما رأياه فاقضه ، وما رواه ابن سنان عن رجل صام على عليه السلام بالكوفة ثمانية وعشرون يوماً شهر رمضان فأرأوا الهلال فامر مناديا ينادى اقضوا يوماً فان الشهر تسعة وعشرون يوماً ، ولا يخفى ان الائمة عليهم السلام كانوا يفعلون كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : انما اقضى بينكم بالايان والبيئات ولذا فكانه عليه السلام لم يرد خلاف ذلك وان ينافى ذلك انه عليه السلام صام كل الشهر، ولعل ذلك لاجل ترسيخ قواعد الرؤية حتى لا يأت الحكام بعده و يعملون حسب اشتهاهم يقولون علمنا بذلك فيكون عمله عليه السلام تبريراً لشهواتهم اذا كان الامام عليه السلام عمل حسب عمله .

وفي خبر الشحام عن الصادق عليه السلام قلت : ارايت ان كان الشهر تسعة وعشرين يوماً اقضى ذلك اليوم؟ فقال : لا ، الا ان يشهد لك بيته عدول فان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم . ومثله خبر ابن مسكان والحلبى عن الصادق عليه السلام .

وخبر هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : فيمن صام تسعة وعشرين ، قال : ان كانت له بيته عادلة على اهل مصرانهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوماً .

وفي خبر ابن سنان ، عن الصادق عليه السلام : قلت ان كان الشهر تسعة وعشرين يوماً اقضى ذلك اليوم؟ قال : لا ، الا ان تشهد لك بيته عدول فان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم . الى غيرها من الروايات الكثيرة المذكورة فى الوسائل والمستدرک فى باب جواز كون شهر رمضان تسعة وعشرين يوماً ، وغيره من سائر الابواب .

مسئلة : ٣- لا يختص اعتبار حكم الحاكم بمقلديه بل هو نافذ بالنسبة الى الحاكم الاخر ايضا اذا لم يثبت عنده خلافه

ثم انه اذا تضاربت الرؤية وسائر الامارات كالشهود والحكم وغيرها قدمت الرؤية ، لان المستفاد من الادلة انها الاصل والباقي طرق اليها، مضافا الى تأييد ذلك بما تقدم من روايات انه لو راه ولم يره غيره ،

اما اذا تضاربت سائر الامارات كما اذا شهد الشاهدان بانهما راياه وحكم الحاكم بعدم الرؤية ، فالظاهر التسايط والرجوع الى استصحاب الشهر فلا يصوم في اوله ، ويبقى على صومه في اخر الشهر لانه لم يثبت شرعا تقدم بعض الامارات على بعض ولا ينبغي ترك الاحتياط بالسفر ونحوه ، هذا بالنسبة الى غير ما ذكرناه في حكم الحاكم وانه نافذ في بعض الصور فراجع .

(مسئلة : ٣- لا يختص اعتبار حكم الحاكم بمقلديه بل هو نافذ بالنسبة الى)

الكل لاطلاق ادلة النفوذ، واحتمال انه ليس بنافذ بالنسبة الى غير المقلدين لانه ليس بحجة عليهم فكما لا يجب عليهم اخذ الاحكام منه كذلك لا يجب عليهم اتباعه في الهلال مردود بان اطلاقات ادلة النفوذ انه مجعول حاكما وقاضيا على الناس يقتضى اطلاق نفوذ حكمه .

واما مسئلة التقليد فقد خرجت بما ذكره من الادلة اولان ادلة التقليد لا تشمل غير المقلدين ، والحاصل انه من باب التخصيص او من باب التخصّص ، ومع ذلك فقد تقدم منا في كتاب التقليد انه لا دليل يصرف اطلاقات التقليد عن موداها ، فللمقلد ان يرجع الى مقلد آخر، وكذلك ينفذ الحكم بالنسبة الى (الحاكم الاخر ايضا) فالواجب عليه اتباعه ولا يجوز له رده لاطلاقات الادلة واستدل بعضهم بخصوص مقبولة ابن حنظلة حيث انها ظاهرة في كون المتخاصمين مجتهدين بقرينة ذيله ومع ذلك امرهما الامام باتباع المجتهد (اذا لم يثبت عنده خلافه)

مسئلة : ٤- اذا ثبت رؤيته في بلد اخر ولم يثبت في بلده فان كانا متقاربين

كفى

اجتهادا لموعلمنا والا لم يجب عليه اتباعه ، وقد تقدم الكلام في ذلك قراجع . وما تقدم يظهر ان القولين الاخرين في المسئلة :

احدهما : عدم وجوب اتباع على الحاكم الآخر لعدم اطلاق الادلة .

والثاني : وجوب الاتباع حتى في صورة ثبوت الخلاف عند الحاكم الاخر

لاطلاق ادلة نفوذ الحكم ، لا يخلوان عن اشكال .

نعم اذا كان هناك مجتهدون متعددون حكم احدهما على خلاف الاخر

كان الحاكم الشاك يجب عليه الاستصحاب كما ذكرناه بالنسبة الى سائر الناس وان كان يحتمل جواز الاخذ بايهما شاء ، وكذلك في كل مورد تعارض فيه الطريقتان كما ذكرناه في كتاب التقليد ، وهذا هو رأى جماعة في الطريقتين المتعارضتين ، منهم المصنف في كتاب القضاء .

(مسئلة : ٤- اذا ثبت رؤيته في بلد اخر ولم يثبت في بلده فان كانا متقاربين)

بحيث تلازم الرؤية في احد هما الرؤية في الاخر ، او كان احدهما شرقي الاخر بحيث ان الرؤية في الشرقي تلازم الرؤية في المغربى دون العكس (كفى) بلا اشكال و لاخلاف لان حال البلدين حينئذ حال المحليتين في بلد واحد للقطع بانه يبرى في كل تلك البلاد دفعة واحدة ، وربما استدل له بصحيح هشام بن الحكم ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : فيمن صام تسعة وعشرين قال : ان كانت له بيعة عادلة على اهل مصر انهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوما .

ورواية اسحاق بن عمار قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغم

علينا في تسع وعشرين من شعبان ؟ فقال : لا تصمه ، الا ان تراه ، فان شهد اهل بلد اخر انهم رأوه فاقضه .

ورواية الخثعمي عن الصادق عليه السلام: وانما تجوز شهادة الرجلين اذا كانا من خارج المصر وكان بالمصر علة فاخبرا انهما راياه و اخبرا عن قوم صاموا للرؤية وافطروا للرؤية .

و في رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام : لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى الا ان يقضى اهل الامصار فان فعلوا فصمه .

و خبر عبد الرحمان بن ابي عبد الله عليه السلام قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغم علينا في تسع وعشرين من شعبان؟ فقال: لا تصم الا ان تراه فان شهد اهل بلد آخر فاقضه .

و في خبر اخر بالاسناد عنه عليه السلام : انه سئله عليه السلام عن ذلك فقال: لا تصم ، الا ان يقضى اهل الامصار فان فعلوا فصمه .

و خبر سماعة ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئله عن اليوم في شهر رمضان يختلف فيه؟ قال: اذا اجتمع اهل مصر على صيامه للرؤية فاقضه اذا كان اهل مصر خمسمائة انسان . الى غير ذلك ، ولهذه الادلّة العامة والخاصة و السيرة المستمرة وغيرها لا خلاف ظاهرا ولا اشكال في وحده حكم البلاد المتقاربة كما في منتهى المقاصد ، وكذلك في الجواهر و ادعى في المستند الاجماع على ذلك .

اما ما في الحدائق من وصف الحكم بالشهرة فكانه لاجل انه لم يتتبع كلمات الفقهاء ، لالانه وجد المخالف والا لصرّح بذلك .

ثم ان المعلوم ان ميزان تقارب البلاد وتباعدها ليس الحدود السياسية المصنعة ولا اتحاد اللغة والدين والعرق ونحوها ، بل التقارب العرفي كالكربلاء و النجف والحلة و بغداد ، او كقم وطهران ، وهكذا ، وان اختلف الطلوع والغروب في الجملة كعشر دقائق و ما اشبه ، كما انه لا ينبغي الاشكال في ان قياس المساوات لا مجال له هنا ، كان يقال قريب القريب قريب ، اذ كل بلد ينهما

والا فلا

بعد معتد به يكون احدهما بالنسبة الى الاخر قريب القريب، مثلا خراسان بالنسبة الى سبزوار قريب وهو بالنسبة الى طهران و طهران بالنسبة الى قم، و هكذا حتى ينتهى الى النجف الاشرف مع انه لا اشكال فى عد هما بلديين متباعدين فاذا ثبت الهلال فى بلد كالمدينة ولم يثبت فى بلد كالكربلاء، كان اللازم اتباع كل قريب لذلك البلد الذى رُئى فيه فبغداد يتبع كربلاء، ومكة تتبع المدينة، وهكذا يؤخذ فى اتباع كل قريب حتى يحصل الشك كالكويت مثلا هل انه من توابع كربلاء او من توابع المدينة فاذا علمنا باحد الامرين فهو والا كان اللازم استصحاب الشهر السابق، ومن هنا يعلم انه يمكن اختلاف البلدين القريين فى الهلال وعدمه، فيما اذا كان احدهما تابعا لبلد رُئى فيه، والاخر تابعا لبلد لم يرفيه، فمثلا بغداد يتبع كربلاء، اما سامراء فلا يتبع لانه تابع للموصل البعيد، وان كان بين بغداد و سامراء قرب، وعلى هذا فمن الممكن ان تختلف افاق ايران فى الصيام و الافطار، فاذا كان بين بلدين منه فصل ساعة فى الشروق والغروب لم يتبع الشرقى منه الغربى اذا رُئى الهلال فيه و كان ضعيفا بحيث يقطع بانه لم يكن ظاهرا قبل ساعة مثلا، (والا) يكون البلدان متقاربين (فلا) تكفى الرؤية فى احدهما فى صيام و افطار البلد الاخر، ذ هب اليه غير واحد منهم تبعوا للشيخ والعلامة وغيرهما، كما هو المشهور بين المتأخرين، خلافا لجماعة منهم صاحب المستند وبعض المعلقين فقالوا: بعدم الفرق بين البلاد القريبة و البعيدة فى انه اذا ثبت فى احدهما ثبت فى الجميع.

واما صاحب الحدائق فهو يرى وحدة البلاد لرأيه بتسطح الارض فلا يمكن عدّه مخالفا فى المسئلة، استدلل للمشهور بالكتاب والسنة والعقل والسيرة .
 اما الكتاب، فقوله تعالى: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فان الافق الذى

لم يظهر فيه القمر لم يشهد فيه الشهر فلاصوم فيه .

واما السنة فالروايات الكثيرة الدالة على ان الصوم للرؤية والفطر للرؤية ، فان الافق الذي لم ير فلاصوم ولا فطر فهو مثل ان يقول : صل للدلوك او صل الغفيلة في المغرب ، فانه خاص في الافق الذي ذلك او صار مغربا ولو بمعرفة الانصراف ، بالاضافة الى اطلاق قوله عليه السلام : انما عليك مشرقك و مغربك وليس على الناس ان يبحثوا ، فان الظاهر ان كل انسان مكلف بالتكليف الشرعية المتوسطة بالمشرق والمغرب بمشرقه و مغربه ، لا بمشرق اناس اخرين و مغربهم ، سواء في اوقات الصلوات او انتهاء السحور في الفجر او جواز الافطار في المغرب ، او الكون في العرفات والمشعر ، او انتهاء العدة واوقات المتعة او صلاة العيد او حلول الاجال والديون او غير ذلك ، ومن ذلك الصيام والعيد واما العقد فلوضوح ان التكليف المعلق بشئ لا بد وان يتبع ذلك الشئ فللتكليف المعلق بشهر رمضان او بشهر شوال لا بد وان يتبع هذين الشهرين ، والمفروض انه اذا لم ير الهلال في هذا الافق لم يسم عرفا بهذا الشهر ، والرؤية في افق اخر لا تكفي ، الا اذا كان هناك دليل ، والدليل مفقود حسب الفرض .

واما السيرة فانه لا اشكال في ان اهالي كل افق انما كانوا يصومون حسب اققهم و يفطرون كذلك منذ زمان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مع انه لا شك في اختلاف الافاق في الرؤية منذ الزمان الاول ، ويدل على ذلك رواية كريب ان ام الفضل بنت الحرث بعثته الى معاوية بالشام ، قال : قدمت الشام فقضيت بها حاجتي واستهل على رمضان فرأينا الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في اخر الشهر فسئلتني عبد الله بن العباس ، وذكر الهلال فقال : متى رأيت الهلال؟ فقلت : ليلة الجمعة ، فقال : انت رأيتة؟ فقلت : نعم ، وراه الناس و صاموا و صام معاوية ، فقال : لكنا رأيناه ليلة السبت فلانزال نصوم حتى نكمل العدة او نراه ، فقلت : او لا

تكتفى برؤية معاوية وصيامه قال: لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله، و احتج للقول بوحدة الافاق، مع الغض عن تسطيح الارض الذى لا ينبغى التكلم حوله بانه اذا رؤى الهلال فى بلد فقد دخل شهر رمضان، واذا دخل شهر رمضان كان حكم الكل صيامه، وفيه ان اريد بالصغرى دخل شهر رمضان لكل الافاق فهو اول الكلام، وان اريد دخل شهر رمضان بالنسبة الى افاقهم لم تتم الكبرى، و بما تقدم من الروايات الدالة على انه ان شهد اهل بلد اخر فاقضه، وفيه انه يحمل على البلد المتعارف بحكم الانصراف القطعى، اذا الشائع فى الازمنة لسابقا ان البلاد المتقاربة كانوا يتزاورون وكان من القليل تزاور البلاد المتباعدة فهذه مثل روايات حجية شهود الخارج اذا تغيم البلد حيث ان المنصرف الخارج القريب، ويقول عليه السلام، جعلت رؤيتها لجميع الناس مرى واحدا، فيدل على ان رؤية البلاد القريبة كرؤية البلاد البعيدة، وفيه انه لا يربط له بالمقام اصلا، ان هذا الاستدلال فى قبال من يقول بان الرؤية تكون فى ليلتين وليس هذا معنى الرواية بلاشكال فالمعنى ان اهالى البلاد المختلفة يرون الانجم والشمس والقمر بكيفية واحدة، لانهم يرونها فى وقت واحد لبداية انه ليس كذلك، فالكوكب و الشمس والقمر تطلع فى اماكن قبل طلوعها فى اماكن اخر، وكذلك بالنسبة الى الغروب، وبانه يلزم بناء على اختلاف الحكم ان يكون اول ليلة رمضان وليلة القدر وليلة العيد وما اشبه مختلفة مع ان ظاهر الادلة انها متحدة فهى الملائكة تنزل على ولى الله فى ليلتين وهكذا، وفيه اول النقص بظهور يوم الجمعة وعند طلوع الفجر وعند الغروب مما ورد فيها اعمال خاصة مع وضوح اختلاف البلاد فيها فالذى تقولون هنا قولوا به فى باب الشهر والعيد ونحوهما .

و ثانيا انه اى مانع من تعدد الاثار حسب تعدد الافاق فليلة القدر والتقدير فى كل مكان حسب افقه، ولا مانع من نزول الملائكة على ولى الله فى كل ليلة للافاق

الاذا علم توافق افقهما

الخاص به ، او ان الملائكة تنزل حسب افق ولي الله .

و ثالثا : انه لسنا نحن فقط يرد عليه هذا الاشكال بل انتم ايضا فان قلنا بوحدة الافاق في الهلال فماذا تقولون بالنسبة الى الاماكن التي فيها نهار حين ليلة القدر ، فهل تنزل الملائكة نهارا او ليلا سابقا او ليلا لاحقا كل ذلك خلاف ظواهر الادلة حسب رأيكم ، مضافا الى ان قوله تعالى ((حتى مطلع الفجر)) ماذا يقصد من الفجر فجر كربلاء ، او فجر خراسان او فجر مكان الامام او كل حسب فجره فكما تقولون فيه قولوا بالنسبة الى ليلة القدر .

ثم ان صاحب المستند اطال في الاستدلال على مذهبه بما يخلو من اشكالات فراجع كما ان الذي يظهر ان علماء العامة ايضا مختلفون فمنهم من يقول بمقالة المشهور ومنهم من يقول بمقالة غير المشهور (الا اذا علم توافق افقهما) لوضوح وحدة الرؤية حينئذ كالبلاد المتقاربة كما يقال بالنسبة الى اصفهان وكربلاء ويعلم ذلك من خطوط الطول والعرض ، ومنه يعلم ان البلاد المتقاربة انما يكون لها حكم واحد اذا لم يختلف افقهما اختلافا يوجب تعدد الرؤية .

ثم لا يخفى ان الافاق الشرقية حجة على الافاق الغربية لانها اذا روى الهلال في الشرق لا بد وان يرى في الغرب ، بخلاف العكس فان الافاق الغربية ليست حجة على الافاق الشرقية لانها ان يرى في الافاق الغربية حيث ان السير والابتعاد عن الشمس صار اكثر ، دون الشرقي لان الابتعاد كان اقل فاذا روى في خراسان روى في كربلاء .

اما اذا روى في كربلاء فلا دلالة على انه روى في خراسان ثم انه لو رأى الهلال في كربلاء وسافر الى خراسان والحال انه لم ير هناك لا يلزم عليه الصيام وان وصل قبل الظهر وقصد الإقامة لانه انتقل الى افق ليس فيه رمضان ، بل وكذلك

مسئلة: ٥- لا يجوز الاعتماد على البريد البرقى المسمى بالتلغراف فى الاخبار

عن الرؤية .

لوخرج بعد الظهر من كربلاء ووصل هناك قبل الغروب لانه ليس بشهر رمضان فلايشمله ادلة وجوب الصيام اصلا من غير فرق بين قبل الظهر وبعده ، ولو لم ير الهلال فى خراسان فلم يصم وجاء الى كربلاء فالظاهر انه يجب عليه الامساك ان لم يفطر قبل ذلك ، وذلك لانه لم يفطر ووصل قبل الظهر ونوى الاقامة فلزم عليه الصيام وكفاه لانه عمل حسب افاق بلده الذى هو فيه الان ، ولو افترق اول شوال فى كربلاء وسافر الى خراسان حيث الشهر بعد باق فاللازم عليه قضاء هذا اليوم لانه افترق فى بلده فى افاقه شهر رمضان ، ولو كان فى خراسان حيث الشهر وسافر الى كربلاء حيث العيد افطر لانه جاء الى افاق العيد .

ثم انه لو اوجب السفر ان يكون شهر رمضان ثمانية وعشرين يوما فالظاهر وجوب قضاء يوم عليه لما دلّ من الادلة المتواترة من ان شهر رمضان لا ينقص عن تسعة وعشرين ، ولو اوجب السفر ان يكون شهر رمضان واحدا وثلاثين فالظاهر انه يلزم عليه الصيام فى اليوم الواحد والثلاثين تبعا للافاق الذى هو فيه الان اذ لا وجه لان يفطر يوما هو من شهر رمضان فى هذا الافاق .

نعم لا يبعد ان يكون يوم من اول الشهر الذى صامه اول زائدا عند الواقع ان لا يزيد شهر رمضان عن الثلاثين حسب تواتر الروايات والفرق بين الفرعين يحتاج الى التأمل ، وقد ذكر بعض هذه المسائل العلامة وتبعه غيره فراجع كلماتهم ، والله العالم بحقائق الاحكام .

(مسئلة ٥- لا يجوز الاعتماد على البريد البرقى المسمى بالتلغراف فى

الاخبار عن الرؤية) من جهتين من جهة ان الغالب كون المحرك للآلة غير ثقة

الا اذا حصل منه العلم بان كان البلدان متقاربين. وتحقق حكم الحاكم او شهادة العدلين برويته هناك .

ولاعدل ، ومن جهة ان الغالب ابتعاد البلاد المرسله والمستقبله (الا اذا حصل منه العلم) وحصول العلم يكون بارتفاع المحذورين ، فارتفاع المحذور الثانى (بان كان البلدان متقاربين) احدهما حجة بالنسبة الى الاخر (و) ارتفاع المحذور الاول بان (تحقق حكم الحاكم او شهادة العدلين) او سائر المثبتات للهِلال (برويته هناك) ومن المعلوم ان قوله ((العلم)) المراد منه الاعم من العلم الوجدانى والعلم التنزىلى ، وذلك كما اذا شهدت الشهود بتقارب البلدين ، وكذلك اذا كان المحرك للآلة عدلا او ثقة فانه حينئذ يكون من الشهادة على الشهادة ، فاذا توفر العدد وسائر الشرائط كفى ، وبما ذكرناه ظهر عدم الحزازه فى العبارة كما ذكرها المستمسك .

نعم يرد الاشكال على التلغراف من جهة انه شهادة على الشهادة فيما اذا كان الشاهد غير المحرك للآلة . وقد اشكل العلامة فى الشهادة على الشهادة فى باب الهلال ونسب ذلك الى علمائنا مستدلا باصل البرائة واختصاص ورود القبول بالاموال وحقوق الادبيين ، وفى الكل ما لا يخفى ، فانه لا اجماع قطعا فى المسئلة والاصل اصيل حيث دل دليل ، والاختصاص ممنوع لاطلاق الادلة العامة كقوله تعالى: ((ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا)) والروايات الواردة فى البيئنة ، كقوله عليه السلام : اوتقوم به البيئنة ، وخصوص الادلة الخاصة ، كمرسلة النهاية اذا شهد رجل على شهادة رجل فان شهادته تقبل و هى نصف شهادة ، وان شهد رجلان عدلان على شهادة رجل فقد ثبت شهادة رجل واحد .

وخبر طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان لا يجيز شهادة رجل على رجل الا شهادة رجلين على رجل الى غير ذلك ، ولذا حكى فى محكى

مسئلة : ٦- فى يوم الشك فى انه من رمضان او شوال يجب ان يصوم وفى الشك فى انه من شعبان او :

المدارك القول بالثبوت ثم قال : وبه جزم الشارح من غير نقل خلاف .
ثم ان الشهادة على الشهادة فيها تفصيل مذكور فى كتاب الشهادات حيث انها تقبل فى بعض الموارد ، بلا خلاف ولا تقبل فى بعض الموارد كحقوق الله مثل الزنا و اللواط بلا خلاف ، واختلف فى بعض الموارد كما اذا كان الحق مشتركاً بين الله وبين الآدمى كحد السرقة ونحوها ، ويظهر من حواشى منتهى المقاصد تفرد العلامة فى التذكرة بالفتوى التى نقلناها عنه من عدم القبول فى باب الهلال .
وكيف كان فحال التلفون والتلكس و الراديو و التلفزيون و التلفار ، و سائر الآلات الناقلة حال التلغراف لا شتراك الجميع فى العلة التى ذكرناها .
ثم لا يخفى انه لو كان الخبر بالالة محفوفا بالقرائن الموجبة للعلم العادى بالرؤية ونحوها فى بلد الاخبار كفى ولم يحتج الى التعدد والعدالة ، كما انه اذا رأينا الشيعاء فى التلفزيون او سماع الحاكم حين حكمه و علمنا انه هو ، هو كفى ، ولم يحتج الى واسطة اخرى والله العالم .

(مسئلة : ٦- فى يوم الشك فى انه من رمضان او شوال يجب ان يصوم) لما تقدم من استصحاب الشهر والاجماع ، مضافا الى طائفة كبيرة من الروايات الدالة على ان كلا من الصيام والافطار للرؤية ، وخصوص جملة من الروايات ، كخبر اسحاق بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : فى كتاب على : صم لرؤيته وافطر لرؤيته ، و اياك والشك والظن فان خفى عليكم فاتموا الشهر الاول ثلاثين .

و خبر على بن محمد القاسانى ، كتبت اليه وانا بالمدينة اسئله عن اليوم الذى يشك فيه من رمضان هل يصام ام لا ؟ فكتب : اليقين لا يدخل فيه الشك صم للرؤية وافطر للرؤية ، الى غير ذلك من الروايات (وفى الشك فى انه من شعبان او

رمضان يجوز الافطار، ويجوز ان يصوم لكن لا يقصد انه من رمضان كما مر سابقا
تفصيل الكلام فيه .

ولو تبين في الصورة الاولى كونه من شوال وجب الافطار

رمضان يجوز الافطار، ويجوز ان يصوم لكن لا يقصد انه من رمضان كما مر سابقا
تفصيل الكلام فيه) ويدل على جواز الافطار مع قطع النظر عن الاستصحاب و
الاجماع جملة من الروايات الدالة على ان الصوم للرؤية وخصوص اخبار خاصة ،
كخبر الخزاز، عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال: ان شهر رمضان فريضة
من فرائض الله فلا تؤدّي بالتظنّي .

و خبر الواسطي، عن ابي جعفر عليه السلام، عن علي عليه السلام في حديث
الا وهذا الشهر المفروض رمضان فصوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فاذا خفي الشهر
فاتموا العدة شعبان ثلاثين يوما وصوموا الواحد وثلاثين . الى غير ذلك ويدل
على جواز الصيام لا يقصد رمضان مع الغض عن مطلقات ادلة الصيام والاجماع
جملة من الروايات .

كخبر هارون بن خارجة، قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: عد شعبان تسعة
وعشرين يوما فاذا كانت متغمّمة فاصبح صائما وان كانت مصحية وتبصرت فلم تر
شيئا فاصبح مفطرا . وهذا محمول على الاستحباب بلا اشكال ولا خلاف .

ولخبر محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قال: واذا كانت
علة فام شعبان ثلاثين . كما لا يجوز ان يصومه يقصد رمضان للنص والاجماع ، و
خصوص خبر محمد بن الفضيل، قال: سئلت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن اليوم
الذي يشك فيه ولا يدرى اهو من شهر رمضان او من شعبان، الى ان قال: و لا
يعجبني ان يتقدمه احد بصيام يوم وقد تقدم الكلام في ذلك في بحث النية
بالنسبة الى يوم الشك فراجع .

(ولو تبين في الصورة الاولى كونه من شوال وجب الافطار) ولو بفسخ النية

سواء كان قبل الزوال او بعده .

ولو تبين فى الصورة الثانية كونه من رمضان وجب الامساك وكان صحيحا اذا لم يفطر ونوى قبل الزوال ويجب قضاؤه اذا كان بعد الزوال .

مسئلة : ٧- لو غمت الشهور ولم ير الهلال فى جملة منها اوفى تمامها حسب كل شهر ثلاثين ما لم يعلم النقصان عادة

(سواء كان قبل الزوال او بعده) لانه ليس بيوم صوم ولو افطر فى حال الشك ثم تبين انه كان من شوال لم يجب عليه قضاء ولا كفارة كما تقدم ، نعم كان تجريا .
(ولو تبين فى الصورة الثانية كونه من رمضان وجب الامساك وكان صوما صحيحا اذا لم يفطر) قبل ذلك (ونوى قبل الزوال ويجب قضاؤه اذا) افطر قبل ذلك او (كان) التبين (بعد الزوال) وقد تقدم كل ذلك فراجع واذا نوى الصوم من رمضان فى يوم الشك ثم تبين انه كان من رمضان لم يستبعد الكفاية لقوله عليه السلام : وقع الصوم على اليوم بعينه .

(مسئلة : ٧- لو غمت الشهور ولم ير الهلال فى جملة منها او فى تمامها) وجب الفحص ان امكن بالمراجعة الى البلاد المتحدة افقا لما سبق من وجوب الفحص ، وان لم يمكن الفحص (حسب كل شهر ثلاثين) يوما (ما لم يعلم النقصان عادة) لا يخفى ان النص والقطع متطابقان على ان شهور السنة ليست كلها ثلاثين اما القطع فواضح ، والشك فى ذلك كالشك فى ان ايام السنة متساوية وشروقا وغروبا لم ليست متساوية ، فانه لا يشك انسان عادى فى اختلاف الاشهر تماما ونقصا كما لا يشك فى اختلاف الايام طولا وقصرا فاستصحاب الثلاثين لكل شهر فى تمام السنة مثل استصحاب بقاء النهار ستة عشرة ساعة او بقاء الليل ستة عشرة ساعة فى كل ايام السنة وكلاهما مخالف للقطع واما الروايات فهى ما دللت على ان شهر رمضان شهر من الشهور يكون تاما تارة وناقصا اخرى مما يدل على ان الشهور كذلك وهى كثيرة قد ذكرنا جملة

منها في السابق، وما دلت على ان ستة ايام نقّصتا من ثلثائة وستين يوماً .
 كخبر يعقوب بن شعيب، عن ابيه، عن الصادق عليه السلام في حديث : ان
 الله تعالى خلق السنة ثلثائة وستين يوماً وخلق السماوات والارض في ستة ايام
 فحجزها من ثلثائة وستين يوماً فالسنة ثلثائة واربعة وخمسون يوماً .
 و خبر اسماعيل عن بعض اصحابه ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان الله
 تعالى خلق الدنيا في ستة ايام ثم اختزلها عن ايام السنة ، والسنة ثلثائة واربعة
 وخمسون يوماً .

و خبر السيارى المتقدم . الى غيرها ، واشتمال هذه الروايات على ما لا يقولون
 به من تمام شهر رمضان لا ينافي ما ذكرناه لما هو معلوم من تقطيع الحديث فى
 العمل ، اذا عرفت ذلك نقول : انه ان غمت بعض الشهور فلا اشكال فى لزوم
 الاستصحاب نصابها و اجماعا كخبر عبيد بن زرار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
 شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من الزيادة والنقصان فان تغيمت السماء يوماً
 فاتموا العدة .

و خبر محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال امير المؤمنين
 عليه السلام : اذا رأيت الهلال فافطروا او شهد عليه عدل من المسلمين الى ان
 قال : وان غم عليكم فعدّوا ثلاثين ليلة ثم افطروا .

و خبر اسحاق بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى حديث قال : ان
 خفى عليكم فاتموا الشهر الاوّل ثلاثين . الى غيرها وان غمت تمام الشهر او
 اكثرها مما يكون بعضها ناقصا حسب العادة ، ففيه اقوال ثلاثة :

الاول : عدّ كل شهر منها ثلاثين و نسب هذا القول المسالك الى الاكثر
 مستنده اصاله عدم النقصان ثم اعترضه بان ذلك خلاف الواقع فى جميع الازمان .
 الثانى : ان ينقص منها لقضاء العادة بالنقيصة ، وهذا منسوب الى القليل و

.....
 فى محكى المدارك انه مجهول القائل مع جهالة قدر النقص ، واشكل عليه بعدم
 الدليل عليه فان قضاء العادة ليس دليل شرعى .

الثالث : ان يعمل برواية الخمسة ، لانه مقتضى العادة ، ولرواية عميران
 الزعفرانى ، انه سئل الصادق عليه السلام ان السماء تطبق علينا بالعراق اليومين
 والثلاثة لانرى السماء فأى يوم نصوم؟ قال : افطر اليوم الذى صمت فيه وصم اليوم
 الخامس . وقريب منها رواية اخرى له .

اقول : اما القول الاول ففيه ما عرفت فى اول المسئلة من انه مخالف للنص و
 القطع فلامجال للاستصحاب والحال هذه فانه داخل فى ذيل رواية الاستصحاب
 بل انقضه بيقين اخر .

واما القول الثالث فهو خارج عن موضوع المسئلة وهو غمة تمام الشهر او ما
 اشبه لانه فى موضوع ان يغم اليومان والثلاثة ، ولا اشكال فى مثله باتيناع
 الاستصحاب نصا وفتوى كما عرفت من الروايات السابقة الدالة على جعل الشهر
 السابق ثلاثين ، هذا مع الغض عن ضعف الرواية والاشكال فيها بانها لتلائمه
 سنة الكيسة التى هى احد عشر فى كل ثلاثين سنة مما جمعته بالحروف الابد
 فى شعر هو :

((بهزيج يويح كد من بعدكا)) ((طوطك ، ذى حجة فيها طكا)) .

((طكا)) اى ثلاثون ، فلم يبق الا الاحتياط او القرعة او القول الثانى ، والا لان
 لا قائل بهما اطلاقا حسب تتبعى فيبقى القول الثانى ، وجهالة القائل لا تضر بعد
 كونه على وفق القاعدة ، كما انه لاجهالة فى قدره لانه بين الخمسة والستة و
 السبعة من السنة الماضيه ، والاستصحاب فى ذلك هين ، بل ربما يقال ان الظن
 يقوم مقام العلم ، كما قرروا فى الاصول من انه اذا لم يمكن الامثال القطعى ،
 فالامثال الظنى قائم عقلا مقامه ، واخبار ان الشهر لا يؤدى بالتظنى ونحوه

مسئلة : ٨- الاسير والمحبوس اذا لم يتمكننا من تحصيل العلم بالشهر عملا

بالظن

لا يشمل موضوعنا لانها منصرفة الى غير صورة الغيم ونحوه ، والاشكال على هذا القول بانه لا دليل عليه لان قضاء العادة ليس دليلا شرعيا فيه ان من استدل بقضاء العادة اراد القطع بذلك فانا نقطع بان اشهر السنة ليست كلها تامة بل بعضها ناقص فهذا فى مقابل الاستصحاب الذى لا بد فيه من الشك المنقوض هنا باليقين ، وهذا القول هو الذى يظهر من المصنف واغلب المعلقين الذين وجدتهم ساكتون عليه ، وقد اطال المستمسك الكلام فى الاستصحاب ، وحيث ان موضعه الاصول تركنا ذكره و مواضع النظر عليه نقضا وردا ، وعلى هذا فالعلم العادى انه ليس هلال هذا الشهر نفس يوم السنة الماضية ولا الى اربعة ايام يبقى احتمال انه الخامس او السادس او السابع مع العلم انه ليس الثامن فاكثر حسب العلم العادى ايضا ، فالاصل يقتضى ان يؤخذ اليوم السابع ، وفى شهر رمضان يستصحب الى يوم الثلاثين فيؤخذ شوال الواحد والثلاثين ، فان ظهر بعد ذلك خلاف المأخوذ عمل بما سبق من القضاء ونحوه ، هذا والاحوط ان يحتاط فى اول الشهر بالصوم و فى اخر الشهر بالسفر .

(مسئلة : ٨- الاسير والمحبوس اذا لم يتمكننا من تحصيل العلم بالشهر) بان اشتبه عليهما نفس الاشهر والمسئلة لسابقه كانت فيما اذا اشتبه عليهما اول الشهر و فى الاسير والمحبوس اذا اشتبه عليهما اول الشهر يكون حكمهما كما تقدم فى المسئلة السابقة (عملا بالظن) من غير خلاف بينهم كما فى الجواهر والمستند ، وعن المنتهى والتذكرة الاجماع عليه ، ويدل عليه صحيح عبد الرحمان بن ابي عبد الله ، عن ابي عبد الله ، رجل اسرته الروم ولم يصح له شهر رمضان ولم يد رآى شهر هو؟ قال : يصوم شهرا يتوخى و يحسب فان كان الشهر الذى صامه قبل شهر

و مع عدمه تخيرا

رمضان لم يجزئه وان كان بعد شهر رمضان اجزئه . ونحوه مرسل المقنعة، واشكل على الرواية منتهى المقاصد بان سندها مشتمل على عبيس وهو مجهول لكنها معتضدة بالاجماع المنقول وردّه في الحاشية، بانه ليس كذلك، بل قال العلامة في الخلاصة بانه ثقة جليل ووثقه في تميز المشتركات ووجيزة المجلسي، هذا ثم ان الحاق المحبوس بالاسير كانه لفهم العرف المناط المشترك بينها كما في المستمسك فالقول بالاحاق هو المتعين ومثلهما كل من لا يتمكن من تحصيل العلم بالشهر كالذي فقد بصره ولسانه واذ نه فلا يتمكن من الاستطلاع، ومن كان في بريئة او جزيرة منقطعا، عن الناس الى غير ذلك (ومع عدمه) اى عدم الظن بان تساوى عنده الاحتمال (تخيرا) بلاخلاف فيه بينهم كما في الجواهر، وعن المدارك نسبتته الى قطع الاصحاب، لكن في المستند انه لا دليل عليه .

اقول: ربما استدل له بالتوخى واشكل عليه في المستمسك بان الظاهر من التوخى العمل بما هو اقرب الى الواقع فيختص بالظن، وفيه ان المفهوم عرفا انه يتوخى فان وجد الاقرب فهو والاعمل ما اراد، الا ترى انه اذا قال المولى تحرى المنزل الاحسن للسكنى، او الطعام الاحسن للاشتراء، فانه يفهم عرفا انه اذا وجد الاحسن اشتراه وان لم يجد الاحسن اختار احدا طرف الاحتمال، وكانه لهذا سكت اغلب المعلقين الذين وجدت تعليقاتهم على المتن، هذا مضافا الى انه يمكن ان يستدل للتخيير بان الادلة دلت على تعدد المطلوب ففى شهر رمضان وانه يجب صيام شهروان يكون في هذا الشهر الخاص فاذا لم يمكن الشهر الخاص بالتعذر بقى وجوب اصل الشهر، والاشكال عليه بان التعيين قيد فى الجواب فالعجز عنه عجز مسقط له مع ان العجز انما هو عن العلم بالتعيين لانفسه فاللازم الاحتياط بالتكرار الى ان يحصل العلم باذا

في كل سنة بين الشهور فيعينان شهراله

الواجب في وقته، يرد عليه بان مقتضى كونه من قبيل تعدد المطلوب عدم سقوط اصل المطلوب بسقوط قيده، اما الاحتياط فيرد عليه ما ذكرنا من عدم الاحتياط في الزمانيات بل يستصحب حتى يعلم بانه اما شهر رمضان او بعده فينوي القربة المنطبقة على كل من الاداء والقضاء، والانصاف انه لو لم يفهم من التوخي التخبير كما ذكره المشهور لكان اللازم ما ذكرناه لاستصحاب عدم الشهر وعدم الوجوب الى ان يتيقن الوجوب ثم ان التخبير يكون (في كل سنة بين الشهور فيعينان شهرا له) ان قدر على الشهر الهلالي فهو وحينئذ لا يجوز ان يجعل اول شهر الصوم وسط الشهر لانه يعلم بخروج بعضه عن رمضان قطعا اما في اوله اوفى اخره ولا يجوز له تفريق الشهر في ايام كان يأخذ في كل شهر ثلاثة ايام بحجة ان الموافقة القطعية في جزء خير من المخالفة الاحتمالية في الكل لانه مخالف للنص والفتوى بالاضافة الى انه لا دليل على تلك الكلية .

نعم ذكره الفقهاء في بعض الموارد كالحقوق المالية اذا دار امرها بين زيد وعمرو فانه قال بتقسيم المال بينهما لانه مقتضى العدل والانصاف ولا يجب الاحتياط لانه مشمول لقاعدة لا ضرر كما ذكرناه مفصلا في كتاب الخمس، ثم انه ان لم يقدر على الشهر الهلالي كما هو الحال الان، لان الاشهر المتعارفة هي الاشهر الغربية فالظاهر انه يجوز له ان يأخذ شهرا من تلك الاشهر بلا اشكال في صورة احتمال موافقه وان قطع بعدم موافقه اخذ ثلاثين يوما محتملا والظاهر وجوب اخذ ثلاثين لا تسع وعشرين لاستصحاب الشهر كمن غمت عليه الشهور، وما في المسالك من انه لو ظهر تقدم البعض اختص بعدم الاجزاء ولو ظهر متأخرا اجزء، انما هو في مفروض اشتباه الشهر بغيره، فلا يدل على انه يجوز ان يأخذ من وسط الشهر اختيارا، لان ظاهر قوله ((لو ظهر)) انه كان

و تجب مراعاة المطابقة بين الشهرين في سنتين بان يكون بينهما احد عشر

شهرًا

يحتمل التطابق فظهر خلافه ولو كان في السجن جماعة فهل يجب عليهم اختيار شهر واحد لان شهر رمضان لا يتعدد، او يجوز لكل واحد ان يختار ما يريد ظنا او احتمالا، الظاهر الثانى فى صورة تخالف الظن لان كل واحد قد تحرى ولا دليل على لزوم الوحدة، اما فى صورة الاحتمال فالاحتياط فى التوحيد وان كان لا دليل على ذلك بل يعمل كل حسب ما يريد فتأمل .

ثم انه ان لم يميز المسجون الليل من النهار توخى بالنسبة الى الطلوع والغروب فان ظن عمل به لانه طريق الامثال العرفى فى صورة تعذر العلم وان لم يظن فالظاهر انه يأخذ بالاحتمال بعد تعذرا الاحتياط الذى هو عسر وحرج بل لم يعلم من الشارع ارادة الاحتياط فى امثال هذه الاماكن وكانه لذا لم يحتاطوا العلويون الذين كانوا مسجونين حيث قسموا الاوقات الى خمسة، وكانوا يصلون فى كل وقت صلاة بدون ان يحتاطوا بالتركار والله العالم .

(وتجب مراعاة المطابقة بين الشهرين فى سنتين) او الاكثر (بان يكون بينما احد عشر شهرا) لانه من مقتضيات التوخى الذى هو القصد الى الاولى، مضافا الى وضوح انه اذا لم يصم فى رمضان الثانى فى نفس الشهر علم بان احدهما لم يقع فى رمضان وقد ذكر بعض الفقهاء انه لا يجوز للانسان ان يعمل عملا يعلم حين العمل الثانى او بعده بانه اتى بمخالفة المولى فلو شرب اناء ثم علم انه او الاناء الذى امامه الان خمر لم يجز له شربه لانه بذلك يعلم انه شرب الخمر و يعد عرفا غير مبال بامر المولى ولانه تجرى فمن يحرم التجرى يقول بحرمته ذلك وكذا فيما علم انه يأتى بمجرم طيلة هذا الشهر لان احد الدور تذهب اليها غضب فانه يجب عليه اجتناب كل ذلك، وفى المقام كلام طويل مذكور فى الاصول

ولو بان بعد

نتى باب العلم الاجمالي فراجع .

نعم يبقى الكلام فى انه هل تجب المطابقة حتى فى ما اذا تبدل ظنه مثلا كان ظنه فى الاول ان الشهر فى الصيف ثم ظن بانه فى الشتاء او اذا تبدل احتماله الى المظن كما كان يشك فى انه فى اى فصل فصام فى الصيف ثم ظن بانه فى الشتاء ، الظاهر لزوم اتباع المظن لانه المتوخى المأمور به فى النص والفتوى ، ولادليل على وجوب المراعات حتى فى هذه الصورة .

نعم اذا تبدل المظن الى الاحتمال لم يستبعد وجوب المطابقة ، ولو انه بعد الصيام تبين انه صام ناقصا وكان الشهر كاملا بان صام فى شهر قمرى ظن انه شهر رمضان وكان ناقصا ثم تبين ان الشهر كان غيره وكان كاملا وجب عليه قضاء ذلك اليوم لادلة القضاء .

ثم انه لو ظن ان شهر رمضان فى الصيف مثلا لم يجز له ان يصوم فى غيره اما بالنسبة الى اشهر الصيف فهو مختار اذا لم يترجح بعض الاشهر على بعض و هل المرجحات الخارجية غير المظن تقوم مقام المظن فى لزوم الاتباع ، الظاهر نعم لانه داخل فى التوخى المأمور به فى النص والفتوى ، كما اذا كان السجناء الاخرون يصومون فى هذا الشهر مدعين انه هو شهر رمضان مثلا ، واذا تعارض المظن و المرجحات الخارجية تخير بينهما لان كلاهما مصداق للشئ الاخرى ، وربما يحتمل تقدم المظن ، او تقدم الاولى بينهما بنظر العرف ، ولو تبدل ظنه بعد الصيام لم يجب الصوم مرة ثانية لانه عمل بتكليفه فالاعادة تحتاج الى دليل مفقود كما انما اذا ظن بعد الصيام الذى صامه من باب احد الاحتمالات فيما لم يكن له ظن .

نعم لو ظن و خالف ظنه و صام الموهوم لم يكف لانه لم يتوخ ، ولو صام الموهوم ثم صار نفس ذلك مظنونا فهل يقضى ام لا ؟ احتمالا ن : (ولو بان بعد

ذلك ان ما ظنه او اختاره لم يكن رمضان فان تبين سبقه كفاه لانه يكون حينئذ ما اتى بمقضاء وان تبين لحوقه وقد مضى قضاؤه وان لم يمض اتى به ويجوز له في صورة عدم حصول الظن ان لا يصوم حتى يتبين انه كان سابقا فيأتي به قضاء

ذلك (الذي ظن بشئ او اختار شيئا) ان ما ظنه او اختاره لم يكن رمضان فان تبين سبقه كفاه (بلا اشكال) لانه يكون حينئذ ما اتى بمقضاء) و من المعلوم ان النص والفتوى يشملهما فلا وجه لان يقال ، انه قصد الاداء فكيف ينقلب قضاء ، او يقال انه يلزم من الاول يجب ان يقصد ما في الذمة من اداء او قضاء ، هذا مضافا الى ما ذكره المستمسك من ان نية الاداء في المقام من اجل الاشتباه في التطبيق لاعلى نحو التقييد (وان تبين لحوقه وقد مضى) الشهر (قضاؤه) للنص والفتوى (وان لم يمض اتى به) لاطلاقات ادلة وجوب الصوم لمن شهد الشهر .

نعم لو تعددت الاشهر صار الشهر الذي ظنه لللاحق قضاء للشهر السابق مثلا صام سنتين في رجب - واقعا - فان صوم رجب الثاني يكون قضاء عن رمضان الاول ، وان تبين ان الشهر الذي صامه شوال او ذى الحجة مما صادف العيد ، وان تبين وعلم بان شهر رمضان كان كاملا وجب عليه قضاء يوم لبطلان صوم العيد ، وان تبين ان شهر رمضان كان ناقصا لم يجب شئ الا اذا كان الشهر الذي صامه ناقصا ، لانه صام حينئذ ثمانية وعشرين يوما ، وان لم يتبين انه كان كاملا او ناقصا ، فهل يجب قضاء يوم لاستصحاب رمضان او لا يجب لاطلاق النص ، هنا احتمالا : والاحتياط في الاول (ويجوز له في صورة عدم حصول الظن ان لا يصوم حتى يتبين انه كان سابقا فيأتي به قضاء) لاصالة عدم وجوب الاتيان بعد ان لم يعلم انه شهر رمضان بعد ان لم يفهم من النص وجوب الاتيان عند الظن ، بل هو طريق التخلص ، لكن فيه انه خلاف ظاهر النص والاجماع ، وان سكت على المتن بعض المعلقين ، ولذا استشكل عليه المستمسك وغيره .

والاحوط اجراء احكام شهر رمضان على ما ظنه من الكفارة والمتابعة والفطرة و صلاة العيد وحرمة صومه ما دام الاشتباه باقيا وان بان الخلاف عمل بمقتضاه

نعم لا اشكال في جواز ان يؤخر حتى يعلم انه اما رمضان او قضاؤه كان يصوم في اخر السنة ، اما ان يؤخر عن السنة فلا ، ولعل مراد المصنف ما ذكرناه وان لم تف العبارة به ، ولو ظن شهرا فصام بعضه ثم ذهب ظنه واحتمل كل الاطراف فالظاهر وجوب الاتمام لان شهر رمضان متصل بعضه ببعض ، اما اذا تحول ظنه الى وقت آخر ، فهل يبقى على صيامه الى اخر الشهر او يجب ان يصوم شهرا مستأنفا ولا يحسب ما صامه ، او يكفي ان يصوم ما بقى في مورد ظنه الثانى احتمالات (والاحوط اجراء احكام شهر رمضان على ما ظنه) لا ما احتمله اذ لا دليل انه بالشروع في الاحتمال ينطبق الواقع عليه فله ان يرفع اليد عنه الى غيره فلا تجرى على المحتمل احكام شهر رمضان ، اما ما ظنه ففيه ثلاثة احتمالات : الاول اجراء احكام شهر رمضان عليه ، كما صرح به غير واحد من الاصحاب فيثبت له جميع احكام ولوازم وملزومات شهر رمضان (من الكفارة) لوافطر (والمتابعة) للايام اذ شهر رمضان بعضه مع بعض (والفطرة وصلاة العيد) بعد انتهائه (وحرمة صومه) اى اول يوم بعد الشهر لانه يوم عيد رمضان لكن كل ذلك (ما دام الاشتباه باقيا) او ظهر تطابق ما صامه مع شهر رمضان (وان بان الخلاف عمل بمقتضاه) لان الظن اخذ طريقا فاذا انكشف الواقع لم يكن للظن اثر ويؤيده قول الامام عليه السلام : انه لو انكشف الخلاف وكان ما صامه قبل او جب القضاء .

الثانى : انه ليس له اى اثر من شهر رمضان اذ ما دل عليه النص انه يصوم

ثلاثين يوما فقط ، اما سائر الاحكام فلا دلالة في النص عليها فالاصل عدمها .
نعم تجب عليه اعطاء الفطرة لانها واجبة ايضا كما يجب عليه التابع لانهم

مقتضيات ظاهر النص .

مسئلة : ٩- اذا اشتبه شهر رمضان بين شهرين او ثلاثة اشهر مثلاً فالاحوط
صوم الجميع وان كان لا يبعد اجراء حكم الاسير والمحبوس .
واما ان اشتبه الشهر المنذور صومه بين شهرين او ثلاثة فالظاهر وجوب
الاحتياط

الثالث: التفصيل بين ما كان من مقتضيات شهر رمضان وما كان من لوازمه ،
فاللوازم لا تثبت كصلاة العيد والفترة ، اما ما كان من المقتضيات تثبت كحرمة
الافطار وما كان من خواص من شهر رمضان كما اذا سبق الماء الى الحلق في
المضضة والاصباح جنبا وما اشبه ، لكن الاظهر هو القول الثاني ، اذ لا يفهم من
النص الا لزوم ان يصوم شهرا اما ما عدا ذلك فالاصل عدمه ، ولذا قال في
الجواهر : ردا على القول الاول ، ولكن قد يشكل ذلك بانه ليس في النص الذي
هو العمدة في المقام ما يقتضى ذلك من اطلاق منزلة ونحوها ومجرد وجوب
الصوم للظن اعم من ذلك ، ثم الظاهر انه لا ينوى عند نية الصوم كونه شهر رمضان
بل الصوم الذي اراده الله منه بعنوان الشهر ، لانه لا دليل على قصد رمضان .
(مسئلة : ٩- اذا اشتبه شهر رمضان بين شهرين او ثلاثة اشهر مثلاً
فالاحوط صوم الجميع) من باب قاعدة الاحتياط في الشبهة المحصورة (وان كان
لا يبعد اجراء حكم الاسير والمحبوس) عليه من باب المناط فانه كما تعدى الفقهاء
من الاسير الى المحبوس بالمناط كذلك يتعدى من اشتباه رمضان في كل الشهور
باشتباهاه في شهرين وثلاثة ، وهذا هو الاقرب .

(واما ان اشتبه الشهر المنذور صومه بين شهرين او ثلاثة فالظاهر وجوب
الاحتياط) لانه مقتضى القواعد ولم يعلم المناط في النص الى هذا الحد فالتعدى
من مورد نص الاسير الى مطلق الجاهل بالزمان الواجب صومه ولو بالند رغيـر
ظاهر فيكون حاله حال ما اذا اشتبه اليوم الذي نذر صومه هل هو يوم الجمعة

مالم يستلزم الحرج و معه يعمل بالظن و مع عدمه يجوز .
 (مسألة : ١٠ - إذا فرض كون المكلف في المكان الذي نهاره ستة اشهر و ليلة ستة اشهر او نهاره ثلاثة و ليله ستة او نحو ذلك فلا يبعد كون المدار في صومه و صلاته على البلدان المتعارفة المتوسطة مخيرا بين افراد المتوسط

او السبت حيث يجب صيامهما معا ، اذ اى فرق بين اليوم الواحد و بين الشهر في هذه الجهة (مالم يستلزم الحرج) الراجع للتكليف من صيام ثلاثة اشهر بدل صوم شهر واحد (و معه يعمل بالظن) لان الظن هو طريق الامتثال فيما تعذر الامتثال اليقيني .

نعم انما يرفع الحرج الاحتياط فيما اذا كان الزائد على الواجب حرجا اما لو كان بعضه حرجا فالحرج يرفع بمقداره مثلا اذا كان صوم ثلاثة اشهر حرجا لكن لم يكن صوم شهرين حرجا لزم الاحتياط بصوم شهرين (و مع عدمه) بان لم يظن بشئ (يجوز) لوجوب الموافقة الاحتمالية في صورة تعذر الموافقة الظنية لانها طريق الاطاعة عند تعذر الظن .

(مسألة : ١٠ - إذا فرض كون المكلف في المكان الذي نهاره ستة اشهر و ليله ستة اشهر او نهاره ثلاثة و ليله ستة او نحو ذلك) كما هو الواقع في الآفاق الرحوية و الآفاق الحمالية في الجملة فجعل بعض الحواشي امثال ذلك من الممتنعات العادية ، لم يعلم وجهه (فلا يبعد كون المدار في صومه و صلاته على البلدان المتعارفة المتوسطة مخيرا بين افراد المتوسط) اما بالنسبة الى اصل الفرائض الخمس و صيام شهر فلما دل على ارادة الشارع للصلاة الخمس و لشهر من الصيام في السنة و التقييد بالاوقات الخاصة انما هو على نحو تعدد المطلوب فاذا سقط القيد لم يسقط ذات المقيد ، كما ان ذلك كذلك بالنسبة الى العادة الشهرية للنساء و العدة و البلوغ و آجال الديون اذا كانت لها

واما احتمال سقوط تكليفهما عنه فبعيد كاحتمال سقوط الصوم
وكون الواجب صلاة يوم واحد وليلة واحدة ويحتمل

أجال ثم ذهبوا الى ذلك المكان ، وكذ لك بالنسبة الى الخمس والزكوة الـى
غيرها من الاحكام الموقوتة التي لا يشك من ان الوقت بنحو تعدد المطلوب .
واما بالنسبة الى كون المناطق الافاق المتوسطة ، فلانه الاكثر ملائمة لقوله
تعالى: ((وكذ لك جعلناكم امة وسطا)) وقوله (ع) خير الامور اواسطها . ويستأنس
له بقوله سبحانه : ((اوسط ما تطعمون اهليكم)) ونحوه لانه الاقرب الى الظن ، و
قد عرفت ان الامثال الظن هو المتعين فيما اذا تعذر الامثال الاحتمالي و
بذ لك ظهر ما فى المستمسك من قوله : لا يظهر لهذا وجه كيف والصلوات اليومية
لها مواقيت معينة مفقودة فى الفرض المذكور فكيف تجب فى غير مواقيتها انتهى
كما يظهر ما فى احتمال وجوب اتباع اخر الافاق القريبة الى تلك الافاق وافاق
مكة والمدينة باعتبار نزول الوحي اذا الاول ليست متوسطة ، والثانى لا دليل على
تعينها .

(واما احتمال سقوط تكليفهما عنه فبعيد) لان الفهم العرفى عن الادلة
انها على نحو تعدد المطلوب ، خصوصا دلة الميسور وما لا يدرك وفأثوا منه ما
استطعتم واشباه ذلك ، ولا شك ان العرف يرى الممكن ميسورا عن المتعذر من
الاقوات (كاحتمال سقوط الصوم) دون الصلاة ، لانه لا طلوع ولا غروب فلا موضوع
للصوم .

(و) كذلك يبعد (كون الواجب صلاة يوم واحد وليلة واحدة) لغرض ان الستة
الاشهر يوم واحد فله صلاة يوم وليلة ففجره وغروبه واضحان ودلوكه فى الوسط و
قول المستمسك انه لا دلوكه فيه ان فى كل دور لها دلوكه منتهى الامر لا دلوكه
فى وسط السماء بل فى جانب السماء بل لها دلوكه كما لا يخفى (ويحتمل

.....
 كون المدار بلده الذي كان متوطنا فيه سابقا ان كان له بلد سابق

كون المدار بلده الذي كان متوطنا فيه سابقا ان كان له بلد سابق) لاستصحاب
 التكاليف السابقة، ثم يشكل ذلك باستصحاب حكم الامكنة التي يصل اليها قبل
 وصوله الى المحل المفروض وان لم يكن له بلد سابق فما ذكرناه، لكن الاستصحاب
 المذكور منقوض فما عرفت من الادلة المقتضية لكون حكمه تابعا لمحلّه واللّه
 العالم .

فصل

في احكام القضاء يجب قضاء الصوم على من فاته
بشروط وهي البلوغ، والعقل، والاسلام، فلا يجب على البالغ ما فاته ايام صباه

(فصل)

(في احكام لقضاء يجب قضاء الصوم على من فاته) المراد بالفوت الترك ولو بدون
المقتضى حتى يشمل المقام، والا فلا يسمى فوتا، لانصرافه الى ما كان فيهِه
المقتضى، ولذا لا يسمى بالنسبة الى قبل الولادة فوتا، الا بالمعنى الاعمال الذي
هو عدم الادراك، كما يقول الانسان في هذا الزمان لقد فاتتني صحبة رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم، والنتيجة بين المعينين تظهر من اطلاق ((من
فاتته فريضة)) فانه لا يشمل الصبي والمجنون ونحوهما اذا تأهلا بعد عدم
التأهل، وتفصيل الكلام مذكور في قضاء الصلاة فراجع.

(بشروط وهي البلوغ، والعقل، والاسلام) والايان فان المخالف اذا
استبصر لا يجب عليه قضاء ما فاته ايام خلافه ان كان فعل ذلك العمل على
طبق مذهبه او مذهب اسلامي صحيح او غير صحيح على تفصيل في ذلك مذكور
في موضعه وانما ادرجناه في المقام لان عمل غير المومن ليس بصحيح اذا الايمان
شرط في قبول الاعمال كما دل عليه العقل والنقل، (فلا يجب على البالغ ما فاته
ايام صباه) اجماعا كما ادعاه غير واحد بل ضرورة ايضا، كما في المستمسك تبعالغيره،
خلافا لما يحكى من ابن ابي عقيل حيث انه جعل القضاء له افضل بل احوط،

وكانه يخص ذلك بما كان مستحبا له في حال الطفولة ، كما اذا بلغ السبع و نحوهما الا فمن المستبعد جدا ان يريد حتى الايام التي لا يستحب له ذلك ، فان كان اراد الاطلاق فلعله يريد الاستدلال ((بمن فاتته)) بناء على ان ذلك فوت بالمعنى الاعم للفوت ، وان اراد خصوص ايام الاستحباب فلعله اراد الاستدلال باطلاق ادلة القضاء بتقريب ان الاصل اذا ثبت ، ثبت قضاؤه بالاضافة الى ان الصوم فيه فوائد اداء او قضاء وتلك الفوائد موجودة في الصبي اصلا وقضاءه ، ولذا لا يستبعد استحباب قضاء الصبي ما فاته بعد شهر رمضان في الكبير يجب وفي الصغير يستحب ، واذا قلنا بالاستحباب حال الصبا نقول به حال البلوغ لكنه بعيد عن مذاق المتشعبة ، ولذا لم اجد من قال باستحباب قضاء الصلاة والصوم والحج ونحوها بعد البلوغ وان كان المتعارف عند هم امر الصبيان بقضاء الصلاة اذا قام بعد الشمس او نحو ذلك ، ولا تلازم بين الامرين فمن الممكن استحباب القضاء حال الصبا دون حال البلوغ ، والمسئلة محتاجة الى تتبع وتأمل ولم اجد من القهاء من تعرض لها بالنسبة الى فتاوى القضاء قبل البلوغ وبعده ، وبالنسبة الى استحباب قضاء الصلاة والصوم قبل البلوغ ان فاتهما في وقته .

وكيف كان فيدل على عدم وجوب القضاء بالاضافة الى السيرة والاجماع والضرورة حديث رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم ، وقد ذكرنا في بعض مباحث الكتاب عموم الحديث لكل شيء ، الا ما خرج فيشمل وجوب القضاء عليه ايضا ، فالصبي رفع عنه قلم التكليف اداء او قضاء في حال الصغراى لا يقال له ((اد)) ولا يقال له ((اقض)) لاحالا ، ولا بعد البلوغ ، هذا بالاضافة الى انه لو اريد ان القلم يوضع عليه بعد البلوغ ، يقال ان ذلك يحتاج الى دليل مفقود ، وقد عرفت ان ((من فاتته)) لا يشمل لانصراف الفوت الى ما كان فيه المقتضى ، ومن ذلك يعرف

نعم يجب قضاء اليوم الذى بلغ فيه قبل طلوع فجره او بلغ مقارنا لطلوعه اذا
اذا فاته صومه

ان اشكال المستند على هذا الدليل بانه انما يدل على عدم القضاء فى حال
الصغر فلا ينافى ثبوته بعد ارتفاعه منظور فيه ، كما انه يدل على عدم الوجوب ان
صوم الصبى تأديبى ، والقضاء انما هو على الفرض .
اما الاول فيدل عليه رواية الزهرى ، عن على بن الحسين عليه السلام قال :
واما صوم التأديب فان يوخذ الصبى اذا راهق بالصوم تاديبا وليس بفرض .
واما الثانى فلقوله عليه السلام ((من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته)) بالاضافة
الى ان القضاء تابع للاداء فاذا لم يكن اداء لم يكن قضاء الا فيما خرج كالحائض
و نحوها وليس المقام مما خرج .
(نعم يجب قضاء اليوم الذى بلغ فيه قبل طلوع فجره) بلا خلاف ولا اشكال لانه
وجب عليه الصوم فتشمله الادلة ولا حاجة الى ما ذكره المستمسك بقوله ، كما يستفاد
من النصوص المتفرقة فى الموارد الكثيرة ، فان الوجوب عليه من البديهييات ،
كالوجوب على كل بالغ تارك ، وفى الحقيقة ان قوله ((نعم)) استثناء منقطع بالنسبة
الى هذا الفرع (او بلغ مقارنا لطلوعه اذا فاته صومه) لانه جامع للشرائط من
الطلوع الى الغروب فيشمله الدليل ، اللهم الا ان يقال ان ظاهر الادلة لزوم
الصيام على من جمع الشرائط من اول الطلوع ، ومع المقارنة لاجمع للشرائط من
الطلوع ، فان ظاهر ((اذا)) فى قول الصادق عليه السلام فى خبر ابى بصير على
الصبى اذا احتلم ، الصيام ، لزوم كون الاحتلام قبل الوجوب ان الوجوب مشروط
وتبع للاحتلام فلما مقارنة بينها ، ولذا اشكل جمع فى صورة تقارن الكرىه والنجاسة ،
لقوله عليه السلام : الماء اذا بلغ قدر كرم ينجسه شئ . لا ستظهارهم من

واما لوبلغ بعد الطلوع في اثناء النهار فلا يجب قضاؤه وان كان احوط .
ولوشك في كون البلوغ قبل الفجر او بعده فمع الجهل بتاريخهما لم يجب
القضاء وكذا مع الجهل بتاريخ البلوغ .

((اذا)) ان شرط عدم النجاسة سبق الكربة فلا يكون ذلك فيما اذا تقارنا، وقد
فصلنا الكلام في ذلك في كتاب الطهارة فراجع .

ولو شك في ذلك فالاصل عدم وجوب القضاء ، كما انه اذا شك في وجوب
الاداء كان الاصل عدم وجوب الاداء فتأمل .

(واما لوبلغ بعد الطلوع في اثناء النهار فلا يجب قضاؤه) كما لا يجب عليه ادائه
لما عرفت من الشرطية الظاهرة في كون المشروط بعد الشرط رتبة (وان كان
احوط) لاحتمال وجوب الاداء اذا لم يتناول المفطر ، وبلغ قبل الظهر فيكون حاله
حال المسافر الذي جاء من السفر قبل الظهر ولم يتناول المفطر ، وقد تقدم الكلام
في ذلك في فصل شرائط وجوب الصوم فراجع .

(ولوشك في كون البلوغ قبل الفجر او بعده فمع الجهل بتاريخهما) بان لم
يعلم ان الفجر يكون في الساعة الثالثة والرابعة ولم يعلم ان البلوغ صار في
الساعة الثالثة والرابعة - وكان بحيث لم يمكنه العلم بالفحص لما تقدم من
وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية الا ما خرج - (لم يجب) الاداء ولا القضاء
لاصالة البرائة عن توجه التكليف اليه اداء او قضاء ، وهذا هو المشهور عند هم
في المقام وفي سائر المقامات التي هي من هذا القبيل ، ولا مجال لاستصحاب
عدم التكليف لان الاثر للشك لا للمشكوك (وكذا مع الجهل بتاريخ البلوغ) والعلم
بتاريخ الطلوع بان علم انه في الساعة الثالثة صار الفجر ولكن جهل بانه بلغ

واما مع الجهل بتاريخ الطلوع بان علم انه بلغ قبل ساعة مثلا ولم يعلم انه كان قد طلع الفجر ام لا فالاحوط القضاء ولكن فى وجوبه اشكال .

قبل ذلك اوبعد ذلك، وذلك لاستصحاب الصبا الى ما بعد الفجر فلا يشمل ادلة وجوب القضاء، كما لا يشمل ادلة وجوب الصيام، ولا يراد بالا استصحاب اثبات كون البلوغ بعد الفجر ليكون الاصل مثبتا .

(واما مع الجهل بتاريخ الطلوع) والعلم بتاريخ البلوغ (بان علم انه بلغ قبل ساعة مثلا ولم يعلم انه كان قد طلع الفجر ام لا فالاحوط القضاء) لاصالة عدم طلوع الفجر الى ما بعد البلوغ فيثبت كون الفجر طلع عليه وهو بالغ وهذا هو موضوع وجوب الصوم فيجب قضائه (ولكن فى وجوبه اشكال) لان الاصل مثبت فان كون الفجر حدث بعد البلوغ لازم، لاستصحاب عدم البلوغ الى ما بعد الفجر، وقد قرر فى الاصول ان لوازم الاصول، وملزوماتها وملازماتها ليست حجة، ولذا قوى السادة الحكيم والجمال وغيرهما عدم الوجوب تبعا لمنتهى المقاصد وغيره، خلافا لجماعة فى صورة اختلاف التاريخين فى العلم والجهل وللشهيد الثانى فى صورة الجهل بتاريخى الحادثين فقد نبه فى بعض موارد على ثبوت الاقتران على ما حكى عنه، كما ان جملة من المعلقين كالسيد البروجردى وغيره سكتوا على المتن، ولعلّه خروجا عن خلاف من اوجب .

ومما ذكر يعلم انه لو شك فى تقدم البلوغ على شهر رمضان وتأخره لا يجب القضاء سواء كانا مجهولى التاريخ او احدهما معلوما، ولو علم التاريخ اولا ثم جهله فى مفروض المتن وما ذكرناه تبعا فالظاهر عدم وجوب القضاء ايضا، وان احتمل انه كان يعلم بتأخر تاريخ الفجر او تاريخ شهر رمضان عن تاريخ البلوغ، لانه يشمل العقاب بلا بيان، وان احتمل فى قاضى الصلوات والصيام المراد بين الاقل والاكثر وجوب ابراء الذمة قطعاً، لان جهله بعد تقصيره فى حفظ

وكذا لا يجب على المجنون ما فات منه ايام جنونه من غير فرق بين ما كان من الله او من فعله على وجه الحرمة او على وجه الجواز

القاربخ ليس عذرا ان كان الاكثر واجبا في الواقع لكن الفقيه الهمداني وغيره اجابوا عن هذا الاشكال في كتاب الصلاة فراجع ومثل الكلام في البلوغ، الكلام في سائر الشرائط كالعقل والخلوع عن السفر والمرض والحيض والنفاس وغيرها فمع الجهل بتاريخهما او تاريخ احدهما لا يجب القضاء .

(وكذا لا يجب) القضاء (على المجنون) بلا اشكال ولا خلاف اتفاقا، كما في الحدائق واجماعا كما عن الروضة وذلك لدليل اشتراط العقل في التكليف فاذا لم يكن اداء لم يكن قضاء الا اذا دلّ الدليل على وجوب القضاء بدون الاداء، وذلك مفقود في المقام، ويؤيد ما ويدل عليه نصوص الاغماء الاتية بطريق اولى فـ(ما فات منها ايام جنونه) لا يجب قضاؤه سواء كان مجنونا في تمام اليوم او في بعض اليوم وسواء كان جنونا اطلاقا او ادواريا (من غير فرق بين ما كان من الله او من فعله) او من فعل انسان آخر (على وجه الحرمة او على وجه الجواز) لا تلاقى اذ لا دليل على عدم القضاء التي ذكرناها، ولكن عن ابن الجنيد انها اذا كان الجنون من فعل نفسه على وجه الحرمة وجب القضاء وكانه لعدم شمول دليل ما غلب الله عليه فهو اولى بالعدول لمثله، لكن ذلك لا يضر بعد عدم شمول دليل القضاء له فالاصل ينفيه، وكذلك في باب الصلاة وغيره .

ثم انه ربما احتمل ان يكون مراد الاسكافي السكران لا المجنون وسيأتى الكلام فيه، ثم انه حكى عن الشيخ ان المجنون مكلف بالقضاء ان لم تتقدم اليه على جنونه والا كان صومه صحيحا ولا قضاء، وفيه ان النص الدال على اشتراط العقل في التكليف والاجماع على خلاف ذلك، وقيد بعض الفقهاء بقولهم كمال العقل، وذلك لاخراج امثال المعتوه ومن له جنون خفيف وغيرهما، فان كل

وكذا لا يجب على المغمى عليه سواء نوى الصوم قبل الاغماء ام لا

اولئك من اقسام المجنون .

(وكذا لا يجب على المغمى عليه سواء نوى الصوم قبل الاغماء ام لا) وهو المحكى عن النهاية والمبسوط وابن ادریس وعامة المتأخرين ، كما فى منتهى المقاصد ، وفى الحدائق والمستمسك انه المشهور ، وفى الجواهر انه المشهور شهرة عظيمة ، بل عن ظاهر فقه القرآن للراوندى الاجماع عليه ، خلافا للمحكى عن المفيد والمرضى والخلاف وسار والقاضى ، وابن البراج حيث فصلوا فى المسئلة فقالوا : لا يقضى ان سبقت منه النية ، ويقضى ان لم تسبق منه النية .

اقول : ظاهرهم من اذا اغمى عليه فى النهار ، اما من كان مغمى عليه طول الشهر فيبعدان يريدوا ذلك ، بان يكون قصد هم سبق النية قبل شهر رمضان ، او قبل وقت النية وهو الفجر ، فيمن اغمى عليه من نصف الليل مثلا ، وكيف كان فيدل على المشهور اصل البرائة ، وقاعدة ماغلب الله عليه فهو اولى بالعدر ، فيما كان الاغماء بدون اختياره .

وصحيحة ايوب بن نوح ، قال : كتبت الى ابي الحسن الثالث عليه السلام ، اسئله عن المغمى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فاته من الصلاة ام لا ؟ فكتب : لا يقضى الصوم ، ولا يقضى الصلاة .

وصحيحة على بن مهزيار ، انه سئله اى ابا الحسن الثالث عليه السلام عن المغمى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فاته من الصلاة ام لا ؟ فكتب : لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاة . وفى بعض الروايات زاد عليها السلام قوله : كلماغلب الله عليه فهو اولى بالعدر . وكذ لك مكاتبة على بن محمد بن سليمان ، وفى مكاتبة القاسانى لا يقضى الصوم .

اما دليل المفيد وغيره ممن تقدم بالنسبة الى صحة الصوم اذا سبق من

المغى عليه النية، فكانه لانهم لا يرون الاغماء منافيا للصوم فهو كالنوم، فكما
لا يضر النوم بالصيام كذلك لا يضر الاغماء .

واما بالنسبة الى من لم تسبق منه النية فلانه لم يصم فيجب عليه القضاء ،
كالمريض اذ هو نوع منه ، وقد قال سبحانه : ((فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة
من ايام اخر)) .

و صحيح حفص بن البختري ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : المغى عليه
يقضى صلاته ثلاثة ايام .

ورواية منصور بن حازم ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المغى
عليه شهرا او اربعين ليلة ؟ قال : فقال : ان شئت اخبرتك بما آمر به نفسى وولدى
ان تقضى كل ما فاتك ، وكذلك يدل عليه ما دل على ان المغى عليه يقضى ما فاته
من الصلاة اذا افاق ، فان روايات قضاء الصلاة تدل على قضاء الصوم بالملازمة
اذ لا تكليف بالقضاء الا اذا كان تكليف بالاداء ، واذا كان مكلفا باداء الصلاة كان
مكلفا باداء الصوم ، ورواية منصور دالة على قضاء الصوم بالاطلاق ، وفيه اما
بالنسبة الى من سبقته منه النية فلما تقدم فى دليل ابطال الاغماء للصوم ، واما
بالنسبة الى من لم تسبق منه ، فان روايات عدم القضاء اخص من الاية الكريمة
على فرض ان يشمل المرض الاغماء والتلازم بين الصوم والصلاة لوجه له بعد هذه
الروايات ، ورواية منصور مرسله لاحجية فيها .

ثم ان موضوع الاغماء عرفى كسائر المواضع العرفية ، وان شك فى فرد انه
اغماء ام لا ؟ كما قد يكون الشك بالنسبة الى الذى يهذى مع وجود بعض الوعى
له بمقتضى القاعدة استصحاب الحالة السابقة ، ولو شك فى تقدم وتأخر الاغماء
جرى ما تقدم من مسئلة مجهول التاريخ و معلومه ، والظاهر انه لا يحق للانسان
ان يغى نفسه لاجل الافطار بان يزرق نفسه ابرة الاغماء قبل طلوع الفجر مثلا ،

وكذا لا يجب على من اسلم عن كفر الا اذا اسلم قبل الفجر ولم يصم ذلك اليوم فانه يجب عليه قضاءه

لانه من الموضوع الاضطرارى الذى لا يجوز للانسان ان يدخل نفسه فيه وليس من قبيل السفر الذى هو موضوع عرضى مع الحضر .

(وكذا لا يجب) القضاء (على من اسلم عن كفر الا اذا اسلم قبل الفجر ولم يصم ذلك اليوم فانه يجب عليه قضاءه) اما الحكم فى المستثنى فهو واضح لانه اذا اسلم قبل الفجر كان من المسلمين فتشمله ادلة الصيام بلا مخصص .

واما انه لا يجب على غيره مع انه يجب الصوم عليه لان الكفار مكلفون بالفروع كما حقق فى محلّه ، فللاجماع المستفيض نقله فى كلامهم ولم يظهر خلاف من احد ودليل الجب المتواتر سندا والواضح دلالة وقد تعرضنا له فى بعض مباحث الكتاب ، ولوضوح ان النبى صلى الله عليه وآله لم يأمر الكفار الذين اسلموا بقضاء ما فاتهم من الصلاة والصيام ، ولسيرة المستمرة بين المسلمين فى عدم امر الكفار اذا اسلموا بالقضاء ، ولبعض الروايات كصحيح الحلبي ، عن ابى عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اسلم فى النصف من رمضان ما عليه من صيامه ؟ قال : ليس عليه الا ما اسلم فيه . ورواه الصدوق مرسل الا انه زاد فيه وليس عليهما يقضى ما مضى منه .

وصحيح العيص بن القاسم ، قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن قوم اسلموا فى شهر رمضان وقد مضى منه ايام هل عليهم ان يقضوا ما مضى منه او يومهم الذى اسلموا فيه ؟ قال : ليس عليهم قضاء ولا يومهم الذى اسلموا فيه ، الا ان يكونوا اسلموا قبل طلوع الفجر .

وما رواه مسعدة بن صدقة ، عن ابى عبد الله عليه السلام ، عن ابائه عليهم السلام ان عليا عليه السلام كان يقول فى رجل اسلم فى نصف شهر رمضان انه

ولو اسلم في اثناء النهار لم يجب عليه صومه وان لم يأت بالمفطر، ولا عليه
قضائه من غير فرق بين ما لو اسلم قبل الزوال او بعده

ليس عليه الا ما يستقبل .

وما رواه الجعفریات، بسنده الى الصادق عليه السلام، عن ابيه ان رجلا
اسلم في النصف من رمضان، فقال له عليه السلام: صم ما دركت ولا قضاء عليك .
واما ما رواه الحلبي، قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اسلم
بعد ما دخل شهر رمضان ايام؟ فقال ليقض ما فاتة . فقد ذكر في الوسائل انه
حمله الشيخ على كون الفوات بعد الاسلام .

اقول: هذا ليس بالبعيد ان الكافر اذا اسلم ولم يعلم احكام الاسلام لا بد
وان تفوته الصلاة والصيام وسائر الاحكام كما راينا ذلك فيمن اسلم في زماننا، ثم
قال الوسائل: ويمكن حمله على المرتدا اذا اسلم او على الاستحباب، كما ذكر
المستدرک في هذا الباب بعض الاحاديث الواردة في باب ان الاسلام يجب
ما قبله فراجع .

(ولو اسلم في اثناء النهار لم يجب عليه صومه وان لم يأت بالمفطر، ولا عليه قضائه
من غير فرق بين ما لو اسلم قبل الزوال او بعده) وهذا هو المشهور بين الفقهاء
بل لم يعلم الخلاف الا من بعض كالشيخ في المبسوط والمحقق في المعتمد على
المحكى عنهما، ويدل على المشهور ما تقدم، وخصوص صحيحة العيص الناصة في
انه لا يجب عليهم قضاء اليوم الذي اسلموا فيه، واستدل لمن قال بوجوب صومه
باطلاق الامر بالصوم خرج منه الكافر الى ما بعد الظهر، وانه كالمرضى والمسافر
اذا برء وحضر قبل الظهر ولم يتناول شيئاً، وبقائه وقت النية وصحيحة الحلبي
المتقدمة وفي الكل ما لا يخفى، ان صحيحة العيص مقدمة على الجميع حتى على
صحيح الحلبي فلا بد وان يحمل على الاستحباب، بل ربما يقال ان معنى ((ما

وانكان الاحوط للقضاء اذا كان قبل الزوال .

مسئلة : ١ - يجب على المرتد قضاء ما فاته ايام رده .

اسلم فيه) في صحيح الحلبي النصف الثاني من رمضان ، لان المراد به اليوم الذي اسلم فيه ، كذا ذكره المستمسك وليس ببعيد منتهى الامر الاحتمال المسقط عن الظهور ، وذلك يكفي في عدم الاستدلال به .

ثم ان ما ذكرناه من تحكيم صحيحة العيص في المقام فلامجال للدلالة الثلاثة السابقة انما هومع الغض عن عدم تمامية تلك الادلة في نفسها كما نبه عليه شرح الشرائع فراجع .

(وانكان الاحوط القضاء اذا كان قبل الزوال) ولم يتناول شيئاً تبعاً

للاحتياط في وجوب الاداء عليه ، وذلك لما عرفت في دليل الشيخ والمحقق .

ثم انه قد ذكرنا في كتاب الحج كيفية الجمع بين وجوب الصوم على الكافر ، وبين عدم صحة ادائه ولاقضائه قبل الاسلام وعدم وجوب ادائه ولاقضائه بعد الاسلام ، ولو شك في تقدم الاسلام والفجر فكما تقدم في البلوغ .

ثم ان المراد بالكافر ما ذكره في كتاب الطهارة باستثناء فرق المسلمين المحكوم بكفرهم كالخوارج والنواصب ومن اشبه ، بل هؤلاء داخلون في المسلمين هنا فيشملهم دليل استبصار المخالف فيما اذا استبصروا وذلك للنص كما سيأتي في المسئلة الرابعة .

(مسئلة : ايجب على المرتد قضاء ما فاته ايام رده) بلاخلاف ولا اشكال

كما في المستند والجواهر ، وعن الذخيرة وغيرها وعن المدارك انه قطعى واستدل له في المستند بالعمومات والاطلاقات ، ويدل عليه الكتاب والسنة والاجماع .

سواء كان عن ملة او فطرة .

اما الكتاب: فقوله تعالى: ((كتب عليكم الصيام)) بمعونة ما دلّ على تشريع شهر صيام في السنة وان كونه في شهر رمضان من باب تعدد المطلوب وقوله تعالى: ((ولتكملوا العدة)) فان عمومه شامل لما نحن فيه .
ومن السنة: قوله عليه السلام: ((من فاتته)) ولا يضر ارساله بعد اتمام الفقهاء عليه في مختلف مسائل القضاء، وعمومات ((من افطر متعمدا فعليه القضاة)) ولا وجه للتأمل في عمومه للمرتد حتى القاصر كما في المستمسك اذ كون الارتداد مسقطا للتكليف يحتاج الى الدليل، بل يدل عليه ما دلّ على ان الكفار مكلفون بالفروع، وربما استدل له ايضا بالاستقراء في روايات القضاء الواردة في المريض والحائض والنفساء وناسي الجنابة وغيرهم من المعذورين، لكن فيه انما قطعنا بذلك على الكلية فهو والا كان آستقراء ناقصا ويكون من باب القياس .
وكيف كان فلاحاجة الى ذلك، بل المسئلة في نفسها من الواضحات سواء صام المرتد او لم يصم اذ صومه حال ارتداده ليس مقبولا لما دلّ على اشتراط الاعمال بالاسلام والايمان، كقوله تعالى: ((ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه)) وكاحاديث بناء الاسلام على الخمس التي منها الولاية، وان انسانا لو صام وصلى بدون الولاية لم يقبل منه .

نعم ربما يحتمل ورود ادلة جب الاسلام، وادلة سقوط القضاء عن الكافر للمرتد، لكن المنصرف من الدليلين الكافر الاصلى لا المرتد، وان كان ربما يستشكل في الانصراف بانه لا وجه له ويؤيده قوله سبحانه: ((ان الذين امنوا ثم كفروا ثم امنوا ثم كفروا)) خصوصا والكفر بعد الايمان شائع في الذين يدخلون في الاسلام جديدا، وفي الذين تشملهم الفتن فينجرفون مع الهوائيم تداركهم رحمة من الله سبحانه فيرجعون (سواء كان عن ملة او فطرة) لاطلاق الادلة كما

مسئلة : ٢ - يجب القضاء على من فاته لسكر من غير فرق بين ما كان للتداوى او

على وجه الحرام

عرفت ، لكن اشكل فى المرتد الفطرى فى محكى المدا رك قال وقد يحصل التوقف فى وجوب القضاء على المرتد عن فطرة ان قلنا بعدم قبول توبته باطنا لامتناع ذلك منه فيستحيل التكليف به ، بل يتوجه على ذلك سقوط التكليف كلها عنه وهو مشكل جدا ، ويظهر من الجواهر الاشكال عليه بان ذلك حيث كان بسوء اختياره لم يمتنع التكليف بالنسبة لان الامتناع بالا اختيار لا ينافى الاختيار لكن فيه ان التكليف بالمحال محال ، وان كان بسوء اختيار المكلف فهل يصح ان يكلف من اسقط نفسه من شاهق ((فى وسط الطريق)) بعدم قتل نفسه .

نعم لا اشكال فى صحة العقاب كما نبه على ذلك جامع المقاصد وغيره ، وقد ذكرنا فى كتاب الطهارة عدم صحة المبنى ، وان توبته تقبل ظاهرا وباطنا ، وانما ما ذكر من القتل ونحوه حدود شرعية تجرى عليه ، كما تجرى الحدود على الزانى وغيره .

(مسئلة : ٢ - يجب القضاء على من فاته لسكر من غير فرق بين ما كان)
اختياريا او بدون الاختيار ، وكذلك لا فرق بين ما كان (للتداوى او على وجه الحرام) شربا او شما او تزريقا او غيرها ، كل ذلك لعموم ادلة القضاء ، وقد تقدم منافات السكر للصوم .

اما شارب المرتد الذى سبق منه النية فلا قضاء عليه لصحة صومه ، ولو شك فى انه سكر ام لا ؟ استصحب العدم ، ولو كان سكرانا فشك فى الافاقة استصحب السكر ، ولو علم بالسكر والصوم وشك فى تقدم ايهما كان الاصل البرائة من القضاء وبقايا السكر الذى يسمى بالخمار الذى هو حالة ضعف وقلة ادراك مع صحة المشاعر ليس محكوما بحكم السكر ، لانه ليس بسكر والادلة التى تقدمت فى

مسئلة : ٣ : يجب على الحائض والنفساء قضاء ما فاتهما حال الحيض والنفساء

واما

• منافات السكر للصوم لا تاتي هنا .

ثم ان الفرق في الاختيارى والاضطرابى يظهر فى الكفارة ، اذ لا كفارة مع الاضطرار كما تقدم فى مبحث الكفارة ، ثم انه لافرق بين السكر المستمر فى كل النهار والسكر فى بعضه لعموم ادلة السكر ولو صادف السكر لما لا قضاء له كالجنون او الصغرا او المرض المستمر الى العام الثانى لم يكن عليه قضاء اذ المسقط مقدم على موجب كما لا يخفى .

(مسئلة : ٣ - يجب على الحائض والنفساء قضاء ما فاتهما حال الحيض والنفساء) بلا اشكال ولا خلاف بل دعوى الاجماع على ذلك مستفيض ، بل هو من ضرريات الفقه ، ويدل عليه بالاضافة الى عموم التعليل فى قوله تعالى : ((وتكملوا العدة)) والى عموم من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته ، والى عمومات من افطر فعليه القضاء مستفيض الروايات .

• كخير محمد بن مسلم ، عن الباقر عليه السلام ، عن المرثة ترى الدم غدوة او عند ارتفاع النهار او عند الزوال ، الى ان قال : ولتقض ذلك اليوم .
• وخبر ابى بصير ، عن الصادق عليه السلام ، عن امرئة رأت الطهر اول النهار الى ان قال : وتقضى .

• وخبر موسى بن عمار عن الصادق عليه السلام فى المرثة يطلع الفجر وهى حائض فى شهر رمضان ، الى ان قال : ولا تعتد به .

• وخبر سماعة ، عن الصادق عليه السلام ، عن المستحاضة تصوم شهر رمضان الا الايام التى كانت تحيض فيهن ثم تقضيها من بعده .

• وخبر عبد الرحمان ، سئلت ابا الحسن عليه السلام ، عن المرثة تلد بعد العصر اتم ذلك اليوم ام تظفر؟ قال : تظفر وتقضى ذلك اليوم الى غيرها من

- واما المستحاضة فيجب عليها الاداء واذا فات منها فلقضاء
مسئلة : ٤- المخالف اذا استبصر يجب عليه قضاء ما فاته
واما ما اتى به على وفق مذهبه فلاقضاء عليه

الروايات التي يجدها الطالب في الوسائل والمستدرک .

(واما المستحاضة فيجب عليها الاداء) بلا اشكال ولا خلاف لانها في حكم الطاهرة كما تقدم (واذا فات منها فلقضاء) بلا اشكال ولا خلاف ، ويدل عليه العمومات المتقدمة ، وخصوص مكاتبة ابن مهزيار ، الواردة فيمن استحاضت في شهر رمضان من غير ان تعمل ما تعلمه المستحاضة من الغسل لكل صلاتين ، قال عليه السلام
تقضى صومها .

(مسئلة : ٤- المخالف اذا استبصر يجب عليه قضاء ما فاته) لعموم الادلة و
لا شك ان المخالف مكلف بالاداء ، فاذا لم يصم كلف بالقضاء سواء كان عدم صومه
لانه ليس بواجب عنده او كان واجبا عنده ولم يصم عصيانا او ما شبه ذلك ، لكن
ربما يقال ان المستفاد من الادلة الدالة على عدم اعادة المخالف باستثناء
الزكاة ان ما عملها ولم يعملها وكان عدم عمله صحيحا عند مرفوع عنه فاذا كان البلوغ
عند مثل بعد البلوغ عند الشيعة فلم يصل ولم يصل لانه غير بالغ في رأيهم مذهبهم لم
تجب عليها لقضاء ، وهذا غير بعيد وان لم أر من تعرض له لا اثباتا ولا نفيا .
(واما ما اتى به على وفق مذهبه فلاقضاء عليه) للروايات الكثيرة التي منها :

صحيحة محمد بن مسلم ، وبريد ، والفضيل ، وزرارة ، عن الباقر والصادق عليهما
السلام في الرجل يكون في بعض هذه الالهواء كالحرورية والمرجثة والعثمانية و
القدرية ثم يتوب ويعرف هذا الامر ويحسن رأيه ايعيد كل صلاة صلاها او صوم
او زكاة او حج او ليس عليه اعادة شيء من ذلك ، قال ليس عليه شيء من ذلك غير
الزكاة ، فانه لا بد ان يؤدبها فانه وضع الزكاة في غير موضعها ، وانما موضعها اهل

مسئلة : ٥- يجب القضاء على من فاته الصوم للنوم بان كان نائما قبل الفجر الى الغروب من غير سبق نية .
وكذا من فاته للغفلة كذلك

الولاية .

وما رواه بريد، عن ابى عبد الله عليه السلام فى حديث، قال: كل عمل عمله وهو فى حاله نصبه وضلالة ثم من الله عليه وعرفه الولاية فانه يوجر عليه الا الزكاة لانه يضعها فى غير مواضعها لانها لاهل الولاية، واما الصلاة والحج والصيام فليس عليه قضاء . الى غيرهما مما ذكرناه فى بعض ابواب الفقه فراجع، كما ذكرنا انه اذا عمل بها على وفق المذهب الحق لم يكن عليه قضاء، الى غيرها من الفروع، ولا يبعد ان يكون الحكم كذلك بالنسبة الى الفرق المنتحلين الى التشيع ممن لا يقولون بكل الائمة عليهم السلام للاطلاق او المناط .

(مسئلة : ٥- يجب القضاء على من فاته الصوم للنوم بان كان نائما قبل الفجر الى الغروب من غير سبق نية) وذلك لاطلاقات ادلة القضاء بعد ان لم يكن هذا صائما، فان الصوم بالنية والمفروض انه لانية له فهو ليس بصائم، ولكن لا كفارة عليه لعدم شمول ادلة الكفارة لمثله، ويكفى فى سبق النية الشهر اذا قلنا بكفايتها، فلو نوى الشهر ونام اياما بليا ليهافاه ذلك، اما كون النوم الى الغروب والى الزوال كما اشار اليه المستمسك فيبنى على ما تقدم فى مبحث النية من ان وقت النية الى الظهر والى الغروب، وقد تكلمنا هناك حوله فراجع .

(وكذا من فاته للغفلة كذلك) لاتحاد الدليل فى المقام مع الدليل فى الفرع السابق، ولا فرق فى الغفلة بين كونها غفلة عن الشهر بان لم يعلم ان الشهر قد صار او الغفلة عن النية، وكذا حال النسيان، وكذا اذا كان عن جهل بان ظن ان الصوم توصلى كالطهارة الخبيثة فلم يواصل ومثله ما لو ينو القرية .

مسئلة : ٦- اذا علم انه فاته ايام من شهر الصيام وداربين الاقل والاكثر
يجوز الاكتفاء بالاقل ولكن الاحوط قضاء الاكثر

(مسئلة : ٦- اذا علم انه فاته ايام من شهر رمضان وداربين الاقل والاكثر
يجوز الاكتفاء بالاقل) لاصالة عدم وجوب الاكثر، وهذا هو المشهور بين
المتعرضين للمسئلة (ولكن الاحوط قضاء الاكثر) لاستصحاب بقاء الوجوب، ولما
دل من ان الله سبحانه يريد شهرا من الصوم فاذا لم يتحقق في شهر رمضان
اتى به بعده، ولاطلاقات ادلة القضاء، وفي الكل ما لا يخفى، فان الموقت اذا خرج
وقته كان موضوعا آخر فلايجرى فيه الاستصحاب، اما ما ذكره المستمسك من ان
حرمة صوم العيد مانع عن الاستصحاب، ففيه ان مثل ذلك لا يضر بالاستصحاب
اذحاله حال ما اذا علم في شوال ان عليه قضاء عشرة ايام، ثم شك بعد عيد
الاضحى انه هل صام تلك الايام ام لا؟ هذا بالنسبة الى الاستصحاب .

واما ان المطلوب هو شهر من الصيام وان كونه في شهر رمضان من باب
تعدد المطلوب، فانه وان لم يكن بعيدا في نفسه لكن استفادته فمن ظاهر
النصوص مشكل، اذ النصوص التي يمكن ان يستدل بها لذلك هي هذه خبر
هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول ما كلف الله العباد
فوق ما يطيقون، الى ان قال: انما كلفهم صيام شهر من السنة وهم يطيقون اكثر
من ذلك .

و خبر فضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام: انما جعل الصوم في شهر
رمضان خاصة دون سائر الشهور، لان شهر رمضان هو الشهر الذي انزل الله
فيه القرآن الحديث .

وما رواه الصدوق، بسنده الى الامام امير المؤمنين في قصة اليهود الذين
جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله، وسئلوه لاي شئ فرض الله الصوم على

.....
 خصوصا اذا كان الفوات لمانع من مرض او سفر او نحو ذلك وكان شكه في زمان زواله كان يشك في انه حضر من سفره بعد اربعة ايام او بعد خمسة ايام مثلا من شهر رمضان

امتك بالنهار ثلاثين يوما؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله: ان آدم لما اكل من الشجرة بقى في بطنه ثلاثين يوما ففرض الله على ذريته ثلاثين يوما | الجوع والعطش والذي ياكلونه بالليل تفضل من الله عليهم الحديث . الى غيرها مما يستانس منها كون الفرض ثلاثين ، وانه في شهر رمضان لاجل نزول القرآن وما اشبه ، لكن ذلك ليس بمثابة الدليل ، بل يكفى في مقام التأييد فتأمل .

واما اطلاقات ادلة القضاء ففيه ان ذلك يتوقف على الفوت وهو مشكوك فيه ثم انه ربما استدل بالاضافة الى اصل البرائة عن الاكثر بقاعدة الشك بعد خروج الوقت ، وقاعدة الشك بعد الفراغ ، وقاعدة حمل امر المسلم على الصحيح قال عليه السلام : ضع امر اخيك على احسنه . بناء على انه لا فرق بين النفس و الغير لوحدة المناط ، ولذا لا يعتنى الانسان فيما اذا شك في معاملاته هل كانت جامعة للشرائط عند الاجراء ام لا ؟ والا مر في الحديث اعم من الفعل كما لا يخفى .

وكيف كان ففي المجموع كفاية ، وان كان بعضها لا يخلو من مناقشة (خصوصا اذا كان الفوات لمانع من مرض او سفر او نحو ذلك) كالحيض والنفاس (وكان شكه في زمان زواله) هل كان زمان الزوال قبلا او بعدا (كان يشك في انه حضر من سفره بعد اربعة ايام او بعد خمسة ايام مثلا من شهر رمضان) وذلك لاستصحاب عدم الصوم الى اليوم الخامس ، واستصحاب بقاء السفر الى اليوم الخامس ، فيثبت بذلك القضاء ، لكن فيه ان الاستصحاب مثبت ، كما اشار اليه المستمسك .

اما اذا كان الشك في ذلك من جهة المبدء ، كما لو شك في انه هل سافر من

مسئلة : ٧- لا يجب الفور فى القضاء

اول الشهر الى الخامس، وانه سافر من اليوم الثانى الى الخامس فلامجال لهذا الاحتياط اصلا كما لا يخفى ، وربما يفصل بين ما اذا علم من قبل بعددها تفصيلا ثم نسيها ، ففيه يلزم الاكثر ، وبين غيره فلا يلزم الاكثر ، وذلك لما تقدم فى قضاء الصلوات المرددة بين الاقل والاكثر ، من انه اذا علم ونسى لزم عليه التكليف بخلاف ما اذا لم يعلم من الاول ، كما انه ربما يقال بوجوب الاتيان بقدر الظن لان الامتثال الظنى يقوم مقام الامتثال القطعى فى امثال هذه المقامات ، وفى كلا الاحتمالين ما لا يخفى ، وان ذكرهما بعض الفقهاء خصوصا فى باب قضاء الصلاة ، اذ البرائة محكمة ، ومما تقدم ظهر ان الاستدلال لوجوب الاكثر بانه وجب عليه الاكثر ولم يعلم بادائه فالواجب ا فراغ الذمة ، اذ اصل الصحة او الفراغ و شبههما محكم على ذلك كما فى امثاله ، وقد ذكرنا ما ينفع المقام فى كتاب الحج وغيره فراجع .

(مسئلة : ٧- لا يجب الفور فى القضاء) بلا اشكال ولا خلاف ، الا عن محتمل ابي

الصلاح ، بل يظهر عن بعض الاجماع عليه ، وذلك لاصالة عدم الفور ، ولقوله تعالى ((فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر)) وذلك يصدق بالفور وبالتراخى ،

ولصحيحة حفص بن البختري ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : اكن نساء النبى صلى الله عليه واله وسلم اذا كان عليهن صيام اخرن ذلك الى شعبان كراهة ان يمنعن رسول الله صلى الله عليه واله ، فاذا كان شعبان صام وصمن . وصحيح الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : اذا كان على الرجل شئ من صوم شهر رمضان فليقضه فى اى الشهر شاء اياما متتابعة فان لم يستطع فليقضه كيف شاء ويحصى الايام فان فرق فحسن ، وان تابع فحسن .

ولا التتابع

وصحيح ابن المغيرة، عن ابن سنان، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: من افطر شيئاً من شهر رمضان في عذر فان قضاة متتابعاً فهو افضل، وان قضاة متفرقاً فهو حسن. ومن المعلوم ان المتفرق يلزم على عدم الفور.

ورواية عقبة بن خالد، عن ابي عبد الله عليه السلام، في رجل مرض في شهر رمضان فلما برأ اراد الحج كيف يصنع بقضاء الصوم؟ قال: اذا رجع فليصمه. فانه اذا كان القضاء فوراً لم يجز له السفر، ولزم ان ينتبه على ذلك، فعدم الاستفصال دليل عدم الفور.

وفي رواية على بن ابي حمزة، عن ابي ابراهيم عليه السلام: وان كان قضاء رمضان في شوال او غيره فشرّب بعد الفجر فليفطر يومه ذلك ويقضى الى غيرها من الروايات، مضافاً الى اطلاقات ادلة القضاء.

وما دل على انه ان لم يقض بين رمضانين كان عليه الفدية، وربما يستدل لابي الصلاح، بان الامر بالقضاء يقتضى الفور، وفيه انه خلاف التحقيق كما بين في الاصول، وبدوران الامر بين التعيين والتخير، والاصل التعيين، وفيه مضافاً الى كون الاصل التخيير انه اجتهاد في مقابل النص، وبانه خلاف المسارعة والاستباق المأمور بهما، وفيه ان الامر فيهما للندب، ولو كان الامر للوجوب لكان الاخبار التي ذكرناها مخصصة له.

نعم يجب الفور في القضاء اذا ضاق الوقت بان علم انه سوف يموت كالمحكوم عليه بالسنق، او كالذي يعلم انه سوف يسافر بما لا يتمكن من الصيام الى رمضان الثاني او ما اشبه ذلك، وذلك للدالة الدالة على عدم جواز تأخير القضاء من رمضان الثاني، لكن هذا لا يسمى فوراً، بل هو ككل امر موسع علم ضيقه بسبب من الاسباب (ولا التتابع) بلا خلاف ولا اشكال، بل اجماعاً عن الناصريات والخلاف

نعم يستحب التتابع فيه وان كان اكثر من ستة لا التفريق فيه مطلقا اوفى الزائد على الستة .

والمختلف، خلافا لما يحكى عن ابي الصلاح ايضا من وجوب التتابع، ويدل على عدم وجوب التتابع، صحيح الحلبي، وصحيح ابن سنان المتقدمان في الفور، وصحيح سليمان بن جعفر، قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام، عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان ايقضيها متفرقة؟ قال: لا باس بتفريق قضاء شهر رمضان انما الصيام الذي لا يفرق كفارة الظهر وكفارة الدم .
وموثق سماعة سئلته عن يقضى شهر رمضان متقطعا؟ قال عليه السلام: اذا حفظ ايامه فلا باس .

وخبر الاعمش، عن الصادق عليه السلام، قال: الفأنت من شهر رمضان ان قضي متفرقا جاز، وان قضي متتابعا كان افضل . الى غير ذلك، مضافا الى اطلاق الادلة واصالة البرائة عن التتابع والسيرة المستمرة .

اما ابوالصلاح فقد استدل له بمن فاتته فريضة، فان شهر رمضان متتابع ويجب في قضاؤه التتابع، وفيه ان التتابع ليس من الكيفيات التي اعتبرها الشارع في شهر رمضان، فلا دلالة في ذلك على وجوب التتابع، وبان القضاء فوري وذلك يقتضى التتابع، وفيه ما عرفت في الفورية، وبان القضاء كالاداء في الوقت فكما كان الاداء متتابعا يكون القضاء متتابعا، وفيه انه هو الدليل الاول لما لذي عرفت جوابه هذا مضافا الى ان المذكورات على فرض تماميتها لا تقاوم الروايات السابقة .
(نعم يستحب التتابع فيه وان كان اكثر من ستة) ايام (لا التفريق فيه مطلقا) ستة كانت او اكثر (اوفى الزائد على الستة) ففي الستة لا يستحب التفريق
اما في الزائد على الستة فيستحب التفريق .

اقول: في المسئلة اقوال ثلاثة، كما اشار اليه المصنف تبعا للشرائع وغيره .

الاول: استحباب التتابع مطلقا وهذا هو المشهور كما في الحدائق والمستند والمستمسك وغيرها، بل في الجواهر يمكن تحصيل الاجماع عليه، بل عن الناصريات والخلاف والمتخلف دعوى الاجماع عليه، ويدل عليه صحيح الحلبي وابن سنان وخبر الاعمش المتقدم، وفي رواية غياث، ان كان لا يقدر على سرده فرقه .
ورواية الصّغار انه كتب الى الاخير عليه السلام، رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة ايام؟ الى ان قال: يقضى عنه اكبر وليه عشرة ايام ولا اء انشاء الله تعالى . بعد وضوح انه لا يفرق في ذلك الاصيل والنائب، وهذا الامر يجب ان يحتمل على الاستحباب للاجماع على عدم وجوب الولاة، بالاضافة الى ما تقدم من الروايات الدالة على عدم الوجوب .

وخبر ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: كل صوم يفرق الاثلاثة ايام

كفارة اليمين .

الثاني: استحباب التفريق مطلقا، وهذا هو المنسوب الى المفيد في المقنعة لكن في ذهاب المفيد الى ذلك نظر، لان المنقول عنه عبارتين احدهما تدل على انه لا يقول بالاستحباب مطلقا، لانه بعد الحكم بالتحخير بين التتابع و التفريق، قال: وقد روى عن الصادق عليه السلام انه قال: اذا كان عليه يومان فصل بينهما بيوم، وكذلك اذا كان عليه خمسة ايام وما زاد فان كان عليه عشرة ايام او اكثر من ذلك تابع بين الثمانية ايام انشاء ثم فرق الباقي . والوجه في ذلك كله انه ان تابع بين الصيام في القضاء لم يكن فرق بين الشهر في صومه وبين القضاء فاجبت السنة الفصل بين الايام بالانطار ليقع الفرق بين الامرين، كما وصفناه انتهى . كذا نقله تعليق منتهى المقاصد، وكيف كان فلا بد ليل على استحباب التفريق مطلقا .

الثالث: استحباب التفريق على الزائد من ستة والتتابع في ستة نقلها الشرائع

مسئلة : ٨- لا يجب تعيين الايام فلو كان عليه ايام فصام بعد دها كفى

والسراىء، واحتج له بموثق الساباطى عن ابى عبد الله عليه السلام قال: سئلته عن الرجل يكون عليه ايام فى شهر رمضان كيف يقضيها؟ فقال: ان كان عليه يومان فليفطر بينهما يوما وان كان عليه خمسة ايام فليفطر بينهما اياما، وليس له ان يصوم اكثر من ستة ايام متواليه وان كان عليه ثمانية ايام او عشرة افطر بينهما يوما .
و من المعلوم ان هذا لا ينطبق على القول المذكور، ولا بأس بالقول باستحباب هذا ايضا فكل من التتابع و من هذه الكيفية مستحبة كسائر المستحبات المتزاحمة .

ثم الظاهر انه لافرق فى استحباب التتابع بين ان يكون القضاء عن ايام متواليه او غير متواليه، كما لو افطر اول رمضان ووسطه واخره، وذلك لا تلاق ادلة التتابع .

نعم اذا كان من رمضانين واكثر افى استحباب التتابع اشكال لانصراف الاطلاقات الى رمضان واحد، كما لافرق فى استحباب التتابع بين كونه اصيلا او نائبا، وجوبا كالولى والاجير، او استحبابا كالمتبرع، لان المستفاد من النص و الفتوى ان هذا حكم القضاء بما هو قضاء، والظاهر انه اذا لم يقدر على التتابع فى الكل استحباب التتابع فى الميسور منه والله العالم .

(مسئلة : ٨- لا يجب تعيين الايام فلو كان عليه ايام فصام بعد دها كفى) لا ينبغى الاشكال فى ذلك كما لم اجد مخالفا فيما لدى من الكتب، وذلك لان الواجب هو مهية الصوم بما هى هى، اما خصوصية اليوم الاول واليوم الثانى وما اشبه فله ثلاث اعتبارات :

الاول: الاعتبار الذى تعلق به الوجوب، وهذا صرف المهية لانه لا دليل على اكثر من ذلك، بل ظواهر ما دل على ان الصوم وقع على اليوم بعينه ولذا لا

وان لم يعين الاول والثانى وهكذا

يضره نية الخلاف جهلا، وما دل على ان الله اراد صليام شهر لاجل كفارة عمل آدم عليه السلام بمعنى ان ابتداء ذلك كان من ذلك اليوم، كقوله سبحانه: ((من اجل ذلك كتبنا)) اى من حين قتل هابيل بيد قابيل، او بمعنى اخر كان يكون اثر ذلك الاكل بقى فى الاجيال من باب الاثر الوضعى من قبيل تأثير شرب الخمر فى فساد النسل ومثله ((وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم)) حيث يراد الاثر الوضعى فلا ينافى فى قوله تعالى: ((ولا تنزروا وازرة ووزر اخرى)) وقوله: ((كل امرء بما كسب رهين)) و((وان احسنتم احسنتم لانفسكم)) الى اخر ما هو مذكور فى الكتب المتعرضة لهذه الشؤون .

اقول: ظواهر هذه الادلة ان الصوم حقيقة واحدة ولا خصوصية للايام، فهو مثل ما اذا قال المولى اعطى دينارا لزيد، واخر لعمرو، وثالث لخالد، حيث ان الدنانير لا تختلف فى الحقيقة والمهية، وهكذا سائر التكاليف التى لا تظهر من الادلة خصوصية مصاديقها وافرادها .

الثانى: الخصوصيات الخارجية التى هى مبعث اثار بالنسبة الى نفس شهر رمضان مثل استحباب العمل الفلانى فى اليوم الاول، والعمل الفلانى فى اليوم الخامس عشر وهكذا، وهذه الاثار خاصة بنفس الايام لا بقضائها، اذ لا دليل على انسحاب هذه الاثار الى القضاء .

الثالث: الخصوصيات الخارجية التى علم من ظواهر الادلة اعتبارها فى القضاء ايضا، كما قالوا بالنسبة قضاء رمضان الاول والثانى، فانه اذا كان عليه قضاء آن، وللسنة الماضية، والسنة التى قبلها، وضاق الوقت لزم ان يقدم السنة الماضية، وذلك لدلالة الدليل على ذلك، فاذا صام بعدد الايام التى عليه كفى (وان لم يعين الاول والثانى وهكذا) بالنسبة الى سائر اقسام الصوم اداء وقضاء كصوم

بل لا يجب الترتيب ايضا .

فلو نوى الوسط او الاخير تعين و يترتب عليه اثره

مسئلة : ٩ - لو كان عليه القضاء من رمضان فصاعدا يجوز قضاءه اللاحق

الكفارة وغيرها (بل لا يجب الترتيب ايضا) فلو قصد اليوم الاول ثم اليوم الثالث ثم الثانى كفى ايضا حكاه فى المستند عن جملة من الاصحاب ، واختاره هو ثم نقل عن بعض استحباب الترتيب ، قال : ولا ارى له وجها الا ان يثبت بفتوى الفقيه .

(فلو نوى الوسط او الاخير تعين و يترتب عليه اثره) فيما اذا كان له اثر ، كما اذا كان عليه صوم سنتين ، فصام السنة الثانية اولا ، فانه لا يجب عليه ان يصوم اذا تضيق الوقت لقرب شهر رمضان ، وذلك بخلاف ما اذا نوى اولا صوم السنة الاولى فانه اذا تضيق عليه الوقت وجب الصيام لاداء ما عليه من الصيام للسنة الثانية ، وما ذكرنا ظهر وجه قوله ((بل لا يجب)) و ((يترتب اثره)) وبه يرتفع اشكال المستمسك على المتن ، كما ان ما تقدم يظهر انه لا وجه للمستمسك بلزوم قصد الايام اولا ، وبقره عليه السلام : من فاتته فريضة ، بتقريب ان خصوصية الايام داخله فى القضاء ، اذ قد عرفت انه لا خصوصية للايام ، ولو نوى قضاء اليوم الاول ثم الثانى ثم الثالث كذا ، وبعد ذلك تبين انه لم يكن عليه قضاء اليوم الثانى ، فالظاهر الكفاية عن يوم آخر لما تقدم ، اللهم الا اذا نوى التقييد ، كما انه فى شهر رمضان اذا نوى التقييد بان صام اليوم الثانى مقيدا بانه صوم اليوم الثالث فتأمل .

ومثل الكلام فى ايام الشهر ، الكلام فى ساعات اليوم والركعات المتشابهة فى الصلاة ، والاشواط بالنسبة الى الطواف والسعى ، والاحجار بالنسبة الى الرمى فى باب الحج الى غير ذلك

(مسئلة : ٩ - لو كان عليه القضاء من رمضان فصاعدا يجوز قضاءه اللاحق)

قبل السابق بل اذا تضيق اللاحق بان صار قريبا من رمضان آخر كان الاحوط تقديم اللاحق ولو اطلق في نيته انصرف الى السابق وكذا في الايام

قبل السابق) لما عرفت من عدم الدليل على الترتيب بين ايام شهر واحد ولا بين شهرين، كما يجوز التبويض بان يصوم يوما من الشهر الاول، ويوما من الشهر الثاني (بل اذا تضيق اللاحق بان صار قريبا من رمضان آخر كان الاحوط تقديم اللاحق) لما تاتي من لزوم ان ياتي بالقضاء لهذا العام قبل مجيء شهر رمضان، ولا يجوز تأخيره الى ما بعد رمضان (ولو اطلق في نيته انصرف الى السابق) من الرضائين فلو صام شهرا ثم تضيق وقته لزم عليه صوم الشهر الثاني الذي هو قضاء رمضان هذه السنة، لان صومه الاول منصرف الى رمضان للسنة الاولى، وكان وجه ذلك ((ان النية منصرفه)) و((المنصرف حجة)).

اما الصغرى فلشهادة العرف بذلك فان الفائت اولا ياتي اولادى اطلاق النية، ولذا اذا فاتت منه صلاة يومين فاتي بركعتين انصرف الى صلاة الصبح من اليوم الاول فتصح على القول بلزوم الترتيب بين الصلوات، وحيث ان القاضي لم يات بخلاف ذلك المنصرف وقع عمله على ذلك المنصرف.

واما الكبرى فلان ما نواه هو الذي يقع في الخارج، كما هو كذلك في كل الاعمال الانشائية، ثم لا يخفى ان هذا الانصراف انما هو فيما اذا كان هناك آثار، والالم يكن كما اذا استدان من زيد دينارا ثم دينارا، فاذا اعطاه دينارا، لم يكن وجه لانصرافه الى كونه اداء للقرض الاول.

(و) لذا يستشكل في قوله (وكذا في الايام) لما تقدم من عدم الاثار في الايام ولو قيل ان اثره انه لو نواه ثانيا بطل مثل ان يصوم بنية مطلقه في الاول ثم ينوي في اليوم الثاني انه قضاء لليوم الاول، قلنا لا نسلم البطلان، بل هو من قبيل ان يعطى دينارا لزيد من باب قرضه ثم يعطيه دينارا ثانيا من باب دفع

مسئلة : ١٠ - ل ترتيب فى صوم القضاء وغيره من اقسام الصوم الواجب كال كفارة والنذر و نحوهما نعم لا يجوز التطوع بشئ لمن عليه صوم واجب كما مر .

قرضه الاول ، فانه لا شك فى انه وفى قرضه الدينارين فان الصائم يوما قد وفى من ايام صومه القابل الانطباق على الاول وعلى غيره فاذا نوى ثانيا قضا الصوم الاول ، لم يقع بينهما تراحم ، بل صح وانطبق قضاؤه الاول على غير اليوم الاول .
(مسئلة : ١٠ - ل ترتيب فى صوم القضاء وغيره من اقسام الصوم الواجب كال كفارة والنذر و نحوهما) فاذا كانا عليه صح له ان يقدم هذا على اذاك او العكس ، بلا خلاف ظاهر ، كما فى المستمسك الاعن ابن ابى عقيل فممنوع عن صوم النذر ، والكفارة لمن عليه قضاء عن شهر رمضان ، وكانه لاجل التنظير بالصوم المندوب لاستفادة اهمية من تلك الروايات لقضاء شهر رمضان ، ويرده عدم وجود مناط قطعى فالاصل محكم فى المقام .

(نعم لا يجوز التطوع بشئ لمن عليه صوم واجب كما مر) فى اواخر فصل شرائط صحة الصوم ، وكيف كان فيجوز تقديم القضاء على تلك كما يجوز تقديم تلك على القضاء وكذا يجوز تقديم النذر على الكفارة وغيرها ، والعكس الا اذا كان هناك وجه خارجى لاجل تقديم بعضها على بعض ، كما اذا كان النذر مطلقا والقضاء مضيقا والعكس بان كان النذر مقيدا والقضاء موسعا ، ولو كان كلاهما مضيقا ففى تقديم القضاء لانه صاحب الوقت كتقديم اليومية على الايات فى ضيق وقتها ، او تقديم النذر لانه يؤتى به اداء ، اما القضاء فهو لا يضره التقديم والتأخير ان هو على كلا الحالين قضاء .

وان شئت قلت : انه ان قدم النذر كان اتى باحد الواجبين اداء وباحدهما قضاء ، اما ان قدم القضاء اتى بكلا الواجبين قضاء ، والتخير لانهما واجبان متراحمان والاصل التخير فى كل واجبين متراحمين لم يعلم اهمية احدهما

مسئلة : ١١- اذا اعتقد ان عليه قضاء فنواه ثم تبين بعد الفراغ، فراغ ذمته لم يقع لغيره .

واما لو ظهر له في الاثناء فان كان بعد الزوال لا يجوز العدول الى غيره وان كان قبله فالاقوى جواز تجديد النية لغيره وان كان الاحوط عدمه

على الاخر، احتمالات: وان كان الاحوط تقديم القضاء .

مسئلة : ١١- اذا اعتقد ان عليه قضاء فنواه ثم تبين بعد الفراغ، فراغ ذمته لم يقع لغيره) من سائر الصيام الذى عليه و ذلك لفقد النية بالنسبة الى غيره، والنية معتبرة في الصوم كما سبق في بحث النية .

نعم لو كانت نيته من باب الاشتباه في التطبيق، كما اذا كان عليه صوم فظنه القضاء فأتى به بنية ما عليه لكن ظن ان ما عليه القضاء صح لغيره لتحقق النية حينئذ، كما في سائر موارد الاشتباه في التطبيق كما نبه عليه في المستمسك، وكذا لو صام كفارة او نذرا ثم تبين الاشتباه، ومثله ما لو صام استيجارا وقضاء ثم تبين الاشتباه، لان الكل من واحد، ويؤيد صحة ما اذا كان من باب الاشتباه في التطبيق ما دل من صحة شهر رمضان اذا صام يوم الشك لابنيته .

(واما لو ظهر له في الاثناء فان كان) الظهور (بعد الزوال لا يجوز العدول الى غيره) بل بطل الصوم الا اذا كان العدول الى المندوب، ان قد عرفت سابقا جواز النية للمندوب الى الغروب، اما من يرى جواز النية حتى في الواجب كذلك فيجوز العدول في الواجب ايضا، ثم لا يخفى ان ذلك انما هو فيما اذا كان على وجه التقييد، اما اذا كان على وجه الخطاء في التطبيق جاز العدول الصورى ان ليس عدولا واقعيًا (وان كان قبله فالاقوى جواز تجديد النية لغيره) لما تقدم في بحث النية من امتداد وقت النية في الجهل والنسيان وما اشبه الى الزوال (وان كان الاحوط عدمه) لاحتمال صحة انشاء النية الى ما قبل الظهر، لا العدول ان قد تلون قطعة من

مسئلة : ١٢- اذا فاته شهر رمضان او بعضه بمرض او حيض او نفاس ومات فيه لم يجب القضاء عنه)

النهار بلون صوم اخرنا قلاً به عن ذلك الى صوم ثان خلاف الاصل، ولو نوى صوم الندب بظن انه لا واجب عليه ثم ظهر له ان عليه صوما واجبا، عدل بالنية الى الواجب الى ما قبل الظهر على ما عرفت، والظاهر انه يجوز العدول عن مندوب الى مندوب آخر، كصوم الاستعانة لاجل قضاء الحاجة حيث قال سبحانه ((واستعينوا بالصبر والصلاة)) فقد فسّر الصبر بالصيام الى صوم الاعتكاف او العكس.

مسئلة : ١٢- اذا فاته شهر رمضان او بعضه بمرض او حيض او نفاس ومات فيه لم يجب القضاء عنه) بلا خلاف ولا اشكال، بل عن المنتهى دعوى اتفاق العلماء كافة عليه، وفي الحدائق والمستند والجواهر دعوى الاجماع عليه، وفي تعليقه منتهى المقاصد نقل دعوى الاجماع، وفي المستمسك دعوى القطع، وكيف كان فيدل عليه متواتر الروايات :

كصحيحة محمد بن مسلم، عن احد هما عليهما السلام، قال: سئلته عن رجل ادركه رمضان وهو مريض فتوفى قبل ان يبرء؟ قال: ليس عليه شئ ولكن يقضى عن الذى يبرء ثم يموت قبل ان يقضى .

وعن عبد الله بن بكير، عن بعض اصحابنا، عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل يموت فى شهر رمضان؟ قال: ليس على وليه ان يقضى عنه ما بقى من الشهر و ان فرض فلم يصم رمضان ثم لم يزل مريضاً حتى مضى رمضان و هو مريض ثم مات فى مرضه ذلك فليس على وليه ان يقضى عنه الصيام، فان مرض فلم يصم شهر رمضان ثم صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات فعلى وليه ان يقضى عنه لانه قد صح فلم يقض وقد وجب عليه .

وعن ابي مريم الانصارى ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : اذا صام الرجل شيئاً من شهر رمضان ثم لم يزل مريضاً حتى مات فليس عليه شيء ((قضاء)) وان صح ثم مرض ثم مات وكان له مال تصدق عنه مكان كل يوم بمدّ وان لم يكن له مال صام عنه ولبه .

وعن منصور بن حازم قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن المريض في شهر رمضان فلا يصح حتى يموت؟ قال : لا يقضى عنه . والحائض تموت في شهر رمضان قال : لا يقضى عنها .

وعن سماعة بن مهران قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام ، عن رجل دخل عليه شهر رمضان وهو مريض لا يقدر على الصيام فمات في شهر رمضان او في شهر شوال؟ قال : لا صيام عليه ولا يقضى عنه . قلت : فامرأة نفساء دخل عليها شهر رمضان ولم تقدر على الصوم فماتت في شهر رمضان او في شوال؟ فقال : لا يقضى عنها .

وعن منصور بن حازم ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسافر في شهر رمضان فيموت؟ قال : يقضى عنه وان امرأة حاضت في شهر رمضان فماتت لم يقضى عنه ، والمريض في شهر رمضان لم يصح حتى مات لا يقضى عنه . الى غيرها من الروايات ، وهذه الروايات فيها صحيحة السند وموثقة ودلالاتها لا غبار عليها ، ولذا لا ينبغي الاشكال في الحكم المذكور .

ثم انه يعلم حكم المتنوع كما اذا مرضت بعض الشهر وطمشت في بعضه الاخر مما ذكرنا ، وانه لا قضاء عليها ان ماتت في شهر رمضان مثلاً ، كما انه يعلم مما تقدم انه لو مرض شهر رمضان كله ثم طاب عشرة ايام بعد العيد ، ثم مات ، كان الواجب ان يقضى عنه عشرة ايام وهكذا ، والظاهر انه لا فرق بين ان يمرض نفسه عمداً ، او مرض بدون اختياره ، كما لا فرق بين ان تستعمل المرأة ما يوجب

ولكن يستحب النياحة عنه في ادائه .

تحريضها ، او حاضت حيضا طبيعيا ، لانه متى تحقق الموضوع تحقق الحكم ، والقول
بالانصراف الى الاسباب الطبيعية لوجه له .

(ولكن يستحب لنياحة عنه في ادائه) كما عن الشيخ وابن ادريس وابن حمزة و
العلامة ، وفي الشرائع ، بل عن المنتهى انه اسنده الى اصحابنا ، خلافا للمحكي
عن اكثر متأخري المتأخرين ، واختاره المستند حيث لم يقولوا باستحبابه ، استدل
القائلون بالاستحباب ، بان الصوم طاعة كالصلاة والصدقة ونحوها ، فيجوز الاتيان
بها عن الميت ، وحيث انها عبادة يستحب الاتيان بها ، كما يستحب الاتيان
بالصلوات والصيام المعادة مع انه لا تكليف على الانسان بها ، كما استدلوا
باطلاقات ادلة القضاء الدالة على الرجحان لكن لانقول بالوجوب لنفي الادلة
المتقدمة للوجوب فيبقى اصل الرجحان على حاله ، وربما استدل بصحيفة ابي
بصير الاتية حيث قال عليه السلام : ((فان اشتهيت ان تصوم لنفسك فصم)) اي ان
تصوم عنها لنفسك لا بداعى وصيتها . ولكن القائلون بهدم الاستحباب ردوا
الادلة المذكورة ، بان الاستحباب يحتاج الى دليل خاص او عام وليس في المقام
وادلة القضاء ظاهرة في الوجوب فاذا نفي الوجوب لم يبق لها دلالة على اصل
الرجحان ، والصحيفة على عكس المطلوب اذ لم يرد روى ابو بصير ، عن ابي عبد
الله عليه السلام قال : سئلته عن امرئة مرضت في شهر رمضان وماتت في شوال
فاوصتني ان اقضى عنها ؟ قال : هل برئت من مرضها ؟ قلت : لا ماتت فيه قال : لا يقضى
عنها فان الله لم يجعله عليها قلت : فاني اشتهيت ان اقضى عنها وقد اوصتني بذلك قال :
فكيف تقضى شيئا لم يجعله الله عليها ، فان اشتهيت ان تصوم لنفسك فصم . فان
الظاهر منها ان الاتيان بالصوم عنها تشريع ، مثل ان يأتي الانسان بقضاء صوم
محرم ، او بقضاء صوم العيد عن انسان ، والاخبار المتقدمة كما عرفت ظاهرة في
نفي القضاء لانفي الوجوب ، لكن الفتوى بعدم الاستحباب ايضا مشكل بعد ذهاب

والاولى ان يكون بقصد اهداء الثواب .

اعاظم الفقهاء اليه مما يوجب احتمال انهم عثروا على دليل لم نعثر عليه كان شاهدا للمراد من رواية ابي بصير، ولعله لذا ادله وللتسامح في ادلة السنن بفتوى الفقيه سكنوا اكثر المعلقين على المتن، وان قال المصنف ((ره)) والاولى ان يكون بقصد اهداء الثواب حتى لا يكون آتيا باحتمال ما هو بدعة، ولعل الاول من ذلك ان ياتي بقصد ما في ذمة الميت من الاستحباب لذلك، او ايام اخر، اذ لا اشكال في صحة النية عن الميت بالنسبة الى الصيام الذي صامه، لاحتمال وجود خلل في صومه، ولذا يوصون بالقضاء عنهم، وان صلوا وصاموا هم بانفسهم . نعم ذلك انما يكون فيمن وجب عليه صوم اخر، لا مثل المرأة التي حاضت في اول رمضان سبعة ايام مثلث ماتت، او المريض الذي مرض في اول رمضان ثم مات يوم العيد، ولكن يمكن وجه صحة اخرى في مثل ذلك، وهو ان ياتي بقصد القضاء عنه لشهر رمضان او غيره ان قلنا باستحباب قضاء صوم سائر الايام باعتبار صومها في نفسها، فانه لا اشكال في استحباب ان يصوم الانسان شهر رجب و شعبان وغير ذلك، فاذا لم يصم استحباب له قضاؤه للمناطق في استحباب قضاء النوافل، او للمناطق في وجوب قضاء الصيام الواجبة او لغير ذلك، وعليه يصح للنائب ان يقول اصوم عنه ان صح عن رمضان فهو والا فعن رجب او شعبان مثلا فتأمل .

ومنه يظهر ان الذي يوصون بالصيام عنهم مدة عمرهم لا بأس به، فان المدة التي لم يكن مريضا ولا حائضا بحيث لا قضاء له يكون النائب قداى الصيام لاحتمال الخلل في صوم المنوب عنه، والمدة التي لا قضاء له يكون صوما عن سائر الايام المستحبة صومها، وربما يؤيد ما ذكره المشهور من استحباب قضاء الصيام، صحيح ابن سنان، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: من افطر شيئا من رمضان

مسئلة : ١٣ - اذا فاته شهر رمضان اوبعضه لعذر واستمر الى رمضان آخر فان كان العذر هو المرض سقط قضاؤه على الاصح وكفى عن كل يوم بمدّ .
 فني عذر ثم ادرك رمضان اخر وهو مريض فليتصدق بمدّ لكل يوم . فاما انا فاني صمت و تصدقت .

ورواية سماعه ، قال : سئلته عن الرجل ادركه رمضان وعليه رمضان قبل ذلك ولم يصمه؟ فقال : يتصدق بدل كل يوم من رمضان الذي عليه بمدّ من طعام وليصم هذا الذي ادرك فاذا افطر فليصم رمضان الذي كان عليه فاني كنت مريضا فمترت على ثلاث رمضان لم اصح فيهن ثم ادركت رمضا فتصدقت بدل كل يوم مما مضى بمدّ من طعام ثم عافاني الله وصمتهن وبقرينة هاتين الروايتين يمكن حمل صحيحة ابي بصير على النهي عن الصيام عنها بعنوان انه كان واجبا عليها ، ومن المعلوم ان ذلك تشريع ، اما بعنوان الاستحباب كما يظهر من هاتين الروايتين فلا ، ثم انه يعلم مما تقدم عدم استبعاد استحباب قضاء الايام ذات الفضيلة كان يقضى صوم ايام البيض ونحوها

اما استحباب قضاء صوم الايام التي لم يرد فيها نص خاص كقضاء صوم اول الربيع في اليوم الثاني منه ، ففيه اشكال اذ يتساوى صوم اليومين فلامعنى للقضاء بل هو كقضاء الصلاة التي هي خير موضوع قضاء الساعة الاولى من النهار في الساعة الثانية منه .

(مسئلة : ١٣ - اذا فاته شهر رمضان اوبعضه لعذر واستمر الى رمضان آخر فان كان العذر هو المرض سقط قضاؤه على الاصح وكفى عن كل يوم بمدّ) فني الحدائق انه المشهور ، وفي المستند انه الاشهر ، وفي الجواهر انه الاشهر بل المشهور ، وفي جامع المقاصد نسبته الى اكثر الاصحاب نقل عن المدارك ، خلافا لمن قال بوجوب الصيام عليه ولا كفارة ، وهو المحكى عن الصدوقين وابن ابي عقيل

وابى الصلاح وابن ادريس وابن زهرة والعلامة فى المنتهى والتحرير، وهناك قول ثالث يحكى عن ابن الجنيد وهو وجوب القضاء والكفارة معا، ويدل على المشهور جملة من الروايات، بل ربما ادعى تواترها، كصحيحة زرارة، عن ابي جعفر عليه السلام فى الرجل يمرض فيدركه شهر رمضان ويخرج عنه وهو مريض فلا يصح حتى يدركه شهر رمضان اخر؟ قال: يتصدق عن الاول ويصوم الثانى وان كان صح فيما بينهما ولم يصم حتى ادركه شهر رمضان آخر صامهما جميعا وتصدق عن الاول وصحيحة محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام وابى عبد الله عليه السلام قال: سئلتهما عن رجل مرض فلم يصم حتى ادركه شهر رمضان اخر؟ فقالا: ان كان قد برء ثم توانى قبل ان يدركه رمضان اخر صام الذى ادركه، وتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وعليه صيامه، وان كان لم يزل مريضا حتى ادركه رمضان اخر صام الذى ادركه وتصدق عن الاول لكل يوم مدّا على مسكين وليس عليه قضاء.

وما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: اذا مرض الرجل من رمضان الى رمضان ثم صح فانها عليه لكل يوم افطر فدية طعام وهو مد لكل مسكين قال: وكذلك ايضا فى كفارة اليمين وكفارة الظهار مدا، وان صح فيما بين الرضائين فانما عليه ان يقضى الصيام فان تهاون به وقد صح فعليه الصدقة و الصيام جميعا لكل يوم مدا اذا فرغ من ذلك رمضان.

وما رواه فضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام فى حديث قال عليه السلام: ان قال فلم اذا مرض الرجل او سافر فى شهر رمضان فلم يخرج من سفره او لم يقو من مرضه حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر وجب عليه الفداء للاول وسقط القضاء، واذا افاق بينهما واقام ولم يقضه وجب عليه لقضاء الفداء لاني لان ذلك الصوم انما وجب عليه فى تلك السنة فى هذا الشهر، فاما الذى لم يقوفانه لما مر عليه

السنة كلها وقد غلب الله عليه فلم يجعل له السبيل الى اداؤها سقط عنه مثل المغمى الذى يغمى عليه فى يوم وليلة فلا يجب عليه قضاء الصلاة، كما قال الصادق عليه السلام: كلما غلب الله على العبد فهو أعذر له الى ان قال: فاذا افاق فيما بينهما ولم يصمه وجب عليه الفداء للتضييع والصوم لاستطاعته .

وما رواه على بن جعفر، عن اخيه موسى عليه السلام قال: سئلته عن رجل تتابع عليه رمضان لم يصح فيهما ثم صح بعد ذلك كيف يصنع؟ قال: يصوم الاخير ويتصدق عن الاول بصدقه لكل يوم بمد من طعام لكل مسكين .

وخبره الاخر عنه عليه السلام قال: سئلته عن رجل مرض فى شهر رمضان فلم يزل مريضا حتى ادركه رمضان آخر فبرء فيه كيف يصنع؟ قال: يصوم الذى يبرء فيه ويتصدق عن الاول كل يوم بمد من طعام .

وما رواه ابو بصير، قال: سئلته عليه السلام عن رجل مرض من رمضان الى رمضان قابل ولم يصح بينهما ولم يطق الصوم؟ قال: يتصدق مكان كل يوم افطر على مسكين بمد من طعام، وان لم يكن حنطة فمد من تمر وهو قول الله: ((فدية طعام مساكين)) فان استطاع ان يصوم رمضان الذى يستقبل والافليتر بص الى رمضان قابل فيقضيه، فان لم يصح حتى رمضان قابل فليصدق كما تصدق مكان كل يوم مدا مدا، وان صح فيما بين الرمضانين فتوانى ان يقضيه حتى جاء رمضان الاخر فان عليه الصوم والصدقة جميعا يقضى الصوم ويتصدق من اجل انه ضيع ذلك الصيام الى غيرها من الاخبار، وبعد هذه الاخبار لا حاجة الى الاستدلال لاجل سقوط القضاء بالبراءة، وبعموم ما غلب و بان القضاء بامرجديد ولم يعلم به هنا، و بان العذر قد استوعب وقت الاداء والقضاء توجب ان يسقط عنه القضاء، و بان اخبار القضاء منصرفه عن ذلك لقرائن داخلية وخارجية، استدلل للقول الثانى بقوله تعالى: ((من كان منكم مريضا او على سفر فعدة من

والاحوط مدان

ايام اخر)) فان اطلاقها شامل لما اذا لم يطب الا بعد الرمضان الثانى ،وبان العبادة دين لا يسقط بتاخيرها ،وبرواية سماعة التى نقلناها فى اخير المسئلة السابقة ،وفى الكل ما لا يخفى اذ الاية مخصصة بتلك النصوص ،واذ دل الدليل على السقوط فلامجال لان يقال الدين لا يسقط بتاخيرها والرواية محمولة على الاستحباب ،مثل الرواية التى بها يستدل للقول الثالث الذى قال بالجمع بين القضاء والفدية ، وهى صحيحة ابن سنان التى رويناها فى اخر المسئلة السابقة وكذا خبر الكنانى ،قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه من شهر رمضان طائفة ، ثم ادركه شهر رمضان قابل قال عليه السلام :عليه ان يصوم وان يطعم كل يوم مسكينا فان كان مريضا فيما بين ذلك حتى ادركه شهر رمضان قابل فليس عليه الا الصيام ان صح وان تتابع المرض عليه فلم يصح فعليه ان يطعم لكل يوم مسكينا . وهذه الرواية لا بد من حملها على ان قوله : ((عليه ان يصوم وان يطعم كل يوم مسكينا)) اجمال لكلا الحالين الاتيين ، وقوله : ((فان كان مريضا)) حكم ما اذا صح بين الرمضانين ولم يصم لقوله عليه السلام : ((ان صح)) وقوله : ((وان تتابع المرض)) حكم ما اذا لم يصح بين رمضانين ، والا فحملها على ذلك لا بد من رد علمها الى اهلها لانها معارضة بما تقدم من الروايات الصحيحة سندا والصريحة دلالة والمعمول بها قديما وحديثا .

(والاحوط مدان) وقد اختلفوا فى ذلك فقد ذهب الاكثر ، بل فى الجواهر انه المشهور شهرة عظيمة الى انه مد كما سمعت تواتر الروايات بذلك ، ولكن عن نهاية الشيخ والجمال والاقتصاد وابن حمزة والبراج انه مدان وقال فى المبسوط تصدق عن كل يوم بمدين من طعام و اقله مد ، ومراده ما قاله فى النهاية من انه لم يتمكن من مدين فمد .

ولا يجزى القضاء عن التكفير

وكيف كان فيدل على المدين بعض نسخ موثق سماعة حيث ذكر ((مدّين)) مكان ((مدّ)) ما في صحيح محمد: الشيخ الكبير والذي به العطاش لا حرج عليهما ان يفطرا في شهر رمضان و يتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمدّين من طعام بتقريب انه لا فرق بين ذى العطاش و سائر اقسام المرض، فهو من باب المصداق لكن فيهما نظر واضح، ان على فرض تسليم نسخة ((المدّين)) تتعارض النسختان فالاصل البرائة عن الزائد، والحكم في ذى العطاش غير ثابت فكيف بغيره مع انه لو تم في ذى العطاش لم يتم فيما تواترت الروايات بانهم مدّ خصوصا وانه مؤيد بالاية الكريمة ان طعام المسكين هو مدّ لا اكثر، وقد تقدم ما ينفع المقام فراجع .

(ولا يجزى القضاء عن التكفير) بلا اشكال ولا خلاف الا من محكى العلامة في

التحرير حيث حمل الفدية على الرخصة، وكانه لقوله تعالى: ((لتكملوا العدة)) فان الجمع بين الفدية و بين الاية يقيدانها بدل، ويبيده الروايات الواردة في القضاء ان اطاق ذى العطاش و الحامل و المرضع و من اشبه الصوم الى غيرها، لكن رفع اليد عن الروايات المتقدمة الصريحة في تعيين الفدية لمثل هذه التأييدات خلاف القاعدة .

ثم انه لو لم يتمكن من التكفير لم يرجع الى القضاء، لعدم دليل عليه وفي كلام الشيخ انه ان لم يتمكن من مدّ فلاشئ عليه، لكن الظاهر ان مراده ان لم يتمكن مطلقا فانه ان تمكن من بعض المد و جب عليه لقاعدة الميسور ونحوها، ولو دار امره بين اعطاء مدّ ليوم - فيما افطر يومين مثلا - او مدّ ليومين اى كل يوم نصف مدّ فلا احتياط الا اول . نعم لو كان له نصف مدّ فاعطاه عن يوم ثم حصل مدّ اخر احتمل اعطائه عن يوم ثان وان كان الاحتياط اعطائه عما في ذمته من بقايا اليوم الا اول، او فدية اليوم الثانى والله العالم .

نعم الاحوط الجمع بينهما وان كان العذر غير المرض كالسفر ونحوه فالاقوى وجوب القضاء وان كان الاحوط الجمع بينه وبين المد

(نعم الاحوط الجمع بينهما) وفاقا لفتوى ابن ادريس، ولما تقدم من تصدق الامام عليه السلام وقضائه معا ، وانما كان احتياطا لاحتمال ان ذلك مقتضى الجمع بين الروايات الدالة على المد و الرواية الدالة على الاثنين خصوصا بعد دعوى الشيخ الاجماع على القضاء ، والافلاوجه لكونه احتياطا اذا الامر المستحب لا يكون سببا للاحتياط (وان كان العذر) المفوت لشهر رمضان (غير المرض كالسفر ونحوه) واستمرالى رمضان اخر، والمراد بنحوه ما اذا نام سنة او اغمى عليه كذلك بسد ون المرض كما اذا كان بالمخدر و المرقد (فالاقوى وجوب القضاء) كما عن المختلف و الشهيد الثانى وسبطه وبعض اخر (وان كان الاحوط الجمع بينه وبين المد) لموافقة من قال بالمد فقط ، الحاقا للسفر ونحوه ولا بأس ان ننقل هنا قطعة من كلام المستند مع شرحه بين القوسين لتظهر الاقوال فى هذه المسئلة كاملة قال :
ما مر ((من سقوط القضاء ووجوب الكفارة فقط)) .

١- انما هو اذا فات الصوم بالمرض وكان المانع بين المرضين ايضا المرض بان استمر المرض ، وهل الحكم كذلك ((يسقط القضاء وتجب الكفارة فقط))

٢- لو فات بالمرض ولم يتمكن من القضاء لعذر اخر ، اى استمر العذر الاخر .

٣- وعكس الامر ((بان فات بعذر اخر واستمر المرض الى رمضان الثانى))

٤- اوفات بعذر آخر واستمر هذا العذر ((كما اذا كان مسافرا طول

السنة)) ام لا ؟ ((ليس الحكم كذلك ، بل الواجب القضاء)) حكى فى الدروس عن

العمانى والخلاف الاول ((اى ان الحكم كذلك بسقوط القضاء والكفارة فقط))

واختاره صاحب الحدائق من مشايخنا ، وعن المعتمر والمنتهى التوقف ((هسل

حكمه القضاء او الكفارة فقط)) ومن المتأخرين من حكم بالاول ((سقوط القضاء وانما

الكفارة فقط)) فى الصورة الثانية خاصة ((اى ما اذا فاته بالمرض ولم يتمكن من القضاء لعذر اخر)) ولم يتعرض للباقيتين ((اى فات لعذر اخر واستمر المرض، او فات لعذر اخر، واستمر ذلك العذر)) ومنهم من استشكل فيها ((اى فى الصورة الثانية)) وتردد مع عدم التعرض للاخيرتين ((اى الصورة الثالثة والصورة الرابعة)) او ((لم يتعرض)) للاخيرة، والاظهر هو الاول ((سقوط القضاء، وانما الكفارة فقط)) فى جميع الصور ((الرابعة)) انتهى كلام المستند .

اقول: والاظهر ما اختاره المستند، اما فى صورة كون العذر ابتداءً او دوماً بدون الاختيار، فلدليل ما غلب الله عليه فهو اولى بالعذر فى الجملة، بالاضافة الى ما يأتى فى دليل السقوط مع كون العذر غير المرض ابتداءً او دوماً .
واما فى صورة كون العذر ابتداءً او دوماً مع الاختيار، كما لو سافر اختياراً ثم مرض او مرض ثم سافر اختياراً او سافر اختياراً، وبقي فى سفره اختياراً، فيدل على سقوط القضاء صحيحة العيون والعلل المتقدمة، وفيها انه قال: فلم اذ مرض الرجل او سافر فى شهر رمضان فلم يخرج من سفره اولم يفتق من مرضه حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر وجب عليه الفداء للاول وسقط القضاء، الحديث .
وصحيحة ابن سنان المتقدمة: من افطر شيئاً من رمضان فى عذر ثم ادركه رمضان اخر وهو مريض فليتصدق بمد لكل يوم .

نعم ذهب صاحب الجواهر وبعض اخر الى وجوب القضاء فى الصور الثلاثة استناداً الى اطلاق الاية ((فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر))
والى جملة من الروايات الدالة على وجوب القضاء فى غير المرض ونحوه .
كرواية ابى حمزة، عن ابى جعفر عليه السلام قال: سئلته عن امرئة مرضت فى شهر رمضان او طمئت او سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها؟
قال: اما الطمئت والمرض فلا، واما السفر فنعم . وقريب منه ما رواه منصور بن حازم

عن الصادق عليه السلام، وكذ لك رواية محمد بن مسلم عنه عليه السلام .
وما رواه ابو بصير، قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر في شهر
رمضان فادركه الموت قبل ان يقضيه؟ قال : يقضيه افضل اهل بيته . فان اطلاقه
يشمل المقام ايضا ، وقد رمى صاحب الجواهر الصحيحين بعد اعترافه بصحتها
بالمهجورية ، وتبعه في المستمسك بعد ان ذكر حديث ابن شاذان فقط
قائلا والحديث وان جمع في نفسه شرائط الحجية ساقط عنها بالهجي اذ لم يعرف
قائل به .

اقول : اما الاية فهي مطلقة تقيد بما ذكر من الصحيحتين كما تقيد بالنسبة
الى المريض الذي دام مرضه الى رمضان ثان .

واما الاحاديث فالجمع بينها وبين الصحيحتين الحمل على الاستحباب كما
حملت غيرها ، مثل خبر سماعة فاني كنت مريضا فمررت على ثلاث رمضان لم اصح
فيهن ثم ادركت رمضان فتصدقت بدل كل يوم مما مضى بمد من طعام ثم عافاني
الله تعالى وصمتهم . وما تقدم من قوله عليه السلام في صحيح ابن سنان ، اما
اني فاني صمت وتصدقت وغيرها ، واما رمى الجواهر لهما بالهجر فقد عرفت عن
المستند والحدائق عدم تمامية ذلك ، بل الحديثان معمول بهما ، كما يظهر ذلك
لمن راجع الحدائق والمستند والمدارك ومنتهى المقاصد وغيرها ، وفي الاخير ان
صورة غير المرض ثم استمر المرض افتى بسقوط القضاء فيها الشيخ ورجحه المدارك
وقد عمل هو وولد في تعليقه على الكتاب بذلك ولم يذكر مخالفا في المسئلة الا
العلامة في بعض كتبه ، وقد ذكروا ان المستند في ذلك صحيحة ابن سنان ، هذا
خصوصا وان الصحيحة معللة بما لا يحتمل الشبهة ، وعليه فلم نعزف وجه قول
المستمسك ان حديث ابن شاذان لم يعرف قائل به .

وكيف كان فالاقوى سقوط القضاء في الصور الاربع ، وانما الواجب الكفارة مع

وكذا ان كان سبب الفوت هو المرض وكان العذر في التأخير غيره مستمرا من حين برئه الى رمضان اخر او العكس فانه يجب القضاء ايضا في هاتين صورتين على الاقوى، والاحوط الجمع خصوصا في الثانية .

مسئلة : ١٤ - اذا فاته شهر رمضان او بعضه لالعذر بل كان متعمدا في الترك ولم يأت بالقضاء الى رمضان اخر وجب عليه الجمع بين الكفارة والقضاء وكذا ان فاته لعذر ولم يستمر ذلك العذر بل ارتفع في اثناء السنة ولم يات به الى رمضان آخر متعمدا وعازما على الترك او متسامحا واتفق العذر عند الضيق فانه يجب حينئذ ايضا الجمع

استحباب القضاء، ثم انقال في المستند وهل السفر المسقط استمراره للقضاء ما كان واجبا او ضروريا او اعم منهما ومن غيرهما ظاهرا الروايتين الثانية، وهو الاظهر وصرح بعض متأخري المتأخرين في شرحه على الدروس بالاول وهو الاحوط، انتهى ومقتضى القاعدة ما ذكره ((ره)) للاطلاق، ومن ما تقدم تعرف مواضع النظر في قول المصنف .

(وكذا ان كان سبب الفوت هو المرض وكان العذر في التأخير غيره مستمرا من حين برئه الى رمضان اخر او العكس فانه يجب القضاء ايضا في هاتين صورتين على الاقوى، والاحوط الجمع) بين القضاء والكفارة (خصوصا في الثانية) لصحيفة ابن سنان المتقدمة والله العالم .

(مسئلة : ١٤ - اذا فاته شهر رمضان او بعضه لالعذر بل كان متعمدا في الترك) فعل حراما ووجب عليه القضاء والكفارة (و) اذا لم يأت بالقضاء الى رمضان اخر وجب عليه الجمع بين الكفارة والقضاء) ويكون القضاء بعد رمضان الثاني (و كذا) تجب الكفارة والقضاء معا (ان فاته لعذر ولم يستمر ذلك العذر بل ارتفع في اثناء السنة) ولم يخلفه عذرا اخر (ولم يأت به الى رمضان اخر متعمدا وعازما على الترك او متسامحا) متهاونا (واتفق العذر عند الضيق فانه يجب حينئذ ايضا الجمع) بين القضاء والكفارة وقد اختلف الفقهاء في مسئلة ما لو اخر

ج ٢ الجمع بين الكفارة والقضاء على من أفطر متعمداً ولم يأت بالقضاء الى رمضان آخر ٢٢٦

الصوم عن رمضان الثاني الى قولين :

الاول: التفصيل بين ما اذا كان عازماً على الاتيان فلا كفارة ، وبين ما اذا لم

يكن عازماً على الاتيان ففيه بالاضافة الى القضاء الكفارة .

الثاني : ان فيه الكفارة مطلقاً بالاضافة الى القضاء والقول الاول هو المحكى

عن الشيخين والمحقق وجماعة آخرين ، بل هو المشهور كما عن الروضة ، او هو

المشهور كما عن الروضة ، او هو المشهور خصوصاً بين المتأخرين كما عن المسالك

والقول الثاني حكى عن ابي الصلاح وابن بابويه وابن ابي عقيل والمعتبر و

الدروس والمسالك والروضة والمدارك والذخيرة والحدائق وغيرهم ، استدل

للقول الاول بجملته من الاخبار : كصحيحة محمد بن مسلم قال : سئلتهم عن رجل مرض

فلم يصم حتى ادركه شهر رمضان آخر؟ فقالوا : ان كان برئ ثم توانا قبل ان يدركه الصوم

الاخر صام الذي ادركه وتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين و عليه قضائه فان

كان لم يزل مريضاً حتى ادركه شهر رمضان صام الذي ادركه وتصدق عن الاول لكل

يوماً مد أعلى مسكين فليس عليه قضائه .

قال العلامة في محكى المختلف : وتعليق الحكم بالصدقة على التواني يشعر

بالعلية . اقول : فالمعنى انه مع التواني عليه الصدقة وبدون التواني لا صدقة عليه و

رواية ابي الصباح الكناني قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه

من شهر رمضان طائفة ثم ادركه شهر رمضان قابل؟ فقال : ان كان صح في ما

بين ذلك ثم لم يقضه حتى ادركه رمضان قابل فان عليه ان يصوم وان يطعم

لكل يوم مسكيناً فان كان مريضاً فيما بين ذلك حتى ادركه شهر رمضان قابل فليس

عليه الا الصيام ان صح فان تتابع المرض عليه فلم يصح فعليه ان يطعم لكل يوماً

مسكيناً ، بناءً على ان الخبر اشتمل على ثلاثة احكام :

الاول : صح و تهاون فعليه القضاء والكفارة .

والثاني : صح و لم يتهاون فعليه القضاء فقط .

والثالث: لم يصح فعلية الكفارة فقط .

و رواية ابي بصير، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: اذا مرض الرجل من رمضان الى رمضان ثم صح فانما عليه لكل يوم افطر فدية طعام و هومدّ لكل مسكين، قال: وكذلك ايضا فى كفارة اليمين وكفارة الظهر مدّا مدّا، وان صح فيما بين الرمضانين فانما عليه ان يقضى الصيام فان تهاون به، وقد صح فعلية الصدقة و الصيام جميعا لكل يوم مدّا اذا فرغ من ذلك الرمضان .

ورواية اخرى لابي بصير، قال عليه السلام: فان صح بين الرمضانين فتوانى ان يقضيه حتى حال الرمضان الاخر، فان عليه الصوم و يتصدق من اجل انه ضيع ذلك الصيام .

ورواية العلل و العيون و فيها فاذا افاق فيما بينهما و لم يصمه و جب عليه الفداء للتضييع و الصوم لاستطاعته .

ورواية وشا المروية فى المستند: وان كان قد برء فيما بينهما و لم يقضى ما فاتة و فى نيته القضاء يصوم الحاضر و يقضى الاول ان تركه متهاونا به و لزمه القضاء و الكفارة عن الاول و استدل للقول الثانى بنفس هذه الروايات باستثناء رواية وشا قالوا الروايات مطلقة و كلمات التوانى و التهاون و التضييع لا تدل على المفهوم و انه بدونها لا كفارة، بل الظاهر منها مجرد ترك القضاء و عدم المبادرة اليه فى زمان يمكن فيه كما يشهد له مقابلته فى رواية ابن مسلم بقوله: وان كان لم يزل مريضا كما ذكره المستمسك تبعاً لما حكاه الحدائق عن العلامة بل قال فى منتهى المقاصد: لنا ان نقول ان اظهر افراد التوانى و التهاون هو ان يكون بانبا على الاتيان به فيسوف و يتعلل من وقت الى وقت و من زمان الى زمان .

و اما رواية وشا، فلم اجدها فى الوسائل و الحدائق و غيرها، و قال فى

ج ٢ الجمع بين الكفارة والقضاء على من افطر متعمداً ولم يأت بالقضاء الى رمضان آخر ٢٢٨

واما ان كان عازما على القضاء بعد ارتفاع العذر فاتفق العذر عند الضيق فلا
يبعد كفاية القضاء لكن لا يترك الاحتياط بالجمع ايضا .

تعليقة اتمتهى المقاصد ، عند قول الماتن ، ولا اثر لها في كتب الاخبار المعتمدة
ما لفظه : قد تصفحت كتب الاخبار فلم اقف على هذه الرواية واوردها في المستند
على دأبه من حذف المروى عنه .

ومما ذكرناه ظهر ان تفصيل المصنف بين غير العازم والقضاء والكفارة وبين
العازم بقوله : (واما ان كان عازما على القضاء بعد ارتفاع العذر فاتفق العذر
عند الضيق فلا يبعد كفاية القضاء) فقط (لكن لا يترك الاحتياط بالجمع ايضا) ليس
على ما ينبغي ، ولذا اشكل عليه جملة من المعلقين فاطلقوا وجوب القضاء والكفارة
بقي شيان :

الاول : انه قد خالف ابن ادريس في وجوب الكفارة مطلقا سواء كان عازما على
القضاء او لم يكن عازما استنادا الى اصل البرائة ورمى الاخبار الدالة على الكفارة
بانها اخبار احاد ، وربما استدل له بما رواه الشيخ في التهذيب والاستبصار عن
سعد بن سعد عن رجل عن ابي الحسن عليه السلام ، قال : سئلته عن رجل يكون
مريضا في شهر رمضان ثم يصح بعد ذلك فيؤخر القضاء سنة او اقل من ذلك او
اكثر ما عليه في ذلك؟ قال : احب له تعجيل الصيام ، فان كان اخره فليس عليه شيء
والخير ضعيف ، مضافا الى انه معارض بما عرفت ، وقد حملته الشيخ على بعض
المحامل جمعا بين الاخبار ، ومن الممكن ان يقال بان اطلاق ((ليس عليه
شيء)) مقيد بما دل على الكفارة فلا حاجة الى الطرح او الحمل .

الثاني : ما ذكره المصنف اولا من انه لو فاته شهر رمضان او بعضه متعمدا
فالحكم كذلك الذي فاته لعذر سكت عليه اغلب المعلقين ، خلافا للسياسة
البروجردى حيث علق عليه بقوله : الاقوى هنا عدم وجوب الفدية ، وكان وجه ما

ولافرق في ما ذكر بين كون العذر هو المرض او غيره فحصل ما ذكر في هذا المسئلة وسابقتها ان تأخير القضاء الى رمضان اخراما يوجب الكفارة فقط وهى الصورة الاولى المذكورة فى المسئلة السابقة واما يوجب القضاء فقط وهى بقية الصورة المذكورة فيها .

واما يوجب الجمع بينهما وهى الصور المذكورة فى هذا المسئلة ، نعم الاحوط الجمع فى الصور المذكورة فى السابقة ايضا كما عرفت .
مسئلة : ١٥ - اذا استمر المرض الى ثلاث سنين يعنى رمضان الثالث وجبت كفارة للاولى وكفارة اخرى للثانية .

ذكرها لمصنف المناط المستفاد من الروايات المتقدمه مما لوارده فيمن افطر لعذر بل ان المفطر عمدا اولى بالكفارة ، لكن القطع بالمناط مشكل مع انه ربما يكون العامد مرجئا لعقاب الله تعالى ، قال سبحانه : ((ومن عاد فينتقم الله منه)) .
نعم لاشبهه فى ان الاحتياط ذلك (ولا فرق فى ما ذكر بين كون العذر هو المرض او غيره) كما هو المشهور لا طلاق العلة الواردة فى جملة من الروايات و المناط فحصل مما ذكر فى هذه المسئلة وسابقتها ان تأخير القضاء الى رمضان اخر) على رأى المصنف (اما يوجب الكفارة فقط) دون القضاء (وهى الصورة الاولى المذكورة فى المسئلة السابقة) وهى ما اذا استمر العذر من رمضان الى رمضان (و اما يوجب القضاء فقط وهى بقية الصورة المذكورة فيها) اى فى المسئلة الاولى .
(واما يوجب الجمع بينهما وهى الصور المذكورة فى هذه المسئلة ، نعم الاحوط الجمع) بين القضاء والكفارة (فى الصور المذكورة فى السابقة ايضا كما عرفت) وقد عرفت مواضع التأمل فى كلتا المسئلتين .

(مسئلة : ١٥ - اذا استمر المرض) او ما هو فى حكم المرض من ما يكسون استمراره بين الرمضانين موجبا لاسقاط القضاء و اثبات الكفارة (الى ثلاث سنين يعنى رمضان الثالث وجبت كفارة للاولى وكفارة اخرى للثانية) بلا اشكال

و يجب عليه القضاء للثالثة اذا استمر الى اخرها ثم برء و اذا استمر الى اربع سنين وجبت للثالثة ويقضى للرابعة

ولا خلاف من عدم التداخل خلاف من عدم التداخل فالواجب كفارتان لا كفارة واحدة اذ التداخل خلاف الاصل لا يثبت الابدليل خاص ، وقوله عليه السلام : اذا كان لله عليك حقوق . اذ قلنا باطلاقه لمثل المقام فالنصر والاجماع مخصصان له كما يخصصه النص والاجماع بالنسبة الى الايام المتعددة للسنة الواحدة ، اما المداورة بان يعطى للفقير ثم يهبه الفقير له مرات فليس ذلك من التداخل كما لا يخفى .

ثم انه ربما حكى عن الصدوقين انه لو استمر المرض رمضانين وجب الفداء للاول والقضاء للثانى ، لكن لا يبعد حمل كلامهما على ما اذا صح بعد رمضان الثانى ، بل عن الحلّى الجزم بذلك ، وهذا غير بعيد لان المقنع نقل بعنوان الفتوى كلام الفقه الرضوى الذى نصه هذا : واذا مرض الرجل و فاته صوم رمضان ، كله و لم يصمه الى ان يدخل عليه شهر رمضان من قابل فعليه ان يصوم هذا الذى دخل عليه و يتصدق عن الاول لكل يوم بمدّ من طعام و ليس عليه القضاء الا ان يكون قد صح فيما بين شهرين رمضانين ، فاذا كان كذلك ولم يصم فعليه ان يتصدق عن الاول لكل يوم بمدّ من طعام و يصوم الثانى ، فاذا صام الثانى قضى الاول بعده فان فاته شهرين رمضانين حتى دخل الشهر الثالث و هو مريض فعليه ان يصوم الذى دخله و يتصدق عن الاول لكل يوم بمدّ من طعام و يقضى الثانى ، فان من دقق فى هذه العبارة رآها واضحة فى ان المراد القضاء للثانى فيما اذا صح بعد رمضان الثانى (و يجب عليه القضاء للثالثة اذا استمر الى اخرها ثم برء و اذا استمر الى اربع سنين وجبت) الكفارة (للثالثة ويقضى للرابعة

إذا استمر إلى آخرها أي رمضان الرابع وأما إذا أحرّ قضاء السنة الأولى التي
سنين عديدة فلا تتكرر الكفارة بتكررها بل تكفيه كفارة واحدة .

مسئلة: ١٦ - يجوز اعطاء كفارة ايام عديدة من رمضان واحد او ازيد لفقير

إذا استمر إلى آخرها أي رمضان الرابع) وهكذا إلى السنة الخامسة وغيرها .
(وأما إذا أحرّ قضاء السنة الأولى إلى سنين عديدة فلا تتكرر الكفارة بتكررها بل
تكفيه كفارة واحدة) بلا خلاف كما في الجواهر ولا اشكال الا ما حكى عن المبسوط و
التذكرة فقد حكى الجواهر وتعليقه منتهى المقاصد عنهما تعدد الكفارة مع ان العلامة
في المنتهى وافق المشهور ، وقد ذكروا ان التذكرة لم يأت لما فتى به مستند ويدل على
كلام المشهور اصلاً لبراءة عن الزائد بعد عدم الدليل ، ولعل الشيخ والعلامة
استفادوا المناط من ادلة وجوب القضاء بين الرمضانيين والافالكفارة ، بان ذلك
عام لكل عام ، لكن لا مناط كما لا يخفى .

ثم الظاهر انه لا يجب تعجيل الفدية لعدم الدليل على ذلك ، نعم لا يجوز
التأخير إلى حدّ التهاون والاستخفاف لما عرفت وجهه في بعض المسائل
السابقة ، وهل يجوز التعجيل لا اشكال في انه لا يصح التعجيل قبل الافطار ،
لانه لم يتعلق به بعد ، اما بعد الافطار وقبل مجيء رمضان الثاني ، ففيه
احتمالان : عدم الصحة الاعلى نحو القرض الاحتساب ، لان ظاهر الادلة ان
الفدية بدل عن الصيام اذا لم يقدر ان يأتي به بين الرمضانيين فالموضوع لم
يتحقق بعد الابعاد مجيء رمضان الثاني ، وبهذا كان يفتى الوالد (ره) ، و
الصحة فيما اذا علم انه لا يقدر لانه بدل عن صيام رمضان كما هو ظاهر الادلة
فهى بدل طولى واذا علم انه لا يقدر على الصيام جاز اعطائها بعد الافطار ولو
في نفس شهر رمضان وهذا ليس ببعيد .

(مسئلة : ١٦ - يجوز اعطاء كفارة ايام عديدة من رمضان واحد او ازيد لفقير

واحد فلا يجب اعطاء كل فقير مد او احدا ليوم واحد .

مسئلة : ١٧ - لا تجب كفارة العبد على سيده من غير فرق بين كفارة التأخير وكفارة الافطار) ففي الاولى ان كان له مال واذن له السيد اعطى من ماله والا استغفر بدلا عنها .

واحد) سواء كانت كفارة المرض او السفر او الشيخوخة او غيرها ، بلا اشكال ظاهر (فلا يجب اعطاء كل فقير مد او احدا ليوم واحد) وذلك لا تطلق الادلة ، واحتمال انه يلزم التفريق لرواية على بن جعفر عن اخيه عليه السلام قال : سئلته عن رجل تتابع عليه رمضان لم يصح فيهما ثم يصح بعد ذلك كيف يصنع؟ قال : يصوم الاخير ويتصدق عن الاول بصدقه لكل يوم مد من طعام لكل مسكين . منظور فيه لعدم ظهوره في ذلك ، لاحتمال ان يكون المراد لاي مسكين ، وهل يصح اعطاء اقل مد للمسكين ليس ببعيد ، اذ لا يفهم من الروايات الاصل وجوب الاعطاء خصوصا بمعونة ما دل على احتساب كل طفلين مكان واحد .

(مسئلة : ١٧ - لا تجب كفارة) الزوجة على زوجها ولا كفارة سائر واجبي النفقه على منفقهم ، لاصالة البرائة وان كان المنفق غنيا ، ومن عليه الكفارة فقيرا فيجوز لهم الاخذ من الخمس والزكاة واعطائه كفارة لانها من شئونهم فيجوز الاعطاء لهم لذلك ، وكذا لا تجب كفارة (العبد على سيده) للاصل وليس ذلك من النفقة الواجبة عليه ، قال في المستمسك : كما لعله ظاهر (من غير فرق بين كفارة التأخير وكفارة الافطار) وسائر الكفارة (ففي الاولى ان كان له مال) بان قلنا بان العبد يملك وكان له (واذن له السيد اعطى من ماله والا استغفر بدلا عنها) وانما يحتاج الى اذن السيد لا تطلق ادلة الحجر ، قال سبحانه : ((لا يقدر على شئ)) لكن ربما يقال كما في المستمسك انها مختصة بغير الواجب التعييني ، ولذا ليس له المنع عن الصلاة انتهى . وهوتا مهل للسيد ان يمنعه عن الوضوء والغسل - اذ انحصر

وفي كفارة الافطار يجب عليه اختيار صوم شهرين مع عدم المال والاذن من السيد
وان عجز فصوم ثمانية عشر يوما وان عجز فلا استغفار .

مسئلة : ١٨ - الاحوط عدم تأخير القضاء الى رمضان اخر مع التمكن عمدا وان
كان لا دليل على حرمة .

ذلك بماله - فيرجع الى التيمم وان يمنعه عن الصلاة في ملابسه فيصلى عاريا او
يمنعه عن الاكل في السحور مما يضطر الى الافطار في النهار الى غير ذلك (و
في كفارة الافطار يجب عليه اختيار صوم شهرين مع عدم المال والاذن من السيد
وان عجز) عن الشهرين (فصوم ثمانية عشر يوما وان عجز فلا استغفار) .
ثم انه يحتمل ان يكون للسيد المنع عن الصوم ايضا لانه تصرف في نفسه و
عليه يرجع الى الاستغفار رأسا ، لكن قد عرفت ما فيه .
نعم يصح هذا الاشكال على مذاق المصنف القائل بان له حق المنع عن
التصدق .

(مسئلة : ١٨ - الاحوط عدم تأخير القضاء الى رمضان اخر مع التمكن عمدا وان
كان لا دليل على حرمة) قد اختلفوا في ذلك الى القولين :

الاول : عدم جواز التأخير ذهب اليه المشهور ، بل ارسله بعضهم ارسال
المسلمات ، وعن المحقق القمي في الغنائم وتبعه الما مقاني في تعليقه على
صيام منتهى المقاصد عدم الخلاف فيه .

والثاني : الجواز ذهب اليه المستند و تبعه منتهى المقاصد و جمع من
اجلاء المعاصرين لصاحب التعليقه و يظهر من المصنف ايضا حيث انه قال : لا
دليل على حرمة فاحتياطه لاجل الخروج عن خلاف المشهور ، وسكت على المتن
غير واحد من المعلقين كالسيد البروجردى وغيره ، استدلل للقائلين بعدم
الوجوب ، بقوله تعالى : ((فعدة من ايام اخر)) فاطلاقه شامل للسنوات الاتية ،

واطلاقات روايات القضاء، واصل البرائة عن التعجيل ، وخصوص صحيح الفضل الدال على جواز السفر طول السنة .

ورواية سعد بن سعد، عن رجل عن ابي الحسن عليه السلام قال: سئلته عن رجل يكون مريضاً في شهر رمضان ثم يصح بعد ذلك فيؤخر القضاء سنة او اقل من ذلك او اكثر ما عليه في ذلك؟ قال عليه السلام: احسب له تعجيل الصيام فان كان اخره فليس عليه شيء بتقريب ان نفي الشيء شامل للاثم والكفارة وغيرهما خرجت الكفارة بالدليل وبقى الباقي تحت الاطلاق، مضافاً الى انه لو سقطت هذه الفقرة بالمعارضة لم تسقط سائر الفقرات كما قرر في الاصول .

نعم الخبر مرسل وان رواها الشيخ في التهذيب والاستبصار .

واما القائلون بعدم جواز التأخير فقد استدلل لهم بجملة من الروايات المخصصة لتلك الادلة والرافعة للاصل والمعارضة لخبر سعد، مثل الروايات المشتملة على لفظ التهاون و التواني و التضييع، وورد عليه بان كل ذلك اعم يقال تهاون و تواني عن اداء اليومية فيمن اخرها الى اخر الوقت كما ورد انه من اخر الصلاة الى اخر الوقت تقول له الصلاة ضيعتني ضيعك الله فهذه الالفاظ تقال للموخر سواء الى اخر الوقت او الى ما بعد الوقت .

و مثل صحيح الفضل عن الرضا عليه السلام ، وفيه فاما الذي لم يفق فانه لما مر عليها السنة كلها وقد غلب الله تعالى عليه فلم يجعل له السبيل الى اداها سقط عنه ، و اورد عليه بانه بصد د ان القضاء لا يجب بالنسبة الى من لا يقدر كل السنة فلا يدل على وجوب التقديم الى رمضان الثاني ، والانصاف ان بعض الروايات لا يخلو من اشعار، ولذا ذهب الاجلة من الفقهاء كالرياض والحدائق والجواهر وغيرهم من متقدميهم و متأخريهم الى الوجوب، الا ان الفتوى بذلك مشكلة ، والاحتياط اقرب والمستمسك وان ذكر اولاً ان دليل عدم جواز التأخير

مسئلة : ١٩ - يجب على ولي الميت قضاء ما فاته من الصوم لعذر من مرض او

سفر او نحوهما

غير ظاهر الا انه مال اخيرا الى عدم الجواز وبناءً على عدم الجواز ، لا يجوز التأخير الى وقت يعلم انه لا يقدر كما اذا علمت المرأة انها تحيض او علم الانسان انه للحر او للضعف او للمرض و نحوه لا يقدر من القضاء و يكون حاله حال من يعلم انه لا يقدر من الصلاة اخر الوقت فانه يجب عليه التقديم اول الوقت ، واذا علم الانسان انه اما ان يقضى الصيام السابق ، واما ان يأتي بالصوم المستقبل ، لانه لا يقدر على كليهما فهل يقدم القضاء لانه وقته او يقدم شهر رمضان الاتى لانه اهم ، او يخير كالانسان الذى يعلم انه لا يقدر الا على صوم نصف الشهر او الا على صلاة ركعتين عن قيام فى مثل الظهر ، احتمالات : وان كان الظاهر لزوم تقديم القضاء ، وذلك لانه وقته ولا دليل على اهمية اللاحق حتى يجب عليه حفظ القدرة لذلك ، ويترتب على وجوب القضاء بين رمضانين عدم جواز السفر اذا ضاق الوقت فى سفر يفطر فيه ، اللهم الا ان يقال ان عدم جواز السفر مما يلزم من وجوده عدمه اذا السفر حينئذ يكون عصيانا وسفر المعصية يصام فيه فتأمل ، كما يترتب عليه ايضا عدم جواز الافطار قبل الظهر ، وان جاز الافطار قبل الظهر فيما اذا كان موسعا ، الى غير ذلك من الفروع المترتبة على الوجوب .

(مسئلة : ١٩ - يجب على ولي الميت قضاء ما فاته من الصوم لعذر من مرض او

سفر او نحوهما) الحكم فى الجملة معروف بين الاصحاب ، بل فى الحدائق و المستند و الجواهر و منتهى المقاصد وصف ذلك بالشهرة ، وعن الكفاية و فى المستمسك وصفه بالمعروفية ، بل عن بعض نفي الخلاف الا من العمانى فيه ، وعن الخلاف و السرائر و المنتهى الاجماع عليه ، ويدل على المشهور متواتر الروايات كصحيحة حفص بن البختري ، عن ابى عبدالله عليه السلام فى الرجل يسمهوت

ج ٢ يجب على ولي الميت قضاء ما فاتته من الصوم لعذر دون غيره ٢٣٦

وعليه صلاة او صيام؟ قال: يقضى عنه اولى الناس بميراثه قلت: فان كان اولى الناس امرئته، قال: لا الا الرجال .

وما رواه الصدوق ، عن الصادق عليه السلام انه قال : اذا مات الرجل و عليه صوم شهر رمضان فليقض عنه من شاء من اهله .

وفى رواية محمد بن مسلم ، عن احد هما عليهما السلام : ولكن يقضى عن الذى يبرء ثم يموت قبل ان يقضى .

و مكاتبة الصفار ، قال : كتبت الى الاخير عليه السلام رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة ايام وله وليان هل يجوز لهما ان يقضيا عنه جميعا خمسة ايام احد الوليين وخمسة ايام الاخر؟ فوقع عليه السلام : يقضى عنه اكبر ولييه عشرة ايام انشاء الله .

وما رواه حماد بن عثمان ، عن ذكره ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئلته عن الرجل يموت وعليه دين من شهر رمضان من يقضى عنه ؟ قال : اولى الناس به . قلت : وان كان اولى الناس امرئته قال : لا ، الا الرجال .

وما رواه ابو بصير، قال : سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر فى شهر رمضان فادركه الموت قبل ان يقضيه؟ قال : يقضيه افضل اهل بيته .

وفى رواية ابن بكير عن بعض اصحابنا ، عن الصادق عليه السلام : فان مرض فلم يصم شهر رمضان ثم صح بعد ذلك ولم يقضه ثم مرض فمات فعلى وليه ان يقضى عنه لانه قد صح فلم يقض ووجب عليه .

والرضوى ، قال عليه السلام : اذا مات الرجل وعليه صوم من شهر رمضان فعلى وليه ان يقضى عنه ، وكذلك اذا فاتته فى السفر الا ان يكون مات فى مرضه من قبل ان يصح فلا قضاء عليه ، واذا كان للميت وليان فعلى اكبرهما من الرجال ان يقضى عنه ، فان لم يكن له ولي من الرجال قضى عنه و ليه من النساء . الى

غيرها من الروايات .

اما ابن ابي عقيل فاجب التصدق عنه ولم يوجب القضاء على الولي وادعى تواتر الاخبار به ، وربما يستدل له باصل البرائة عن القضاء ، ويقوله تعالى : ((كل امرء بما كسب رهين)) وقوله : ((لا تزر وازرة وزر اخرى)) وبجملة من الروايات : كصحيح ابن بزيغ ، عن ابي جعفر الثانى عليه السلام ، قلت له : رجل مات و عليه صوم يصام عنه او يتصدق قال : يتصدق فانه افضل .

و صحيحة ابي مريم الانصارى ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا صام الرجل شيئا من شهر رمضان ثم لم يزل مريضا حتى مات فليس عليه قضاء ، وان صح ثم مرض حتى يموت وكان له مال تصدق عنه فان لم يكن له مال تصدق عنه وليه .

و خبر دعائم الاسلام ، عن على عليه السلام قال : من مرض فى شهر رمضان فلم يصح حتى مات فقد حيل بينه وبين القضاء و من مرض ثم صح فلم يقض حتى مات فيستحب لوليه ان يقضى عنه ما مرض عليه ولا تقضى امرئة عن رجل . والاصل مرفوع بالادلة السابقة ، والاتيان يراد بهما التكاليف المقررة على الانسان سواء كان مبعث تلك التكاليف نفس الانسان او غيره ، ولذا كثر فى الشريعة تحمل الانسان تبعة غيره مثل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والشهادة والدية على العائلة وغيرها الى غيرها ، والروايات المذكورة على حجية سند اثنتين الاولتين ، وصراحة الدلالة لا بد من رد علمها الى اهلها بعد اعراض المشهور عنها قديما وحديثا ، وربما حملت على التقية ، لكن الجمع الدلالى مقدم كما قرر فى محله ، وربما قيل باختلاف نسخ رواية ابي مريم ، وفيه ما لا يخفى ان ليس ذلك اختلافا ضارا كما يعرفه من راجع النسخ المختلفة .

ثم انه حكى عن الانتصار ايجاب الصدقة ان خلف مالا والافعلى وليه

لا متركه عمدا اوتى به وكان باطلا من جهة التقصير فى اخذ المسائل وان كان
الاحوط قضاء جميع ما عليه وان كان من جهة الترك

القضاء للصحيحة المذكورة وللإجماع الذى ادعاه ، واشكل عليه الحلّى يانه لم
يذهب الى ما قاله السيد غيره وردّه المعتر قائلًا وليس ما قاله صوابا مع وجود
الروايه الصريحه ، وقتوى الفضلاء من الاصحاب و دعوى علم الهدى الاجماع على
ما ذكره فلا قل من ان يكون قوله ظاهرا بيتهم انتهى . كما انه حكى عن المبسوط
والاقتصار و الجمل التخيير بين الصدقة والقضاء جمعا بين الطائفتين من
الروايات ، و الانصاف انه لولا ذهاب المشهور من العلماء الى ما افتى به فى
المتن لكان اللزم الجمع بين الروايات بالتخيير و افضلية الصدقة لجهة الروايتين
ويوئد هما الدعائم سندا و وضوح دلالتها و عدم المناقات بينهما وبين روايات
المشهور ، بل الجمع الداللى بينهما ظاهر و اشكال المستند على هذا الجمع
غير وارد ، و ليس هناك اعراض عنهما بعد ما عرفت من العمل بهما من مثل هولاء
الاعاظم ، وردّ المتأخرين لهما ببرد و علمية لا طرحهما بالاعراض .

وكيف كان فلا حوط قول المشهور (لا ما تركه عمدا اوتى به وكان باطلا من
جهة التقصير فى اخذ المسائل) كما حكى عن جماعة منهم المحقق فى المسائل
البغدادية ، كما عن الشهيد فى الذكرى نسبه اليه و الى شيخه عميد الدين و
اختاره هو و اختاره المدارك فى المحكى عنه و قوى فى محكى الرياض احتمال
ظهور سياق الاخبار فى ذلك و اختاره الحدائق ، و استدلوا لذلك بامرين :

الاولى : انصراف الاخبار المطلقة الى ما فاته لعذر .

والثانى : ان روايات وجوب القضاء منها ما صرح فيه بالسبب الموجب للترك
من الاعذار التى هى الحيض او المرض او السفر و منها ما هو مطلق فيحتمل
المطلق على المقيد ، (وان كان الاحوط قضاء جميع ما عليه وان كان من جهة الترك

عمدا نعم يشترط في وجوب قضاء ما فات بالمرض ان يكون قد تمكن في حال حياته من القضاء واهمل، والا فلا يجب لسقوط القضاء حينئذ كما عرفت سابقا

عمدا) والاطلاق هو المعروف بين الفقهاء كما في منتهى المقاصد، وظاهر فتوى الاكثر كما في المستند، وهما كالمستمسك وغيرهم اختاروا هذا القول، وذلك لاطلاق النصوص والانصراف الى كون الترك لعذر ممنوع بعد شيوخ المفطرين، خصوصا في اهل البادية الذين لا يهتمون بالدين واكثر شيوعا بطلان صوم من يصوم منهم لعدم تعلم المسائل، ولا وجه لحمل المطلق على المقيد هنا لعدم تنافي ظاهريهما، والحمل انما هو في صورة التنافي، وهذا ولكن الاقرب هو الاحتياط الوجوبي، اذ في الاطلاق نظر لقوة احتمال الانصراف خصوصا اذا كان الترك على وجه الطغيان والعصيان كما ذكره السيد البروجردى .

(نعم يشترط في وجوب قضاء ما فات بالمرض) ونحوه (ان يكون قد تمكن في حال حياته من القضاء واهمل، والا فلا يجب لسقوط القضاء حينئذ كما عرفت سابقا) بلا خلاف كما في الجواهر، ولا اشكال كما في المستمسك، وذلك للنصوص التي تقدمت في المسائل السابقة .

نعم قد اختلفوا فيما فات لاجل السفر وقد عرفت ان الاقرب كون ذلك كالفوت في حال الحيض، ثم انه لا فرق فيما اذا اهل بين ان يكون الاهمال عمدا او نسيانا وغفلة ونحوهما .

نعم لو اهل لتبديل اجتهاده او تقليده كما اذا كان يرتمس في الصوم عمدا في وقت كان يرى الارتماس مبطلا ثم تغير اجتهاده او تقليده فراه غير مفطر لم يجب على وليه القضاء، لانه من قبيل اختلاف اجتهاد الميت والولى في المفطرات، وفيه يظهر انه مع اختلاف اجتهادهما، او تقليدهما لا يجب على الولى القضاء، وذلك لانصراف الادلة عن مثل ذلك .

ولا فرق في الميت بين الاب والام على الاقوى .

واما لونسى ان عليه القضاء ، فالظاهر انه يجب على الولي لاطلاق الادلة كما انه لولم يصم لنسيان الشهر او الغفلة عنه وجب عليه القضاء ، (ولا فرق في الميت بين الاب والام على الاقوى) كما نسب الى الاكثر ، وربما نسب الى المعظم ، وذهب آخرون الى عدم وجوب القضاء واختاره المستند .

اما الاولون فقد استدلوا بادلة اشتراك التكليف ، وبما دل على انه يقضى عن المرثة اذا طمئت او مرضت ، وبما دل على ان الصوم دين ، ويقوله عليه السلام فى خبر ابن بكير ، لانه قد صح فلم يقض ووجب عليه فان عموم العلة شامل له .

وبرواية ابن سنان ، عن الصادق عليه السلام قال بالصلوة التى حصل وقتها قبل ان يموت الميت يقضى عنه اولى الناس به . بعد اتحاذ الحكم فى بابى الصوم والصلاة ، واطلاق الميت للرجل والمرثة ، واشكل القائلون بالعدم على الكل . اما ادلة الاشتراك ، فبانها تدل على اشتراك النساء للرجال فى الاحكام الموجهة اليهم ، لا الاشتراك معهم فى الاحكام التى قيد الموضوع فيها بالرجل ، فان روايات الباب كلها مقيدة بالرجل .

واما ما دل على ان المرثة يقضى عنها فى حالة الطمئ والمرض ، فبان وجوب القضاء عنها لا يلزم وجوبه على الولي .

واما ما دل على ان الصوم دين فبانه لا تلازم بين الدين وبين كونه على الولي واما العلة فى خبر ابن بكير ، فبانه لا يعلم كونها عامة من هذا الوجهة اذ مصب العلة جهة اخرى ، هذا لكن لا يبعد الفهم العرفى بالاستواء من الادلة المذكورة بل لا يبعد اطلاق الحكم بالنسبة الى كل ولي ، اذ لم يذكر فى النص خصوص الاب والام فالاطلاق محكم اللهم الا ان يمنع ذلك بالانصراف فتأمل .

وكذا لافرق بين ما اذا ترك الميت ما يمكن التصدق به عنه وعدمه .
وان كان الاحوط فى الاول الصدقة عنه برخاء الموارث مع القضاء والمبراد
بالولى هو الولد الاكبر .

(وكذا لافرق بين ما اذا ترك الميت ما يمكن التصدق به عنه وعدمه) كما هو
المشهور، خصوصا بين المتأخرين، وعن السرائر دعوى الاجماع عليه كما تقدم .
(وان كان الاحوط فى الاول) ما اذا ترك ما يمكن التصدق به عنه (الصدقة عنه
برخاء الموارث مع القضاء) الخروج عن خلاف السيد الذى قد سبق انما دعوى الاجماع على
الصدقة تبعا للصحيحة، وذكر المعتمد مطابقتها لفتوى الفضلاء من الاصحاب، وقد
عرفت ان الاشكالات على الرواية غير واردة فلا يبعد العمل عليها فى الجملة،
(والمراد بالولى هو الولد الاكبر) وقد اختلفوا فى ذلك على اقوال :

الاول : ما ذكره المصنف، وقد نسب هذا القول الى المعظم، وعليه يخرج
سائر الورثة .

الثانى : ما حكى عن المفيد من ان الولاية لا تختص بالاولاد، بل تشمل غيرهم
من سائر الوراث، ومع فقد المذكور تكون الولاية للاناث، وعن الدروس انه بعد
نقل هذا الكلام عن المفيد قال : انه ظاهر القدماء .

الثالث : ما حكى عن ابن البراج من انه خصص الولاية الاولاد وجعل الذكور
منهم مقدمين على الاناث .

الرابع : ان الولاية للاولى بالميراث من الذكور مطلقا فى كل الطبقات فلا
تشمل الاناث اصلا، وهو المحكى عن ابن الجنيد وابنى بابويه والمدارك، واختاره
الحدائق والمستند وغيرهم، وهذا القول هو الاقرب، وذلك لاطلاق ادلة قضاء
الصوم على الولي الشامل لكل الاولياء واستثناء النساء، ويدل عليه صحيحة حفص بن
البخترى، عن ابي عبد الله عليه السلام، فى الرجل يموت، وعليه صلاة او صيام؟ قال :

يقضى عنها ولي الناس بميزاته . قلت : فان كان اولى الناس به امرئة ؟ فقال : لا الا الرجال .

ومرسلة حماد بن عثمان ، عن ذكره ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : سئلته عن الرجل يموت وعليه دين من شهر رمضان من يقضى عنه ؟ قال : اولى الناس به . قلت : وان كان اولى الناس به امرئة ؟ قال : لا الا الرجال .

وفى صحيحة ابي مريم صام عنه وليه . بل وصحيحة ابي بصير يقضيه افضل اهل بيته ((بعد وضوح ان المراد ليس الافضيلة بالمعنى المتعارف)) .

وفى رواية ابن بكير فعلى وليه ان يقضى عنه ،

وفى الفقه الرضوي : فعلى وليه ان يقضى عنه .

وفى الدعائم فيستحب لوليه ان يقضى عنه ، وقد تقدمت هذه الاحاديث ولذا

لم نكررها .

اما الذين قالوا بقضاء الولد الذكر الاكبر ، فقد قالوا بانصراف ((الولي)) في الروايات السابقة اليه ، وفيه وضوح المنع عن الانصراف ولم يعلم سبب واضح لدعواهم الانصراف مع ظهور الاطلاق واستدلوا لذلك ايضا بقوله تعالى : ((فهب لي من لدنك وليا)) وفيه انه لا دلالة في ((المولى)) في الاية الكريمة ولو فرض فيه الدلالة من القرائن الخارجية ، فذلك لا يوجب صرف الولي الى هذا المعنى في كل مكان ، كما انه استدلل لذلك بمكاتبة الصفار الى الاخير عليه السلام ، رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة ايام وله وليان هل يجوز لهما ان يقضيا عنه جميعا خمسة ايام احد الوليين وخمسة ايام الآخر ؟ فوقع عليه السلام : يقضى عنه اكبر ولديه عشرة ايام ولاء انشاء الله تعالى ، بناء على ان تكون ((النسخة)) ولديه لكن الموجود في الوسائل والكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار ((وليه)) لا ولديه وفى تعليقة منتهى المقاصد ان الموجود في نسخة الوسائل المصححة جدا ،

وان كان طفلا او مجنونا حين الموت بل وان كان حملا .

والمقرره على الفاضل المجلسى ره ((ولييه)) لا ولديه ، كما انه ربما ايد والوجوب على الاكبر من الذكور بانه فى مقابل الحياة ، وفيه انه لا دليل على ذلك ، بل هذا ما ذكره بعض الفقهاء استنباطا فلا يكون منشاء لحكم الشرعى .

واما الذين قالوا بقضاء النساء ايضا فقد استدلوا بالرضوى الذى نقلناه سابقا وفيه وان لم يكن له ولى من الرجال قضى عنه وليه من النساء ، وباطلاق اد له لولى فى جملة من الروايات ، وفيه اما الرضى فهو ضعيف ، واما الاطلاق فهو مقيد بالروايات المعتبرة التى مرت مقيدة الولى بكونه رجلا .

واما الذين قالوا بتعميم الحكم بالنساء من الاولاد ان لم يكن ذكور ، فقد استدلوا باطلاق الولى ، فانه يشمل النساء ، واستدلوا لعدم الوجوب على غير الاولاد بان الاولاد اقرب الى الميت فهم المعنيون بالولى ، دون من سواهم من الورثة ، وفيه ان الولى مقيد بعدم كونها مرثية ، كما انه مطلق بالنسبة الى سائر مراتب الاولياء فى الارث .

ثم لو كان للميت اب وولد ، فهل الواجب قضاء الاب لانه اكبر وقضاء الولد لانه اكثر حصة من الاب ، احتمالان : وان كان لا يبعد الثانى لما ذكر لانه لو لم يكن اولى لم يكن اكثر حصة ، والمراد الاكثرية الطبيعية والافريعا اخذ الاب اكثر كما اذا خلف ابا وعشرة اولاد ، والكلام فى المقام طويل محلّه ، غسل الميت وقضاء صلاته . (وان كان طفلا او مجنونا حين الموت بل وان كان حملا) وفاقا لصاحب الجواهر وبعض آخر ، وخلافا للمحكى عن الشهيد وحاشية الارشاد والايضاح وكشف الغطاء والمستند ، استدلل للقول الاول باطلاق الادلة فانه اذا اكمل صار وليا ، ويان له الحياة على قول المشهور ، واستدل للقول الثانى بان لا يجب عليه حال الوفاة فيستصحب عدم الوجوب بعد كما له وعن المسالك والروضة الترد فى المسألة ، لكن لا يخفى ان الاستصحاب لوجه له بعد تبدل موضوعه فالاطلاق

- مسئلة : ٢٠- لو لم يكن للميت ولد لم يجب القضاء على احد من الورثة وان كان
 الاحوط قضاء اكبر الذكور من الاقارب عنه •
- مسئلة : ٢١- لو تعدد الولي اشتركا

• اقرب

نعم اذا لم يكمل كان مات و هو طفل او بقى مجنونا و نحوه كانت الولاية
 لغيره •

(مسئلة : ٢٠- لو لم يكن للميت ولد لم يجب القضاء على احد من الورثة وان
 كان الاحوط قضاء اكبر الذكور من الاقارب عنه) لما عرفت في المسئلة السابقة ، ثم
 لا يبعد ان يقال باستحباب قضاء النساء ان لم يكن ذكور للرؤى فانه صالح
 للحكم الاستحبابى للتسامح في ادلة السنن ، خصوصا مع وجود فتوى الفقيه ،
 وقد تقدم ان اصل الحكم ليس على سبيل الوجوب التعيينى ، بل يقوم التصديق
 مقامه •

(مسئلة : ٢١- لو تعدد الولي اشتركا) كما لو كان له ولدان في سن واحد
 وكذلك في سائر الطبقات والاشتراك انما هو لتساوى نسبة الولاية اليهما ، ولو
 كان له ولدان احدهما اكبر من الآخر فقد ادعى الاجماع على تقديم الاكبر منهما
 كما يدل عليه ايضا مكاتبة الصفار ، بل وقوله عليه السلام : افضل اهل بيته ، اما
 في مكاتبة الصفار من قوله عليه السلام ولاءه فحمله على الاستحباب بقرينة
 خارجية لا ينافى الوجوب بالنسبة اصل تحمل الولي الاكبر •

ثم انه لو كان كسر فيما كان الوليان المتساويان ، كما اذا كان عليه يوم من
 الصوم ، فالظاهر وفاقا للمستند والمستمسك وغيرهما الوجوب كفاية •

اما احتمال ان يكون كل نصف يوم على احد هما ويجب عليهما صوم يوم يوم
 نصف يوم من باب الواجب و نصفه الاخر من باب المقدمة ، فمردود اذ الظاهر ان

وان تحمل احدهما كفى عن الآخر كما انه لو تبرّع اجنبى سقط عن الولى .
مسئلة : ٢٢ - يجوز للولى ان يستأجر من يصوم عن الميت وان ياتى به

هذا التكليف على هذه الطبيعة ، وهذا يناسب الوجوب الكفائى عرفا ، وعليه
فاذا عجز احدهما عن الصوم او لم يقم عنده طريق على اشتغال ذمة الميت
بالصوم وجب على الآخر القيام ، ومنه يظهر وجه قوله ((ره)) (وان تحمل احدهما
كفى عن الآخر) وان لم يرض الآخر بذلك ، ولو صام كلاهما معا فيما كان عليه
يوم واحد ، فالظاهر الكفاية وان الله تعالى يختار ما شاء منهما ، كما اذا وقف
كلاهما للصلوة عليه فلا يقال ببطلان الاثنين ووجوب الصيام والصلاة من جديد
(كما انه لو تبرّع اجنبى سقط عن الولى) وفاقا لغالب المعلقين ، وعلله المستمسك
بانتفاء الموضوع انتهى . مضافا الى انه دين والدين يؤدّى بذلك خلافا للمستند
حيث قال : الحق عدم السقوط عن الولى بتبرّع الغير ولا باستيجاره او وصية الميت
بالاستيجار للاصل فان قيل بفعل الغير بيرة ذمة الميت ولاصوم عليه فلامعنى
لقضاء الولى عنه ، قلت : لا ارى مانعا من قضاء متعدد عن واحد الخ . وفيه انه
مع براءة ذمة الميت لاصيام عليه و موضوع النص والفتوى فيما اذا كان عليه صيام
نعم فيما اذا استأجر ونحوه ولم يأت ذلك الطرف لم يسقط عن ذمة الولى
كما انه اذا اوصى كان السقوط مراعى بالقيام خارجا ، ثم انه لاحق للولى ان يمنع
غيره عن القيام ، اذ ليس الشئ ملكا له ، وكذلك اذا وصى الميت لاحق للوصى فى
المنع ، واعتبار هذا حق فيشملة لا يتوى حق امرء مسلم ممنوع صغرى .
ثم ان المراد بالاجنبى غير الولى ولو كان قريبا وذلك يشمل الرجال و
النساء .

(مسئلة : ٢٢ - يجوز للولى ان يستأجر من يصوم عن الميت وان ياتى به)

مباشرة وإذا استأجر ولم يأت به الموجراواتى به باطلالم يسقط عن الولى

مباشرة) كما هو المشهور، خلافا لما يحكى عن صاحبى المفاتيح والكفاية من المناقشة والتردد فى الاستيجار، وقد تقدم عن صاحب المستند عدم صحة الاستيجار.

قال فى المفاتيح: المشهور صحة الاستيجار، وفيه تردد لفقد النص فيه وعدم حجية القياس حتى يقاس على الحج، او على التبرع وعدم ثبوت الاجماع بسيطا او مركبا، انتهى. واستدل غيره بالاصل وبان الادلة دلت على قضاء الولى، فكفاية قضاء غيره عنه تحتاج الى دليل وهو مفقود، هذا ولكن الظاهر الصحة من باب صحة مطلق الاستيجار وهذا من صغرياته، بالاضافة الى ان المفهوم من كونه دينا كما فى بعض الروايات بضميمة قوله (ص) لمن اراد الحج عن ابيه، ارأيت لو كان على ابيك دين، صحة اتيان الغير له مطلقا سواء كان تبرعا او استيجارا، ويؤيده فى المقام ما ذكره المستمسك من ظهور الدليل فى ان المقصود تفريغ ذمة الميت، لا خصوص مباشرة الولى لذلك، انتهى.

هذا بالاضافة الى ظهور قول الصادق عليه السلام فى رواية الصدوق (ره) اذا مات الرجل وعليه صوم شهر رمضان فليقض عنه من شاء من اهله، فى صحة التبرع واذا صح التبرع صحت الاجارة لوحدة الملاك فيهما.

وكيف كان فلا ينبغى الشبهة فى ذلك، ومثل الاجارة المصالحة والجعالة ونحوهما، لان الكل من واد واحد (واذا استأجر ولم يأت به الموجراواتى به باطلا لم يسقط عن الولى) لانه تكليف الولى وسقوطه عنه ليس بالاجارة، بل بان يؤتى به فاذا لم يؤت به كان باقيا فى ذمته وليس هذا من قبيل ما اذا اعطى للعالم العباداة ليعطيها فاعطاها ثقة ثم انه لم يأت بها خيانة او عدرا حيث انه يسقط عن العالم الواسطة، اذ انه كلف بايصالها الى الثقة، وقد فعل فلا

مسئلة : ٢٣- اذا شك الولى فى اشتغال ذمة الولى وعدمه لم يجب عليه شئ ولو علم اجمالا وتردد بين الاقل والاكثر جازله الاقتصار على الاقل

تكليف له فوق ذلك ، كما يحكى ذلك عن الماتن حيث قال له بعض من اخذ منه العبادة ، انى لم افعلها ، فعليكم ان تعطوها لغيرى فقال ((ره)) : ان تكليفى كان ان اوصلها الى ثقة وقد فعلت ، وانما بقى عليك التكليف ، انتهى . وكذلك اذا اعطى الوصى الى الثقة ثم ظهر انه لم يفعلها فانه قد فعل ما هو تكليفه الا اذا كانت الوصية بحيث تقصد الاتيان الخارجى لا مجرد الاعطاء .

(مسئلة : ٢٣- اذا شك الولى فى اشتغال ذمة الولى وعدمه) بان لم يعلم هل كان حيا الى رمضان او لا (لم يجب عليه شئ) لاصالة فراغ ذمته ، كما اذا لم يعلم هل وجب عليه خمس او زكوة او حج او ماشبه ، واذا علم بانه كان حيا لكن لم يعلم هل صام او لم يصم او علم بانه لم يصم لكن شك فى انه هل قضا ام لا ؟ ان الظاهر فى الاول حمل فعل المسلم على الصحيح ، وكذلك فيما اذا علم انه كان عليه خمس لكنه لم يعلم هل اداها ام لا ؟ فان قوله عليه السلام ضع امر اخيك على احسنه شامل لذلك ، كما ذكرناه فى كتاب الحج وغيره مفضلا ، وكذلك بالنسبة الى الثانى ، ولذا جرت السيرة بعدم القضاء عنهم ، وان علموا بانهم لم يصوموا لسفر او مرض ثم شكوا فى اتهم هل قضاوا او لا ؟

وربما ادعى ان النصوص ظاهرة فى صورة العلم بانه كان فى ذمة الميت ، لكن هذه الدعوى تحتاج الى التأمل ، ومما تقدم يعرف انه لا مجال لجريان اصالة عدم اتيان الميت (ولو علم اجمالا) بان عليه صياما (وتردد بين الاقل والاكثر جاز له الاقتصار على الاقل) وذلك لاصالة عدم التكليف الزائد ، عليه او على الوارث من جهة الميت ، ولو علم اجمالا ان عليه صوم شهرين مثلا ، اما للقتل او كفارة رمضان صام بنية ما فى الذمة ولو علم اجمالا بان عليه صوما او صلاة لم يزم

مسئلة : ٢٤ - اذا اوصى الميت باستيجار ما عليه من الصوم او الصلاة سقط

عن الولى بشرط اداء الواجب صحيحا والا وجب عليه

الاتيان بهما ولو كان على الميت كفارة شهر رمضان جاز للوارث العتق او الصيام او الاطعام ، لاصالة بقاء التخيير من غير فرق بين ان كان الميت شرع في الصيام او غيره ام لا ؟ لان الشرع لا يوجب تعيين المشروع فيه كل هذا بناء على وجوب قضاء غير شهر رمضان على الولى ، والظاهر انه تأتى هنا المسئلة المشهورة فيمن شك بعد ان اهل بالنسبة الى قضاء نفسه ، فقد ذهب بعض هناك ان احتمال التكليف اللازم ملزم ، وبعض الى وجوب العمل بقدر الظن ، وآخرون الى جريان الميراث ، لأن المسئلتين من واد واحد .

(مسئلة : ٢٤ - اذا اوصى الميت باستيجار ما عليه من الصوم او الصلاة سقط

عن الولى) كما قيل لان الميت صرف الواجب من الولى الى غيره وله حق هذا الصرف ، لانه تكليفه كما اذا جعل القيم على اولاده زيدا مثلا فانه بذلك يصرف قيمومة الحاكم الشرعى الى زيد ، هذا بالاضافة الى انه يشمل عموم وجوب الوصية ، لكن الظاهر ان السقوط عن الولى مشروط (بشرط اداء الواجب صحيحا) اذ لا دليل على ان الوصية تصرف تكليف الولى ولا يقاس ذلك بجعل القيم على الاولاد اذ جعل القيم من حق الميت نضا واجماعا بخلاف المقام وعمومات ادلة الوصية غير سالحة للصرف ، وعليه فاذا علم الولى بان الاجير يأتى به صحيحا او لو هن باب ازالة الصحة كفى (والّا وجب عليه) الاتيان ونحوه ، مما يوجب فراغ ذمة الميت ، والظاهر انه يكفى اجتهاد الوصى وتقليده فى العمل وان كان مخالفا لاجتهاد الولى او تقليده .

نعم اذا علم الولى بالبطلان لم يكف عمل الوصى وان كان عن اجتهاد او

تقليد ، ثم هل للولى ابطال الوصية لانها تصرف فى حقه ام للعمومات نقود

مسئلة : ٢٥- انما يجب على الولى قضاء ما علم اشتغال ذمة الميِّت به او شهدت به البينة واقربه عند موته .

الوصية احتمالان وان كان الثانى اقرب .

(مسئلة : ٢٥- انما يجب على الولى قضاء ما علم اشتغال ذمة الميِّت به او شهدت به البينة واقربه عند موته) لا قبل الموت بمدة ، اذا اقرار عند الميِّت حجة ، لان اقرار العقلاء على انفسهم جائز ، اما اقراره قبل الموت بمدة يمكن ان يكون اتى به بينه وبين الموت ، فليس هذا اكثر من علم الولى بانه كلف بالقضاء ما قد عرفت ان حمل فعله على الصحيح يوجب رفع التكليف عن الوصى ، ومنه يعلم ان المراد شهادة البينة شهادة توجب بقاء الشغل الى الموت كان تشهد قبل الموت بيوم بانه مشغول بشهر من الصيام او تشهد بعد الموت بانه مات مشغول الذمة ، اما اذا شهدت قبل الموت بمدة يمكن ان يكون قد اتى به بعد الشهادة او شهدت بعد الموت بانه قبل سنين كان مشغول الذمة بحيث يمكن ان يكون قد اتى به فى حال حياته ، لا توجب الشهادة تكليفا على الولى لجريان اصالة الصحة كما عرفت .

ثم انه يبقى الكلام فى اقراره ، فهل هو اقرار فى حق نفسه حتى يشمل ما اقرار العقلاء على انفسهم ، او انما اقرار فى حق غيره اذ معنى هذا الاقرار خصوصا اذا كان قبل الموت بقليل ، انه يجب على الولى احتمالان : ولا يبعد الثانى اذ لا اثر لهذا الاقرار الا تكليف الولى فليس ذلك مثل ما اذا اقر بانه مديون لفلان لان المال ماله الآن و اقراره ضرر عليه وان صار بالمال ضررا على الوارث ، لكن الظاهر ان سرقة المتسرعة على قبول امثال هذا الوصايا والاقرارير ولعل ذلك من جهة ان الاقرار يشبث التكليف على المقروء تكليف الولى فرع تكليف المقرء . وان كانت المسئلة تحتاج الى التتبع والتأمل .

وَأَمَّا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَشَكَّ فِي آتِيَانِهِ حَالَ حَيَاتِهِ أَوْ بَقَاءِ شُغْلِ ذِمَّتِهِ
فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْوَجُوبِ عَلَيْهِ بِاسْتِصْحَابِ بَقَائِهِ .
نَعَمْ لَوْ شَكَّ هُوَ فِي حَيَاتِهِ وَاجْرَى الْإِسْتِصْحَابُ أَوْ قَاعِدَةُ الشُّغْلِ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ
حَتَّى مَاتَ فَالظَّاهِرُ وَجُوبُهُ عَلَى الْوَلِيِّ .

(وَأَمَّا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَشَكَّ فِي آتِيَانِهِ حَالَ حَيَاتِهِ أَوْ بَقَاءِ شُغْلِ ذِمَّتِهِ
فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْوَجُوبِ عَلَيْهِ) . وَاحْتِمَالُ الْوَجُوبِ أَيْضًا هُوَ (ب) سَبَبُ (اسْتِصْحَابِ
بَقَائِهِ) . لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَسْلِ الصَّحَّةِ بِالْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَا مِنْ مَقْدَمِ عَلَى الْإِسْتِصْحَابِ
وَلِذَا لَا يَقُولُونَ بَانَ الْوَاجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ تَخْمِيسَ أَمْوَالِ الْمَيِّتِ وَإِنْ عَلِمَ تَعَلُّقَ الْخَمْسِ
بِهِ فِي حَيَاتِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَمِنْهُ يَظْهَرُ أَنَّ تَوْقُفَ بَعْضِ الْمَعْلُوقِينَ كَالسَّيِّدِ
الْبُرُوجَرْدِيِّ أَوْ احْتِيَاطِهِمْ كَالسَّيِّدِ ابْنِ الْعَمِّ أَوْ قَوْلِهِمْ بِالْوَجُوبِ كَالسَّيِّدِ الْجَمَالِ ،
مَحَلٌّ مَنَعٌ .

ثُمَّ إِنَّهُ رُبَّمَا اسْتَشْكَلَ عَلَى كِفَايَةِ الْبَيِّنَةِ بِمَا دَلَّ عَلَى عَدَمِ قَبُولِهَا فِي الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ
إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا الْيَمِينُ مَعْلَلًا بِاحْتِمَالِ الْوَفَاءِ ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي حَقِّ النَّاسِ
الَّذِي هُوَ أَمْرٌ فَالْإِجْمَاعُ عَلَى الْقَبُولِ فِي حَقِّ اللَّهِ الَّذِي هُوَ مَهْمٌ ، قَالَ فِي الْمُسْتَمْسِكِ
لَكِنَّهُ لَا يَخْلُومُنْ تَأَمَّلْ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ وَجْهَهُ إِطْلَاقَاتُ آدِلَةِ الْبَيِّنَةِ وَالِدِينِ خَرَجَ
بِدَلِيلٍ وَلَمْ يَعْلَمْ الْمَنَاطُ الْقَطْعِيَّ حَتَّى يَتَعَدَّى مِنْهُ إِلَى دِينِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَبُولِ
الْبَيِّنَةِ هُنَا أَقْرَبُ .

(نَعَمْ لَوْ شَكَّ هُوَ فِي حَيَاتِهِ وَاجْرَى الْإِسْتِصْحَابُ أَوْ قَاعِدَةُ الشُّغْلِ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ
حَتَّى مَاتَ فَالظَّاهِرُ وَجُوبُهُ عَلَى الْوَلِيِّ) . لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ التَّكْلِيفَ عَلَى الْمَيِّتِ وَ
إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ مَكْلُفًا وَلَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ بِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ لِلآدِلَةِ السَّابِقَةِ
وَلِذَا سَكَتَ الْمَعْلُوقُونَ كَالسَّادَةِ ابْنِ الْعَمِّ وَالْبُرُوجَرْدِيُّ وَالْجَمَالُ عَلَى الْمَتْنِ ، وَأَمَّا
أَشْكَالُ الْمُسْتَمْسِكِ بَانَ الْوَاجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ هُوَ الصُّومُ الْوَاقِعِيُّ الثَّابِتُ عَلَى الْمَيِّتِ ،

مسئلة : ٢٦- فى اختصاص ما وجب على الولى بقضاء شهر رمضان وعمومه لكل صوم واجب قولان مقتضى اطلاق بعض الاخبار الثانى وهو الاحوط .

والاستصحاب والقاعدة لا يثبتان ذلك ، ففيه ما لا يخفى اذ هما تنزيهان منزلة الواقع شرعا فقولاه غير ظاهر الادلة منظور فيه ، نعم ما ذكره من انه لو علم الولى خلاف ما علمه الميِّت لزم على الولى العمل بما علمه ، تام فاذا علم الميت بان عليه الصيام وعلم الوصى بانه لم يكن عليه لمرض او نحوه لم يكن عليه ، كما انه لو علم الميت بانه ليس عليه ، وعلم الولى بان على الميت الصوم وجب على الولى الاتيان .

(مسئلة : ٢٦- فى اختصاص ما وجب على الولى بقضاء شهر رمضان او عمومه لكل صوم واجب قولان) ذهب الى الاختصاص العماني وابنا بابويه واختاره المستند ، وذهب الى العموم المفيد والشيخ فى المبسوط ونقله فى المنتهى عن الشيخ ونسبه الى ظاهر النصوص مشعرا بالميل اليه وفى التذكرة اقتصر على النسبة مؤذنا بالتوقف هكذا نقل عنهم المستند ، وكذا صرح بالعموم الشرائع وغيره ، استدلل للاول ، بالاصل لا صالة عدم اشتغال ذمة الولى بقضاء غير رمضان ، وباختصاص غالب روايات الباب برمضان فيحمل ما اطلق فيها على ذلك حملا للمطلق على المقيد .

واما رواية وشا الآتية فضعيفة بالاضافة الى انها على خلاف المطلوب ادل كما سيأتى بيانه ولكن (مقتضى اطلاق بعض الاخبار الثانى وهو الاحوط) وهو صحيح الحفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام فى الرجل يموت وعليه صلاة او صيام قال عليه السلام يقضى عنه اولى الناس بميراثه ، هذا بالاضافة الى رواية وشا عن ابي الحسن الرضا عليه السلام اذا مات رجل وعليه صيام شهرين متتابعين من علة فعليه ان يتصدق عن الشهر الاول ويقضى الشهر الثانى ، وكذلك عموم الغلة فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : ارايت ان كان على ابيك دين بعد ثبوت

ان الصوم دين بالنص والاجماع، وقوله عليه السلام في خبر ابي بصير: ((فان الله لم يجعله عليها)) الى ان قال: ((كيف تقضى عنها شيئاً لم يجعله الله عليها)) وتعليل قضاء الولي في مرسله ابن بكير بانه ((اى المريض)) قد صح فلم يقضى ما وجب عليه، وهذا القول هو الاقرب، والاصل الذى استدلل به القائل الاول مرفوع بالدليل، واختصاص غالب روايات الباب لا يوجب حمل المطلق عليه لعدم التنافى والاشكال فى ادلة العموم، بان الصحيح اشتمل على الجملة الخبرية التى لا تدل على الوجوب، وبالا نصراف الى رمضان، فيه ان الجملة الخبرية اظهر فى الوجوب كما ذكرناه فى شرح الكفاية، والا نصراف ممنوع، وبان رواية وشا تدل على خلاف المطلوب اذ لم يوجب الامام عليه السلام صيام شهرين، بالاضافة الى انها ضعيفه، ولم تبين المراد من الذى عليه، فيه ان الايجاب فى الجملة كاف فى الدلالة على المطلوب فالصدق كالاستثناء، والضعف مجبور برواية الكليني لها الذى قد التزم بايداع ما هو حجة بينه وبين ربه فى الكافى مضافا الى ان كونها رواية انما هو باعتبار سهل والا مر فيه سهل كما ذكروا، والمراد من الضمير فى ((عليه)) الولي كما هو المفهوم عرفا فلا اقل من ان تكون الرواية مؤيدة، وبان سائر الروايات لا دلالة فيها، فيه انه لا وجه لنفى الدلالة ولا اقل من الدلالة بعد اعتضاد بعضها ببعض، ولكن فى شمول الادلة حتى لمثل الصيام الذى وجب عليه بالاستيجار تأمل وان كان مقتضى انه دين الوجوب .

نعم حيث ذكرنا فى السابق عدم وجوب القضاء تعيينا على الولي جازا للتصدق فى الصيام، باستثناء مورد رواية وشا على اشكال فى الاستثناء لما عرفت من ضعف الرواية وباستثناء صيام الاستيجار، اذ الواجب اداء ما على الميت الذى استأجره

مسئلة : ٢٧- لا يجوز للصائم قضاء شهر رمضان اذا كان عن نفسه الافطار
بعد الزوال .

لاجل افراغ ذمته فتأمل .

(مسئلة : ٢٧- لا يجوز للصائم قضاء شهر رمضان اذا كان) القضاء (عن نفسه
الافطار بعد الزوال) قدم الكلام فى ذلك بالنسبة الى الحكم الوضعى اى الكفارة
واما الحكم التكميلى فالحرمة بعد الزوال هو المشهور بينهم ، بل عن المدارك
انه مذهب الاصحاب لا علم فيه بخالفا ، وفى المستند على الاصح الاشهر ، بل عن
الانتصار والخلاف والغنية الاجماع عليه ، خلافا للمحكى عن ظاهر التهذيبين فلم
يحرّماه وان اوجبا الكفارة ، حيث حمل رواية عمار الآتية على انه ليس عليه شى من
العقاب وان وجب عليه القضاء والكفارة بخلاف من افطر فى رمضان فعليه العقاب
والقضاء والكفارة ، لكن فى منتهى المقاصد وتبعه المستمسك ان المحامل التى
يذكرها الشيخ للاخبار ليست مذاهب وفتاوى له حتى يعد مخالفا ، اقول : ولذا
قال فى الجواهر انه يمكن تحصيل الاجماع عليه او القطع به .

وكيف كان فعدم الجواز بعد الظهر لا ينبغى الاشكال فيه ، كما ان الجواز
قبل الزوال ايضا لا ينبغى الشبهة فيه فانه هو المشهور ، وفى المستند انه لا ظهر
الاشهر ، بل عن مدنيّات العلامة دعوى الاجماع عليه ، خلافا لمن قال بحرمة
الافطار قبل الزوال وهم ابن ابي عقيل وابوالصلاح وابن زهرة وقد ادعى ابن
زهرة عليه الاجماع ، ويدلّ على المشهور فى كلا الحكمين الروايات المستفيضة ،
كصحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال : صوم النافلة لك ان تفطر ما
بينك وبين الليل ومتى شئت وصوم قضاء الفريضة لك ان تفطر الى زوال الشمس
فاذا زالت الشمس فليس لك ان تفطر .

وعن جميل بن درّاج عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : فى الذى

ج ٢ الافطار في قضاء رمضان وغيره ، بعد الزوال وقبله ، عن نفسه وعن غيره ، ٢٥٤

يقضى شهر رمضان انه بالخيار الى زوال الشمس فان كان تطوعا فانه الى الليل
بالخيار .

وعن ابن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من اصبح وهو يريد
الصيام ثم بدا له ان يفطر فله ان يفطر ما بينه وبين نصف النهار ثم يقضى ذلك
اليوم ، وعن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله : الصائم بالخيار الى
زوال الشمس قال : ان ذلك في الفريضة فاما النافلة فله ان يفطر اى وقت شاء
الى غروب الشمس .

وعن اسحاق بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الذى يقضى شهر
رمضان هو بالخيار فى الافطار ما بينه وبين ان تزول الشمس ، وفى التطوع ما بينه
وبين ان تغيب الشمس .

ورواية الجعفریات بسند الائمة عليهم السلام عن على عليه السلام قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : افضل ما على الرجل اذا تكلف اخوه المسلم
طعاما فدعاه وهو صائم فامر ان يفطر ما لم يكن صيامه ذلك اليوم فريضة او قضاء
اونذر اسماء وما لم يميل النهار الى غير ذلك ، وبهذه الروايات تحمل الروايات
الدالة على عدم الافطار قبل زوال الشمس على الاستحباب ونحوه .

كموثقة زرارة قال : سئلت ابا جعفر عليه السلام عن رجل صام قضاء من شهر
رمضان فأتى النساء؟ قال : عليه من الكفارة ما على الذى اصاب فى رمضان لان
ذلك عند الله من ايام رمضان ، وقريب منها مرسله حفص ، وما رواه عبد الرحمان بن
الحجاج قال : سئلت عن الرجل يقضى رمضان له ان يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال اذا
بدا له؟ فقال : اذا كان نوى ذلك من الليل وكان من قضاء رمضان فلا يفطر ويتم صومه .
هذا مضافا الى ان الموثقة والمرسلة مطلقتان فمقتضى القاعدة تقييد هما بما تقدم
من الروايات ، كما ان ما استدل بما على جواز الافطار بعد الزوال محمول على

بل تجب عليه الكفارة به وهى كما مرّ اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدّ وملاع العجزصيام ثلاثة ايام واما اذا كان من غيره باجارة او تبرع، فالاقوى جوازه، وان كان الاحوط الترك .

بعض المحامل، كموثقة عمار، عن ابى عبد الله عليه السلام، فيمن عليه ايام من شهر رمضان، سئل فان نوى الصوم ثم افطر بعدما زالت الشمس؟ قال عليه السلام: قد اساء وليس عليه شئ الا قضاء ذلك اليوم الذى اراد ان يقضيه .

ورواية ابى بصير، عن ابى عبد الله عليه السلام، فى المرثة تقضى شهر رمضان فيكرهها زوجها على الافطار؟ قال: لا ينبغى له ان يكرهها بعد الزوال . لكن الظاهر عدم دلالة الروايتين، ان قد اساء فى الاولى دليل على الحرمة، ولا ينبغى فى الثانية اعم من الكراهة، بل قد يستعمل فى المحال، كقوله تعالى: ((ولا ينبغى للرحمان ان يتخذ ولدا)) .

اما احتمال ان يكون الامر مكروها بالنسبة الى الزوج وان حرم بالنسبة الى الزوجة لجواز اختلاف الاحكام، كما اذا عقدها بالفارسية ويرى الزوج الجواز، و الزوجة عدم الجواز فبعيد غاية البعد، وان كان هو الظاهر من منتهى المقاصد، ومال اليه المستمسك (بل تجب عليه الكفارة به) خلافا للعمانى، وقد تقدمت المسئلة مفصلا فراجع

(وهى كما مرّ اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدّ ومع العجزصيام ثلاثة ايام) وقد تقدم الكلام فى كل ذلك .

(واما اذا كان) الصيام (من غيره باجارة او تبرع، فالاقوى جوازه، وان كان الاحوط الترك) قال فى المستند : قد يختص الحكم بالقاضى لنفسه او يعم القاضى لغيره ولاية او تبرعا واجارة ايضا، مقتضى اطلاق كثير من الاخبار الثانى، وتبادر الاول عنها ممنوع، ولو سلم ففى الجميع ليس كذلك، وشيوعه المقتضى للانصاف

ج ٢ الافطار في قضاء رمضان وغيره ، بعد الزوال وقبله ، عن نفسه وعن غيره ٢٥٦

كما ان الاقوى الجواز : سائر اقسام الصوم الواجب الموسع .

اليه غير محقق انتهى .

لكن في منتهى المقاصد ، قال : الانصاف ان ليس المتبادر الا القضاء لنفسه ، وليس شئ من الولاية والتبرع والاجارة مما ينساق من اللفظ ويتبادر منه انتهى .
اما التعليل الذي ذكره السيد الحكيم ، بقوله : والفرق بين هذا الحكم وسائر الاحكام التي استقر بنائهم على تسويتها للفعل عن الغير هو مرجعه الى وجوب البقاء على النيابة فلا يكون من اثار الفعل الوضعية والتكليفية ، بل من آثار النيابة بخلاف سائر الاحكام ، ومثله حرمة قطع الفريضة فانه لا تسرى الى الفريضة التي يؤتى بها بقصد النيابة انتهى .

اقول : ان تم ما ذكره اقتضى جواز قطع الحج النيابي ، ولا يظن الالتزام به ، والتبادر لوسلم لزم القول بذلك حتى في الحج ، وكذلك بالنسبة الى الاعتكاف في اليوم الثالث ، والحاصل انه اذا فهم من الدليل وحدة الحكم بالنسبة الى حقيقة لزوم القول بجريان ذلك الحكم في كل مصاديقه وكانه لذا احتاط السيد البروجردي احتياطا مطلقا ، وان وافق جماعة كالسيد بن ابن العم والجمال وغيرهما على المتن ، والمسئلة محتاجة الى التأمل .

(كما ان الاقوى الجواز في سائر اقسام الصوم الواجب الموسع) كما ربما ينسب الى المشهور ، خلافا لابي الصلاح حيث اوجب المضي في كل صوم واجب شرع فيه معينا كان او غيره ، ولعل بن بابويه حيث جعل قضاء النذر مساويا لقضاء رمضان في الحرمة بعد الزوال والكفارة ، استدلل للقول الاول باصالة الجواز بعد فقدان الدليل على الحرمة والكفارة ، وبقوله عليه السلام في رواية بن الحجاج وكان من قضاء من رمضان ، فان المفهوم منه عدم هذا الحكم اذا لم يكن قضاء رمضان ، و استدلل للقول الثاني بقوله تعالى : ((لا تبطلوا اعمالكم)) وصحيفة ابن سنان

وان كان الاحوط الترك فيها ايضا .

واما الافطار قبل الزوال فلا مانع منه حتى في قضاء شهر رمضان عن نفسه الا مع التعيين بالنذر او الاجارة او نحوهما او التضييق بمجئ رمضان آخر ان قلنا بعدم جواز التأخير اليه كما هو المشهور .

المتقدمة ، وفيها وصوم قضاء الفريضة ، ورواية سماعة المتقدمة ان ذلك في الفريضة فاطلاقهما يشمل المقام ، لكن لا يخفى ما في دلالة الالية ، وقد ادعى صاحب الجواهر انصراف الفريضة في الرويتين الى الواجب بالاصالة فلا يشمل المنذور واستوجه كلامه منتهى المقاصد ، واشكل عليه في تعليقه بان لا وجه لانصراف ، وقرب الانصراف المستمسك بتقريب انه لا يبعد ان يكون المراد من صوم الفريضة ما كان فريضة بعنوان كونه صوما لا بعنوان امر آخر خارج عنه كالنذر والاجارة وامر الوالد ونحوها .

وكيف كان فالفتوى بالجواز محل تأمل . (وان كان الاحوط الترك فيها ايضا) فلا يترك هذا الاحتياط .

(واما الافطار قبل الزوال فلا مانع منه حتى في قضاء شهر رمضان عن نفسه) لما سبق من النص والشهرة على ذلك (الامع التعيين بالنذر او الاجارة او نحوهما) كالعهد واليمين والصلح وغيرها فان الحرمة هي مقتضى نفوذ دليل النذرو الاجارة ونحوهما (او التضييق بمجئ رمضان آخر ان قلنا بعدم جواز التأخير اليه كما هو المشهور) وقد تقدم الكلام في ذلك .

ثم الظاهر تبعاً للمستند و منتهى المقاصد اختصاص الحكم بالقضاء الواجب فلو قضى احتياطاً ندباً لم يحرم عليه الافطار بعد الزوال ، لعدم شمول الادلة له ، ومنه يعلم انه لو استوجر للقضاء الندبي كما هو المتعارف فيمن يوصى بقضاء صلاته و صيامه جازله الافطار بعد الظهر اذا كانت مدة الاجارة باقية يمكنه ان

ج ٢ الاططار فى قضاء رمضان وغيره، بعد الزوال وقبله، عن نفسه وعن غيره ٢٥٨

يصوم يوما آخر، واذا شك الاجير فى ان القضاء وجوبى او استحبابى والظاهر جواز ان يفطر للشك فى الحرمة فالاصل عد معها، وقد عرفت ان احتمال التكليف المنجز ليس بمنجز وان ذهب اليه جمع .

ثم انه لو افطر بعد الظهر فيما كان الاططار حراما فهل يجب عليه الامساك بعد ذلك ام لا؟ قولان :

الاول: وجوب الامساك كما عن الدروس والروضة لاستصحاب وجوب الامساك ولقوله عليه السلام فى رواية زرارة : لان ذلك اليوم عند الله من ايام رمضان .
والثانى: عدم الوجوب كما فى المستند والجواهر، تبعا للمحكى عن ابن فهد واختاره آخرون ايضا ، لاصالة عدم وجوب الامساك ، والاستصحاب غير تام ، لانه بعد الاططار مغاير لما قبل الاططار فانه قبل الاططار كان صوما وبعد الاططار ليس بصوم والرواية لا تدل على المساوات لرمضان فى جميع الاحكام ، ثم لو قلنا بوجوب الامساك فالظاهر عدم تكرار الكفارة بتكرار الاططار ، خلافا لما عن الروضة من التكرار لتكرار السبب الموجب لتكرار المسبب ، لكن فيه ان السبب هو فعل المفطر وليس الثانى مفطرا ، ولذا اختار غير واحد عدم التكرار .

ثم انه لو اشتبه الاكبر من الاولاد ، فهل الحكم القرعه لانها لكل امر مشكل او التوزيع لانه مقتضى العدل والانصاف او البرائة كواجدى المنى احتمالات :
والاحوط الاول ، وان كان قوى منتهى المقاصد البرائة لكنها مشكل ، وهل يختص الحكم بالوارث فعلا او يعم الحكم حتى ما اذا لم يرث لعدم مال للمورث ، او المانع فى الوارث كالقتل ونحوه ، احتمالان : من انه على الحكم فى صحيحة حفص بالاولى بالارث ، وهذا ليس اولى بالارث لعدم الموضوع من جهة عدم الارث ، او من جهة المانع فغيره اولى بالارث فعلا ، ومن ان المنصرف الاولى طبعا لو خلى و نفسه ، وهذا الاحتمال اقرب ، واذا كان هناك مانع يرجى زواله كالكفر والعبودية

انتظر حتى يزول .

نعم الظاهر ان العبد يجب عليه القضاء وان لم يمرض مولا لان حق الله مقدم كسائر الواجبات العينية ، ومما ذكرنا يعلم انه لو استوى الوليان في العمر لكان بلغ احد هما كان مقتضى القاعدة التوزيع ، وان كان ذهب بعض الى تقديم البالغ لانه افضل اهل بيته كما في الرواية ، ولو اختلفا في السن في البلوغ فالمقدم هو الاكبر ولو اختلفا في السن والبلوغ فان كان الاكبر هو البالغ فلا اشكال ولو كان الاصغر هو البالغ كان الحكم على الاكبر وينتظر الى حين بلوغه ، والخنثى المشكل ان الحق بالرجال او بالنساء فلا اشكال وان بقى على الشك فالظاهر السقوط عنه ، للنص على انه واجب على الرجال ، وان كان الميت عبدا يقضى عنه سواء كان الوارث حرا او عبدا لا تلاق الادلة ، ولو كان الميت كافرا لا يقضى عنه لانصراف النص والفتوى الى المسلم كما انه لا يكفي قضاء الكافر عن المسلم لان شرط الصحة الايمان ، كما حقق في محله ولو كان الاب مخالفا يقض عنه اولا ؟ احتملان ، وكذلك اذا كان الولي مخالفا والاب مستبصرا . ثم الظاهر انه لافرق في وجوب القضاء على الولي بين ان تكون ذمة الولي مشغولة او غير مشغولة وحتى ، اذا كانت مشغولة بما يمتد طول عمره ، مثلا عمره الباقي عشرين سنة وكانت ذمته مشغولة بمثله من صيام النذر والاجارة ونحوهما كل ذلك لا تلاق النص ، وعدم وجوب القضاء مباشرة فيعطى القضاء لمن ينوب عن الميت ، و اذا صام اثنان عن واحد فالظاهرا نه يجوز لا حد هما ان يفطر بعد الظهر لان الواجب ليس كليهما ، بل احد هما ، وربما يحتمل عدم الجواز لان المقبول منهما غير معلوم فلعله الذي ، افطر يكون هو الواجب من باب ان الله يختار احبهما اليه ، ولكن فيه ما لا يخفى و اذا علم الوارث بان احد مورثيه مديون جازان يصوم بنية ما في الذمة عن احد هما المديون واقعا ، ثم لا يخفى ان هذا الصوم انما هو نيابة عن الميت

ج ٢ : الافطار في قضاء رمضان وغيره، بعد الزوال وقبله عن نفسه وعن غيره ٢٦٠

لا انه واجب اصلى على الوارث فلا بد فيه من نية النياية ، كما انه لا يكفي ان يصوم قرية الى الله تعالى ثم يهدى الثواب الى الميت ، لانه خلاف ظاهر المستفاد من الادلة من لزوم القضاء عن الميت ، وفي المقام مسائل آخرو تفاصيل ، على الطالب ان يرجع الى الكتب المفصلة والله الموفق .

فصل

فى صوم الكفارة ، وهو اقسام منها ما يجب فيه الصوم مع غيره وهى كفارة قتل
العمد وكفارة من افطر على محرم فى شهر رمضان فانه تجب فيه الخصال الثلاث .

(فصل)

(فى صوم الكفارة ، وهو اقسام منها ما يجب فيه الصوم مع غيره وهى كفارة قتل
العمد) بلا اشكال ولا خلاف ، بل الاجماع بقسميه عليه ، كما فى الجواهر وغيره و
يشهد له جملة من النصوص :

كصحيح عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام ، سئل المؤمن يقتل
المؤمن متعمدا له توبة؟ فقال عليه السلام : ان كان قتله لا يمانه فلا توبه له ، وان
كان قتله لغضبه او بسبب من امر الدنيا فان توبته ان يقاد منه ، وان لم يكن
علم به احدا نطلق الى اولياء المقتول فاقرعندهم بقتل صاحبهم فان عفوا عنه فلم
يقتلوه اعطاهم الدية واعتق نسمة وصام شهرين متتابعين واطعم ستين مسكينا
ولا يخفى ان المراد من لا توبة له اشدية الحكم من قبيل : يا اشباه الرجال ولا رجال ،
بدليل قوله تعالى : ((ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء))
كما ان المراد بان توبته ان يقاد منه ، ان كمال توبته ذلك ، والا فالتوبة عبارة
عن الدم والرجوع الى الله سبحانه معترفا بالخطاء نادما ، وحيث ان محل المسئلة
كتاب الدييات نتركها لمحلها .

(وكفارة من افطر على محرم فى شهر رمضان فانه تجب فيه الخصال الثلاث)

ومنها ما يجب فيه الصوم بعد العجز عن غيره وهي كفارة الظهار وكفارة قتل الخطاء

وقد تقدم الكلام في ذلك .

(ومنها ما يجب فيه الصوم بعد العجز عن غيره وهي كفارة الظهار) بلاشكال ولا خلاف والنص والاجماع فيه متطابقان ولا صل فيه قوله تعالى : ((والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب اليم)) .

وفي الموثق ، جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله : انى ظاهرت من امرئتى ؟ فقال : اذ هب فاعتق رقبة . فقال : ليس عندي ؛ قال صلى الله عليه وآله وسلم : فاذهب فصم شهرين متتابعين . فقال : لا اقدر على ذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم : فاذهب فاطعم ستين مسكينا . فقال : ليس عندي الى غيرها ، ومجل المسئلة كتاب الظهار وكتاب الكفارات (وكفارة قتل الخطاء) على المشهور ، بل عن المبسوط نفى الخلاف فيه ، وكذلك عن المسالك في كتاب الديات للآية في الاولين حيث قال سبحانه : ((وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطاء) ومن قتل مؤمنا خطاء فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله)) الى قوله سبحانه : ((فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليما حكيما)) وبعض الروايات ، كصحيح ابن سنان ، عن الصادق عليه السلام : اذا قتل خطاء ادى ديته الى اوليائه ثم اعتق رقبة فان لم يجد صام شهريْن متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا مدا ، ولكن عن سلار وابن حمزة وظاهر المفيد ، ان الكفارة مخيرة ، وعن النزهة كما في الجواهر ان القول

فان وجوب الصوم فيها بعد الفجر من العتق وكفارة الافطار في قضاء رمضان
 فان الصوم فيها بعد العجز عن الاطعام كما عرفت وكفارة اليمين وهي عتق رقبة او اطعام
 عشرة مساكين او كسوتهم وبعد العجز عنها فصيام ثلاثة ايام وكفارة صيد النعامة
 وكفارة صيد البقر الوحشى وكفارة صيد الغزال فان الاول تجب فيه بدنة ومع العجز
 عنها صام ثمانية عشر يوما

المزبور مخالف لظاهر التنزيل والاجماع، وتفصيل المسئلة في كتاب الديات .
 (فان وجوب الصوم فيها بعد العجز من العتق) كما عرفت (وكفارة الافطار
 في قضاء رمضان فان الصوم فيها بعد العجز عن الاطعام) لعشرة مساكين (كما
 عرفت) تفصيله (وكفارة اليمين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم
 وبعد العجز عنها فصيام ثلاثة ايام) كتابا وسنة واجمعا ، قال سبحانه : لا يؤخذكم
 الله باللغو في ايمانكم و لكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة
 مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام
 ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم و احفظوا ايمانكم كذلك يبين الله لكم
 آياته لعلكم تشكرون)) . قال في الجواهر : بلا خلاف اجد فيه ، بل في المسالك
 الحكم في هذه الكفارة محل وفاق بين المسلمين من حيث انها منصوصة في
 القرآن (وكفارة صيد النعامة وكفارة صيد البقر الوحشى وكفارة صيد الغزال فان
 الاول تجب فيه بدنة و مع العجز عنها صام ثمانية عشر يوما) عن الامام الجواد عليه
 السلام : ان كان من الوحش فعليه في حمار الوحش بدنه فكذلك في النعامة ، فان لم
 يقدر فاطعام ستين مسكينا ، فان لم يجد فليصم ثمانية عشر يوما .

و قال ابو بصير : سئلته عليه السلام ، عن محرم اصاب نعامة او حمار وحش ما عليه
 قال : بدنة . قلت : فان لم يقدر على بدنة ؟ قال : فليطعم ستين مسكينا . قلت : فان
 لم يقدر على ان يتصدق ؟ قال : فليصم ثمانية عشر يوما . وتفصيل الكلام في هذه الكفارة

والثاني : يجب فيه ذبح بقرة ومع العجز عنها صوم تسعة ايام .
والثالث : يجب فيها شاة ومع العجز عنها صوم ثلاثة ايام .
وكفارة الافاضة من عرفات قبل الغروب عامدا وهى بدنة وبعد العجز عنها
صيام ثمانية عشريوما وكفارة خدش المرثة وجهها فى المصاب حتى ادمته وبتفها
رأسها فيه وكفارة شق الرجل ثوبه على زوجته او ولده فانهما ككفارة اليمين

و ما يتلوها فى كتاب الحج .

(والثانى يجب فيه ذبح بقرة ومع العجز عنها صوم تسعة ايام) فى صحيح
معاوية ، عن الصادق عليه السلام : من كان عليه شئ من الصيد فدائه بقرة ، فان
لم يجد فليطعم ثلاثين مسكينا فان لم يجد فليصم تسعة ايام .

وفى صحيح حريز، عن الصادق عليه السلام ، قال : وفى البقرة بقرة .
(والثالث : يجب فيها شاة ومع العجز عنها صوم ثلاثة ايام) فى صحيح
سليمان بن خالد ، قال عليه السلام فى الظبي شاة .

وفى خبر ابي بصير ، عن الصادق عليه السلام قلت : فان اصاب ظبيا ؟ قال :
عليه شاة . قلت : فان لم يقدر ؟ قال : فاطعام عشرة مساكين فان لم يجد ما يتصدق
به فعليه صيام ثلاثة ايام .

(وكفارة الافاضة من عرفات قبل الغروب عامدا وهى بدنة وبعد العجز عنها
صيام ثمانية عشر يوما) لصحيح ضريس ، عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : سئلته
عن افاض من عرفات قبل ان تغيب الشمس ؟ قال : عليه بدنة ينجرها
يوم النحر ، فان لم يقدر صام ثمانية عشريوما (وكفارة خدش المرثة وجهها فى المصاب
حتى ادمته و) كفارة (نتفها رأسها فيه) اى فى المصاب (وكفارة شق الرجل
ثوبه على زوجته او ولده فانهما ككفارة اليمين) على المشهور لرواية خالد بن سدير
عن الصادق عليه السلام ، قال : واذا شق زوج على امرئته او والد على ولد فكفارته

ومنها ما يجب فيه الصوم مخيرا بينه وبين غيره ، وهى كفارة الافطار فى شهر رمضان وكفارة الاعتكاف . وكفارة النذر

كفارة حنث يمين ولا صلاة لهما حتى يكفرا ويتوبا من ذلك واذا خدشت المرأة وجهها اوجزت شعرها او نتفته فى جز الشعر عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين ، او اطعام ستين مسكينا .

وفى خدش الوجه اذا ادمت وفى النتح كفارة حنث يمين ، ولكن ذهب بعض الى الاستحباب لضعف الرواية ، والكلام فى المسئلة طويل موكول الى كتاب الكفارات فراجع الجواهر وغيره .

(ومنها ما يجب فيه الصوم مخيرا بينه وبين غيره ، وهى كفارة الافطار فى شهر رمضان) وقد تقدم تفصيل الكلام فيه (وكفارة الاعتكاف) فانها مخيرة بين الخصال الثلاث ، فيما كان الاعتكاف واجبا على ما ذهب اليه الاكثر ، لرواية سماعة ، قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع اهله ؟ قال : عليه ما على الذى افطر يوما من شهر رمضان متعمدا عتق رقبة او صوم شهرين متتابعين ، او اطعام ستين مسكينا .

وقال ابن بابويه وتبعه بعض آخر ان الكفارة مرتبة ، لصحيح زرارة ، قال : سئلت ابا جعفر عليه السلام عن المعتكف يجمع ؟ قال : اذا فعل ذلك فعليه ما على المظاهر . وربما اسقطت هذه الرواية بالاعراض عنها ، لكن فيه نظر ، ومحل الكلام فيه كتابى الاعتكاف والكفارات (وكفارة النذر) فانها مخيرة بين الخصال على المشهور ، خلافا لجماعة منهم صاحب المدارك والحدائق ، فقالوا بانها كفارة اليمين فتكون من المرتبة ، ويدل على المشهور ، خبر عبد الملك ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئلته عن جعل عليه لله ان لا يركب محرما سماء فركبه ؟ قال عليه السلام : لا . قال : ولا علمه الا قال : فليعتق رقبة او ليصم شهرين متتابعين او

والعهد .

وكفارة جز المرثة شعرها في المصاب فان كل هذه مخيرة بين الخصال
الثلاث على الاقوى وكفارة حلق الرأس في الاحرام وهى دم شاة او صيام ثلاثة ايام او
التصدق على ستة مساكين لكل واحد مدان .

ليطعم ستين مسكينا .

اما ما دلّ على انها كفارة يمين فهو جملة من الروايات مذكورة في كتابى
النذر والكفارات .

(و) كفارة (العهد) فانها مخيرة بين الخصال على المشهور، لخبر ابي بصير
عن احد هما عليهم السلام، قال : من جعل عليه عهد الله وميثاقه في امر لله طاعة
فحنت فعليه عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين، او اطعام ستين مسكينا خلافا
لمن ذهب الى انها كفارة مرتبة، ولمن ذهب الى انها كفارة يمين لبعض
الروايات المذكورة في كتاب الكفارات .

(وكفارة جز المرثة شعرها في المصاب) اى قص الشعر في مقابل النتف على
المشهور، خلافا لمن قال : ان الكفارة كفارة الظهار، ويدل على المشهور خير
خالد بن سدير المتقدم، (فان كل هذه) الكفارات (مخيرة بين الخصال الثلاث
على الاقوى) عند المصنف والمشهور (وكفارة حلق الرأس في الاحرام وهى دم شاة
او صيام ثلاثة ايام او التصديق على ستة مساكين لكل واحد مدان) للنص بذلك في القرآن
الحكيم، قال سبحانه : ((ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم
مريضا او به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك)) وقد فسر فى
بعض النصوص بما ذكر، نعم فى المسئلة خلاف فراجع كتاب الحج .

ومنها ما يجب فيه الصوم مرتبا على غيره مخيرا بينه وبين غيره وهى كفارة الواطى امته المحرمة باذنه فانها بدنه ابقرة ومع العجز فشاة اوصيام ثلاثة ايام) مسألة : ١- يجب التتابع فى صوم شهرين من كفارة الجمع او كفارة التخيير)

(ومنها ما يجب فيه الصوم مرتبا على غيره مخيرا بينه وبين غيره وهى كفارة الواطى امته المحرمة باذنه فانها بدنه ابقرة ومع العجز فشاة اوصيام ثلاثة ايام) ويدل عليه فى الجملة صحيحة اسحاق ، قال : قلت لابي الحسن عليه السلام ، اخبرنى عن رجل محلّ وقع على امة محرمة؟ الى ان قال عليه السلام : ان كان موسرا وكان عالما انه لا ينبغي له وكان هو الذى امرها بالاحرام كان عليه بدنه وان شاء بقره وان شاء شاة الى ان قال عليه السلام : وان كان امرها وهو معسر فعليه دم شاة اوصيام . ومحل الكلام كتاب الحج ، وانما ذكرت هذه المسائل ^{هـ} اللالاع الى ان فيها الصيام فى الجملة ، ولذا لم نشرحها شرحا كاملا والله المستعان .

(مسئلة : ١- يجب التتابع فى صوم شهرين من كفارة الجمع او كفارة التخيير) فى الجملة كتابا وسنة واجماعا ، فعن الزهري ، عن على بن الحسين عليه السلام فى حديث قال : واما الواجبة فصيام شهر رمضان وصيام شهرين متتابعين فى كفارة الظهار لقول الله تعالى : ((الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتما سافمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين)) وصيام شهرين متتابعين فى قتل الخطاء لمن لم يجد العتق واجب ، الى ان قال : الى قوله عز وجل : ((فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين)) وصوم ثلاثة ايام فى كفارة اليمين واجب قال الله عز وجل : ((فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايما نكم اذا حلفت)) هذا لمن لا يجسد الاطعام كل ذلك متتابع وليس بمتفرق ، الحديث .

وعن فضل بن شاذان ، عن الرضا عليه السلام فى حديث : وانما وجب عليه

ويكفى فى حصول التتابع فيهما صوم الشهر الاول ويوم من الشهر الثانى

صوم شهرين متتابعين الى ان قال: وانما جعلت متتابعين الثلاثا يهون عليه
الاداء فستخف به .

و صحيحة منصور بن حازم، عن ابى عبد الله عليه السلام انه قال: فى رجل
صام فى ظهار شعبان ثم ادركه شهر رمضان؟ قال عليه السلام: يصوم شهر
رمضان ويستأنف الصوم، فان صام فى الظهار فزاد فى النصف يوما قضى بقيته .
وعن محمد بن مسلم، عن ابى عبد الله عليه السلام، فى حديث قال: ان ظاهر
فى شعبان ولم يجد ما يعتق؟ قال: ينتظر حتى يصوم رمضان ثم يصوم شهرين
متتابعين الى غيرها من الروايات الكثيرة التى يأتى بعضها ايضا (ويكفى فى
حصول التتابع فيهما صوم الشهر الاول ويوم من الشهر الثانى) والكلام هنا فى
مقامين:

الاول: فى الحكم التكليفى، وهوانه هل يجوز الافطار بعد شهر يوم او لا؟ و
المشهور هنا، كما فى الحدائق وغيره الجواز خلافا لما عن الشيخين والسيدى
والحلى من الاثم بالافطار العمدى .

الثانى: فى الحكم الوضعى وهوانه لو افطر بعد شهر ويوم هل يكفى
ما صامه او يلزم عليه الاعادة، ولا اشكال هنا فى الكفاية .

قال فى المستند: بالاجماع المحقق والمحكى فى الخلاف و الانتصار والسرائر
والغنية والتذكرة والمنتهى والمختلف وشرح فخر المحققين، ويدل على كـ
الامرين الجواز والكفاية الروايات المتواترة، كصحيح الحلبي، عن ابى عبد الله
عليه السلام، قال: صيام كفارة اليمين فى الظهار شهران متتابعان، والتتابع ان
يصوم شهرا ويصوم من الاخر اياما، او شيئا منه فان عرض له شئ يفطر منه فطر ثم قضى ما
بقى عليه وان صام شهرا ثم عرض له شئ فافطر قبل ان يصوم من الآخر شيئا فلم

وكذا يجب التتابع فى الثمانية عشر بدل الشهرين

يتابع فليعد الصوم كله ، وقال : صيام ثلاثة ايام فى كفارة اليمين متتابع ولا يفصل بينهما و صحیحة منصور بن حازم السابقة ، وموثقة سماعة بن مهران قال : سئلته عن الرجل يكون عليه صوم شهرين متتابعين ايفرق بين الايام فقال عليه السلام : اذا صام اكثر من شهر فوصله ثم عرض له امر فافطر فلا بأس ، وان كان اقل من شهر او شهرا فعليه ان يعيد الصوم .

و فى صحیحهما بى ايوب ، عن ابى عبد الله عليه السلام ولا بأس ان صام شهرا ثم صام من الشهر الذى يليه اياما ثم عرضت له علة ان يقطعه ثم يقضى بعد تمام الشهرين . الى غيرها من الروايات ، وقد رأيت كيف ان صحیحة الحلبي فسر التتابع بذلك مما يدل على كفاية ذلك ، فاستدلال من قال بالتحريم بان ظاهر الادلة تتابع تمام الشهرين فعدم التتابع كذلك يوجب الاثم ، وان كفى اذلا منافات بين الصّحة وضعا والاثم تكليفا ، كما فى البيع وقت النداء محل نظر .
ثم انه لا وجه للاثم اصلا ، اذ لا يعين الصيام فى الزمان الذى يأخذ فيه الصوم فغاية الامر ان يعيد من رأس ، كما اذا صام شهرا او اقل الا اذا كان هناك دليل قوى على الاثم وهو مفقود .

(وكذا يجب التتابع فى الثمانية عشر بدل الشهرين) على المشهور ، وذلك لان الظاهر الاقتصار على هذا القدر منهما رافقا بالمكلف فتكون حينئذ متتابعة ، مضافا الى ما ارسله المفيد فى المقنعة بعد تصريحه بالتتابع وغيره من مجيئ الامثال عن الائمة عليهم السلام بذلك كذا فى الجواهر ، لكن ربما اشكل على ذلك بان الاصل عدم وجوب التتابع ، و زاد فى محكى المدارك بان اعتبار التتابع خلاف اطلاق الدليل .

قال : فى المستمسك : تبعا لمنتهى المقاصد ، والاستظهار لا يخلو من اشكال ، والمرسل غير جامع لشرائط الحجية .

بل هو الاحوط في صيام سائر الكفارات

اقول: بل الظاهر من الادلة ان الثمانية عشر ليس اقتصارا على هذا القدر، بل هو يدل عن الاحكام، فعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سئلته عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام ولم يقدر على العتق ولم يقدر على الصدقة، قال: فليصم ثمانية عشر يوما من كل عشرة مساكين ثلاثة ايام، ومن المعلوم انه لا يجب التتابع في الاطعام فلا يجب التتابع، في بدله، هذا مضافا الى الاخبار الحاضرة كقول الصادق عليه السلام، في صحيح ابن سنان كل صوم يفرق الاثلاثة ايام كفارة اليمين .

وكخبير الجعفرى، عن ابي الحسن عليه السلام انما الصيام الذى لا يفرق كفارة الظهار والقتل واليمين، وان كان ربما يناقش في دالتهما .

ثم انه قال في الجواهر بل الظاهر انها هي المجزية في بدل البدن لمن افاض من عرفات وان ظاهرا لدروس او صريحا عدم وجوب التتابع فيه .

اقول: والظاهر ما ذكره الدروس لما عرفت فتأمل .

(بل هو الاحوط في صيام سائر الكفارات) قال في الشرائع: وكل الصوم يجب فيه التتابع الاربعة، صوم النذر المجرد عن التتابع وما في معناه من يمين او عهد وصوم القضاء، وصوم جزاء الصيد والسبعة في بدل الهدى، انتهى وجه الاحتياط في سائر الكفارات بعد ذهاب جمع الى الفتوى بذلك امران:

الاول: العلة المذكورة في وجوب الكفارة في خبر فضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام، حيث قال: وانما جعلت متتابعين لئلا يهون عليه الاداء فيستخف به فان هذه العلة عامة في كل كفارة .

الثاني: ما ذكره بعض من انصرف الادلة الى الصوم المتتابع وفيها ما لا يخفى:

وان كان فى وجوبه فيها فتأمل واشكال .

مسئلة : ٢- اذا نذر صوم شهر او اقل او ازيد لم يجب التتابع الامع الانصراف

او اشتراط التتابع فيه

اذ تلك حكمة وليست علة ولذا يجب التتابع فيما لم يعص صاحبه ، اذ لا تلازم بين الكفارة وبين العصيان ، والا انصراف ممنوع ، واذا لم يكن دليل على الكلية المذكورة فاصالة عدم وجوب التتابع واطلاق الادلة الشامل للمتتابع وغير المتتابع هما المحكمان ، بالاضافة الى صحيح بن سنان ، وخبر الجعفرى المتقدمين ، ولذا قال المصنف . (وان كان فى وجوبه فيها تأمل واشكال) بل عدم الوجوب هو الظاهر من المستمسك ، ومنتهى المقاصد و تعليقه وغيرهم والله العالم .

(مسئلة : ٢- اذا نذر صوم شهرا و اقل او ازيد لم يجب التتابع الامع الانصراف)

فى ذهن الناظر الموجب لانصباب النذر على ذلك المنصرف (او اشتراط التتابع فيه) لفظا ، وانما لم يجب التتابع لاطلاق النذر الشامل للمتتابع وغيره ، وهذا هو المشهور ، وفى مقابل المشهور الحلبى والقاضى حيث قال بوجوب التتابع مطلقا ، وابو الصلاح حيث قال فيمن نذر شهرا واطلق انه ان ابتداء بالشهر لزمه اكماله ، وابن زهرة حيث قال فيمن نذر شهرا ولم يشترط الموالات فافطر مضطرا بنى وان كان مختارا فى النصف الاول استأنف وان كان فى النصف الثانى اثم و جاز له البناء ، وربما حكى عن المفيد ايضا ، وربما يستدل لهم بالانصراف ، الى المتتابع والاحتياط .

و خبر فضيل بن يسار عن الباقر او الصادق عليهما السلام فى رجل جعل عليه صوم شهر فصام منه خمسة عشر يوما ثم عرض له امر؟ فقال عليه السلام : ان كان صام خمسة عشر يوما فله ان يقضى ما بقى وان كان اقل من خمسة عشر يوما لم يجزه حتى يصوم شهرا تاما ، وربما يستشهد للزوم التتابع بفهم الاصحاب التتابع

مسئلة : ٣- اذا فاته النذر المعين او المشروط فيه التتابع فالاحوط في

في اقل الحيض واكثره ومدة الاعتكاف وعشرة الاقامة والعدة وتتابع الحد بالنسبة الى الاسواط الى غير ذلك، وفي الكل ما لا يخفى، فالانصراف ممنوع والاحتياط لا يصار اليه بعد الاطلاق، والخبر لم يعمل به بظاهره، مضافاً الى انه لا يستبعد ان يراد به، واذا نذر صوم شهر هلالى، والفهم في مكان لقريظة داخلية او خارجية لا يتعدى عنه الى سائر الاماكن التى لا توجد فيها تلك القرائن، ولذا لا يقولون بذلك لو نذر ان يقرء كل القرآن او ينفق على الفقراء الف درهم او يحضر عشرة مجالس وعظ او ما اشبه ذلك، ولا يعلم هل هؤلاء القائلون يقولون بمثل ذلك فى ما اذا نذر صوم عشرين يوم، او صوم اربعة عشر مثلاً، ثم انه لو كان هناك انصراف لم يكف الناقص فاذا نقص لزم التجديد وليس الاتيان بالناقص حراماً تكليفاً، كما لا يخفى ولو شرط التتابع فان كان من باب تعدد المطلوب، كما لو نذر ثلاثين ثم نذر كونه منظماً بعضه الى بعض، فاتى بالثلاثين متفرقاً حصل المطلوب الاول وفات متعلق النذر الثانى، ولذا وجبت عليه الكفارة، اذ لا متعلق للنذر الاول حتى يتداركه، وان كان من باب وحدة المطلوب ثم اتى به متفرقاً لم يكن ذلك متعلق النذر ووجب عليه ان يأتى بمتعلق النذر، ولو نذر صوم شهر فان اراد الهلال كفى بالنسبة الى الشهر الناقص وان اراد ثلاثين يوماً لم يكف الاثلاثين يوماً .

ثم انه ان ضاق وقت النذر المطلق وجب فيه التتابع كما اذا نذر ان يصوم شهراً فى هذه السنة فاشرفت السنة على الانقضاء لكن اذا لم يصم منه الاياما فقد وفى بالنذر بمقداره، وانما وجب عليه القضاء بالنسبة الى ما بقى، اذا التتابع لم يدخل فى حقيقة النذر، والكلام فى فروع الباب طويل مربوط بكتاب النذر ولذا نكتفى منه بهذا القدر والله العالم .

(مسئلة : ٣- اذا فاته النذر المعين او المشروط فيه التتابع فالاحوط فى

قضائه التتابع ايضا .

مسئلة : ٤- من وجب عليه الصوم اللازم فيه التتابع لا يجوز

قضائه التتابع ايضا) ذهب جمع الى عدم وجوب التتابع لعدم الدليل على التتابع فالاصل عدمه ، وعن الشهيد في الدروس وجوب التتابع ، واستدل له بان القضاء هو الاداء وانما يتغايران في الوقت فاللازم ان يفعل القضاء مثل الاداء وبان التتابع منذ ورايضا كاصل الصوم فكما يجب قضاء الصوم يجب تحصيل التتابع فيه ، وبقوله عليه السلام : من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته ، ومن العلامة في القواعد التردد في وجوب التتابع في قضاء النذر المشروط فيه التتابع ، وربما يفصل بين النذر المعين فلا تتابع في قضائه وبين النذر المشروط فيه التتابع ففي قضائه التتابع لكن الاقرب عدم وجوب التتابع مطلقا وفاقا لغير واحد كمنتهى المقاصد والمستمسك والجمال وغيرهم ، لاطلاق الادلة واصالة البرائة ، وقولهم ان القضاء هو الاداء لوجه له بل هو بامر جديد فبقدر الامر الجديد يلزم الاتيان والتتابع ليس من حقيقة الصوم ، بل هو امر خارجي وجب في الاداء ولم يعلم به في القضاء ، ومنه يعلم ان التتابع منذ ورفى الاداء لا في القضاء والمتيقن من فاتته ذات الفريضة لا الخصوصيات التي هي عرفا خارجة عن الذات ولذا لو نذر ان يصوم رجب وهو وقت حار وايامه ستة عشرة ساعة لم يجب ملاحظة هذه الخصوصيات في القضاء ، ولو شك في وجوب التتابع في القضاء كان الاصل عدم ومع ذلك فالمسئلة محتاجة الى التأمل بالنسبة الى المشروط فيه التتابع .

ثم هل ان النذر المعين متفرقا بان نذر ان يصوم رجب يوما دون يوم ، والنذر المشروط فيه عدم التتابع بان نذر ان يصوم ثلاثة ايام بفاصل شهر بين كل يوم ويوم يشترط فيهما التفرقة ام لا مقتضى القاعدة ان الاقوال في التتابع يأتي هنا .

(مسئلة : ٤- من وجب عليه الصوم اللازم فيه التتابع لا يجوز) اي لا يكفي به

ج ٢ الشروع في صوم يلزم فيها لتتابع في زمان يعلم انه لا يسلم انه لا يسلم له. أولاً يعلم ٢٢٤
.....
ان يشرع فيه في زمان يعلم انه لا يسلم له بتخلل العيد او تخلل يوم يجب فيه
صوم آخر من نذر او اجارة او شهر رمضان فمن وجب عليه شهران متتابعان لا يجوز له
ان يبتدى بشعبان بل يجب ان يصوم قبله يوماً او ازيد من رجب .
وكذا لا يجوز ان يقتصر على شوال مع يوم من ذى القعدة

فالمراد الجواز الوضعي لا الجواز التكليفي (ان يشرع فيه في زمان يعلم انه لا
يسلم له) التتابع (بتخلل العيد) او لا او وسطا و آخر (او تخلل يوم يجب فيه صوم
آخر من نذر او اجارة او شهر رمضان) او تخلل ما لا يقدر على صومه لمرض و نحوه
ثم ان الحكم بذلك هو مقتضى القاعدة لان الدليل قام على التتابع و لم يحصل
نعم لو لم يقدر الا على ذلك بان نذر ان يصوم اول كل شهر مثلا او علم انه
لا يعيش بعد شهر يتخلل فيه العيد او اعطى نفسه اجيرا ليصوم عن الميت اول
كل شهر ثم طرء عليه ما وجب عليه الصوم المتتابع، فان الظاهر سقوط التتابع
لقاعدة الميسور ونحوها، ولا يقال بان الكفارة مقدمة على النذر والاجارة وما اشبه
لانه لا دليل على التقدم فالمقدم زمانا مقدم حكما .

نعم لو وجب عليه التتابع اولاً لم يصح له الاجارة والنذر الموجب لتفويت
التتابع، ثم الظاهر انه لو لم يسلم له التتابع لافرق بين ان ينثلم التتابع في اوله
او آخره او وسطه بعدم المزية في احدها، وهل انه اذا دار الامر بين الفاصل
الاكثر او الاقل يقدم الفاصل الاقل او يختار بين الامرين كما اذا كان الفاصل في
شوال يوماً وفي ذى الحجة ثلاثة ايام فيقدم ما فاصله اقل، احتمالان : وان كان
لا يبعد عدم الفرق (فمن وجب عليه شهران متتابعان لا يجوز له ان يبتدى
بشعبان بل يجب ان يصوم قبله يوماً او ازيد من رجب) حتى يتحقق شهر ويوم .
(وكذا لا يجوز ان يقتصر على شوال مع يوم من ذى القعدة) اذ شوال ناقص

او على ذى الحجة مع يوم من المحرم لنقصان الشهرين بالعيدين .
 نعم لو لم يعلم من حين الشروع عدم السلامة فاتفق فلا بأس على الاصح وان
 كان الاحوط عدم الاجزاء ويستثنى مما ذكرنا من عدم الجواز مورد واحد وهو
 صوم ثلاثة ايام بدل هدى التمتع اذا شرع فيه يوم التروية فانه يصح وان تخلل
 بينها العيد فيأتى بالثالث بعد العيد بلافضل او بعد ايام التشريق بلافضل لمن
 كان بمنى

يوما بجهة العيد فى اوله (او على ذى الحجة مع يوم من المحرم) اذ ذوالحجة
 ناقص يوما بجهة العيد فى وسطه (لنقصان الشهرين بالعيدين) كما عرفت .
 (نعم لو لم يعلم من حين الشروع عدم السلامة) بان غفل و شرع فى الصيام
 اول شعبان (فاتفق) اى تحقق عدم السلامة (فلا بأس على الاصح) فـ اذا ذهب
 المانع اتى ببقية الصيام كانه لفهم المناط من الروايات الآتية المعللة بعدم
 وجوب الابتداء فى صورة مفاجاة العذر، وانه كلما كان الافطار عن تقصير بطل
 ما كان اخذه و كلما كان الافطار بدون تقصير لم يبطل و مع عدم العلم بالسلامة
 لا تقصير (وان كان الاحوط عدم الاجزاء) اذ المناط غير معلوم فان ظاهر تلك
 الروايات ان ما غلب الله عليه لا اعادة فيه ومن المعلوم ان المنصرف منه المرض ونحوه
 لا الجهل ونحوه وهذا هو الاقرب سواء علم بالعدم او لم يعلم مع التردد او
 الغفلة فما فى المستمسك من قوله .

نعم يصدقه مع الغفلة او اعتقاد عدم اتفاق العيد فاتفق خطأ الاعتقاد لا
 يخلو من اشكال و مثله فى الاشكال ما يظهر من تعليقه السيد الجمال (ويستثنى
 مما ذكرنا من عدم الجواز) فى قولنا اول المسئلة ((لا يجوز ان يشرع فيه)) (مورد
 واحد وهو صوم ثلاثة ايام بدل هدى التمتع اذا شرع فيه يوم التروية) وهو
 الثامن من ذى الحجة (فانه يصح وان تخلل بينها العيد فيأتى بالثالث بعد
 العيد بلافضل او بعد ايام التشريق بلافضل لمن كان بمنى) لان ايام التشريق

ج ٢ الشروع في صوم يلزم فيها التتابع في زمان يعلم انه لا يسلم له، أو لا يعلم ٢٧٦

بمنى لا يجوز صيامها ، اما الاستثناء المذكور فهو موضع وفاق بل عن بعض دعوى
الاجماع عليه لاستفاضة النصوص بذلك كقول الصادق عليه السلام في خبر عبد
الرحمان بن الحجاج فيمن صام يوم التروية ويوم عرفة؟ قال عليه السلام : يجزيه ان
يصوم يوما آخر .

وخبر يحيى الازرق او موثقه عن ابي الحسن عليه السلام قال : سئلته عن
رجل قدم يوم التروية متمتعا وليس له هدى فصام يوم التروية ويوم عرفة؟ قال : يصوم
يوما بعد ايام التشريق ومثلها غيرهما ، وبهذه الروايات ترفع اليد عن ظاهر مثل
صحيح حماد عن الصادق عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا
على صيام ثلاثة ايام في الحج قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة فمن فات ذلك
فليتسحر ليلة الحصة يعنى ليلة النفر ويصبح صائما ويومين بعده وسبعة اذا رجع
ومثله غيره ، واما ترديد المصنف بين قوله بعد العيد وبعد ايام التشريق فلو رود
جملة من الروايات بكلا الامرين ، اما الثانى فقد تقدم .

واما الاول : فكخبر اسحاق عن امير المؤمنين عليه السلام : من فاته صيام
الثلاثة ايام التى فى الحج فليصمها ايام التشريق فان ذلك جائز له ، ونحوه خبر
القداح وقد افتى بذلك ابو على لكنه ضعيف وقد اعرض الاصحاب عن هاتين
الروايتين لجملة من الروايات الدالة على عدم جواز الصوم فى ايام التشريق
كصحيح سليمان بن خالد قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام تمتع ولم يجد هديا ؟
قال : يصوم ثلاثة ايام قلت افيها ايام التشريق؟ قال : لا ولكن يقيم بمكة حتى
يصومها هذا ان كان قول المصنف ((لمن كان بمنى)) قيدا للامرين . وان كان قيدا
للامر الثانى فيه انه لا يتصور كونه بعد يوم العيد الذى يجب عليه هذا الصوم انما

واما لوشرع فيه يوم عرفة او صام يوم السابع والتروية وتركه فى عرفة لم يصح ووجب الاستيناف كسائر موارد وجوب التتابع .

مسئلة : ٥- كل صوم يشترط فيه التتابع اذا افطر فى اثنائه لالعذر اختيارا
يجب استينافه .

وكذا اذا شرع فيه فى زمان يتخلل فيه صوم واجب آخر من نذر ونحوه .

هو الذى يكون بمنى اللهم الا ان يتكلف لذلك بمنى لم يقدر على الذهاب الى منى بعد يوم النحر فتأمل . والكلام فى المسئلة طويل موضعه كتاب الحج .

(واما لوشرع فيه يوم عرفة او صام يوم السابع والتروية وتركه فى عرفة لم يصح ووجب الاستيناف كسائر موارد وجوب التتابع) وذلك لعدم الدليل على سقوط التتابع حينئذ فيرجع الى عموم ما دل على وجوبه وخالف فيه بعض كما فى الجواهر وغيره ، وتفصيل الكلام فى كتاب الحج من الفقه .

(مسئلة : ٥ - كل صوم يشترط فيه التتابع اذا افطر فى اثنائه لالعذر اختيارا
يجب استينافه) بلاشكال ولاخلاف فان المستفاد من النص والفتوى ان التتابع مقوم لانه من باب تعدد المطلوب ، ففى صحيح الحلبي المتقدم فلم يتابع اعاد الصوم كله ، ومثله وغيره بل لوقلنا انه من باب تعدد المطلوب واراد الشارع المطلوب الثانى بان لم يفوت اتيان المطلوب الاول موضعه لزم الاعادة تحصيلاً للمطلوب الثانى ، ومنه يظهر انه لا مجال لتوهم كونه واجبا تعبديا لالاشترط للواجب كما لا يرتبط المقام بحصر مفسدات الصوم فما ذكره فى المستمسك كانه خارج عن المبحث اصلا ، ثم انه اذا وجب الاستيناف فهل ما اتى به صوم ام لاحتمال ان من انه جامع لشرائط الصوم فهو صوم مستحب ومن ان ما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد خصوصا اذا قصد التقييد .

(وكذا اذا شرع فيه فى زمان يتخلل فيه صوم واجب آخر من نذر ونحوه)

واما ما لم يشترط فيه التتابع وان وجب فيه بنذر او نحوه فلا يجب استينافه .

اذا كان ذلك الصوم المتخلل بحيث بنافى التتابع او اذا كان بحيث لم ينافى التتابع لكنه قصده فى الاثناء مثلا ، قد يندرانه يصوم يوم نصف الشهر مما يمنع عن صوم الكفارة صام النذر او الكفارة ام لا ؟ لانه حينئذ لم يصلح لصوم غير النذر ، وقد يندران يصوم صوما مطلق لكنه يصومه فى الاثناء ومنه يظهر انه لافرق بين ان يكون الصوم المتخلل صوما وجبا او ندبا ، بل ولا يصوم فلا خصوصية للصيام الواجب ، بل ولا اصل الصوم كما لا يخفى .

نعم وربما يستشكل فيما اذا نذر ان يصوم يوم النصف من الشهر ثم خالف و صام فيه يوم الكفارة فان مقتضى القاعدة ان لا يضر بالتتابع ، ان النذر يوجب صيام النذر لانه يمنع من صيام غيره وقد حققنا هذه المسئلة فى بعض مباحث شرحنا على المتن .

نعم المصداق الواضح لتخلل الصوم الواجب ما اذا كان المتخلل صوم رمضان فانه لا تصح الكفارة سواء قصد صيام رمضان او قصد صيام الكفارة او لم يقصد صوما اصلا اذ حتى اذا قصد الكفارة لم يصح لما فى بعض الروايات من ان الصوم وقع على اليوم بعينه حتى ان المشهور بين الفقهاء الذين تعرضوا لهذه المسئلة انه لو لم يجب عليه صوم رمضان و جاز له الصوم لتخيره بين ان يصوم وبين ان لا يصوم فانه لا يصح صوم غير رمضان فيه كان يصوم ندبا او كفارة او ندرا او استيجارا او غيرها . (واما ما لم يشترط فيه التتابع) كقضاء شهر رمضان او النذر المطلق او الاستيجار او نحوه (وان وجب فيه بنذر او نحوه) كما لو نذر ان يأتى بقضاء رمضان متتابعا او عاهد او حلف ، (فلا يجب استينافه) اذا صامه متفرقا

وان اثم بالافطار كما اذا نذر التتابع في قضاء رمضان فانه لوخالف واتى به متفرقا
صح وان عصى من جهة حلف النذر .

مسئلة : ٦- اذا افطر في اثناء ما يشترط فيه التتابع لعذر من الإعدار كالمرض
والحيض والنفاس والسفر الاضطرارى دون الاختيارى لم يجب استينافه بل يبنى
على ما مضى .

(وان اثم بالافطار) لانه خالف بالافطار النذر ونحوه (كما اذا نذر التتابع فى
قضاء رمضان فانه لوخالف واتى به متفرقا صح وان عصى من جهة حلف النذر) و
ذلك لموافقته للمأمور به ، ولكن ربما يحتمل البطلان من جهة انه مصداق للحنث
كما اذا نذر ان يصلى جماعة فان صلاته فرادى مصداق للحنث وفيه انه لو كان
مصداقا للحنث بطل واذا بطل لم يكن صوما واذا لم يكن صوما لم يكن حنثا وما
يلزم من وجوده عدمه باطل فكونه حنث باطل وقد ذكرنا تفصيل هذا الكلام فى
بعض مباحث الفقه فراجع .

ثم ان الذى يجب عليه التتابع ، ان لم يكن له وقت للتتابع فان كان التتابع
من باب تعدد المطلوب صامه غير متتابع لدليل الميسور وان كان التتابع من باب
القيد كما اذا نذر الصوم المتتابع قيذا فى الصوم ، فهل يجب الصوم اذا لم يقدر
على التتابع من باب الميسور والاولا لانه ليس بمنذور اصلا فيكون حاله حال ما اذا نذر
الصلاة فصام احتمالا ، وان كان الاقرب الثانى فهو من قبيل النذر المتعدر متعلقه
وتفصيل الكلام فى مثل هذه المسئلة فى كتاب النذر .

(مسئلة : ٦- اذا افطر فى اثناء ما يشترط فيه التتابع) افطارا (لعذر من
الاعدار كالمرض والحيض والنفاس والسفر الاضطرارى دون الاختيارى لم يجب
استينافه بل يبنى على ما مضى) بلا اشكال ولا خلاف فى الشهرين ، بل قد استفاض
نقل عدم الخلاف فيه ونقل الاجماع عليه كما عن الخلاف والانتصار والغنية
والسرائر والتذكرة والمنتهى والمسالك وفى كتب المتأخرين والمعاصرين .

اما فى غير الشهرين فعلى المشهور خلافا لبعض كما سأت اقول

وادلتهم، ويدل على الحكم في الشهرين، صحيحة رفاة عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل عليه صيام شهرين متتابعين فصام شهراً ومرض؟ قال: الله حبسه قلت امرئاً كان عليها صيام شهرين متتابعين فصامت وافطرت ايام حيضها؟ قال عليه السلام: تقضيها. قلت فانها قضتها ثم يئست من المحيض؟ قال عليه السلام لا تعيدها اجزها، ذلك وقوله عليه السلام: تقضيها اي تأتي بالبقية بقريته قوله لا تعيدها.

وصحيحة سليمان بن خالد قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فصام خمسة عشر يوماً ثم مرض فاذا برء يبني على صومه ام يعيد صومه كله؟ قال: بل يبني على ما كان صام ثم قال عليه السلام: هذا مما غلب الله تعالى عليه وليس على ما غلب الله عزوجل عليه شيء. وعن رفاة قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن المرءة تنذر عليها صوم شهرين متتابعين؟ قال تصوم وتستأنف ايامها التي تعدت حتى تتم الشهرين قلت ارأيت ان هي يئست من المحيض اتفضيه قال لا تقضى يجزيها الاول:

وصحيحة اشيم كتب الحسين الى الرضا عليه السلام جعلت فداك رجل نذر ان يصوم اياماً معلومة فصام بعضها ثم اعتل فافطر ايبته في صومه ما يحتسب بما مضى. فكتب اليه يحتسب بما مضى.

وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال: سئلته عن امرئة تجعل لله عليها صوم شهرين متتابعين فتحيض قال تصوم ما حاضت فهو يجزيها، وعنه ايضاً عن ابي جعفر عليه السلام مثل صحيحة رفاة الاولى وعن رفاة عن ابي عبد الله عليه السلام قال المظاهر اذا صام شهراً ثم مرض اعتد بصيامه وعن الرضوى قال ومتى وجب على الانسان صوم شهرين فصام شهراً وصام من الشهر الثاني اياماً ثم افطر فعليه ان يبني عليه فلا بأس وان صام شهراً او اقل منه ولم يصم من الشهر

الثانى شيئاً فعليه ان يعيد صومه الا ان يكون قد افطر لمرض فله ان يبني على ما صام لان الله حبسه الى غيرها ومن التعليل فى جملة من هذه الروايات يستفاد عموم الحكم لكل صوم متتابع و لكل عذر لا يكون من قبل المكلف .

نعم هناك روايات تدل على لزوم الاعادة منها صحيح جميل و محمد بن حمران عن الصادق عليه السلام فى الرجل الحر يلزمه صوم شهرين متتابعين فى ظهار فيصوم شهراً ثم يمرض قال عليه السلام : يستقبل فان زاد على الشهر الآخر يوماً او يومين يبني على ما بقى .

وعن ابي بصير قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن قطع صوم كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة القتل؟ فقال: ان كان على رجل صيام شهرين متتابعين فافطر او مرض فى الشهر الاول فان عليه ان يعيد الصيام وان صام الشهر الاول و صام من الشهر الثانى شيئاً ثم عرض له ماله فيه عذر فان عليه ان يقضى .
وعن ايوب عن ابي عبد الله عليه السلام فى حديث ولا بأس ان صام شهراً ثم صام من الشهر الذى يليه اياماً ثم عرضت علة ان يقطعه ثم يقضى بعد تمام الشهرين .

وعن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام فى حديث وان صام شهراً ثم عرض له شئ فافطر قبل ان يصوم من الآخر شيئاً فلم يتابع اعاد الصوم كله ، وهذه الاخبار يلزم حملها على الاستحباب فانه مقتضى الجمع الدلالى بينها وبين الاخبار المتقدمة الصريحة فى عدم وجوب الاعادة ، وعن الشيخ وغيره حملها ايضا على عدم منع المرض من الصوم وان كان فيه بعض المشقة واستبعاد الحدائق حملها على الاستحباب انما هو على اصله فى امثال هذه الموارد وهو قد حملها على التقية قال و ان لم يعلم لقاتل بذلك من العامة ثم قال على ان العلامة نقل عن الشافعى فى احد قوليه الفرق بين الحيض والمرض فاجب الاعادة بالمرض دون الحيض .

ثم ان في مسألة عدم قطع العذر للتتابع اقوالاً :

الاول: ان العذر لا يقطع التتابع مطلقاً في الشهر وفي الشهر المنذور وفي الثمانية عشر وفي الثلاثة . وهذا هو المشهور وفي بعضها اجماع ، وقد عرفت شمول الادلة لكل ذلك .

الثاني : وجوب الاستيناف مع الاخلال بالمتابعة في كل ثلاثة يجب تتابعها الا ثلاثة الهدى لمن صام يومين وكان الثالث العيد فانه يأتي بيوم ثالث بعد ايام التشريق ، وقد استدلوا بالاستثناء كل ثلاثة ، بقاعدة عدم الاتيان بالمأمور به على وجهه ، ويقول الصادق عليه السلام : في صحيح ابن سنان كل صوم يفرق الا ثلاثة ايام في كفارة اليمين ، ويقول ابي الحسن عليه السلام في صحيح الجعفرى : انما الصيام الذي لا يفرق كفارة الظهار وكفارة الدم وكفارة اليمين وبقول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي : صيام ثلاثة ايام في كفارة اليمين متتابعات ولا يفصل بينهن . والجواب اما عن القاعدة فبعموم قوله عليه السلام : ليس على ما غلب الله عليه شيء .

واما عن الروايات فبانها تدل على ان الصوم في نفسه متتابع .

اما انه اذا افطر في الاثناء لعذر كان عليه الاستيناف او ان له البناء فهي

ساکتة ، فمادل على ان ما غلب الله ليس عليه التتابع محكم على ذلك .

اما استثناء ثلاثة الهدى من حكمهم فذلك لاجل الادلة الخاصة وقد تقدم

بعضها ، ومما ذكرناه يظهر ان ما ذهب اليه القواعد والدروس والمسالك من

وجوب الاستيناف مع الاخلال بالمتابعة في الثلاثة ليس على ما ينبغي .

الثالث : وجوب الاستيناف مع الاخلال بالمتابعة في جميع اقسامه ما فيها التتابع

باستثناء الشهرين فقط ، اما استثناء الشهرين فلادلة السابقة .

واما الاخلال في غيرهما فلانه اذا لم يتابع لم يأت بالمأمور به فالتكيف باق

استدل بهذا في المدارك ، وفيه مضافا الى عموم العلة في ما غلب الله عليه ان

في ثلاثة الهدى يوجد الدليل الخاص كما عرفت .

الرابع: وجوب الاستيناف في الشهر المنذور اذا افطر لعذر فيما لم يصل الى النصف ذهب اليه الشيخ في النهاية، واستدل لذلك، بانه بدون المتابعة خارج عن المنذور فاللازم الاتيان به ثانيا، وبرواية موسى بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل عليه صوم شهر فقام منه خمسة عشر يوما فله ان يقضى ما بقى وان كان اقل من خمسة عشر يوما لم يجز حتى يصوم شهرا تاما، وفيه ان العلة بما غلب الله شاملة لما نحن فيه فلامجال للقاعدة، والرواية ضعيفة ومحمولة على عدم العذر ومعرض عنها ومحمولة على الاستحباب او التقية - على مبنى صاحب الحدائق - بقريته صحيحة ابن اشيم المتقدمة، وعلى هذا فالموافق للقواعد ما ذهب اليه المشهور من ان المرض ونحوه لا يوجب فسخ التتابع، ثم ان المصنف قيد السفر الذي لا يخل بالتتابع بالسفر الاضطرارى اما السفر الاختيارى فيخل بالتتابع، وفي المسئلة اقوال .

الأول: اخلال السفر بالتتابع مطلقا لانه ليس مما غلب الله عليه فان الانسان اذا اضطر الى السفر لانقاذ ماله او نجاته غريقه او علاج مريضه لم يكن مما غلب الله عليه عرفا لانه سافر باختياره وهذا هو المحكى عن الخلاف والوسيلة والمبسوط والجمل الاقتصاد بل عن السرائر الاجماع عليه اختاره المستند، وفيه اولان من السفر ما ليس باختياره ولا اختيار انسان آخر، بل مما غلب الله عليه كما اذا كان راسيا في السفينة فجرت بها الريح ونحو ذلك، وثانيا، انه اذا امره الله سبحانه بالسفر كان مما غلب عليه كما اذا امره لانقاذ مظلوم او علاج مريض او الفرار من ظالم او ما اشبه فان ذلك بمشية الله تعالى، ولذا قال عليه السلام ان الله شاء ان يراك قتيلا فان امره بان يذهب لحفظ الاسلام وان قتل مشية تشريعية منه تعالى كما يقول القائد للجنود اني اريد ان تقتلوا في سبيل انقاذ البلاد من الاعداء فان غلب الله يشمل التشريعى والتكوينى، ولذا يقال غلب الامير

على الجيش فيما اذا امرهم بالجهاد وهكذا وعلى هذا فلا ينبغي الاشكال فى صورتى السفر بدون الاختيار اذا كان بدون واسطة انسان والسفر اضطراراً سريعاً حيث كان السفر واجباً والبقاء حراماً ، اما فى صورتى السفر قهراً من ظالم بان سفره اسيراً والسفر فيما ابيح له السفر كما اذا نذر صوم شهر قبل رمضان ثم صار عشرة فى اول شعبان فابيح له السفر شرعاً لعسر او حرج يجوز تحملهما و الصيام ويجوز ترك الصوم لاجلهاما بالسفر ، فى صدق ما غلب الله عليهما اشكال والمسئلة تحتاج الى مزيد من التتبع والتأمل .

الثانى : عدم اخلال السفر بالتتابع مطلقاً حتى السفر الاختيارى اختاره الجواهر باعتبار كونه محبوساً عن الصوم معه بل هو حينئذ ما غلب الله عليه باعتبار ان منع الصوم فيه ومنه تعالى فيكون ما غلب كفاية عن كل ما ينافى الصوم اذا لم يكن من قبل المكلف بمعنى انه لا ينافى التتابع الا التعمد للافطار ، فانه بعد ان الله فى السفر ، اذا اوجب الاستيناف كان عسراً وحرجاً ، ولذا جاز وقوع السفر فى شهر رمضان الذى يجب التتابع فيه ، وبذلك يظهر انه لافرق بين السفر الضرورى والاختيارى .

ثم ان الجواهر نقل هذا القول عن النهاية ، وفيه ان الاستفادة مما غلب القاطع للصوم بدون اختيار الانسان كالمرض والحيض ونحوهما ، اما مع الاختيار فهو خلاف ظاهر ما غلب ، ولذا اذا كان عليه دين مستعجل فساغر اختياراً لا يصح ان يقول غلب الله علىّ اما اذا مرض فلم يتمكن من الخروج لاداء دينه صح ان يقول غلب الله علىّ ، والاذن فى السفر لا ينافى قطعه للتتابع والتنظير بالسفر فى شهر رمضان ، لا وجه له بعد جواز ذلك بالادلة ، ولم يظهر معنى للعسر والحرج فى المقام فانه لو حكم بالاستيناف مع الاضطرار كان عسراً وحرجاً لامع الاختيار ، بل حتى مع العذر لا يصدق العسر والحرج .

وفى العذر ما اذا نسى النية حتى فات وقتها بان تذكر بعد الزوال و منه
ايضا ما اذا نسى فنوى صوما آخر ولم يتذكر الا بعد الزوال

الثالث من الاقوال الفرق بين السفر الاختيارى فيخل بالتتابع دون السفر
الاضطرابى الذى لا يخل بالتتابع كما عن المعتمر والعلامة والدروس، ووجهه
ان السفر الاختيارى ليس مما غلب الله عليه بخلاف السفر الاضطرابى فانه قد
غلب الله عليه وفيه ما ذكره الحدائق حيث قال جعل السفر الضرورى من قبيل
ما غلب الله عليه محل نظر فان الظاهر من هذا اللفظ ان المراد به ما كان من
فعل الله تعالى بحيث انه ليس للعبد فى ايقاعه صنع ولا مدخل بالكيفية وانه مما
فعله الله تعالى به من غير اختيار منه والسفر، وان كان ضروريا ليس كذلك، كما
هو ظاهر انتهى . ويظهر من بعض الاقوال الاخر فى المسئلة لكن العمدة ما
ذكرناه (وفى العذر ما اذا نسى النية حتى فات وقتها بان تذكر بعد الزوال و
منه ايضا ما اذا نسى فنوى صوما آخر ولم يتذكر الا بعد الزوال) او لم يتذكر اصلا
حتى دخل الليل او تذكر قبل الزوال لكنه كان قد اكل وشرب، وقد ذهب الى
القول بعدم ابطال النسيان المدارك تبعا للمسالك واختاره الجواهر وجامع
المقاصد والمستمسك وغيرهم، واستدل لذلك بحديث رفع القلم، و بحديث ما
غلب، واشكل عليه فى الحدائق بان حديث رفع القلم خاص بالعقاب، و بان
حديث ما غلب لا يشمل المقام لان النسيان من الشيطان بدليل قوله تعالى :
(فانساه الشيطان ذكره) وقوله : ((واما ينسيك الشيطان)) وايد ذلك بوجوب
القضاء على ناسى النجاسة .

اقول الظاهر ان النسيان كما ذكره المشهور لا يبطل التتابع لصدق ما غلب
الله عليه، والاشكال فيه بان النسيان من الشيطان، منقوض بكون المرض ايضا من
فعل الانسان، لقوله تعالى: ((وما اصابك من سيئة فمن نفسك)) ومردود بما دل

ومما يضا ما اذا نذر قبل تعلق الكفارة صوم كل خميس فان تخلله فى اثناء التتابع لا يضر به ولا يجب عليه الانتقال الى غير الصوم من الخصال فى صوم الشهرين لاجل هذا التعذر

على ان النسيان من فعل الله سبحانه ففى حديث ذكره منتهى المقاصد عن الحسن عليه السلام وقد سئل عن الرجل ينسى الشئ ثم يذكره قال: ما من احد الا على رأس فؤاده حقه مفتوحة الرأس فاذا اراد ان ينسيها طبق عليها ، و اذا اراد ان يذكرها فتحها ، ولا تنافى بين الامرين فان الايتين المذكورتين لا تدلان على ان كل نسيان من الشيطان و مثلهما قوله تعالى وما انسانية الا الشيطان و قوله تعالى : ((فنسى ولم نجد له عزما)) ومن الممكن ان يكون بعض النسيان من الشيطان و بعض النسيان من الله ، هذا مضافا الى ان نسبة النسيان الى الشيطان انما هو باعتبار ان كل ما ليس فيه اعتدال و استقامة جنبه شيطانية و الا فقد ورد فى الحديث ان الله خلق العقل و الجهل و زودهما بجنود و من جنود الجهل النسيان .

نعم قد يشكل الامر فيما اذا كان النسيان غير عذرى كما لو اهل عمد ام علمه بانه ينسى حتى نسي ، فان صدق حبسه الله و غلب عليه على ذلك مشكل كما قالوا مثل ذلك فى الغاصب غير المبالى والله العالم .

(ومنه) اى من العذر الذى لا يبطل التتابع (ايضا ما اذا نذر قبل تعلق الكفارة صوم كل خميس) او صوم كل اول شهر مثلا (فان تخلله فى اثناء التتابع لا يضر به) كما ذكره الجواهر وغيره و ذلك لصدق الحبس و غلب الله فان الله سبحانه حيث اوجب ذلك فقد حبسه و غلب عليه (ولا يجب عليه الانتقال الى غير الصوم من الخصال فى صوم الشهرين لاجل هذا التعذر) بتوهم انه معذور فى التتابع فاللازم خصلة اخرى ، اذ فيه ان الشارع رفع التتابع هنا بدليل ما غلب فى المقام

نعم لو كان نذر صوم الدهر قبل تعلق الكفارة اتجه الانتقال الى سائر الخصال .
(مسئلة ٧- كل من وجب عليه شهران متتابعان من كفارة معينه او مخيرة
اذا صام شهرا ويوما متابعا

تخيير بين العتق والصوم غير المتتابع فيه ، لكن ربما يقال ان اللازم من ذلك
ارادف الاضطرار بالاختيار ، والحال ان الاضطرار في طول الاختيار ، ومن
المعلوم ان الصوم غير المتتابع فيما اضطرارى ولعل هذا اقرب .
(نعم لو كان نذر صوم الدهر قبل تعلق الكفارة اتجه الانتقال الى سائر
الخصال) كما ذكره الجواهر والمستمسك ، وذلك لعدم التمكن من الصوم اصلا
ومثله ما لو نذر صوم ثلاثين سنة مثلا مما يوجب ان يكون التأخير استهانة و
استخفافا لما تقدم من عدم جواز الاستهانة والاستخفاف بالواجبات .
(مسئلة : ٧- كل من وجب عليه شهران متتابعان) سواء كان وجوبا عينيا او
تخييريا وذلك لاطلاق النصوص الاتية .

نعم ربما يستشكل بما اذا كان الوجوب للنذر لان المنصرف من الادلة خصوص
الوجوب لقتل اوظهار او كفارة رمضان اما النذر فليس مشمولا لتلك النصوص والاصل
فيه وجوب الوفاء بالنذر كما نذره والمناط غير معلوم ، ومنه يعلم الحكم فيما اذا نذر
اربعة اشهر مثلا فانه لا دليل على كفاية الصوم الزائد عن النصف متابعا وجواز
تفريق البقية وكأنه لهذا قال المصنف : (من كفارة معينه او مخيرة) لكن يرد عليه
ما يأتى من غير فرق بين ان يكون الآتى بها عن نفسه او عن غيره على سبيل
الوجوب كالنائب بالاستيجار الولى او على سبيل الاستحباب كالمتبرع عن الغير
وذلك لاطلاق النص والفتوى و دليل من فاته فريضة (اذا صام شهرا ويوما
متابعا) وان كان التابع التنزيلي الذى هو عبارة عن المتفرق لعذر لما عرفت من
ان الافطار لعذر لا يقطع التابع .

يجوز لها لتفريق في البقية ولو اختيارا لالعذر

(يجوز له التفريق في البقية ولو اختيارا لالعذر) والمراد بالجواز انه لا يضر التتابع المفروض لا الجواز التكليفي والا فانه يجوز الافطار ولو في الاثناء فان ذلك يوجب عدم كون ما وقع كفارة ، كما تقدم الكلام في ذلك ، وجواز التفريق كذلك بلا اشكال ، بل دعوى الاجماع عليه متواترة في كلامهم كالخلاف والانتصار والغنية و السرائر والتذكرة والمنتهى والمسالك و الجواهر وغيرها ، ويشهد له قبل الاجماع النصوص المتواترة .

فعن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال عليه السلام في رجل صام في شهر فزاد في النصف يوما قضى بقيته .

وعن سماعة بن مهران قال: سئلته عن الرجل يكون عليه صوم شهرين متتابعين ايفرق بين الايام فقال: اذا صام اكثر من شهر فوصله ثم عرض لها مر فافطر فلا بأس فان كان اقل من شهر او شهرا فعليه ان يعيد الصيام . والمراد بعروض امر اعم من العذر كما لا يخفى .

، وعن ايوب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان عليه صوم شهرين متتابعين في ظهار فصام ذا القعدة ودخل عليه ذوالحجة كيف يصنع قال: يصوم ذوالحجة كله الايام التشريق في منى ثم يقضها في اول يوم من المحرم حتى يتم ثلاثة ايام فيكون قد صام شهرين متتابعين ، الحديث . فانه اذا كان الواجب صيام الشهرين كاملا لم يكف فيما اذا ابتداء في وقت يتخلله عيد .

وعن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قطع كفارة الظهار و كفارة القتل قال عليه السلام : ان كان على رجل صيام شهرين متتابعين والتتابع ، ان يصوم شهرا ويصوم من الاخر شيئا او اياما منه و مثله ما عن ابن ابي عمير ، وعن منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام في حديث فان هو صام في الظهار فزاد ،

فى النصف يوما قضى بقيته .

والرضوى : قال : ومتى وجب على الانسان صوم شهرين متتابعين فصام شهرا وصام من الشهر الثانى اياما ثم افطر فعليه ان يبني عليه ولا بأس ، وان صام شهرا او اقل منه ولم يصم من الشهر الثانى شيئا عليه ان يعيد صومه . الا ان يكون قد افطر لمرض فله ان يبني على ما صام ، لان الله حبسه . وربما يقال بتعدى الحكم المذكور الى النذر ايضا للمناط ولقوله عليه السلام فى خبر الحلبي المتقدم والتتابع ان يصوم شهرا الخ .

وخبر محمد بن مسلم المروى فى المستدرک ، عن الحنات قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام ، عن رجل جعل عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهرا ثم مرض هل يعيده ؟ قال : نعم امر الله حبسه . اى نعم يتم صومه كما هو الظاهر ، بتقريب انه يظهر من وحدة الحكم فى العذر وحدة الحكم فى غير العذر ايضا فتأمل . ثم انه حكى منتهى المقاصد وغيره فى المسئلة قولين آخرين .

الاول : ان الحكم مختص بصورة عدم التمكن حتى انه لو اخل بالمتابعة بعد شهر ويوم عمدا لزمه الاستيناف ، وهذا هو المحكى عن محتمل كلام الشيخ فى النهاية ويؤيدّه بعض الروايات المتقدمة المتعلقة للافطار بعد الواحد والثلاثين على العذر ،

الثانى : انه لو اخل بالمتابعة بعد الواحد والثلاثين اثم ولم يلزمه الاستيناف وحكى هذا القول عن المفيد ، والسيدى ، والشيخ فى التبيان ، وكفارات النهاية وظهار المبسوط ، وابن ادريس ، وعن السيدى دعوى الاجماع عليه ، وعن ابن ادريس بان معنى التتابع هو ان يصوم شهرين ، لكن فى الكل ما لا يخفى ، اذ الاجماع مردود بما عرفت من استفاضة الاجماع على خلافه ، والتتابع فسره الصادق عليه السلام بالصوم اكثر من شهر ، والظواهر التى تدل على كون الافطار لعذر

وكذا اذا كان من نذر او عهد لم يشترط فيه التتابع الايام جميعها ولم يكن المنساق منه ذلك .

يرفع اليد عنها بما كان اظهر في جواز الافطار بلاعذر .
نعم الظاهر استحباب التتابع مطلقا ، وكراهة عدم التتابع بعد الواحد و الثلاثين ، ثم انه لو افطر بعد الظهر من الواحد والثلاثين عصيانا لم يكف ، ان ظاهر ما دلّ على الكفاية انه اتم الواحد والثلاثين لانه صام الى ما بعد الظهر ، ولو كان قد صام الى ما بعد الظهر ، ولو كان قد صام من اول الشهر كفى الى آخر الشهر الناقص ويوم .

اما اذا صام بعد اول الشهر فالظاهر لزوم واحد وثلاثين يوما ، وان كان ربما احتتم هنا ايضا الكفاية اذا كان الشهر ناقصا ، ولا يفيد في الكفاية ما لو ظن بانه صام واحدا وثلاثين والحال انه لم يصم كذلك ، كما لا يضر ما اذا ظن انه لم يصم كذلك ، وقد كان صام كذلك اذا المناط هو الحكم الواقعي .
ثم انه اذا كان عليه كفارة الجمع جاز تقديم اى من الخصال ، واذا كانت عليه كفارة ايام جاز تقديم كفارة المتأخر كل ذلك لعدم الدليل على وجوب تقديم اية كفارة منها .

(وكذا) يكفى صوم واحد وثلاثين (اذا كان) وجوب الشهرين (من نذر او عهد لم يشترط فيه تتابع الايام جميعها ولم يكن المنساق منه ذلك) التتابع للمسئلة صور ثلاث :

- الاولى : ان يعين التتابع في الكل او ينصرف النذر الى ذلك .
- الثانى : ان يكون النذر مطلقا ، بلا قيود وانصراف الى التتابع .
- الثالث : ان يقصد التتابع الشرعى او يقيد النذر بذلك لا ينبغي الاشكال فى الصورة الثالثة ، وان حالها حال التتابع فى الكفارة لان الشارع قصد بالتتابع

والحق المشهور بالشهرين المنذور فيه التتابع فقالوا اذا تابع في خمسة عشر يوما منه يجوز له التفريق في البقية اختيارا وهو مشكل فلا يترك الاحتياط فيه بالاستيناف مع تخلل الافطار عمدا وان بقي منه يوم .

ذلك، وقد فرض ان النذر قيذا وانصرف اليه، كما لا ينبغي الاشكال في الصورة الثانية، وانه لا يلزم حتى تتابع واحد وثلاثين لانه ليس منذورا ولا فرضه الشارع، وانما الاشكال في الصورة الاولى، فقد ذهب بعض الى انه كالكفارة، لان الشارع الاقدس قد كشف عن كون المراد واقعا بهذا الخطاب ذلك، وان زعم صاحبه خلافه، قال في المستمسك تبعا لغيره ولكنه كما ترى اذا ادلة المتقدمة تقصر عن التعرض للنذر ونحوه .

اقول : وهو كذلك ، وقد تقدم ما يفيد المقام فراجع ، ولو شك في انه هل نذر التتابع الشرعي او اللغوي ، فالظاهر جريان البرائة بالنسبة الى الاكثر من الواحد والثلاثين ، لانه قيد زائد يشك فيه فالاصل عدمه ، كما انه اذا شك في اصل التتابع كان الاصل عدمه . (والحق المشهور بالشهرين) | في كفاية صوم النصف عن التتابع (الشهر المنذور فيه التتابع فقالوا اذا تابع في خمسة عشر يوما منه يجوز له التفريق في البقية اختيارا) لصحيح موسى بن بكير ، عن الفضيل ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل عليه صوم شهر فصام منه خمسة عشر يوما ثم عرض له امر؟ فقال : ان كان صام خمسة عشر يوما فله ان يقضى ما بقي ، وان كان اقل من خمسة عشر يوما لم يجز حتى يصوم شهرا تاما . ونحوه روايته عن الفضيل ، عن ابي جعفر عليه السلام ، فان الظاهر منهما ما اذا قصد التتابع ، والا كان تعبدا من الشارع وهو بعيد جد او خلاف اطلاقات ادلة النذر (وهو مشكل) لضعف سند الروايتين (فلا يترك الاحتياط فيه بالاستيناف مع تخلل الافطار عمدا وان بقي منه يوم) لكن الضعف مجبور بالحمل فلا وجه لاشكال المدارك وتوقفه في المسئلة

٢٩٢ | الميزان في أنواع التتابع • عدم بطلان الصوم من حيث هو ببطلان التتابع |

كما لا اشكال في عدم جواز التفريق اختيارا مع تجاوز النصف في سائر اقسام الصوم المتتابع •

مسئلة : ٨ - اذا بطل التتابع في الاثناء لا يكشف عن بطلان الايام السابقة

كما لا وجه لما عن وسيلة ابن حمزة من الكفاية فيما اذا جاوز النصف ولو بيوم وكانه للمناط المستفاد من الشهرين ، لكن فيه ما لا يخفى بعد تصريح الرواية بصيام خمسة عشر يوما ، وكذلك لا وجه لما عن ابن زهرة من تفصيل في المسئلة لم يقم عليه دليل •

ثم ان بعض الفقهاء قال : بان ظاهر الرواية حيث قال عرض له امر ان يكون الافطار لعذر لكنك قد عرفت ان ((عرض له امر)) اعم من العذر ، فانه اذا تغير رأيه لقصد سفر او ارادة الصيام في الشتاء وما اشبه يقال له عرض له امر مع انه ليس بعذر شرعى ولا يطلق على مثله حبسه الله ونحوه •

ثم هل يتعدى من مورد الرواية الى نذر صوم اقل من شهر او اكثر من شهر فيصوم نصفه متتابعا ، احتمالا ان : من المناط ومن ان الحكم على خلاف القاعدة فاللازم الاقتصار فيه على مورد النص •

(كما لا اشكال في عدم جواز التفريق اختيارا مع تجاوز النصف في سائر اقسام الصوم المتتابع) لعدم الدليل على الجواز بعد لزوم الوفاء بالنذر القاضى بالتتابع في الكل ، ومثله اذا نذر التتابع في الصدقة او الصلاة او نحوها ، اللهم الا ان يقال بالمناط وعدم فهم الخصوصية في الصوم ، اوفى الصوم وفي غيره لكنه مشكل •

مسئلة : ٨ - اذا بطل التتابع في الاثناء لا يكشف عن بطلان الايام السابقة

وجه احوال كشفه عن البطلان ان صوم الكفارة لم يقع لعدم التتابع وغيره من

فهى صحيحة وان لم تكن امثالاً للامر الوجوبى ولا الندى لكونها محبوبة فى حدّ نفسها من حيث انها صوم .

الصوم الواجب او المندوب لم يقع لعدم القصد فما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد (فهى صحيحة وان لم تكن امثالاً للامر الوجوبى) الا ترى من قبل الكفارة (ولا الندى) الا ترى من قبل صوم ايام البيض وثلاثة ايام فى اول الشهر ووسطه وآخره وما اشبه ذلك ، وذلك لان الامثال متوقف على النية المفقودة فى المقام ، وانما قلنا بصحة الصوم (لكونها محبوبة فى حدّ نفسها من حيث انها صوم) فان المستفاد من الادلة ان الصوم فى نفسه محبوب وان لم يقصد الانسان عنوانا خاصا ، وذلك لاطلاقات الادلة ، كالحديث المروى ، عن الباقر عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الصوم جنة من النار .

وعن الصادق عليه السلام ، عن آباءه عليهم السلام ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، قال لاصحابه : الا اخبركم بشئ ان انتم فعلتموه تباعد الشيطان عنكم كما يتباعد المشرق من المغرب؟ قالوا : بلى . قال : الصوم يسود وجهة ، الى ان قال ولكلشئ زكاة ، وزكاة الابدان الصيام .

وعن الصادق عليه السلام ، عن آباءه ، ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : ان الله عزوجل وكل ملائكته بالدعاء للصائمين . وقال : اخبرنى جبرئيل عن ربه انه قال : ما امرت ملائكتى بالدعاء لاحد من خلقى الا استجبت لهم فيه .

وعن الصادق عليه السلام فى حديث : ان الله اوحى الى موسى عليه السلام يا موسى لخلوف فم الصائم اطيب عندى من ريح المسك .

وعنه عليه السلام انه قال : للصائم فرحتان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاء

ربه .

وعنه عليه السلام فى حديث : الا اخبرك بابواب الخير ان الصوم جنة من

وكذلك الحال في الصلاة اذا بطلت في الاثناء فان الاذكار والقراءة صحيحة في حدّ نفسها من حيث محبوبيتها لذاتها .

النار .

وعنه عليه السلام ، قال : قال ابي ان الرجل يصوم يوما تطوعا يريد ما عند الله فيدخله الله به الجنة .

وعنه عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ان الصائم في عبادة وان كان على فراشه ما لم يغترب مسلما .

وعن الباقر عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قال الله عزوجل : الصوم لى وانا اجزى به .

وعن على عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من صام يوما تطوعا ادخله الله عزوجل الجنة . الى غيرها من الروايات الكثيرة الدالة على محبوبية الصوم في نفسه والاشكال بان ما قصد لم يقع ، انما يصح اذا كان على وجه التقييد ، لكن الغالب انه على وجه الخطاء في التطبيق فان الصوم في نفسه عبادة ، وقد صار لسبب امر الكفارة واجبا فاذا بطل امر الكفارة بقى كونه عبادة في نفسه (وكذلك الحال في الصلاة اذا بطلت في الاثناء فان الاذكار والقراءة صحيحة في حدّ نفسها من حيث محبوبيتها لذاتها) وكذلك اذا بطلت الزكاة ، وقد صرف الفقير المال فانها صدقة محبوبة في حدّ نفسها ، وقد مر الكلام في باب الطهارة فراجع والله العالم .

فصل

اقسام الصوم اربعة : واجب وندب ومكروه كراهة عبادة

(فصل اقسام الصوم اربعة : واجب) يمنع عن النقيض وفي تركه العقاب وفي فعله الثواب (وندب) لا يمنع عن النقيض وليس في تركه العقاب وانما في فعله الثواب .

نعم احتمل بعض الفقهاء ان يكون هناك مستحبان يكون في تركها العقاب الاعم من العتاب ، وانما الفرق بينه وبين الواجب ان الواجب فيه الالزام وليس في المندوب الزام مثلا ذهاب العبد الى السفر قد ينهى عنه المولى ، واذا سافر ضربه سوط وقد لا ينهى عنه المولى ، وانما يقول له اذا سافرت افترسك السبع ، فانه لا تلازم بين العقاب والنهي وبين الثواب والامر ، واستدلوا لذلك ببعض الروايات الدالة على العقاب في بعض الامور غير اللازمة ، كما ورد في عقاب الاعمال للصدوق ان من مرض ولم يقرء الا خلاص ، ومات دخل النار ، ومن جعل الشعر ولم يفرق فرق بمنشار من نار ^{عد} ناتف الشيب في عداد المحرمات الى غير ذلك من الروايات الكثيرة في مختلف ابواب الفقه ، لكن المشهور ليس بنائهم ذلك ، وقد اقاموا لذلك ادلة عقلية ونقلية وموضع المسئلة الكتب الاصولية (ومكروه كراهة عبادة) فان المكروه المطلق مالمس في فعل العقاب على قول المشهور مع كون الفعل مرجوح والترك اراجح ، ولكن حيث لا يتصور ذلك في العبادة ، اذ لو كان مرجوحا لم يؤمر به امر عبادة فان معنى المكروه النهي

ومحظور والواجب اقسام صوم شهر رمضان وصوم الكفارة وصوم القضاء

التنزيهي عنه ومعنى العبادة المقربة الملازمة للامر به امرا ندبيا في غير الواجب، وامرا الزاميا في الواجب، قالوا بان الكراهة في العبادة خلاف الكراهة المطلقة •

ثم فسروا ذلك بتفسيران، فذهب المشهور بان معنى كراهة العبادة اقلية الثواب، مثلا الصلاة في الدار لها مائة درجة من الثواب، والصلاة في المسجد لها مئة وخمسون، والصلاة في الحمام لها خمسون، فالصلاة في الدار ليست مكروهة ولا مستحبة وفي الحمام مكروهة وفي المسجد مستحبة، وذهب بعض الى ان المراد بالكراهة معارضة العبادة باهم منها مثلا صوم يوم عاشوراء لها نفس ما لصوم سائر الايام، لكن حيث ان فيه التشبه ببنى امية اوجبت هذه المزاخمة لتسمية مكروها والنهي عنه وان كان اذا صام الانسان كان حاله حال صوم سائر الايام في الثواب، وذهب ثالث الى ان المراد بالكراهة الحزاة وان لم يكن اقل ثوابا ولا مزاحما فمن يقول في المرحاض ((لا اله الا الله)) بصوت مرتفع ليس ما يقول اقل ثوابا من قوله في سائر الاماكن ولا مزاحما باهم وانما له نوع من الحزاة وحيث ان الكلام في هذا الموضوع خارج عن مبحثنا فعلى الطالب ان يرجع الى مظانه (ومحظور) حرمه الشارع لما فيه من المفسدة، فان الاحكام الشرعية تابعة للمصالح والمفاسد، كما هو مبنى العدالة، وان ذهب بعضهم الى المصلحة السلوكية، لكن المشهور خلاف ذلك،

اما الحكم الخاص وهو الاباحة فلا يعقل بالنسبة الى العبادة، اذ معنى العبادة المقربة ومعنى الاباحة عدم التقريب ولا التبعيد، والجمع بين الامرين محال، نعم في غير العبادة الاحكام خمسة خلافا للكعبى في شبهته (والواجب اقسام صوم شهر رمضان وصوم الكفارة) لرمضان او غيره (وصوم القضاء) لرمضان

وصوم بدل الهدى فى حج التمتع وصوم النذر والعهد واليمين والملتزم بشرط او اجارة وصوم الثالث من ايام الاعتكاف اما الواجب فقد مر جملة منه .
واما المندوب منه فاقسام

منها ما لا يختص بسبب مخصوص ولا زمان معين كصوم ايام السنة عدا ما استثنى من العيدين وايام التشريق لمن كان بمنى فقد وردت الاخبار الكثيرة فى فضله من حيث هو ومحبوبيته

او غيره (وصوم بدل الهدى فى حج التمتع) ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعت (وصوم النذر والعهد واليمين والملتزم بشرط) لازم (او اجارة) وانحوها (وصوم الثالث من ايام الاعتكاف اما الواجب فقد مر جملة منه) ويذكر بعضها الآخر فى مختلف الكتب المرتبطة بها ككتاب الحج ، وكتاب الايمان والنذور .
(واما المندوب منه فاقسام) اربعة ، ما لسبب له ، وما له سبب ، والثانى ، اما سببه زمانى كايام البيض ، او مكانى كثلاثة ايام فى المدينة للحاجة ، او فعلى كالصوم لاجل قضاء الحاجة ، قال تعالى : ((واستعينوا بالصبر والصلاة)) وقد فسر الصبر بالصوم ، فانه مصداق من مصاديقه ، والمصنف تبع فى التقسيم المستند وغيره ، فذكر ثلاثة اقسام من الاقسام الاربعة التى ذكرناها .

(منها ما لا يختص بسبب مخصوص ولا زمان معين كصوم ايام السنة عدا ما استثنى من) المحرم كصوم (العيدين وايام التشريق لمن كان بمنى) او من المكروه كصوم يوم عاشوراء ، ويوم عرفه لمن يضعفه الصوم عن الدعاء (فقد وردت الاخبار الكثيرة فى فضله من حيث هو) صوم (ومحبوبيته) لله تعالى ، اول اوليائه فقد اختلفوا فى معنى المحبوبة ، فانه لا اشكال فى تحقق الاطاعة والمعصية بالنسبة الى الامثال وعدمه ، كما لا اشكال فى تحقق الانقياد والتجرى فيما لم يكن هناك مطابقة للواقع ، كما لو زعم ان المولى يريد الشئ فأتى به والحال ان

وفوائده ويكفى

المولى لم يكن اراده ، او زعم ان الشئ الفلانى منهى عنه فاتى به ، والحال ان المولى لم يكن اتى به ، فان الاول انقياد بالمعنى المجازى ، اذ الانقياد الحقيقى انما هو فى الاطاعة ، فان الانقياد والمنقاد صفة للفعل والفاعل لا يتحققان فى الامور المزعومة فاطلاقهما اطلاق مجازى ، وقد اختلفوا فى التجرى ، هل يوجب العقاب ام لا ؟ كما فصلوه فى الكلام والاصول .

واما المحبوبة والمبغوضية فلاشكال فى تحققهما بالنسبة الى المولى العرفية ، كما لا اشكال فى عدم تحققهما بالنسبة الى الله سبحانه ، لانه تعالى ليس محلا للحوادث ، فالمراد بهما بالنسبة اليه تعالى احد امور ثلاثة .
اما انهما بالنسبة الى اوليائه ، كما يستفاد من كلام الاخوند فى بعض مباحث الكفاية الشبهية بالمقام .

واما ان المراد النتائج ، كما قالوا خذ الغايات واترك المبادئ ، كما ذهب اليه المشهور ؛

واما ان المراد شئ ليس بحداد ، ولكنه من صفات الذات ، وان لم تتعقله نحن ، كما لا تتعقل الذات ، وهذا هو الاظهر عندى ، ويدل عليه ظواهر الادلة ، كقوله سبحانه : ((فلما آسفونا انتقمنا منهم)) فلا انتقام والاسف شيان ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : وان الله يرضى لرضى فاطمة . واحب الله من احب حسينا . اذا كان ذلك على وجه الاخبار لا الدعاء .

وفى الحد يث القدسى : كنت كنزا مخفيا فاحببت ان اعرف فخلقت الخلق لكى اعرف . فالخلق غير الحب ، والحاصل ان المعنيين الاولين خلاف ظواهر هذه الادلة .

وكيف كان فمحل المسئلة الاصول (وفوائده) الدنيوية والاخروية (ويكفى

فيه ما ورد فى الحديث القدسى : الصوم لى وانا اجازى به
وما ورد من ان الصوم جنة من النار، وان نوم الصائم عبادة وصمته تسبيح و
عمله متقبل ودعائه مستجاب .

ونعم ما قال بعض العلماء ، من انه لو لم يكن فى الصوم الا الارتقاء من
حضيض حظوظ النفس البهيمية الى ذروة التشبه بالملائكة الروحانية لكفى به
فضلا و منقبة و شرفا

فيه ما ورد فى الحديث القدسى : الصوم لى وانا اجازى به (لكن الذى وجدت
بهذه العجالة اجزى به ، او اجزى عليه ، ولعل المراد اعطاء الجزاء بلا واسطة ،
والا فجزاء كل عمل هو الذى يعطيه سبحانه والمراد به ((لى)) اقر بيته اليه
تعالى ، والا فسائر العبادات ايضا له تعالى ، والقول بان للصوم خصوصية ، اذ
لا يمكن الصيام بدون النية المخفية عن الناس ، منظور فيها ان كل عبادة هي كذلك
كما لا يخفى .

(وما ورد من ان الصوم جنة من النار ، وان نوم الصائم عبادة وصمته تسبيح)
و نفسه تسبيح ايضا (وعمله متقبل ودعائه مستجاب) الى غير ذلك من الروايات
الكثيرة التى هي فوق حد التواتر ، مذكورة فى الوسائل والمستدرک والبحار ، و
هي مطلقة شاملة لكل صوم ، كما هو واضح .

(ونعم ما قال بعض العلماء ، من انه لو لم يكن فى الصوم الا الارتقاء من
حضيض حظوظ النفس البهيمية الى ذروة التشبه بالملائكة الروحانية لكفى به
فضلا و منقبة و شرفا) فان الانسان له روح وجسد ، وكلما ضعف جانب قوى جانب
آخر ، والصوم مما يضعف الجسد فيقوى جانب الروح ، فاذا كان الصوم بالحق قوى
جانب الملائكية فى الانسان ، واذا كان الصوم بالباطل قوى جانب الشيطانية ،
واذا قوى جانب الروح سواء كان بالحق او بالباطل ارتهفت المشاعر حتى يصل

ومنها ما يختص بسبب مخصوص وهي كثيرة مذكورة في كتب الادعية

الانسان الى قابليه الاتصال بالروحانيات فيرهم ويسمع اصواتهم ان ملائكيا، فيصل الى هذا الجانب، وان شيطانيا فيصل الى ذلك الجانب، بل تحقق في علم الارواح الحديث، ان في البدن غددا هذه الغدد، اذا شحذت تكون لها آثار خاصة من رؤية البعيد وسماع البعيد، وادراك الاشياء الخفيه والصوم وما اشبه يشحذ هذه الغدد، قال الشاعر:

الصمت والجوع والاذكار معتزلا وهكذا السهر منها رفعة حصلت

(ومنها ما يختص بسبب مخصوص وهي كثيرة مذكورة في كتب الادعية) كالصوم عند

نزول الشدة، فعن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ((واستعينوا بالصبر)) قال: الصبر الصيام، وقال: اذا نزلت بالرجل النازلة والشديدة فليصم فان الله عز وجل يقول: ((واستعينوا بالصبر)) يعنى الصيام، والصوم عند الفقر فعن على بن سويد، عن ابي الحسن موسى عليه السلام، قال: شكوت اليه ضيق يدي؟ فقال: صم وتصدق. والصوم في الحر، فقد قال امير المؤمنين عليه السلام اني احب من دنياكم ثلاث: الصوم في الصيف، الحديث

وعن يونس، قال ابو عبد الله عليه السلام: من صام لله عز وجل في شدة الحر فاصابه ظمأ وكل الله به الف ملك يمسحون وجهه ويبشرونه حتى اذا افطر قال الله عز وجل: ما اطيب ريحك وروحك، ملائكتي اشهدوا اني قد غفرت له، والصوم عند غلبة الشهوة، فعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: يا معشر الشباب عليكم بالباه، فان لم تستطيعوه فعليكم بالصيام فانه رجاءه. والصوم في الشتاء، فقد روى عن الصادق عليه السلام انه قال: الصوم في الشتاء هو الغنيمة الباردة، كذا ذكر في الوسائل والمستدرک من الابواب، وفي بعضها تأمل، كما اني لم اجد الكثرة التي ذكرها المصنف تبعا للمستند.

ومنها ما يختص بوقت معين، وهو فى مواضع منها وهو اكد ها صوم ثلاثة ايام من كل شهر، فقد ورد انه يعادل صوم الدهر ويذهب بوجهر الصدر وفضل كيفياته ما عن المشهور ويدل عليه جملة من الاخبار وهو ان يصوم اول خميس من الشهر، وآخر خميس منه، واول اربعاء فى العشر الثانى

(ومنها ما يختص بوقت معين، وهو فى مواضع منها وهو اكد ها صوم ثلاثة ايام من كل شهر، فقد ورد انه يعادل صوم الدهر) والظاهر ان المراد مع صيام شهر رمضان، ان من جاء فله عشرات لها فالثلاثة فى شهر يعادل ثلاثين والمراد بالدهر اما العمر باعتبار ان دهر الانسان هو عمره .

واما الدهر حقيقة باعتبار ان الله يأمر الملائكة بكتابة حسنات الانسان حتى بعد موته (ويذهب بوجهر الصدر) وسوسته (وافضل كيفياته ما عن المشهور) و ان كان يجوز صومه كيف اتفق للاطلاقات (ما عن المشهور ويدل عليه جملة من الاخبار وهو ان يصوم اول خميس من الشهر، وآخر خميس منه، واول اربعاء فى العشر الثانى) ويدل على ذلك متواتر النصوص :

فعن حماد، عن الصادق عليه السلام، قال :صام رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم حتى قبيل ما يفطر، ثم افطر حتى قبيل ما يصوم، ثم صام صوم داود يوما، ويوما لا، ثم قبض على صيام ثلاثة ايام فى الشهر، وقال :يعد لن صوم الدهر و يذهب بوجهر الصدر، وقال حماد :الوجر الوسوسة :قال حماد :فقلت :واى الايام هى؟ قال :اول خميس فى الشهر، واول اربعاء بعد العشر منه وآخر خميس فيه .فقلت :وكيف صارت هذه الايام التى تصام؟ فقال :لان من قبلنا من الامم كانوا اذا نزل على احد هم العذاب نزل فى هذه الايام، فصام رسول الله هذه الايام لانها الايام المخوفة .

وعن عبد الله بن سنان، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال :ان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم خميسين بينهما اربعاء؟ فقال: امسا
الخميس فيوم تعرض فيه الاعمال، واما الاربعاء فيوم خلقت فيه النار، واما
الصوم فجنة . الى غيرها من النصوص .

والظاهر انه اذا كان في العشر الاخير خميسان جاز صوم ايهما، وان كان
الاول افضل باعتبار، والثاني افضل باعتبار، وان كان الثاني اكثر فضلا لتعدد
الروايات بذلك التي منها .

ما عن ابن سنان، قال: قال لى ابو عبد الله عليه السلام: اذا كان في اول
الشهر خميسان فصم اولهما فانه افضل، واذا كان في آخر الشهر خميسان فصم
آخرهما فانه افضل . ومنه يعرف عدم المنافات بينه وبين رواية الصدوق قال: روى
عن العالم، انه سئل عن خميسين يتفقان في آخر العشر؟ فقال: صم الاول فلعلك
لا تلحق الثاني . كما انه لا منافات بين رواية حماد، وبين رواية اسحاق بن عمار،
عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: انما يصام في يوم الاربعاء، لانه لم يعذب
امته فيما مضى الا يوم الاربعاء وسط الشهر فيستحب ان يصام ذلك اليوم لانه
يمكن ان يكون المراد بالنسبة الى يوم الاربعاء الاغلبية لا الدائمة فالحصر
اضافي، كما هو كثير في الروايات، ويدل على ان هذا النحو افضل الكيفيات، و
ان كان في كل ثلاثة فضل، كيف كان ما رواه ابو بصير، قال: سئلت ابا عبد الله
عليه السلام، عن صوم السنة؟ فقال: صيام ثلاثة ايام من كل شهر، الخميس و
الاربعاء، والخميس يذهب ببلايل القلب ووحر الصدر، والخميس والاربعاء و
الخميس وان شاء الاثنين، والاربعاء والخميس، وان شاء صام في كل عشرة يوما
فان ذلك ثلاثون حسنة، وان احب ان يزيد على ذلك فليزد، وفي المسئلة اقوال
آخر:

فمن الشيخ التخيير بين اربعاء بين خميسين وخميس بين اربعائين . وعن

ومن تركه يستحب له قضاؤه .

الاسكافي شهر كالمشهور وشهر بخميس بين اربعائين . وعن العمانى تخصيص
الاربعاء بالاخير من العشر الاوسط ، وعن الحلبي اطلاق الخميس فى العشر
الاول والاربعاء فى العشر الثانى والخميس فى العشر الثالث ، ولبعض هذه
الاقوال شواهد لكن المشهور فتوى وعملا ما تقدم .

(ومن تركه يستحب له قضاؤه) بلاخلاف ولا اشكال لجملة من الروايات :

فعن الحسن بن ابى الحمزه ، قلت : لابى جعفر واابى عبد الله عليه السلام
صوم ثلاثة ايام فى الشهر اؤخره فى الصيف الى الشتاء قانى اجد ه اهن على ؟
فقال عليه السلام : نعم فاحفظها .

وعن الحسن بن راشد ، قال : قلت لابى عبد الله اولابى الحسن عليه السلام

الرجل يتعمد الشهر فى الايام القصار يصومه لسنته؟ قال : لا بأس .

وعن عمار بن موسى ، عن ابى عبد الله عليه السلام ، قال : سئلته عن الرجل

تكون عليه من الثلاثة ايام الشهر هل يصلح له ان يؤخرها او يصومها فى آخر

الشهر؟ قال : لا بأس . فقلت : يصومها متواليه او يفرق بينها؟ قال : ما احب ان شاء

متواليه ، وان شاء فرق بينها . الى غيرها ، والظاهر انه لخصوصية للتأخير والقضاء

بل يجوز التقديم كان يصوم شوال عن السنة الاتية ، لاطلاق خبر حسن بن راشد

كما ان المناط يؤيد صحة التقديم بالنسبة الى السنوات الاتية والتأخير بالنسبة

الى السنوات السابقة بل اطلاق خبر عمار بن موسى يدل على التأخير مطلقا .

ثم الظاهر انه لافرق فى استحباب القضاء بين ان يكون حال الاداء مريضا

او مسافرا ام لا؟ لاطلاق الادلة ، وخصوص خبر داود بن فرقد ، عن ابيه عن ابى عبد

الله عليه السلام ، فى حديث فيمن ترك صوم ثلاثة ايام فى كل شهر؟ فقال : ان كان

من مرض فاذا برء فليقضه ، وان كان من كبر او عطش فبدل كل يوم مد .

وخبر حفص ، عن ابي عبد الله عليه السلام ان كان من مرض فاذا قوى فليصمه ومنه يعلم ان ما ورد من السقوط محمول على عدم تأكد الاستحباب ، كخبر سعد بن سعد الاشعري ، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : سئلته عن صوم ثلاثة ايام فى الشهر هل فيه قضاء على المسافر؟ قال : لا

وخبر عذافر ، قلت : لابي عبد الله عليه السلام اصوم هذه الثلاثة ايام فى الشهر فربما سافرت وربما اصابتى علة فيجب علىّ قضاؤها؟ قال : فقال لى : انما يجب الفرض فاما غير الفرض فانت فيه بالخيار فى السفر والمرض . قال : فقال : المرض قد وضعه الله عزوجل عنك ، والسفر ان شئت فاقضه ، وان لم تقضه فلاجتاح عليك . ومنه يعلم ان قول المدارك بعدم استحباب القضاء فى السفر والمرض ، محل منع ، وكون الروايات الدالة على القضاء ضعيفه ، لا يضر بعد التسامح فى ادلة السنن ، وهى يلحق بذلك الجنون والكفر والطفولة وما اشبه ، الظاهر لا ، لانصراف النص و الفتوى عن مثله .

ثم الظاهر التداخل بالنسبة الى صوم رمضان ، وصوم الواجب بالذم ونحوه واصوم ايام البيض ، فاذا قصد الامرين اثيب لهما ، وهذا لا ينافى اصالة عدم التداخل ان ظاهر الادلة ان الصيام لاجل خلق النار ، او عذاب الامم السابقة ، او عرض الاعمال ، او ما اشبه ، وذلك يتحقق بمجرد الصوم ، كما انه كذلك بالنسبة الى النافلة والغفلية على ما اخترناه تبعاً لجماعة من الفقهاء كالفقيه الهمداني ، وفى المقام افتمى بالتداخل فخر المحققين ومنتهى المقاصد ويظهر من الجواهر الميل اليه . نعم الظاهر عدم الثواب اذا لم يقصد الثلاثة ، لان الاعمال بالنيات ، الا اذا كان هناك دليل يدل على الثواب بدون النية ، كما ورد فى عدم شرب الخمر ، و ان الله يوجره ، وان لم يقصد بتركه امر الله سبحانه ، وفى الحائض التى تعلم بانها لا تتمكن من صيام الاول او الثانى او الثالث ، الظاهر يجوز لها التقديم و

ومع العجز عن صومه لكبر ونحوه يستحب ان يتصدق عن كل يوم بمدّ من طعام او

بدرهم

التأخير وان كان التأخير من باب القضاء ، لعله افضل ، وكذلك غيرها من سائر ذوى الاعذار .

ثم انه حيث كان الصوم مستحبا جاز له النية بعد الظهر ، كما جاز له الافطار بعد الظهر ، ولو افطره انسان كان له ثواب مضاعف لاطلاق ادلة هذه الاحكام الشاملة لما نحن فيه ، ولا فرق فى استحباب القضاء للتارك ، بين ان يكون التارك عمدا او جهلا او غير ذلك ، كما ان الظاهر انه لو قدمه بناء على ما ذكرناه استحبه له الاتيان فى وقته ، لاطلاق الادلة والعلّة من عرض الاعمال ونحوه .

ثم الظاهر انه لا يستحب قضاءه عن الميت لعدم الدليل ، بل العلة تؤيد عدمه ، اللهم الا ان يقال بان وجود المقتضى فى وقته ، كما يوجب استحباب القضاء بالنسبة اليه كذلك يوجب استحباب القضاء بالنسبة الى الحي نيابة عنه وفى استحباب استيجار الغير للنيابة عنه اداء وقضاء فى حال حياته ، ما تقدم فى بعض المباحث السابقه فراجع والله العالم .

(ومع العجز عن صومه لكبر ونحوه يستحب ان يتصدق عن كل يوم بمدّ من طعام او بدرهم) بلاشكال ولا خلاف ، ويدل على ذلك الاخبار الكثيرة ، كالذى رواه عيص بن القاسم ، قال : سئلته عن لم يصم الثلاثة الايام من كل شهر وهو يشتد عليه الصيام هل فيه فداء ؟ قال : مدّ من طعام فى كل يوم .

وعن يزيد بن خليفة ، قال : شكوت الى ابي عبد الله عليه السلام ، فقلت : انى اصنع اذا صمت هذه الثلاثة الايام ويشق علىّ ؟ قال : فاصنع كما اصنع ، فانسى اذا سافرت صدقت عن كل يوم بمدّ من قوت اهلى الذى اتوتهم به .

وعن عمر بن يزيد ، قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الصوم يشتد علىّ ؟

ومنها صوم أيام البيض من كل شهر، وهى الثالث عشر، والرابع عشر، و

فقال: لدرهم تصدق به افضل من صيام يوم، ثم قال: وما احب ان تدعه .
وعن ابراهيم بن المثنى، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام انى قد
اشتد على صوم ثلاثة ايام فى كل شهر فما يجزى عنى ان اتصدق مكان كل يوم
بدرهم؟ فقال: صدقة درهم افضل من صيام يوم . الى غيرها من الروايات التى
تدل الجمع بينها على التخيير بين الدرهم والمد من الطعام، كما ان ظاهر
الجمع بين هذه الروايات وبين روايات القضاء التخيير بين الثلاثة، اذ قوله
يشدد على شامل لغير المرض ايضا، ولذا استناد فى الجواهر تبعا للدروس
استحباب هذا الفداء، على كل حال، والاشكال فى ذلك كما فى منتهى المقاصد
لاوجه له، لكن الظاهر ان الصوم مقدم، على كل حال، وهل الدرهم والمد
متساويان فيما اذا تساوى قيمة، او المد الاصل والدرهم بدل، او العكس لا
يبعد كون المد الاصل بمعنى ان البدل للصيام هو المد وجعل الدرهم بدلا
عنه من جهة انه يحصل به المد فى زمن الروايات، فاذا كان غلاء لم يكف الدرهم
واذا كان رخص لم يلزم الدرهم، بل جاز الاقل، الا ان ظاهر الفقهاء
الاختصاص رخص المد او غلاء، كما فى سائر المقدمات، والظاهر انه لا يسقط
القضاء مع اعطاء البدل، اذ الاستفادة من اخبار الصيام اهمية له .
اما ما ورد من ان الدرهم افضل، فلعله لاجل مشقة اعطاء المال، ومورد
هذه الصدقة المسكين ويجوز اعطائها للسيد ولو من غير السيد، ويجوز اعطاء
المتعدد لواحد واعطاء الواحد للمتعدد للاطلاق، والا فضل ان يكون من
اوسط الطعام لرواية يزيد بن خليفة، وفى المقام مسائل اخر تعرف من الفدية
فى الافطار .

ومنها صوم أيام البيض من كل شهر، وهى الثالث عشر، والرابع عشر، و

الخامس عشر، على الاصح المشهور، وعن العمانى انها الثلاثة المتقدمة
 الخامسة عشر، على الاصح المشهور، وعن العمانى انها الثلاثة المتقدمة (ولا
 اشكال ولا خلاف فى استحباب ايام البيض، بل عن الغنية والمنتهى والمختلف
 دعوى الاجماع عليه، ولكن ربما استشعر من كلام الصدوق، ان صوم هذه الايام
 منسوخ الخميسين الذين بينهما اربعاء، والتذكرة لما دل على ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله قبض على ذلك، ولكن فى دلالته على النسخ نظر كما سيأتى
 ويدل على المطلوب روايات:

كالمروى عن امير المؤمنين عليه السلام قال: سئل رسول الله عن صوم ايام البيض
 فقال: صيام مقبول غير مردود *

والمروى عن الحلوانى، عن على عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله
 عليه واله: اتانى جبرئيل فقال: قال لعلى صم من كل شهر ثلاثة ايام يكتب لك
 باول يوم تصومه عشرة الاف سنة، وبالثانى ثلاثون الف سنة، وبالثلث مائة الف
 سنة. قلت يا رسول الله الى ذلك خاصة ام للناس عامة؟ فقال: يعطيك الله
 ذلك ولمن عمل مثل ذلك، فقلت: ما هى يا رسول الله؟ قال: الايام البيض من
 كل شهر وهى الثالث عشر، والرابع عشر والخامس عشر *

وعن ابن مسعود، عن النبى صلى الله عليه واله فى حديث ان الله اهبط
 آدم الى الارض مسوداً فلما رآته الملائكة ضجت وبكت وانتحبت الى ان قال:
 فناد من السماء ان صم لربك اليوم فصام فوافق يوم ثالث عشر من الشهر
 فذهب ثلث السواد، ثم نودى يوم الرابع عشر ان صم لربك اليوم فصام، فذهب
 ثلث السواد، ثم نودى يوم خمسة عشر بالصيام فصام وقد ذهب السواد كله،
 فسميت ايام البيض للذى رد الله عز وجل على آدم من بياضه، ثم ناد منادى من
 السماء يا ادم هذه الثلاثة الايام جعلتها لك ولو لدك من صامها فى كل

ومنها صوم مولد النبي صلى الله عليه واله وهو السابع عشر من ربيع الاول

فكانما صام الدهر .

قال الصدوق : هذا الخبر صحيح ، ولكن رسول الله سنّ مكان ايام البيض

خميسا فى اول الشهر ، واربعاء فى وسطه ، وخميسا فى اخره .

اقول : لم يدل دليل على ذلك ، بل الظاهر استحباب كلا الامرين ، وان كان

المستفاد من بعض الروايات الاكتفاء باحدهما من الاخر ، وهل كانت سنة رسول

الله ايام البيض او الثلاثة المذكورة لبعض الروايات المتقدمة دلّت على الثانى ،

ورواية قرب الاسناد تدل على الاول ، فعن جعفر عن ابيه ، ان عليا عليه السلام

كان ينعت صيام رسول الله صلى الله عليه واله قال : صام رسول الله صلى الله

عليه واله الدهر كله ما شاء الله ، ثم ترك ذلك وصام صيام داود عليه السلام يوما

لله ويوما له ماشاء الله ، ثم ترك ذلك فصام الاثنين والخميس ماشاء الله ، ثم ترك

ذلك وصام البيض ثلاثة ايام من كل شهر ، فلم يزل ذلك صيامه حتى قبضه الله

اليه ، لا يبعد ان تكون سنته تارة هكذا ، وتارة هكذا الى حين العمات ، فانه

يصدق حينئذ كلا الامرين ، كما ان من سنته ان يزور الحسين عليه السلام بين

يوم ويوم ، ويزور العباس عليه السلام بين يوم ويوم ، يقال ان سنته ان يزور الحسين

عليه السلام الى ان مات ، وان يزور العباس عليه السلام الى ان مات .

ثم ان الظاهر ان ايام البيض باعتبار الليالى ، حيث انها مقمرة ، لكن فى

الحديث المتقدم انه باعتبار ابيضاض ادم ، ولعل التأنيث من جهة ((البشرة))

فان الظاهر ان ادم اسود كله ((فيشرته)) اخذت فى البياض كل يوم ثلثا ، ثم

ان الظاهر خصوصا من رواية الحلوانى فى انه لا تلازم بين الايام الثلاث ، فيجوز

للانسان ان يصوم بعضها ، وله ثواب ذلك البعض والله العالم .

(ومنها صوم مولد النبي صلى الله عليه واله وهو السابع عشر من ربيع الاول

على الاصح، وعن الكليني انه الثانى عشر منه

على الاصح، وعن الكليني انه الثانى عشر منه (وتبعه الشهيد فى فوائده القواعد ميلا، ثم انه لا اشكال ولا خلاف فى استحباب صوم هذا اليوم والروايات بذلك مستفيضة، كما ان الروايات بانه السابع عشر ايضا، كذلك وما قاله المدارك من انه لم يجد رواية تصلح لاثبات احد القولين، اراد بذلك الرواية الصحيحة فى اصطلاحه، فعن اسحاق بن عبد الله، عن ابي الحسن على بن محمد عليه السلام فى حديث الايام التى تصام فيهن اربع منها يوم مولد النبى صلى الله عليه واله يوم السابع عشر من شهر ربيع الاول .

وفى مصباح المتجهد، قال: روى عنهم عليهم السلام انهم قالوا من صام يوم سابع عشر من شهر ربيع الاول، يكتب الله له صيام سنة .

وعن العريضى قال: ركب ابي وعموتى الى ابي الحسن عليه السلام، وقد اختلفوا فى الايام التى تصام فى السنة، وهو مقيم بقريه قبل سيره الى سرمن رأى، فقال لهم جئتم تسئلونى من الايام التى تصام فى السنة، فقالوا ما جئناك الا لهذا؟ فقال: اليوم السابع عشر من ربيع الاول، وهو اليوم الذى ولد فيه رسول الله، الحديث .

وعن المفيد انه قال: فى اليوم السابع عشر من ربيع الاول كان مولد رسول الله صلى الله عليه واله ولم يزل الصالحون من آل محمد عليهم السلام على قدوم الاوقات يعظمونه ويعرفون حقه ويرعون حرمة، ويتطوعون بصيامه .

وعن المقنعة، قال: ورد الخبر عن الصادقين عليهما السلام بفضل صيام اربعة ايام فى السنة . الى ان قال: يوم السابع عشر من ربيع الاول، وهو اليوم الذى ولد فيه رسول الله، فمن صامه كتب الله له صيام ستين سنة . وقريب منه بدون الثواب عن مساو الشيعة، ومع ذكر الثواب ستين سنة عن روضة الواعظين،

ومنها صوم يوم الغدير، وهو الثامن عشر من ذى الحجة

الى غيرها من الروايات، ولاختلاف فى الثواب باعتبار الافراد، فانها يجازى الناس على قدر عقولهم، وعلى قدر نياتهم، كما ورد فى الاخبار، وكذا لك بالنسبة الى وجود الموانع الخارجية من طهارة الانسان عن المعاصى، وعدم طهارته عنها، ولو صام فى الثانى عشر بقصد الرجاء كان حسنا .

(ومنها صوم يوم الغدير، وهو الثامن عشر من ذى الحجة) بلاشكال ولا

خلاف فى اصل الصوم، وفى كونه فى هذا اليوم لمتواتر الروايات .

ففى رواية حسن بن راشد بعد تعيين الصادق عليه السلام ان الغدير كان فى اليوم الثامن عشر من ذى الحجة، قال : قلت فما لمن صامه؟ قال : صيام ستين شهرا .

وفى رواية العريضى، عن ابى الحسن الهادى عليه السلام عد صوم الغدير من الايام الاربعة التى يصام فيهن .

وعن العبدى قال : سمعت ابا عبد الله الصادق عليه السلام، يقول : صيام يوم غد ير خم يعدل صيام عمر الدنيا، لو عاش انسان ثم صام ما عمرت الدنيا لكان له ثواب ذلك، وصيامه يعدل عند الله عز وجل فى كل عام مائة حجة، ومائة عمرة مبرورات متقبلات، وهو عيد الله الاكبر .

وعن المفضل بن عمر، عن ابى عبد الله عليه السلام، قال : صوم يوم غد ير خم كفارة ستين سنة .

وفى رواية حسن بن راشد، عن ابى عبد الله عليه السلام : ان العمل فى هذا اليوم يعدل ثمانين شهرا .

وعن المفضل بن عمر، قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام، كم للمسلمين من عيد؟ فقال : اربعة اعياد . قال : قلت قد عرفت العيدين، والجمعة؟ فقال

لى :اعظمها واشرفها يوم الثامن عشر من شهر ذى الحجة ، وهو اليوم الذى اقام فيه رسول الله صلى الله عليه واله امير المؤمنين ، الى ان قال :ومن صامه كان افضل من عمل ستين سنة *

وفى رواية العبدى ، عن الصادق عليه السلام : ان صوم يوم الغدير يعدل ستين شهرا من اشهر الحرم *

وفى رواية الطوسى ، عن ابى الحسن الرضا عليه السلام : ان امير المؤمنين عليه السلام سعد العنبر فى يوم غد ير صادف الجمعة خمس ساعات من النهار وخطب خطبة طويلة ، وذكر فضائل كثيرة ليوم الغدير ، الى ان قال :وصوم هذا اليوم مما ندب الله اليه ، وجعل الجزاء العظيم كفاء له عنه حتى لو تعبد له عبد من العبيد فى الشبيبة من ابتداء الدنيا الى تقضيها صائما نهارها قائما ليلها اذا اخلص المخلص فى صومه ، لقصرت اليه ايام الدنيا عن كفاؤه ،

وفى رواية القتال عنهم عليهم السلام من صام يوم غد ير خم ولم يستبدل به كتب الله له صيام الدهر * الى غيرها من الروايات الكثيرة ، وليس غريبا ان يكون تعظيم يوم الغدير اكثر ثوابا من تعظيم يوم المولود ، والمبعث لوضوح ان من يطيع الله فى تمام ما قال اعظم اجرا ممن يطيعه فى بعض ما قال ، بمعنى انه سبحانه جعل لمن اطاع قوله فى النبى مائة مثلا ، ولمن اطاع قوله فى الوصا ايضا مائتين باعتبار ان البقاء اشق ، وامثال جميع الاوامر اصعب ، كما انه كذل لك بالنسبة الى نظر الله تعالى لزوار الحسين عليه السلام فى يوم عرفه قبل نظره الى حجاج عرفات *

ثم ان من اللازم على موالى الامام عليه السلام ان يهتموا ليوم الغدير حتى يجعلوه كعاشوراء ، فان الدعايات الاموية والعباسية ، ومن اليهم ضد الامام عملت عملها الى ايماننا هذه ، فكم من المسلمين والاجانب ينظرون الى الامام

ومنها صوم يوم مبعث النبي صلى الله عليه واله وهو السابع والعشرون من

رجب

نظرة شزراء، فان الذين غضبوا الخلافة قد اسسوا اكبر اساس لمعاداة الامام، فقد كان احد اتباع معاوية يركب الناقة ويطوف القرى والارياف في الشام ويجمع الناس، ويقول لهم ان على بن ابي طالب كان منافقا، واراد قتل الرسول فلعنوه، فيلعن الناس الامام عليه السلام، وكان جلاوزة معاوية يعطون الاطفال في السكك الاغنام الجميلة، فاذا انسو بها الاطفال، جائهم انسان شديد اللهجة كره المنظر، ويسمى نفسه باسم الامام على عليه السلام، ويأخذ الاغنام من الاطفال بالضرب والقسوة، الى غير ذلك مما هو ممدون في كل التواريخ والى اليوم الامام وشيعته مرميون بكل ما راق للاعداء، وفي مصر قبر مالك الاشتهر يسمى بقبر الشيخ العجمي والله المستعان.

(ومنها صوم يوم مبعث النبي صلى الله عليه واله وسلم وهو السابع والعشرون

من رجب) بلاشكال ولاخلاف، والروايات به متواترة.

فجن حسن بن راشد، عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال: ولا تدع

صيام سبعة وعشرين من رجب، فانه هو اليوم الذي انزلت فيها النبوة على محمد صلى

الله عليه واله وسلم وثوابه مثل ستين شهرا.

وفي رواية الحسن بن بكار، عن الرضا عليه السلام، قال: وصوم ذلك اليوم كصوم

سبعين عاما.

وعن عبد الله بن طلحة، عن الصادق عليه السلام: كتب الله له صيام سبعين

سنة.

وفي رواية كثير، عن ابي عبد الله عليه السلام: كان ثوابه ثواب من صام ستين شهرا

ومثله رواية سهل، عن بعض اصحابنا، عن ابي الحسن عليه السلام.

ومنها يوم دحو الارض من تحت الكعبة ، وهو اليوم الخامس والعشرون من ذى

القعدة

وعن ديان بن الصلت ، قال : صام ابو جعفر الثانى عليه السلام ، لما كان ببغداد ، صام يوم النصف من رجب ، ويوم السابع والعشرين منه ، وصام معه جميع حشمه الى غيرها من الروايات ، ولا يخفى ان كون البعث فى السابع والعشرين لا ينافى نزول القران فى شهر رمضان ، اذ من الممكن ان ينزل القران ، ولا يؤمر النبى بتبليغه ، كما هو العادة عند الحكومات حيث يعطى الموظف القرار ، ولكن يؤمر بتبليغه بعد اشهر وسنوات مثلا .

(ومنها يوم دحو الارض من تحت الكعبة ، وهو اليوم الخامس والعشرون من ذى القعدة) بلاشكال ولا خلاف ، والاخبار به متواترة .

فعن الحسن بن على الوشاء قال : كنت مع ابي وانا غلام فتعشينا عند الرضا عليه السلام ليلة خمس وعشرين من ذى القعدة ، فقال له ليلة خمس وعشرين من ذى القعدة ولد فيها ابراهيم عليه السلام ، وولد فيها عيسى بن مريم ، وفيها دحيت الارض من تحت الكعبة فمن صام ذلك اليوم كان كمن صام ستين شهرا . وفى الفقيه ، عن موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : فى خمس وعشرين من القعدة انزل الله الكعبة البيت الحرام ، فمن صام ذلك اليوم كان كفارة سبعين سنة ، وهو اول يوم انزل فيه الرحمة من السماء على آدم .

اقول : الكعبة كانت قبة من نور ، اودرة ، او ما اشبه ، نزلت من السماء الى الارض ثم فى ايام الطوفان رجعت الى السماء ، وبقي مكانها كثيب احمر حتى بناها ابراهيم الخليل عليه السلام ، والمراد بالدحو ما البسط او الرمي فى لفضاء على نحو قولهم : على عليه السلام داحى باب خيبر ، والمراد على الثانى ، ان ابتداء الرمي كان من الكعبة ، بمعنى انها الجزء الاول فى الحركة رقية ، وان كانت الحركة تكون

ومنها يوم عرفة لمن لا يضعفه الصوم عن الدعاء

دفعه واحدة زمانا .

وفى رواية ابى الحسن عليه السلام ، كتب الله له صيام ستين شهرا .
وروى عبد الله الصيقل ، قال : خرج علينا ابوالحسن عليه السلام يعنى الرضا
عليه السلام فى يوم خمسة وعشرين من ذى القعدة ، فقال : صوموا فانى اصبحت
صائما . قلنا : جعلنا فداك اى يوم هو؟ قال : يوم نشرت فيه الرحمة ودحيت فيه
الارض ونصبت فيه الكعبة وهبط فيه آدم عليه السلام .
وعن عبد الرحمان السلمى ، عن امير المؤمنين عليه السلام ، قال : اول رحمة
نزلت من السماء الى الارض فى خمسة وعشرين من ذى القعدة فمن صام ذلك
اليوم وقام تلك الليلة فله عبادة مائة سنة صام نهارها وقام ليلها .
وعن الاقبال ، قال : وفى رواية فى خمس وعشرين من ذى القعدة انزلت
الرحمة من السماء وانزل تعظيم الكعبة على آدم عليه السلام ، فمن صام ذلك اليوم
استغفر له كل شىء بين السماء والارض ، الى غيرها من الروايات ، ولعل المراد
بستين شهرا ، وسبعين سنة ، ومائة سنة وما اشبه ، المبالغة بمعنى العدد الكثير
نحو ان تستغفر لهم سبعين مرة ، فلا ينافى الاكثر من العدد المذكور ، وقد ذكرنا
فى ما تقدم وجهها آخر لذلك فراجع .

(ومنها يوم عرفة لمن لا يضعفه الصوم عن الدعاء) واذاف بعض الفقهاء
اشتراط تحقق الهلال ، ولكن جماعة من الفقهاء ذهبوا الى ان صومه كسائر الايام
لا خصوصية له الا مع عدم احد الشرطين ، اى الضعف او عدم تحقق الهلال فيكره ،
ويدل على الاستحباب ، ما رواه محمد بن مسلم عن احدهما عليهم السلام انه سئل
عن صوم يوم عرفة؟ فقال : انا اصومه اليوم فهو يوم دعاء ومسئلة .

وعن سليمان الجعفرى، قال: سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول: كان ابي يصوم يوم عرفه فى اليوم الحار فى الموقف ويأمر بظل مرتفع فيضرب له، فيغتسل مما يبلغ منه من الحر.

وعن محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام، قال: سئلته عن صوم يوم عرفه فقال من قوى عليه فحسن ان لم يمنحك من الدعاء، فانه يوم دعاء ومسئلة فصمه، وان خشيت ان تضعف عن ذلك فلا تصمه.

وعن عبد الرحمان بن عبد الله عليه السلام، عن ابي الحسن عليه السلام، قال: صوم يوم عرفه يعدل السنة وقال لم يصمه الحسن، وصامه الحسين عليه السلام. اقول: لعله اشارة الى ما يأتى من ان الحسن عليه السلام فى امامته لم يصمه وعن الصدوق، قال: وروى ان فى تسع من ذى الحجة انزلت توبة داود، فمن صام ذلك اليوم كان كفارة تسعين سنة.

وعن دعائم الاسلام، عن على عليه السلام، قال: من صام يوم عرفه مستحبا فكأنما صام الدهر، وسئل ابو جعفر محمد بن على عليهما السلام عن صومه؟ فقال: نحو من ذلك، الا انه قال: ان خشى من شهد الموقف ان يضعفه الصوم من الدعاء والمسئلة والقيام، فلا يصمه فانه يوم دعاء ومسئلة.

وعن درر الليلالى، عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم، قال: وصيام عرفة كصيام اربعة عشر شهرا.

وعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال: من صام يوم عرفة غفر الله له سنة خلفه وسنة امامه، الى غيرها من الروايات المذكورة فى الوسائل والمستدرك وغيرها.

اما من قال بعدم الاستحباب، فقد استدل بجملته من الروايات: كالمرورى عن محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام، قال: ان رسول الله

صلى الله عليهموا لهم يصوم يوم عرفة منذ نزل صيام شهر رمضان . وفيه ان الظاهر منه عدم وجوبه ، ويدل على انه صلى الله عليه واله كان يصوم عرفه قبل ذلك فهو مؤيد للمطلوب ، فهذا الحديث مثل ما رواه الكليني ((ره)) قال : وجاء في صوم شعبان انه عليه السلام سئل عنه ؟ فقال : ما صامه رسول الله ، ولا احد من ابائى . فان المراد صومه على وجه الوجوب ، فانه قال قوم بوجوب شعبان كشهر رمضان ، وان افطاره يوجب الكفارة .

وقال سدير : سئلت ابا جعفر عليه السلام عن صوم يوم عرفه ، فقلت : جعلت فداك انهم يزعمون انه يصل صومه سنة ؟ فقال : كان ابى لا يصومه . قلت : ولم ذاك جعلت فداك ؟ قال : ان يوم عرفه يوم دعاء ومسئلة ، واتخوف ان يضعفنى عن الدعاء واكره ان اصومه واتخوف ان يكون يوم عرفه يوم اضحى وليس بيوم صوم . وفيه ان الظاهر منه افضلية الدعاء ، والتخوف من الحرام ، فيما كان من اشتباه المستحب بالحرام ، وان كان استصحاب عدم تقدم الشهر .

وعن يعقوب بن شعيب ، قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن صوم يوم عرفه ؟ فقال : ان شئت صمت وان اشئت لم تصم . وفيه انه من المعلوم كون المقصود نفي الوجوب . والا فلا اشكال فى ان الصوم خير ، ومنه يظهر وجه رواية الزهرى ، عن على بن الحسين عليه السلام ان من الصوم الذى صاحبه فيه بالخيار ، وان شاء صام ، وان شاء افطر يوم عرفه .

وفى رواية سالم ، عن ابى عبد الله عليه السلام ، انه لم يصم الحسن (ع) حين كان اماما ، وصام الحسين فلما صار الحسين اماما لم يصم ، فلما سئل الحسين عليه السلام عن ذلك ؟ قال : ان الحسن كان اماما فافطر لثلاثين سنة ووليتأسى به الناس ، فلما قبض كنت انا الامام فاردت ان لا يتخذ صومى سنة فتأسى الناس بى ، والمراد دفع توهم الوجوب او انجبار الناس انجبارا عرفيا على الصيام ، فان

ومنها يوم المباهلة ، وهو الرابع والعشرون من ذى الحجة
ومنها كل خميس وجمعة معا او الجمعة فقط

الناس على طريق كبرائهم ، ويؤيد ذلك ما رواه الفقيه ان رجلا اتى الحسن و
الحسين عليهما السلام فوجد احدهما صائما والاخر مفطرا ، فسألهما فقنالا : ان
صمت فحسن ، وان لم تصم فجائز . ويؤيد الاستحباب ما يأتى من استحباب صوم
كل يوم من تسعة ايام ذى الحجة ، وان صوم يوم عرفه فيها ، يعادل الفى رقبة
والفى بدنة والفى فرس يحمل عليها فى سبيل الله ، وكفارة ستين سنة قبلها ، و
ستين بعدها ، ومما تقدم يظهر ان جزم المستند بعدم الاستحباب الخاص
مستند الى بعض ما تقدم محل نظر .

(ومنها يوم المباهلة ، وهو الرابع والعشرون من ذى الحجة) وقيل انه
الخامس والعشرون ، لكنه غير معروف القائل ، ويدل عليه بعد عدم الخلاف فيه
الا من المدارك حيث قال : لم اقف على استحباب صوم هذا اليوم على نص
بالخصوص مرسل الصدوق من ان صومه كفارة سبعين سنة ، وقد باهل فى هذا
اليوم رسول الله صلى الله عليه واله وعلى وفاطمة والحسن والحسين عليهم
السلام نصارى نجران فامتنعوا عن مباہلتهم وادوا الجزية وخضعوا لامر الاسلام
ونزل فى ذلك قوله تعالى : ((قل تعالوا ندع)) الاية .

(ومنها كل خميس وجمعة معا او الجمعة فقط) فقد ذهب المشهور الى
استحباب صوم كل جمعة ، خلافا للاسكافى حيث اشكل فى استحبابه منفردا
الا ان يسبقه او يلحقه بيوم ، ويدل على المشهور ، ما رواه هشام بن الحكم ، عن
الصادق عليه السلام ، فى رجل يريد ان يعمل شيئا من الخير ، مثل الصدقة و
الصوم ونحو هذا ؟ قال عليه السلام : يستحب ان يكون هذا يوم الجمعة . فان
العمل يوم الجمعة يضاعف .

وعن الرضا عليه السلام ، انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه واله من صام يوم الجمعة صبيرا واحتسابا ، اعطى ثواب عشرة ايام غر زهر لا تشاكل ايام الدنيا .

وخبر ابن سنان ، عن الصادق عليه السلام ، قال : رأيت صائما يوم الجمعة ، فقلت له : جعلت فداك ان الناس يزعمون انه يوم عيد ؟ فقال : كلا انه يوم خفض ودعه . اى ليس عيدا يحرم صومه كالعيدين ، والا فقد وردت روايات انه عيد كما لا يخفى ، استدلل للاسكافى بجملة من الروايات :

فعن دارم بن قبيصة ، عن الرضا عن ابائه عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه واله : لا تفردوا الجمعة بصوم .

وعن دعائم الاسلام ، عن على صلوات الله عليه ، قال : من صام يوم الجمعة محتسبا فكأنما صام ما بين الجمعتين ، ولكن لا يخص يوم الجمعة وحده ، الا ان يصوم معه قبله او بعده ، لان رسول الله صلى الله عليه واله نهى ان يخص يوم الجمعة بالصوم ما بين الايام .

وعن ابى مريم ، عن على عليه السلام فى حديث : ولا يتعمد صوم يوم الجمعة الا ان يكون من ايام صيامه .

اقول : الظاهر ان الجمع لاجل الكمال ، لا لاصل الاستحباب ، فان هذا هو المفهوم عرفا من جميع هذه الروايات بعضها الى بعض ، ولا وجه لحمل هذه الروايات على التقية ، لرواية ابى هريرة مثل ذلك ، عن الرسول صلى الله عليه واله كما لا يخفى ، والظاهر تأدبى هذا الكمال ، وان لم يصم الخميس او السبت ، بان كان يوم الجمعة فى ضمن ايام الصيام ، كان يصوم يوما دون يوم او ما اشبه ذلك ، ويؤيد كونه صوم داود وصوم مريم عليهما السلام ، ان الصيام مع فاصل يوم او ما اشبه ، لا بد وان يصادف صوم يوم الجمعة .

ومنها اول ذى الحجة ، بل كل يوم من التسع فيه

(ومنها اول ذى الحجة ، بل كل يوم من التسع فيه) بلاشكال ولاخلاف الا بالنسبة الى يوم عرفة ، كما عرفت ، ويدل عليه ما عن الرضا عليه السلام ، فى حديث قال : وفى اول يوم من ذى الحجة ولد ابراهيم خليل الرحمان ، فمن صامذ لك ليوم كتب الله له صيام ستين شهرا .

اقول : اختلفت الروايات فى يوم ميلاد ابراهيم الخليل ، ولا بد وان يكون بعضها من اشتباه الراوى .

وعن ابى الحسن موسى عليه السلام ، قال : من صام اول يوم من العشر ، عشر ذى الحجة ، كتب الله له صوم ثمانين شهرا ، فان صام التسع كتب الله له صوم الدهر .

وفى رواية اخرى ، عن ابى عبد الله عليه السلام مثله .

وفى مرسله الفقيه ، فمن صام ذلك اليوم ((اى اول ذى الحجة)) كان كفارة ستين سنة ، وفى تسع من ذى الحجة انزلت توبة داود ، فمن صام ذلك اليوم كان كفارة تسعين سنة .

وعن ثواب الاعمال ، عن رسول الله فى حديث الشاب الذى كان يصوم اذا اهل هلال ذى الحجة ؟ قال : صلى الله عليه واله وسلم : فان لك بكل يوم تصومبه عدل مائة رقبة ومائة بدنة ومائة فرس تحمل عليها فى سبيل الله ، فاذا كان يوم التروية فلك عدل الفى رقبة ، والفى بدنة والفى فرس تحمل عليها فى سبيل الله فاذا كان يوم عرفه فلك عدل الفى رقبة والفى بدنة والفى فرس تحمل عليها فى سبيل الله ، وكفارة ستين سنة قبلها وستين بعدها ، ومنه يظهر استحباب صوم كل يوم ، وان لم يصم سائرا الايام .

ومنها يوم النيروز .

ومنها صوم رجب وشعبان كلا وبعضا ولو يوما منهما .

(ومنها يوم النيروز) ذكره غير واحد من الفقهاء ، لرواية الشيخ في المصباح ، عن المعلى بن خنيس ، عن الصادق (ع) في يوم النيروز ، قال : اذا كان يوم النيروز فاغتسل والبس انظف ثيابك و تطيب باطيب طيبك ، وتكون ذلك اليوم صائما ، و قد ذكرنا في بعض مباحث الفقه ان كون النيروز عيدا قبل الاسلام لا ينافي اقرار النبي صلى الله عليه واله وسلم ، كما اقر عيد الجمعة الذي كان قبل الاسلام (ومنها صوم رجب وشعبان كلا وبعضا ولو يوما من كل منهما) وخصوص بعض الايام بلا اشكال ولا خلاف لتواتر الروايات بذلك .

فعن ريان بن الصلت ، قال : صام ابو جعفر الثاني عليه السلام لما كان بيعداد صام يوم النصف من رجب ويوم السابع والعشرون منه ، وصام معه جميع حشمه .

وعن كثير النوا ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان نوحا ركب السفينة اول يوم من رجب فامر عليه السلام من معه ان يصوموا ذلك اليوم وقال : من صام ذلك اليوم تباعدت عنه النيران مسيرة سنة ، ومن صام سبعة ايام اغلقت عنه ابواب النيران السبعة ، ومن صام ثمانية ايام فتحت له ابواب الجنان الثمانية ، ومن صام خمسة عشر يوما اعطى مسئلته ، ومن زاد زاده الله عز وجل .

وعن موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : رجب نهر في الجنة اشد بياضا من اللبن واحلى من العسل ، فمن صام يوما من رجب سقاه الله من ذلك النهر . وفي رواية اخرى عنه عليه السلام ، قال : رجب شهر عظيم يضاعف الله فيه الحسنات ويمحو فيه السيئات من صام يوما من رجب تباعدت عنه النيران مسيرة

سنة ومن صام ثلاثة ايام وجبت له الجنة . الى غيرها من الروايات الكثيرة التى

ينبغى للانسان ان يطلع عليها فى الوسائل والمستدرک .

واما شعبان ، فعن الازدى ، قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من

صام اول يوم من شعبان وجبت له الجنة البتة ، ومن صام يومين نظر الله اليه فى

كل يوم وليلة فى دار الدنيا ودام نظره اليه فى الجنة ، ومن صام ثلاثة ايام زار

الله فى عرشه من جنته كل يوم .

وفى حديث ، عن الرضا عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

كان يقول : شعبان شهرى وهو افضل الشهور بعد شهر رمضان فمن صام فيه

يوما كنت شفيعه يوم القيامة .

وعن امير المؤمنين ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم : تتزين

السموات فى كل خميس من شعبان فتقول الملائكة : الهنا اغفر لصابئيه واجب

دعائهم ، الى ان قال : ومن صام فيه يوما واحدا حرم الله جسده على النار .

وعن النبى صلى الله عليه واله وسلم ، قال : من صام يوم الاثنين والخميس

من شعبان جعل الله تعالى له نصيبا ، ومن صام يوم الاثنين والخميس من

شعبان قضى له عشرين حاجة من حوائج الدنيا ، وعشرين حاجة من حوائج

الآخرة الى غيرها من الروايات الكثيرة وفى روايتين طويلتين فضل صوم كل يوم

يوم من رجب ومن شعبان فراجع الوسائل ، كما انه يستحب وصل شعبان بربضان

ففى احاديث متعددة انه توبة من الله ، وانها كفارة لما قبلهما ولما بعدهما من

الذنوب .

وفى حديث ، عن الصادق عليه السلام ، ان من صام ثلاثة ايام من آخر شعبان

ووصلها بشهر رمضان كتب الله له صوم شهرين متتابعين ، وفى جملة من

الاحايث دلالة على ان صوم شعبان افضل من صوم رجب الى غير ذلك .

ومنها اول يوم من المحرم وثالثه ورابعه

(ومنها اول يوم من المحرم وثالثه ورابعه) وتاسعه ، كما ذكره جملة من العلماء بل كله ، فعن الصدوق قال : روى فى اول يوم من المحرم دعا زكريا ربه عن وجل ، فمن صام ذلك اليوم استجاب الله له كما استجاب لزكريا .
وعن النبى صلى الله عليه واله وسلم ، ان زكريا دعا ربه لثلاث مضي من المحرم فاستجاب الله له ، فمن صام ذلك اليوم ودعا ربه استجيبت دعوته كما استجيبت لزكريا (ع) . ولا منافات بين الخبرين لأمكان ان يكون دعا عليه السلام فى كلا اليومين .

وفى حديث الريان بن شبيب ، عن الرضا عليه السلام انه قال : بالنسبة الى اول يوم من المحرم فمن صام هذا اليوم ثم دعا الله عز وجل استجاب الله له كما استجاب لزكريا عليه السلام .

وعن المفيد ، عن على عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ، لرجل : ان كنت صائما بعد شهر رمضان فصم المحرم فانه شهر تاب الله فيه على قوم ويتوب الله تعالى فيه على آخوين .

وعن الاقبال ، عن النبى صلى الله عليه واله وسلم ، قال : من صام يوما من المحرم فله بكل يوم ثلاثون يوما .

قال وروى من طرقهم عليهم السلام : ان من صام يوما من المحرم محتسبا ، جعل الله تعالى بينه وبين جهنم جنة كما بين السماء والارض .
وعن الصادق عليه السلام ، قال : من امكنه صوم المحرم فانه يعصم صائمه من كل سيئة .

وعن النبى صلى الله عليه واله وسلم فى حديث : ان افضل الصيام من بعد

شهر رمضان صوم شهر الله الذى يدعونه المحرم .

ومنها التاسع والعشرون من ذى القعدة

ومنها صوم ستة ايام بعد عيد الفطر بثلاثة ايام احدها العيد

وعنه صلى الله عليه واله وسلم : ان من صام اليوم الثالث من المحرم استجيبت
دعوته .

وعن ابن عباس ، قال : اذا رأيت هلال المحرم فاعد د ، فاذا اصبحت من
تاسعه فاصبح صائما . قال : قلت كذلك كان صوم محمد رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم ؟ قال : نعم .

اقول : لم اجد نص في الروايات على اليوم الرابع الذي ذكره المصنف .
(ومنها التاسع والعشرون من ذى القعدة) ذكره جمع من العلماء ، فعن
الفقيه ، قال : روى ان في تسع وعشرين من ذى القعدة انزل الله عز وجل الكعبة
وهي اول رحمة نزلت ، فمن صام ذلك اليوم كان كفارة سبعين سنة . ولا منافات
بين هذه وبين ما تقدم من نزول الكعبة في يوم آخر ، لاحتمال النزول دفعات
الى مختلف المسافات .

(ومنها صوم ستة ايام بعد عيد الفطر بثلاثة ايام احدها العيد) فالمراد
الصيام من الرابع الى التاسع ، كما هو المشهور ، ويدل عليه الجمع بين ما دل
على كراهة الصوم الى ثلاثة ايام ، وما دل على استحباب الصوم ستة ايام .
فمن الاول : ما عن زياد بن ابي الجلال ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام
لا صيام بعد الاضحى ثلاثة ايام ، ولا بعد الفطر ثلاثة ايام انها ايام اكل وشرب .
وعن حريز ، عنهم عليهم السلام ، قال : اذا افطرت من رمضان فلا تصومن بعد
الفطر تطوعا الا بعد ثلاث يمضين .

وعن عبد الرحمان بن الحجاج ، قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن
اليومين الذين بعد الفطر ايصامان ام لا ؟ فقال : اكره لك ان تصومهما .

ومنها يوم النصف من جمادى الاولى

ومن الثانى : ما عن درر اللئالى ، عن ابى ايوب الانصارى ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول : من صام رمضان ثم اتبعه ستاً من شوال فكأنما صام السنة .

وعن غوالى اللئالى ، عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ، انه قال : من صام رمضان واتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر .

وفى خبر الزهرى ، عن على بن الحسين عليه السلام ، فى عداد الصيام المستحب - كما يظهر من السياق - وصوم ستة ايام من شوال بعد شهر رمضان .

اقول : وكانه لاجل انه مع شهر رمضان ستة وثلاثون يوماً ، فكل يوم فى عدال عشرة فيعدال ذلك السنة ، فهذا وجه كونه كالسنة ووجه كونه كالدهر ، لان الله يأمر الملائكة ان يكتبوا الحسنات بعد موت الانسان .

(ومنها يوم النصف من جمادى الاولى) لم اجد بذلك رواية ، وان افتى به جمع من الفقهاء ، ولعله من جهة انه يوم ظفر الامام امير المؤمنين عليه السلام على اهل البصرة ، وانه ليوم ميلاد الامام زين العابدين على قول جمع من العلماء .

وكيف كان فتوى الفقيه كاف فى الاستحباب للتسامح فى ادلة السنن ، و هناك ايام اخر يستحب صومها لم يذكرها المصنف مع وجود الادلة عليها ، كما

يظهر لمن راجع الوسائل والمستدرک فى ابواب الصيام المستحب ، كما انه يظهر من المستند انه لم يظفر برواية استحباب يوم الاثنين مع وجوده فى الكتابين ،

كرواية الزهرى ، عن على بن الحسين عليه السلام .

وفى المستدرک ، عن ابن طاووس بسنده قال : كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يصوم الاثنين والخميس فليل له صلى الله عليه واله وسلم لم ذلك؟

فقال : ان الاعمال ترفع كل اثنين وخميس ، فاحب ان يرفع عملى وانا صائم .

مسئلة : ١- لا يجب اتمام صوم التطوع بالشروع فيه ، بل يجوز له الافطار الى المغرب وان كان يكره بعد الزوال

(مسئلة : ١- لا يجب اتمام صوم التطوع بالشروع فيه ، بل يجوز له الافطار الى المغرب) بلا اشكال ولا خلاف ، كما فى المستند وغيره ، بل اجماعا كما فى كلام جماعة باستثناء صوم الاعتكاف على قول ، كما سيأتى انشاء الله تعالى ، ويدل عليه غير واحد من النصوص .

فعن جميل بن دراج ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، انه قال : فى الذى يقضى شهر رمضان انه بالخيار الى زوال الشمس ، فان كان تطوعا فانه بالخيار الى الليل .

وعن سماعة ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى قوله : الصائم بالخيار الى زوال الشمس ، قال ان ذلك فى الفريضة فاما النافلة فله ان يفطراى وقت شاء الى غروب الشمس .

وعن عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : صوم النافلة لك ان تفطرا ما بينك وبين الليل متى ما شئت ، وصوم قضاء الفريضة لك ان تفطرا الى زوال الشمس ، فاذا زالت الشمس فليس لك ان تفطرا .

وعن اسحاق بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الذى يقضى شهر رمضان هو بالخيار فى الافطار ما بينه وبين ان تزول الشمس وفى التطوع ما بينه وبين ان تغيب الشمس الى غير ذلك (وان كان يكره بعد الزوال) لجملة من الروايات .

فعن معمر بن خلاد ، عن ابي الحسن عليه السلام فى حديث قال الراوى : وكذ لك النوافل ليس لى ان افطرا بعد الظهر؟ قال عليه السلام : نعم .

وعن مسعدة بن صدقة ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، عن ابيه ان عليا

مسئلة : ٢- يستحب للصائم تطوعا قطع الصوم اذا دعاه اخوه المؤمن الى

الطعام ، بل قيل بكراهته حينئذ

عليه السلام قال : الصيام تطوعا بالخيار ما بينه وبين نصف النهار ، فاذا انتصف النهار فقد وجب الصوم .

وعن ابي بصير ، قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم المتطوع تعرض له الحاجة ؟ قال : هو بالخيار ما بينه وبين العصر ، ويدل على اصل المسئلة ما يأتى فى المسئلة الاتية هذا مضافا الى الاصل .

(مسئلة : ٢- يستحب للصائم تطوعا قطع الصوم اذا دعاه اخوه المؤمن الى

الطعام ، بل قيل بكراهته حينئذ) بلاشكال ولا خلاف ، بل عن بعض دعوى الاجماع عليه ، ويدل عليه جملة من الروايات بالاضافة الى اطلاقات اجابة المومن فعن الخثعمى ، قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينوى الصيام فيلقاه اخوه الذى على امره يسئله ان يفطر ، يفطر ؟ قال : ان كان تطوعا اجزه وحسب له ، وان كان قضاء فريضة قضاه .

وعن نجم بن حطيم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : من نوى الصوم ثم دخل على اخيه فسئله ان يفطر عنده فليفطر فليدخل عليه السرور ، فانه يستحب له بذلك اليوم عشرة ايام وهو قول الله عز وجل : ((من جاء بالحسنة فله عشر امثالها)) واستدل بعض ايضا بما رواه اسحاق بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : افطارك لاختيك المومن افضل من صيامك تطوعا ، وكانه لفهم ان المراد افطارك فى الصوم ، لاجل امر اخيك بالافطار ، لكنه خلاف الظاهر .

وعن جميل بن دراج ، قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : من دخل على اخيه وهو صائم فافطر عنده ولم يعلمه بصومه فيمن عليه كتب الله له صوم سنة . و فى روايته الاخرى عنه عليه السلام ايما رجل مؤمن دخل على اخيه وهو صائم

فستله الاكل فلم يخبره بصيامه فيمن عليه بافطاره كتب الله جل ثنائه له بذلك اليوم صيام سنة .

وعن داود الرقي ، قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : لا فطارك في منزل اخيك المسلم افضل من صيامك سبعين ضعفا .

وعن عبد الله بن جندب ، قال : قلت لابي الحسن الماضى عليه السلام ادخل على القوم وهم يأكلون وقد صليت العصر ، وانا صائم فيقولون افطر فقال : افطر فانه افضل .

وعن عبد الله بن جندب ، عن بعض الصادقين عليهما السلام قال : من دخل على اخيه وهو صائم تطوعا فافطر كان له اجران اجر لنيته لصيامه واجر لادخال السرور عليه الى غيرها من الروايات بل لا يبعد استحباب الافطار فى الصوم الواجب الموسع قبل الظهر للمناطق فى هذه الروايات .

ولخصوص ما رواه صالح بن عبد الله ، عن ابي الحسن عليه السلام قال : قلت له جعلت فداك جعلت على صيام شهران خرج عمى من الحبس فخرج فاصبح وانا اريد الصيام فيجيئنى بعض اصحابنا فادعوا بالغداء واتغدى معه؟ قال : لا بأس . فانه اذا كان اكرام الاخ فى الافطار معه شمل اكرامه باستجابة دعوته . والظاهر انه لافرق فى اصل المسئلة بين ان يدعوه الى الطعام او اعطائه تمره ونحوها لشمول بعض الروايات له ، كما اختاره المستند وغيره خلافا لصاحب الحدائق الذى قال : بان ذلك ليس من مورد الاخبار ، كما ان الظاهر انه منه ما اذا عرض الصائم نفسه الى من يفطره لشمول بعض الاخبار له ، كما اذا ذهب الى مكان يعلم انهم يفطرونه ، اما ان يصوم وهو مدعو الى طعام الغداء مثلا . ففى شمول الادلة لمثله اشكال ، ثم الظاهر انه يعطى لمن افطر ثواب نفس ذلك الصوم الذى نواه واكثر لاطلاق الادلة ، وانما احتتم المصنف

واما المكروه منه بمعنى قلة الشراب ففي مواضع ايضا منها صوم عاشوراء

الكرهية باعتبار ان رد دعوة المؤمن مكروه، وهل الحكم جار بالنسبة الى المسلم الذي ليس بمؤمن؟ احتمالان. من اطلاق بعض الادلة ومن خصوص بعضها بالنسبة الى المؤمن ولا يبعد الاول.

اما الكافر فلاشكال في انه ليس مشمولا للادلة والظاهر استحباب العمل بالنسبة الى من دعى الى الافطار، لانه دعوة المسلم الى الخير، وهل يتعدى الحكم الى دعوة المسلم غير المؤمن الى الافطار؟ احتمالان: من الاطلاق ومن بعض القرائن، وفي المقام فروع آخر تركناها خوف التطويل.

(واما المكروه منه) اي من الصوم وحيث ان الكراهة الاصطلاحية بمعنى المبعوضة الفضا، لا يمنع من النقيض لتلائم العبادية الموجبة للتقرب، قال المصنف: (بمعنى قلة الثواب) عن الفرد المعتاد او بمعنى المزاحمة بما هو افضل منه كما في تعليقه السيد البروجردى، او بمعنى الحزاة الجامعة لهذا المعنى او ذلك او شيء ثالث وهو الكراهة العرفية، فان الانسان قد يضيف انسانا لكنه يكرهه فليس ثوابه اقل ولا شيء اخر افضل منه ولكن المولى لا يرغب فيه رغبة تامة لامل لازم او لازم له (ففي مواضع ايضا منها صوم عاشوراء) اذا لم يكن على وجه الشماتة والا كان حراما بلاشكال ولا خلاف في الامر الثاني.

ثم انه اذا لم يكن على وجه الشماتة فقد اختلفوا فيه، فقال جمع بالاستحباب اذا كان على وجه الحزن، بل قيل لا خلاف في ذلك، بل عن ظاهر الغنيمة الاجماع عليه، وقال آخرون بعدم الاستحباب بل بالكراهة مطلقا، وقال ثالث بانه لا يقصد الخصوصية بل من حيث رجحان مطلق الصوم مكروه، واما بقصد الخصوصية وان لم يكن يقصد الشماتة فهو حرام، والظاهر انه لا يقصد حزن او شماتة مكروه، واما اذا كان يقصد الشماتة فهو حرام وان كان يقصد الحزن، ففيه

احتمالان : وان كان الكراهة اقرب خلافا للمشهور الذين قالوا باستحبابه حينئذ
فما ذهب اليه المصنف اقرب اذ مراده عدم قصد الشماتة قطعاً .

اقول : المشهور انما افتوا بذلك جمعا بين الروايات الآمرة والناهية ، فمن
الاولى ما رواه ابوهمام ، عن ابي الحسن عليه السلام قال : صام رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم يوم عاشوراء .

وعن مسعدة بن صدقة ، عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام
قال : صوموا العاشوراء التاسع والعاشر فانه يكفر ذنوب سنة .

وعن القداح ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، عن ابيه عليه السلام قال : صيام
يوم عاشوراء كفارة سنة .

وعن جعفر بن عثمان ، عن جعفر بن محمد عليه السلام فى حديث قال : و
كانت الوحش تصوم عاشوراء على عهد داود عليها السلام .

وعن كثير النواء ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : لزقت السفينة يوم عاشوراء
على الجودى فامر نوح من معه من الجن والانسان ان يصوموا ذلك اليوم ، قال :
ابو جعفر عليه السلام : اتدرون ما هذا اليوم ، هذا اليوم الذى تاب الله عز وجل
فيه على ادم وحواء وهذا اليوم الذى فلق الله فيه البحر لبنى اسرائيل فاغرق
فرعون ومن معه ، وهذا اليوم الذى غلب فيه موسى فرعون ، وهذا اليوم الذى ولد
فيه ابراهيم ، وهذا اليوم الذى تاب الله فيه على قوم يونس ، وهذا اليوم الذى
ولد فيه عيسى بن مريم ، وهذا اليوم الذى يقوم فيه القائم .

وفى حديث الزهرى ، عن على بن الحسين عليه السلام فى عداد الصوم
المستحب الذى صاحبه بالخيار صوم عاشوراء . ومثله المروى عن الرضى .

وروى الصدوق فى المقنع ان فى عشر من المحرم وهو يوم عاشوراء انزل الله
توبة آدم . الى ان قال : فمن صام ذلك اليوم غفر له ذنوب سبعين سنة وغفر له

مكاتب عمله .

ومن الثانية : ما رواه زرارة ومحمد بن مسلم ، انهما سئلا الباقر عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء؟ فقال : كان صومه قبل شهر رمضان فلما نزل شهر رمضان ترك وفى رواية عبد الملك ، عن الصادق عليه السلام قال : واما يوم عاشوراء فيوم اصاب فيه الحسين عليه السلام صريحا بين اصحابه ، واصحابه صرعى حوله افسوم يكون فى ذلك اليوم كلا ورب البيت الحرام ما هو يوم صوم ، وما هو الا يوم حزن و مصيبة . الى ان قال : فمن صام او تبرك به حشره الله مع ال زياد ممسوخ القلب مسخوطا عليه ، الحد يث .

وعن جعفر بن عيسى ، قال : سئلت الرضا عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء و ما يقول الناس فيه؟ فقال : عن صوم ابن مرجانه تسئلنى ذلك يوم صامه الادعياء من ال زياد لقتل الحسين عليه السلام وهو يوم يتشائم به ال محمد صلى الله عليه واله وسلم ويتشائم به اهل الاسلام واليوم الذى يتشائم به اهل الاسلام لا يصام ولا يتبرك به ويوم الاثنين يوم نحس قبض الله فيه نبيه ، الى ان قال : فمن صامهما او تبرك بهما لقى الله تبارك وتعالى ممسوخ القلب وكان حشره مع الذين سنوا صومهما والتبرك بهما .

وعن عبيد بن زرارة انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء ؟ فقال : من صامه كان حظه من صيام ذلك اليوم حظ ابن مرجانة وآل زياد . قال : قلت وما كان حظهم من ذلك اليوم؟ قال : النار اعادنا الله من النار ، ومن عمل يقرب من النار .

وعن نجية ، قال : سئلت ابا جعفر عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء فقال صوم متروك بنزول شهر رمضان والمتروك بدعة . قال نجية : فسئلت ابا عبد الله عليه السلام من بعد ابيه عليه السلام عن ذلك فاجابنى بمثل جواب ابيه ، ثم قال : اما

انه صوم يوم ما نزل به كتاب ولا جرت به سنة الا سنة ال زياد بقتل الحسين بن على عليه السلام .

وعن زرارة ، عن ابى جعفر و ابى عبد الله عليهما السلام قالا : لا تصم فى يوم عاشوراء ولا عرفة بمكة ولا فى المدينة ولا فى وطنك ولا فى مصر من الامصار .
وعن الحسين بن ابى غندر عن ، ابىه ، عن ابى عبد الله عليه السلام فى حديث قلت : فصوم يوم عاشوراء ؟ قال : ذاك يوم قتل فيه الحسين عليه السلام . فان كنت شامتا فصم ، الى ان قال ان الصوم لا يكون للمصيبة ولا يكون الاشكرا للسلامة ، وان الحسين عليه السلام اصيب يوم عاشوراء ، فان كنت ممن اصيب به فلا تصم ، وان كنت شامتا ممن سره سلامة بنى امية فصم شكرا لله تعالى ، الى غيرها من الروايات .
اقول : المشهور جمعوا بين الروايات بالحمل على الكراهة اذا لم يكن حزنا ، والا فلا استحباب ، لكن هذا الجمع لا يخلو من اشكال اذ لا شاهد له بل قد ورد فى بعض ما تقدم ان الصوم لا يكون للمصيبة ، كما ان الجمع بحمل الصوم فى الطائفة الاولى على الامساك الى العصر خلاف الظاهر ، وان كان ربما يستشهد له برواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام فى حديث عاشوراء ، فقلت : ما قولك فى صومه ؟ فقال لى : صمه من غير تبيت وافطره من غير تشميت ، ولا تجعله يوم صوم كملا وليكن افطارك بعد صلاة العصر بساعة على شربة من ماء ، الحديث . لكن هذا الشاهد لا يكفى لصرف تلك الروايات عن ظاهرها ، بل اللازم ان تحمل هذه الروايات الناهية على الحرمة فى صورة الشماتة والكراهة مطلقا وان كان حزنا ان صام بقصد عاشوراء او صام صوما مطلقا لا يقصد الخصوصية ولولا شواهد الكراهة الداخلية والخارجية لزم ان يقال بالحرمة مطلقا ، بل شواهد التقية متوفرة فى روايات الجواز التى منها تكذيب رواية مجالس الصدوق للرواية المتقدمة التى ذكر فضائل يوم عاشوراء فراجع ، هذا مضافا الى ان روايات الاستحباب غالبها

ج ٢ أقسام الصوم لمكروه: صوم عرفة لمن خاف الضعف. ومع الشك في الهلال ٣٣٢

ومنها صوم عرفة لمن خاف ان يضعفه عن الدعاء الذى هو افضل من الصوم
وكذا مع الشك فى هلال ذى الحجة خوفا من ان يكون يوم العيد
ومنها صوم الضيف بدون اذن مضيئه

مربوطة بما قبل واقعة كربلاء كما لا يخفى، وعلى هذا فالاستحباب لا وجه له
اصلا والمشهور حيث اعتمدوا على هذه الروايات لم يكن بأس فى مخالفتهم والله
سبحانه العالم.

(ومنها صوم عرفة لمن خاف ان يضعفه عن الدعاء الذى هو افضل من
الصوم) لمن اراد الدعاء ، اما اذا لم يرد الدعاء فالصوم وان اضعفه لم يكن
مكروها وتحتمل الكراهه مطلقا لانه حكمة وليست بعلة .

(وكذا مع الشك فى هلال ذى الحجة) شك فى انه عرفة او عيد لا شك فى
انه الثامن او التاسع (خوفا من ان يكون يوم العيد) وقد تقدم تفصيل الكلام
فى ذلك .

(ومنها صوم الضيف بدون اذن مضيئه) فى الصوم المستحب وفاقا لابن
زهرة وحزمه والديلمى والمنتهى والتذكرة والقواعد بل نسب الى المشهور خلاف
لمن قال بالتحريم وهو المحكى عن الشيخين 'والحلى والمعتبر والمنافع والارشاد
والتلخيص والتبصرة ، بل من المعتبر الاجماع عليه ، وبعض فصلوا بين نهى
المضيف فلا يجوز وعدم نهيه فيجوز ، استدلال المشهور لاصل الجواز بالاصل و
للكرهه بما رواه فضيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا دخل رجل بلدة فهو ضيف على من بها من
اهل دينه حتى يرحل عنهم ولا ينبغي للضيف ان يصوم الا باذنهم لئلا يعملوا
له الشئ فيفسد عليهم ، ولا ينبغي لهم ان يصوموا الا باذن الضيف لئلا يحشمهم
فيشتمى الطعام فيتركه لهم ((لمكانهم)) خ ل .

وما رواه الفقيه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة عليهم السلام، في حديث: ولا ينبغي للضيف ان يصوم عند من زاره و اضافه .

وعن الزهري، عن علي بن الحسين عليه السلام، في حديث: والضيف لا يصوم تطوعا الا باذن صاحبه .

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ومن نزل على قوم فلا يصوم من تطوعا الا باذنهم .

وعن هشام بن الحكم عن ابا عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من فقه الضيف ان لا يصوم تطوعا الا باذن صاحبه، الى ان قال: والا كان الضيف جاهلا .

وعن حماد وغيره، عن الصادق عليه السلام، عن آباءه عليهم السلام في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام في حديث: ولا يصوم الضيف تطوعا الا باذن صاحبه .

وعن الرضوى، قال: والضيف لا يصوم الا باذن صاحب البيت، فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من نزل على قوم فلا يصوم تطوعا الا باذن صاحبهم .

قال المشهور: ان الروايات سندها ضعيفه وقرائن الكراهة فيها متوفرة مثل لا ينبغي، ومثل قوله: والا كان الضيف جاهلا، ومثل ارداف الحكم بكون من نزل كان ضيفا، الى غير ذلك، فلا بد من حملها على الكراهة .

اما القول بالتحريم فانه استدل بالنواهي الظاهرة في التحريم، وفيه ما عرفت، اما المفصل بين وجود النهي فلا يجوز وعدمه فيجوز فقد استدل له برواية هشام، وفيه ما لا يخفى وان ذهب اليه الشرائع وفخر المحققين، ومنه يظهر ان قول المصنف

الاحوط تركه مع نهيه بل الاحوط تركه مع عدم اذنه ايضا

(الاحوط تركه مع نهيه بل الاحوط تركه مع عدم اذنه ايضا) هو مقتضى القاعدة فى باب الكراهة وان تعليق السيد البروجردى على الاحتياط الثانى بانه لا يترك محل نظر، ثم الظاهر كراهة صوم المضيف ايضا، كما تقدم فى بعض الروايات وصرح به بعض الفقهاء ايضا وان اغفل الغالب ذكره، ثم الظاهر ان المراد بالضيف، الضيف المقيم لا الذى يأتى ساعة وما اشبه لاجل زياره ونحوها ثم يذهب لانه خلاف المنصرف من الضيف فى المقام، كما ان الظاهر ان المراد بالضيف فى المأكل والمشرب لا الضيف فى مجرد السكنى ونحوه، وكذلك الظاهر الضيف الذى يكون بحضرة المضيف لا ما اذا لم يكن المضيف كما اذا اعطاه مفتاح داره وقال تمتع بما فى الدار من الماكل والمشرب وكان يأتى المضيف كل يوم عند المغرب مثلا، وهل يسوى الحكم الى ما لو كان ضيفا عنده ظهرا مثلا ويكره له الصوم؟ الظاهر نعم لرواية فضيل المتقدمة .

والظاهر انه لا فرق بين ان يكون المضيف مسلما او كافرا وبين ما كان الضيف نزل بطلب من المضيف وعدمه، وهل يسوى الحكم الى الصوم الواجب الموسع احتمالا ن: من العلة فى رواية فضيل، ومن التقييد بالتطوع فى جملة من الروايات لكن بنائهم على ان التقييد غير جار فى روايات الندب والكراهة ثم لو كانت الضيافة لجماعة فالظاهر اشتراط عدم النهى مطلقا فان اجاز البعض دون البعض كان داخلا فى الكراهة، والظاهر انه كما يكره الصوم ابتداء كذا يكره استمرارا فاذا صام ثم نزل عند جماعة كره له استدامة الصيام للقرائن الملحقة له بالقسم الاول وخصوص خبر الفضيل، وهل ينسحب الحكم الى الضيف بالكره سواء كان كرها من الضيف الى المضيف او كرها من المضيف الى الضيف بان انزله عنده كرها احتمالا ن:

ومنها صوم الولد بدون اذن والده

نعم لا اشكال فى خروج بعض افراد الكره لانصراف الادلة عن مثله، وكما يصدق الضيف فيما كانت الضيافة فى الغداء ونحوه كذلك يصدق اذا كانت الضيافة لعشاء ونحوه للاطلاق .

نعم لا يشمل الدليل الضيافة لاجل العشاء ونحوه، ولمن كانت العادة اكله ليلا وان كانت الضيافة من الصباح .

(ومنها صوم الولد بدون اذن والده) وهو المحكى عن الشرائع والقواعد والمنتهى والتذكرة بل وغيرهم، بل هو المحكى عن الاكثر خلافا للمحكى عن النافع والارشاد والتلخيص والتبصرة وشرح الارشاد والحدائق والمستند وغيرهم فحرموه، بل قال هولاء بدون اذن الابوين يحرم فاضافوا الوالدة على الوالد كما حكاه عنهم المستند، استدل القائلون بالتحريم برواية هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيها ومن بر الولد بابويه ان لا يصوم تطوعا الا باذن ابويه وامرهما الى ان قال والا كان الولد عاقا ومثلها المروى فى العلل الا ان فيها عاقا قاطعا للرحم فان بر الوالدين واجب والعقوق وقطع الرحم حرام، لكن القائل بالكراهة حمل هاتين الروائيتين على الكراهة بعد عدم صحة سندهما، بل اشكل فى الدلالة ايضا حيث انه لا دليل على ان كل بر واجب كما لا دليل على ان كل عقوق وقطع حرام،، ورد الاشكالان، بان ضعف السند بعد وجود الخبرين فى الفقيه غير ضار، والدلالة ظاهرة فى العقوق والقطع المحرمين، اذ المنصرف منهما الفرد المحرم، لكن الانصاف ان الفتوى بذلك مشكلة جدا بعد ذهاب الاكثر كما فى المدارك الى الكراهة خصوصا وان سيرة المسلمين عدم استجازه الاولاد الكبار خصوصا المتزوجين والمتزوجات المنفصلين عن آبائهم فى بلاد بعيدة او ما اشبه، فى

بل الاحوط تركه خصوصا مع النهى بل يحرم اذا كان ايذا له من حيث شففته عليه

والظاهر جريان الحكم فى ولد الولد والاول مراعات اذن الوالدة ومع كونه ايذا لها يحرم كما فى الولد

الصيام فالاحتياط فى مثل الاولاد الذين هم تحت عناية الاباء ورعايتهم اقرب، فقول المصنف (بل الاحوط تركه خصوصا مع النهى) ينبغى ان يكون احتياطاً وجوبياً بالنسبة الى الفرد الذى ذكرنا (بل يحرم اذا كان ايذا له من حيث شففته عليه) لان ايذاء الوالدين من اظهر مصاديق الحرام والتعبير بالشفقة اخذه المصنف من الجواهر، وكانه حيث تعليلى لا تقييدى ويحتمل ان يريد التقييد بان كان النهى للشفقة لأن الاب غير مبال فيريد ان لا يصوم ابنه او لانه يريد استخدامه والصوم ينافى الخدمة او ما اشبه ذلك .

(والظاهر جريان الحكم فى ولد الولد) لانه ولد شرعا الا ان يقال بانصراف النص والفتوى عن مثله، كانصرافهما عن اولاد البنت بالنسبة الى الجد الامى (والاول مراعات اذن الوالدة) لنص هشام بذلك، بل قد عرفت ان المستند نسبه الى جمع وان كان الذى وجدناه فى كلامهم غالبا ذكر الاب ، و على اى حال لو عمل بالرواية لزم القول بالحاق الوالدة بالوالد (ومع كونه ايذا لها يحرم كما فى الولد) لما تقدم من الدليل ، ثم الظاهر انه مع العلم بالرضا كاف لان المستفاد من النص والفتوى ان الاستحالة انما هى لكونها كاشفة عن الرضا لا لخصوصية فيها فليس المقام مثل باب العقود الذى لا يفيد فيه الرضا ، ولو اجاز ثم سحب اجازته لزم الافطار على القول بالتحريم ، لان الظاهر انه استمرارى لا ابتدائى فقط، كما انه لو لم يجز ثم اجاز والوقت باق ولو بعد العصر جاز ان ينوى لتحقق الصوم بذلك، ولا فرق فى الولد بين الذكر والانثى والخنى

واما المحظور منه ففي مواضع ايضا احدها صوم العيدين الفطر والاضحى
 والواحد والمتعدد، ولا فرق في الوالدين بين الحر والعبد، وهل الحكم يأتى
 بالنسبة الى الوالد الكافر والمخالف وكذلك الوالدة احتمالا ان : من انه من
 المصاحبة بالمعروف وقد قال تعالى : ((وصاحبهما في الدنيا معروفا)) ومن ان
 المنصرف من النص والفتوى المؤمنين، ولو اذن احد الوالدين ولم يأذن الآخر
 لم يجز لان عدم الاذن من احدهما كاف لصحة النص .

(ثم الظاهر المصرح به في كلام بعض ان الحرمة هنا توجب البطلان لان
 النهى في العبادة يقتضى ذلك ولا يستشكل بانه لو كان نهى كان البطلان
 واذا كان بطلان فلا صوم فلا نهى لان ما يلزم من وجوده عدمه محتمل ، لان
 النهى متوجه الى الشيء الذى لو لا النهى كان صحيحا كما اجابوا بذلك عن
 قول بعض العامة القائلين بان النهى يدل على الصحة فراجع الاصول في باب
 ان النهى يدل على الفساد، ثم انه صوم الزوجة والمملوك يأتى من المصنف فى
 اقسام الصوم المحظور انشاء الله تعالى .

(واما المحظور منه) اى من الصوم الموجب للبطلان والعقاب ايضا فهو
 حظر تكليفي الى جانب كونه حظرا وضعيا كما يدل على ذلك النص والفتوى
 (ففي مواضع ايضا احدها صوم العيدين الفطر والاضحى) وذلك باجماع علماء
 الاسلام كافة بل دعوى الاجماع عليه مستفيض ومتواتر، بل هو من ضروريات الدين فيدل عليه
 متواتر الروايات : كحديث الزهري عن علي بن الحسين عليه السلام في حديث قلل :
 واما الصوم الحرام فصوم يوم الفطر ويوم الاضحى، وفي حديث حنان عن ابيه عن الباقر
 عليه السلام قال : اتخوف ان يكون يوم عرفة يوم اضحى وليس بيوم صوم .
 وعن الصادق عليه السلام ، في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلى
 عليه السلام يا على ، صوم الفطر حرام وصوم الاضحى حرام .

وان كان عن كفارة القتل فى اشهر الحرام والقول بجوازه للقاتل شاذ والرواية الدالة عليه ضعيفة سندا

وعن حسين بن زيد عن الصادق عليه السلام عن آباءه عليهم السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، نهى عن صيام ستة ايام يوم الفطر ويوم الشك و يوم النحر ، الحديث .

ومكاتبه الصيقل ، يا سيدى : رجل نذر ان يصوم يوما من الجمعة دائما ما بقى فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر او اضحى او ايام التشريق ((الى ان قال)) فكتب اليه قد وضع الله عنك الصيام فى هذه الايام كلها وتصوم يوما بدل يوم . وعن قتيبه قال : قال ابو عبد الله عليه السلام ، نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم ستة ايام ، العيدين وايام التشريق ، الحديث .

وعن كرام ، قلت لابي عبد الله عليه السلام انى جعلت على نفسى ان اصوم حتى يقوم القائم ؟ فقال عليه السلام : صم ، ولا تصم فى السفر ولا العيدين ، الحديث . الى غيرها من الروايات والتعبير بلفظ لا ينبغى فى بعض الروايات و ذكره فى عداد صوم يوم الشك غير ضار ان لا ينبغى يستعمل فى الحرام ، بل و فى المحال كقوله تعالى ((ولا ينبغى للرحمان ان يتخذ ولدا)) ومن المعلوم ان صوم يوم الشك باعتبار انه من رمضان حرام ، ثم انه لافرق فى الحكم المذكور بين العالم والجاهل والقاصر والمقصر فانه لم يوضع فيه الصيام كالصيام فى الليل فاذا صامه جاهلا ولو عن قصور لقضاء او كفارة او ما اشبه لم يصح (وان كان عن كفارة القتل فى اشهر الحرام) لاطلاق الادلة التى تقدمت كما رأيت وذهب المشهور الى عدم الجواز مطلقا (والقول بجوازه للقاتل شاذ) فقد ذهب اليه الصدوق والشيخ وابن حمزه وصاحب المنتقى وصاحب الحقائق ومحش منتهى المقاصد ويظهر من نفس المشهر التوقف (والرواية الدالة عليه ضعيفة سندا

ودلالة

ودلالة) قال الشيخ فى محكى الخلاف اذا قتل متعمدا فى الاشهر الحرم وجبت عليه الكفارة بشهرين متتابعين من اشهر الحرم وان دخل فيهما الاضحى وايام التشريق وخالف جميع الفقهاء فى ذلك وقالوا لا يجوز دليلا انجماع الفرقة واخبارهم ، انتهى . ومراده رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : سئلته عن رجل قتل رجلا خطأ فى الشهر الحرام؟ قال : يغلظ عليه العقوبة ، وعليه عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين من اشهر الحرم . قلت : فانه يدخل فى هذا شىء؟ قال : وما هو؟ قلت : يوم العيد وايام التشريق ، قال : يصوم فانه حق لزمه . وصحيح زرارة ، قال : قلت لابي جعفر عليه السلام ، رجل قتل رجلا فى الحرم قال : عليه دية وثلاث ، ويصوم شهرين متتابعين من اشهر الحرم ويعتق رقبة ويطعم ستين مسكينا ، قال : قلت يدخل فى هذا شىء؟ قال : وما يدخل؟ قلت : العيدان وايام التشريق ، قال : يصوم فانه حق لزمه .

وصحيح زرارة ، قال : سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا خطأ فى اشهر الحرم؟ فقال : عليه الدية وصوم شهرين متتابعين من اشهر الحرم ، قلت : ان هذا يدخل فيه العيد وايام التشريق ، قال : يصومه فانه حق لزمه . واشكل المشهور القائلين بالحرمة حتى فى المقام على الروايات المذكورة بضعف السند وبضعف الدلالة اذ لا يدخل فى ذلك العيدان كما صرح بذلك الرواية الثانية ، وباعراض الاصحاب عنها ، وبالشدوذ وبمخالفة الشهرتين القديمة والجديدة ، ومثلها ليس بحجة ، وفى الكل ما لا يخفى ، اما ضعف السند ففيه ان الخبر الاول ضعيف واما الخبران الآخريان فهما من قسم الصحيح فان ابراهيم ابن هاشم لا يوجب حسن الخبر ، ولو سلم فانه من قسم الحسن .

واما ضعف الدلالة فالمراد ب ((عيدان)) الكناية عن العيد لان المراد

الثانى صوم يوم التشريق وهو الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر من ذى

الحجة لمن كان بمنى

الفطر والاضحى، وربما احتتمل الاضحى والغدير وقد كان الزاوى يظن عدم

استحباب صومه مثلاً، فتأمل .

واما اعراض الاصحاب ففيه انه كيف يقال ذلك وقد ادعى الشيخ الاجماع

عليه وقد عرفت ذهاب جملة من الاعيان، ومنه يظهر انه لاشدوذ كما ان مخالفة

الشهرة لا توجب الضعف، وحيث انها اخص مطلقاً من اخبار التحريم لزم التقديم

عليها .

نعم ربما يقال بان ضعف الدلالة من جهة ان يوم العيد وايام التشريق

لا يضران بالسنتين اذ ايام التشريق ليس بمحرم فى غير المنى ويوم العيد لا

ينافى فى التتابع اذ صوم واحد وثلاثين يوماً من اول ذى القعدة التى هى من

الاشهر الحرم لا يضطمم بالعيد فجواب الامام عليها لسلام مبنياً على ذلك فتأمل .

وكيف كان فالمسئلة فى غاية الاشكال وان كان وجه الاحتياط واضحاً فاللازم

مراعاته .

(الثانى) من الصوم المحظور (صوم يوم التشريق وهو الحادى عشر والثانى

عشر والثالث عشر من ذى الحجة لمن كان بمنى) بلا اشكال ولا خلاف فى الجملة ،

بل دعوى الاجماع عليه مستفيضة ويدل عليه متواتر الروايات ، فى حديث الزهرى

عن على ابن الحسين عليه السلام فى عداد الصيام المحرم ، قال : ثلاثة ايام من

ايام التشريق . وعن الحسين عن الصادق عليه السلام عن آباءه ان رسول الله

نهى ((ان قال)) وايام التشريق .

وفى مكاتبة الصيقل حيث سئل عليه السلام عن صيام جملة من الايام منها

ايام التشريق؟ فكتب اليه : قد وضع الله عنك الصيام فى هذه الايام كلها .

وفى خبر قتيبة عن ابي عبد الله عليه السلام نهى رسول الله عن صوم ستة ايام

العيدين وايام التشريق .

وفى حديث كرام عن الصادق عليه السلام لا تصم فى السفر ولا العيدين ولا

ايام التشريق .

وفى خبر سماعة ولا صيام ايام التشريق وصحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد

الله عليه السلام قال : سئلته عن صيام ايام التشريق؟ فقال : اما بالامصار فلا بأس،

واما بمنى فلا . وصحيحته الاخرى قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن صيام

ايام التشريق؟ فقال : انما نهى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن صيامها

بمنى فاما بغيرها فلا بأس .

وعن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : النحر بمنى ثلاثة ايام

فمن اراد الصوم لم يصم حتى تمضى الثلاثة الايام والنحر بالامصار يوم فمن اراد ان

يصوم صام من الغد .

وعن عمار بن موسى عن ابي عبد الله ، قال : سئلته عن الاضحى بمنى؟ فقال :

اربعة ايام .

وعن المقنع قال : روى ان النبى صلى الله عليه واله وسلم ، بعث بديل بن ورقاء

الخزاعى على جمل اورق فامر ان ينهى الناس عن صيام ايام منى .

وفى حديث حماد عن ابي عبد الله عليه السلام عن على عليه السلام ، انه قال

رسول الله لبديل تنادى فى الناس الا لا تصوموا فانها ايام اكل وشرب .

وعن زياد بن ابي الحلال قال : قال لنا ابو عبد الله عليه السلام لا صيام بعد

الاضحى ثلاثة ايام الى غيرها .

وقد عرفت ان جملة من الروايات الصحيحة اشتملت

على التقييد على كون الصائم بمنى وبها تقييد الاخبار المطلقة ، ثم ان النص و

ولا فرق على الاقوى بين الناسك وغيره

الثالث صوم يوم الشك فى انه من شعبان او

الاجماع قد قام على ان المراد بايام التشريق الحاد عشر والثاني عشر والثالث عشر، فما فى رواية عمار بن موسى من ذكر الاربعة يراد به مع العيد كما لا يخفى (ولا فرق على الاقوى بين الناسك وغيره) على المشهور، لاطلاق الادلة، خلافا للعلامة حيث اشكل فى الحرمة بالنسبة الى غير الناسك، وكانه لاحتمال الانصراف الى الناسك، لكنه لا وجه له بعد الاطلاقات القوية وكلمات الفقهاء، ومنه يعلم انه لا فرق بين ان كان منزله فى منى وغيره، وبين ان كان قد ذهب الحاج وذبحوا ام لا؟ كل ذلك للاطلاق، ولونذر ان يصوم ايام التشريق او ان يصوم الدهر وكان فى منى لم يصح بالنسبة اليها .

ثم الظاهر انه اذا تسحر وخرج من منى قبل الظهر صح الصوم، لانه لا دليل على حرمة الصوم بان يكون حال الكون فى منى حال الحيض وكانه لذلك حكى عن الشيخ فى النهاية، انه قال: يستحب صوم ثلاثة ايام، يوم قبل التروية و يوم عرفة، فان فاته صوم هذه فليصم يوم الحصة وهو يوم النفر ويومان بعده متواليان واستشكل العلامة عليه فى محكى التذكرة بان يوم الحصة من جملة ايام التشريق وفيه ما عرفت وقد ورد فى صحيح عيص بن القاسم، عن الصادق عليه السلام، قال: سئلت عن متمتع يدخل يوم التروية وليس معه هدى؟ قال: فلا يصوم ذلك اليوم، ولا يوم عرفة ويتسحر ليلة الحصة فيصبح صائما، وهو يوم النفر ويصوم يومين بعده .

اقول: والظاهر من هذا الرواية من فتوى الشيخ وتعليقه جامع المقاصد، ان

قصد الصيام لا يضر فى منى اذا خرج .

(الثالث) من اقسام الصوم المحظور (صوم يوم الشك فى انه من شعبان او

رمضان بنية انه من رمضان واما بنية انه من شعبان فلا مانع منه كما مر
 الرابع: صوم وفاء نذر المعصية بان ينذر الصوم اذا تمكن من الحرام الفلاني
 او اذا ترك الواجب الفلاني يقصد بذلك الشكر على تيسره

رمضان بنية انه من رمضان واما بنية انه من شعبان فلا مانع منه كما مر (تفصيل
 الكلام فيه فراجع .

(الرابع: صوم وفاء نذر المعصية بان ينذر الصوم اذا تمكن من الحرام
 الفلاني او اذا ترك الواجب الفلاني يقصد بذلك) النذر (الشكر على تيسره)
 بلا اشكال ولا خلاف كما ادعاه بعض ، بل حكى عن بعض قطع الاصحاب بذلك ، و
 استدل لذلك ، بامور ثلاثة .

الاول : ان الصوم يحتاج الى القرية ولا يمكن القرية في مثل هذا الصوم ، بل
 لا امر بهذا الصوم ، اذ معنى ذلك انى امتثل امر الله الموجه الى بالصوم لاجل
 شكره تعالى على ان شرب الخمر ، فان ماله اشكر الله على ان رزقك خمرا ، فان
 من المعلوم ان الله لا يرزق الخمر حتى يشكر على ذلك ، وقد نوقش في هذا
 الدليل مناقشات مفصلة تأييدا وردا كما لا يخفى على من راجع المفصلات .

الثاني : المناط بالنسبة الى روايات صوم يوم عاشوراء .

الثالث : الاخبار الخاصة كحديث الزهري عن علي بن الحسين عليه السلام ،

قال : وصوم نذر المعصية حرام .

وعن حماد وانس بن محمد ، عن ابيه جميعا ، عن الصادق عليه السلام ، عن

آبائه عليهم السلام في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام

قال : وصوم نذر المعصية حرام .

وفى حديث الثمالي ، عن ابي جعفر عليه السلام : ولا نذر في المعصية .

بتقريب ان حرمة النذر تقتضى بطلانه فيكون الاتيان بعنوان انه واجب بالنذر

وأما إذا كان بقصد الزجر عنه فلا بأس به

نعم يلحق بالاول ما اذا نذر الصوم زجرا عن طاعه صدرت منه ، او عن

معصيه تركها

تشريعا محرما ، كذا ذكره في منتهى المقاصد ، والظاهر ان وجه استدلال
الحدائق وذكر الوسائل له في هذا الباب هو هذا ، وما في الرضوى وفي
الهداية للصدوق ، عن الزهري ، عن علي بن الحسين عليه السلام ، وفي المقنع
من قوله عليه السلام : وصوم نذر المعصية حرام . ذكرها في المستدرک .

(وأما إذا كان بقصد الزجر عنه فلا بأس به) نذره صحيح ويجب صومه سواء
كان الزجر عن ترك الواجب او فعل الحرام ، وفي المستحب تركا والمكروه فعلا
يصح النذر ان يندر انه اذا فعل المكروه الفلاني يصوم زجرا ، او اذا ترك
المستحب الفلاني يصوم زجرا ، وحينئذ يجب الصوم ، اما اذا نذر ان فعل
المستحب الفلاني يصوم زجرا ، او اذا ترك المكروه الفلاني يصوم زجرا ، فالظاهر
عدم صحة النذر وعدم وجوب الصوم ، لان متعلق النذر ليس براجح ، وقد اشترط
في كتاب النذر لزوم الرجحان في متعلقه ، والصوم الذي يأتي بهذا العنوان
تشريع ، لانه سبحانه لم يأمر بهذا الصوم ، ومنه يعلم انه لو صامه للزجر عن
المستحب او عن ترك المكروه — بدون النذر — لم يصح الصوم ايضا وكان حراما .
(نعم يلحق بالاول) الذي هو حرمة الصوم (ما اذا نذر الصوم زجرا عن طاعه
صدرت منه ، او عن معصيه تركها) مثل ان صلى صلاة الفريضة فنوى الصوم للزجر
عنه او ترك شرب الخمر فنوى الصوم زجرا عن الترك ، وانما يلحق بالاول ، لانه
صوم لم يأمر به الله سبحانه فيكون تشريعا ، بل للمناط في الاخبار المتقدمه ،
ومما تقدم يعلم انه لا فرق هنا بين كون الزجر عن واجب او مستحب او ترك حرام
او ترك مكروه .

الخامس صوم الصمت بان ينوى فى صومه السكوت عن الكلام فى تمام النهار
او بعضه بجعله فى نيته من قيود صومه

ثم انه لافرق بين العالم والجاهل فى حرمة الصوم فيما ذكرنا حرمة، لان
الحكم لم يقيد بالعلم سواء كان جهلا بالموضوع كأن لم يعلم ان هذا خمر ونذر
ان وفقه الله لشربه صام، او بالحكم كما لو علم بانه خمر لكنه لم يعلم بان الخمر
حرام .

ثم ان صاحب الجواهر ذكر ان نذر الصوم لترك واجب شكرا، او فعل محرم
شكرا بنفسه حرام، اذا اوقعه بقصد التقرب . وذلك لانه تشريح، ولخبر الثمالى
المتقدم، ولصحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام انه سئل عن
امرئة جعلت مالها هديا وكل مملوك لها حرا ان كلمت اختها ابدا قال يكلمها
وليس هذا بشىء انما هذا وشبهه من خطوات الشياطين بتقريب ان خطوات
الشياطين حرام حيث نهى عنها سبحانه بقوله: ((ولا تتبعوا خطوات الشيطان))
لكنه ربما يقال ان كل لغو من خطوات الشيطان، والنهى فى الآية للاعم فتأمل،
ولا يخفى ان حرمة الصوم فى باب العهد واليمين والشرط وما اشبه كحرمة فى
باب النذر لوحدة الادلة فيهما فى الجملة، كما ان حرمة الصلاة والحج و
الاعتكاف، كحرمة الصوم .

(الخامس) من اقسام الصوم المحذور (صوم الصمت بان ينوى فى صومه
السكوت عن الكلام فى تمام النهار او بعضه بجعله فى نيته من قيود صومه) بلا
خلاف، كما فى المستند ومنتهى المقاصد وغيرها، واجماعا كما عن المنتهى فى
الحدائق وغيرها، ويدل عليه جملة من الروايات، كرواية الزهرى، عن على بن
الحسين عليه السلام، قال: وصوم الصمت حرام .

وقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى وصيته لعلى عليه السلام: ولا صمت

واما اذا لم يجعله قيذا وان صمت فلا باس به بل وان كان فى حال النية بانيا على ذلك اذا لم يجعل الكلام جزءا من المفطرات وتركه يوما الى الليل، الى ان قال: وصوم الصمت حرام .

وعن منصور بن حازم، عن ابي عبد الله عليه السلام، عن آباءه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث: ولا وصال فى صيام، ولا صمت يوما الى الليل .

وعن زراره، عن ابي عبد الله عليه السلام فى حديث قال: ولا صمت يوما الى الليل .

وعن على عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ليس فى امتى رهبانية ولا سياحة ولا ذم يعنى السكوت .

وعن فقه الرضا، والمقنع: وصوم الصمت حرام .

وعن الجعفرىات، عن على عليه السلام كان يقول ولا صمت بعد صيام .

اقول: الظاهر ان المراد ان الصوم فى الاسلام نسخ الصمت الصومى الذى كان متعارفا فى الامم السابقة، وفى حديث على عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ولا صمت من غداة الى الليل .

وفى نوادر الراوندى انه عليه السلام قال: ولا صمت مع الصيام، ولا يخفى ان كل هذه الروايات بحكم الانصراف تشير الى الصوم المقترن بالصمت، فالاشكال فيها بانها تدل على حرمة الصمت لاحرمة الصوم المقترن بالصمت محل منع، وحيث الاطلاق فى بعض هذه الروايات لافرق بين نية الصمت كل النهار وبعضه وما دل على التحريم فيها اذا كان الى الليل لا يكون مقيدا، لان المثبتين لا يقيد احدهما الآخر، ولذا قام عدم الخلاف على عدم الفرق .

(واما اذا لم يجعله قيذا وان صمت فلا باس به بل وان كان فى حال النية بانيا على ذلك) بان لا يتكلم (اذا لم يجعل الكلام جزءا من المفطرات وتركه

قيداً فى صومه

السادس صوم الوصال وهو صوم يوم وليلة الى السحر او صوم يومين بلا افطار

فى البين

قيداً فى صومه) اذ مجرد قصد الصمت لا يجعل الصمت مربوطاً بالصوم ، ولا فرق فى انه حرام بين ان يجعل الصمت جزءاً جزءاً كراهة ، كراهة السعوط مثلاً ، او جزءاً جزءاً تحريم ، كتحریم الاكل او شرط لصدق صوم الصمت على الكل ، كما انه لا فرق بين ان يجعل الصمت المطلق كذلك ، او الصمت عن بعض الكلام كان ينوى الصوم الذى جزئه ترك التكلم بالتركية ، او ترك التكلم فى الامور النحوية ، ثم الظاهر من النص والفتوى وان ناقش فيه بعض كون الصوم كذلك باطلاً ، لانه صحيح وان قصد صمته او فعل صمته حرام تكليفاً فقط ، بالاضافة الى انه تشريع ، والتشريع يوجب البطلان .

ثم انه ان نوى الصوم كذلك ثم نوى الصوم الصحيح فى وقت تصح النية فالظاهر الصحة ، اذ لا دليل على ان مثل هذه النية حالها حال الحيض الموجب للبطلان ولو وقع فى بعض النهار فاطلاقات ادلة صحة الصوم اذا نوى شاملة له ، ثم انه اذا نوى الصمت بدون الصيام لم يكن ذلك من صوم الصمت كما لا يخفى .

(السادس) من اقسام الصوم المحذور (صوم الوصال وهو صوم يوم وليلة الى السحر او صوم يومين بلا افطار فى البين) وصوم الوصال لا اشكال ولا خلاف فى حرمة ، بل ادعى الاجماع عليه ، الا من محتمل كلام ابن الجنيدي حيث قال : لا يستحب صوم الوصال الدائم فى الصيام ، لنهى النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ، فلا بأس بما كان منه يوماً وليلة ويفطر فى السحر ويكره ان يصل الليلة التى من اول الشهر باليوم الذى هو آخر الشهر ، انتهى .

وكيف كان فالأخبار الواردة بذلك كثيرة بالإضافة إلى أنه تشريع، ثم إن قسماً من الأخبار نهى عن الوصال بالمعنى الأول وقسماً منها نهى عنه بالمعنى الثاني وقسماً ثالث نهى عنه نهياً مطلقاً، كما إن كلمات الفقهاء مختلفة، فمنهم من فسره بالتفسير الأول، كما عن الشيخين والصدوق والشرايع والناقع والإرشاد والمختلف وغيرهم، بل الأكثر كما صرح به غير واحد، ومنهم من فسره بالتفسير الثاني، كما عن الإقتصار والسرائر والمعتبر ونكاح المبسوط والجمع بين الأخبار يقتضى حرمة القسمين، بل غيرهما أيضاً مما كان أكثر من الفجر إلى الغروب، وقد أفتى بذلك غير واحد، بل ربما نسب إلى قطع الأصحاب.

فعن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا وصال في صيام.

وعن منصور بن حازم، عنه عليه السلام قال: لا وصال في صيام ولا صمت يوماً

إلى الليل.

وفى وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلى عليه السلام: لا وصال في

صيام. إلى أن قال: وصوم الوصال حرام.

وقال الصدوق نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال في

الصيام، وكان يواصل فقيل له في ذلك؟ فقال: إنى لست كأحدكم أنى أظل عند

ربى فيطعمنى ويسقيني.

أقول هذا من اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم، كما في الشرائع وغيره،

وما قال صلى الله عليه وآله وسلم من أنه يطعم ويسقى، قد ثبت في العليسم

الحديث أن الذي يسمو روحه يتلقى روحه من عالم المعنى ما يسد به حاجات

جسده فكيف برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد ورد في الأحاديث أن

الله سبحانه يطعم الصائم في منامه فكان الاختصاص بالرسول صلى الله عليه و

آله وسلم من جهة الإكتمالية والله العالم.

واما لو اُخِّرَ الافطار الى السحرا او الى الليلة الثانية مع عدم قصد جعل تركه

قال الصدوق ((ره)) قال الصادق عليه السلام: الوصال الذي نهى عنه

هو ان يجعل الرجل عشائه سحوره .

وعن الزهري، عن علي بن الحسين عليه السلام: وصوم الوصال حرام .

وعن الحلبي، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: الوصال في الصيام ان

يجعل عشائه سحوره .

وعن حسان بن مختار، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام ما الوصال في

الصيام؟ قال: ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: لا وصال في صيام،

الحديث .

وعن حفص، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: الواصل في الصيام يصوم يوما

وليلة ويفطر في السحر .

وعن محمد بن سليمان، عن ابيه، عن ابي عبد الله عليه السلام، الى ان

قال: وانما قال رسول الله: لا وصال في صيام، يعني لا يصوم الرجل يومين

متواليين من غير افطار، وقد يستحب للعبد ان لا يدع السحور .

وعن زرارة، عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قال: ولا قران بين صومين

وعن دعائم الاسلام، انه صلى الله عليه وآله وسلم، كره صوم الابد، وكـ

الوصال في الصوم وهو ان يصل يومين او اكثر لا يفطرهن الليل .

وعن الغوالي انه صلى الله عليه وآله وسلم واصل في صيام رمضان فواصل

الناس فنهاهم فقليل انك تواصل؟ فقال: انى لست كاحدكم انى اطعم واسقى

ثم الظاهر ان الشرط في صدق الوصال ادخال جزء زائد بالنية فبدون

النية لم يكن صوم وصال، ولذا قال المصنف: (واما لو اُخِّرَ الافطار الى السحر

او الى الليلة الثانية مع قصد جعل تركه

جزءاً فلا بأس به . وان كان الاحوط عدم التأخير الى السحر مطلقاً .

جزءاً 1 فلا بأس به) كما عن المسالك وغيره ، بل عن المدارك نسبتها الى قطع الاصحاب ، مضافاً الى السيرة المستمرة ، فان غالب المتدينين يصلون قبل الافطار ومن المعلوم انه لا فرق بين التأخير الى ساعة من الليل او الى السحر ، لكن قال فى محكى المدارك : لكن الاحتياط يقتضى اجتناب ذلك اى التأخير بدون النية اذ الاستفادة من الرواية تحقق الوصال بتأخير الافطار الى السحر مطلقاً ، وقد ايدته على ذلك الاحتياط الحدائق والجواهر ، وقد ايد ذلك الجواهر بموثقة زرارة فضيل ، عن الباقر عليه السلام فى رمضان تصلى ثم تفطر الا ان تكون مع قوم ينتظرون الافطار ، فان كنت معهم فلا تخالف عليهم وافطر ثم صل والافابد بالصلاة . قلت : ولم ذلك؟ قال : لانه حضرك فرضان الافطار والصلاة فابدأ بافضلهما ، وافضلهما الصلاة ، ثم قال : تصلى وانت صائم؟ فكتب : صلاتك وتختم بالصوم احب الى وجه التأييد انه جعل الافطار احد الغرضين ، ومثله فى التأييد ما فى خبر ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام ، قال : وقت سقوط القرص ووجوب الافطار عن الصيام ، الحديث . وفيه ان الظاهر من الخبرين المذكورين هو وجوب الافطار عن الصوم الشرعى المتقدم بالنية ، لا مطلق الامساك بلانية للصوم اصلاً ، فان قوله سبحانه : ((ثم اتموا الصيام الى الليل)) يدل على عدم وجوب الصوم بعد دخول الليل — اى لا صوم — لاعلى وجوب الافطار بعده ، ومنه يظهر ان قوله : (وان كان الاحوط عدم التأخير الى السحر مطلقاً) محل نظر ، وان ذهب اليه غير واحد .

ثم الظاهر انه لولوى صوم الوصال كان باطلاً ، لا تصرف النص والفتوى الى الحكيمين التكليفى والوضعى معا ، كما تقدم فى صوم الصمت .

نعم اذا جدد النية فى وقت يصح فيه تجديده النية لم يبطل ، لانه لا دليل على انه كالحيض الذى يوجب بطلان الصوم ولو كان آنأماً ، ولولوى الوصال بعد

السابع صوم الزوجه مع المزاحمة لحق الزوج .

وقت النية بان نواه بعد الظهر مثلاً فى الصوم الواجب قضاءه ، او قبل الظهر فى صوم رمضان ، فهل يبطل ام لا ؟ احتمالان : من انه تشريع فيبطل ، كما اذا نوى الصوم الذى جزئه الاجتناب عن النظر مثلاً ، فان الاجزاء الآتية من الصوم تقع بصورة غير شرعية ، واذا بطل الجزء بطل الكل ، ومن المنصرف من الادلة كون النية فى وقت نية الصوم ، لكن الاول اقرب ، ولا فرق فى بطلان صوم الوصال بين ان يلحق ما بعده به او ما قبله ، كما لو نوى الصيام من نصف الليل الى المغرب ، وكذا اذا كان الوصال مع قاطع كان ينوى الصيام الى اول الليل ثم الصيام بعد ساعة بحيث قيد الاول بالثانى ، كل ذلك لا طلاق للنصوص والتشريع والروايات المبينة لا يفهم منها الحصر وان كان ربما قيل بانها تفيد الحصر .

(السابع) من اقسام الصوم المحذور (صوم الزوجه) تطوعاً اذا الصوم الواجب مقدم على حق الزوج (مع المزاحمة لحق الزوج) كما ذكره غير واحد ، يبطل عن المعتبر دعوى اتفاق علماء الاسلام على ذلك ، خلافاً لجمع آخر حيث كرهوا ذلك ، وهو المحكى عن سيار وابن حمزة والشيخ وغيرهم ، استدلال القائلون بالتحريم الموجب للفساد ايضا ، لانه من النهى فى العبادة ، بصحيفة محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام ، قال : قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : ليس للمرأة ان تصوم تطوعاً الا باذن زوجها . وبروايته الاخرى ، قال : جاءت امرئة الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فاستئلت عن حق الزوج على المرئة ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ان تطيعه ولا تعصيه ولا تتصدق من بلية الا باذنه ، ولا تصوم تطوعاً الا باذنه ولا تمنع نفسها وان كانت على ظهر قتب ،

وبرواية العزومى ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال : جاءت امرئة الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما حق

الزوج على المرءة؟ فقال: هو اكثر من ذلك. فقالت: اخبرنى بشئ من ذلك؟
فقال: ليس لها ان تصوم الا باذنه .

وبرواية الزهري، عن على بن الحسين عليه السلام، وفيها المرءة لا تصوم
تطوعا الا باذن زوجها .

وبوصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلى عليه السلام، يا على: لا تصوم
المرءة تطوعا الا باذن زوجها .

وبرواية هشام بن الحكم، عن الصادق عليه السلام، قال: قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم، الى ان قال: ومن طاعة المرءة لزوجها ان لا تصوم
تطوعا الا باذنه وامره. الى ان قال: والا كان الضيف جاهلا وكانت المرءة
عاصية .

وعن دعائم الاسلام، عن على عليه السلام ان رجلا شكك اليه امرئته تكثُر
الصوم فتمنعه نفسها؟ فقال: لا صوم لها الا فى واجب عليها ان تصومه .
وعن جابر يزيد الجعفى، قال: سمعت الباقر عليه السلام يقول: ولا يجوز
للمرءة فى مالها عتق ولا بر الا باذن زوجها، ولا يجوز لها ان تصوم تطوعا الا
باذن زوجها . وهذه الروايات كما تراها صريحة الدلالة وصحيحة السند فى
الجملة، وموافقة للمشهور ولدعوى الاجماع، بل ربما يقال بانها موافقة للقاعدة
ايضا، لان منافع الاستمتاع بالزوجة مملوكة للزوج فلا يجوز ان تعرض نفسها
للصرف لما يمنعه، ولانه اذا كان صومها علة تامة لترك تسليم نفسها للزوج كان
مقدمة للحرام، ومقدمة الحرام حرام .

اما القائلون بالكراهة، فقد استدلوا بخبر على بن جعفر عليه السلام، عن
اخيه موسى عليه السلام، قال: سئلته عن المرءة تصوم تطوعا بغير اذن زوجها؟
قال عليه السلام: لا بأس . وربما يؤيد ه مرسل قاسم بن عروة المروى فى الكافى،

عن الصادق عليه السلام، قال عليه السلام: لا يصلح للمرأة ان تصوم تطوعا الا باذن زوجها فان لا يصلح ظاهر في الكراهة وبذلك حمل هو^{٤٦} تلك الروايات على الكراهة وكان بعض النسخ لم يكن فيها ((تطوعا)) في خبر على بن جعفر، ولذا جمع صاحب الحقائق وغيره بين الطائفتين بحمل الثانية على الصوم الواجب والاولى على الصوم المندوب، لان الثانية مطلقة، فاللازم حملها على المعقيدة، لكن النسخ الصحيحة مشتملة على ((التطوع)) بالاضافة الى ما ربما يقال من استبعاد ان يسئل على بن جعفر عن الصوم الواجب، وفيه انه سئل عن الصوم المطلق، بل حتى وان سئل عن الصوم الواجب لم يناف مقامه، لانه اراد ان يعرف هل ان حق الله مقدم، او ان الله قدم حق الزوج على حق نفسه وكيف كان فلاوجه لهذا الجمع، كما لاوجه لجمع آخر ذكره بعض الفقهاء من حمل خبر على بن جعفر على ما اذا لم يزاحم حق الزوج وحمل سائر الاخبار على ما اذا زاحم حق الزوج، لانه جمع تبرعى، وقد توقف في المسئلة الوسائل كما يظهر منه عنوانه للباب، كما ترجح تعليقه منتهى المقاصد الكراهة لتقديمه خبر على بن جعفر، ولا يخفى ان الاحتياط في اتباع المشهور، وان كان مقتضى الصناعة ما ذكره القائلون بالكراهة .

ثم ان المشهور بين قائل بتوقف الصوم على الاذن، وبين قائل بان المانع منه النهى، فاذا لم يه الزوج لم يكن به بأس، والروايات خالية عن ذلك، وكأنهم انما استنادوا ذلك من القرائن العرفيه المقتضية لكون منع الشارع انما هو لاجل المزاحمة، وبدون النهى لا مزاحمة اذ لو كانت مزاحمة لكان نهى عن الصوم، فاذا لم يه لم يكن وجه للحرمة والبطلان، وعلى هذا فاذا كان الزوج صغيرا او غائبا او مريضا، او بحيث لا يتمكن من الاستمتاع كالمحبوس والنائم و الغافل او لا يريد الاستمتاع او لا يريد الادخال او كانت المرئة مستعدة لبذل

والاحوط تركه بلا اذن منه بل لا يترك الاحتياط مع نهيه عنه وان لم يكن مزاحما
لحقه

نفسها ان اراد الأذخال، او كان بحيث لا يقدر كالعنين والضعيف الذى لا
يقدر او ما اشبه ذلك لم يجب الاذن، بل ولا يحرم مع النهى لانتهاء الموضوع،
ولا فرق فى الزوجة بين الدائمة والمتمتع بها، كما نص عليه غير واحد، كما لا فرق
بين الحرة، والامة، ومقتضى القاعدة ان المطلقة الرجعية فى حكم الزوجة، كما
ان الناشئة كذلك قطعاً، اما اذا لم يخفق عليها الزوج عصيان او ما اشبهه، فهل
يسقط حقه حيث ان الاستمتاع فى مقابل النفقة ام لا؟ للاطلاق، احتمالان؛ ولو
لم يأذن او نهى ثم اذن او رفع النهى والوقت باق حق لها الصيام، وان كان
قبل الغروب بلحظات لا متداد وقت النية الى ذلك الوقت، واذا نذرت الصيام
فان كان قبل الزواج سقط حق الزوج بتقدم حق الله تعالى، كما فصلنا الكلام
حول المسئلة فى بعض اجزاء الفقه، وان كان بعد الزواج فليس للزوج النهى،
الا اذا اسقط النذر او قلنا بتوقف النذر على اذنه.

ثم انه لا ينبغى الاشكال فى كفاية رضى الزوج، اذ ليس المراد بالاذن الا
الكاشف كما هو المنصرف من النص والفتوى، ولو اذن حق له ان يرجع عن اذنه
اذ لا دليل على وجوب البقاء، وهل يتوقف الواجب غير المعين على الاذن؟
احتمالان: من المناط، ومن ان الممنوع صوم التطوع وليس هذا منه.

ثم هل صيام رمضان المستحب على المرأة من جهة كونها فى حالة يتخير
لها الصوم لمرض خفيف او نحوه حاله حال صوم المستحب مطلقا ام لا؟ الظاهر
الاول للمناط، وربما يقال بالثانى للانصراف، ومما تقدم تعرف وجه قول المصنف؛
(والاحوط تركه بلا اذن منه بل لا يترك الاحتياط مع نهيه عنه وان لم يكن
مزاحما لحقه) ولو تزوج فى اثناء النهار كان للزوج الابطال لصدق الادلة، و

الثامن :صوم المملوك مع المزاحمة لحق المولى

لو صامت بدون الاذن وقلنا بتوقفه على الاذن ثم طلق فى اثناء النهار كان صومها باطلا ،لانه صادف عدم الاذن ، لكن الاصح الصحة لان النهى ليس مثل الحيض ،ولذا لو نهى ثم اجاز ووقت النية باق صح ،ولو كان الزوج صائما صوما وجوبيا او حاجا او معتكفا لم يكن له حق النهى اذا قلنا بان حقه فى النهى من جهة المزاحمة ،اذ لاحق له فى الدخول فلا مزاحمة .

ثم ظاهر النص والفتوى ان الصوم بلا اذن ،او مع النهى ،او مع المزاحمة باطل ،بالاضافة الى انه حرام ،ولو شرطت الزوجة عند العقد ان تصوم تطوعا كالسابق لم يحق له النهى ،ولو نهى لم يوفثر ،لان الشرط يقتضى الوضع كما حقق فى محله .

(الثامن :صوم المملوك مع المزاحمة لحق المولى) لا ينبغى الاشكال فى ذلك ،لما دل على ان العبد للمولى ،ومعنى الملكية ان اى تصرف منه بدون اذن المولى يكون حراما ،قال تعالى : ((عبدا مملوكا لا يقدر على شىء)) وقال عليه السلام :افشىء الطلاق .من المعلوم ان الصوم المزاحم تصرف فى حـق المولى وشىء فتشمـله الادلة المانعة ،هذا بالاضافة الى ان الاخبار الخاصة المطلقة التى اظهر افردها صورة المزاحمة ،كحديث الزهرى ،عن على بن الحسين عليه السلام فى حديث قال :واما صوم الاذن ((اى الصوم الذى يحتاج الى الاذن)) بان المرءة لا تصوم تطوعا الا باذن زوجها ،والعبد لا يصوم تطوعا الى باذن سيده ،والضيف لا يصوم تطوعا الا باذن صاحبه .

وعن هشام بن الحكم ،عن ابي عبد الله عليه السلام ،فى حديث قال :ومن صلاح العبد وطاعته ونصيحته لمولاه ان لا يصوم تطوعا الا باذن مولاه وامره . الى ان قال :والا . . . كان العبد فاسقا عاصيا .

والاحوط تركه من دون اذنه بل لا يترك الاحتياط مع نهيه

وفى وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لعلى عليه السلام : ولا يصوم

العبد تطوعا الا باذن مولاه .

وعن الرضوى : والعبد الا باذن مولاه .

وعن الهداية والمقنع ، عن السجاد عليه السلام : والعبد لا يصوم تطوعا

الا باذن سيده ، بل ظاهر من الاخبار ثبوت المنع مطلقا حتى مع عدم المزاومة كما انه ايضا مقتضى كونه مملوكا ذاتا وفعلا للمولى ، وقد افتى بذلك غير واحد ،

بل هو المشهور ، بل عن المنتهى عدم الخلاف فيه ، ولكن مع ذلك فالمحكى عن جمل السيد وابن زهرة وابن حمزة وغير واحد من المتأخرين الجواز ، بل عن

ابن زهرة دعوى الاجماع عليه ، وذلك لحمل روايات عدم الجواز على الكراهة ، واستدلوا لذلك بالاصل وعمومات استحباب الصوم ، وقصور ادلة الملك عن مشمول

ذلك ، وان النهى عن صوم المملوك ذكر فى عداد صوم الولد وما اشبه مما هو مكروه ، وفى الكل ما لا يخفى اذ الاصل والعموم لا يزاومان الدليل الخاص ولا فى

ادلة الملك والنهى ظاهر فى الحرمة واذا لم يعمل به فى بعض الفترات فرضا لم يرفع اليد عنه فى سائرهما (والاحوط تركه من دون اذنه) لما عرفت من

اشتراط الاذن فى النصوص ، والظاهر من المصنف ان هذا الاحتياط استحبابى وذلك لقوله بعد ذلك (بل لا يترك الاحتياط مع نهيه) الظاهر فى الاحتياط

الوجوبى ، والا لم يكن وجه للاضراب ، وقد فهم السيد البروجردى ذلك حيث علق على الاحتياط الاول بقوله : لا يترك .

وكيف كان فمقتضى القاعدة حرمة صومه اذا كان مزاحما مطلقا ، واذا لم يكن

مزاحما ، فان كان تصرفا فى مال المولى حرم ايضا ، وان لم يكن تصرفا عرفيا

فالا احتياط فى احتياجه الى الاذن ، وانما لم نفت بذلك لاحتمال الانصراف الى

التاسع: صوم الولد مع كونه موجبا لتألم الوالدين واذ يتهما
 العاشر: صوم المريض ومن كان يضره الصوم
 الحاد يعشر: صوم المسافر الا في الصور المستثناة على ما مر
 الثاني عشر: صوم الدهر حتى العيدين على ما في الخبر

المزاحمة وصدف التصرف فان النصوص المذكورة منصرفة عرفا عن مثل عبد لا حاجة
 لمولاه فيه وما اشبه اللهم الا ان يقال ان ذلك لاجل علمه برضى مولاه، ففي
 مثل المولى الصغير الذي لا يعتبر رضاه لا ياتي ذلك فتأمل، ويأتي في المقام
 جملة من الفروع التي تقدمت في صوم الزوجة وفي صوم الولد، ولو كان بعض
 العبد حراً، فهل له ان يصوم لان الادلة في العبد المطلق، او ليس له ذلك
 لانه تصرف في حق المولى، او يفصل بين المهاييا وغيره، فيحق في الاول في
 زمانه دون زمان المولى، ولا يحق في الثاني احتمالات: وفي المقام مسائل كثيرة
 لكن حيث انها خارجة فعلا عن محل الابتلاء لا نتعرض لها .

(التاسع: صوم الولد مع كونه موجبا لتألم الوالدين واذ يتهما) وقد تقدم
 في ذلك في الصوم المكروه .

(العاشر: صوم المريض ومن كان يضره الصوم) وان لم يكن فعلا مريضا، و
 قد تقدم الكلام في ذلك في اول الكتاب .

(الحاد يعشر: صوم المسافر الا في الصور المستثناة على ما مر) وتقدم
 تفصيل الكلام في ذلك .

(الثاني عشر: صوم الدهر) اي تمام العمر (حتى العيدين على ما في
 الخبر) وقد اختلفوا في ذلك، فقال جمع: بان التحريم لاشتماله على صوم
 العيدين، وقال آخرون: بانه بما هو هو، وان لم يصم العيدين، والاخبار في ذلك
 مطلقة، فعن الزهري، عن علي بن الحسين عليه السلام، قال: وصوم الدهر حرام .

وان كان يمكن ان يكون من حيث اشتماله عليهما لا لكونه صوم الدهر من حيث هو

وفى وصية النبي صلى الله عليه واله وسلم لعلى عليه السلام، قال: وصوم

الدهر حرام .

وعن الرضوى: ان صوم الدهر حرام .

اما القائلون بغدم الحرمة كما اشار اليه المصنف بقوله: (وان كان يمكن ان يكون من حيث اشتماله عليهما لا لكونه صوم الدهر من حيث هو) فقد حملوا روايات التحريم على ذلك، واستدلوا لذلك بجملته من الروايات الناصة على الكراهة فى صوم الدهر والناصة على صوم المعصوم كل عمره بعد وضوح ان المعصوم لم يكن يصوم العيدين، وهذا القول هو الاقرب .

فعن زرارة، عن ابا عبد الله عليه السلام، حيث سئله عن صوم الدهر، فقال لم يزل مكروها، وفى روايته الاخرى عنه عليه السلام حيث سئله عن صوم الدهر، فقال: لم نزل نكرهه،

ومضرة سماعة، قال: سئلته عن صوم الدهر فكرهه، وقال: لا بأس ان يصوم يوما ويفطر يوما . وقد تقدم فى احاديث صوم ثلاثه ايام من كل شهر ان الله يكتب له صوم الدهر .

وعن دعائم الاسلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كره صوم

الابد .

وعن درر اللئالى عنه صلى الله عليه وآله وسلم، انه قال: صيام نوح الدهر

كله الا يوم الفطر ويوم الاضحى .

وروى ابن طاووس، عن الصادق عليه السلام ان زين العابدين عليه السلام

بكى على ابيه اربعين سنة صائما نهاره قائما ليله .

مسئلة : ٣ - يستحب الامساك تاد بافى شهر رمضان وان لم يكن صوما فى

مواضع .

احدها : المسافر اذا ورد اهله او محل الاقامة بعد الزوال مطلقا

وفى رواية اخرى ان جارية الامام زين العابدين عليه السلام قالت مثل ذلك وقد روى فى الوسائل فى باب استحباب صوم يوم وافطار يوم ، عن ابن عباس ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، انه قال : فى حديث وان كنت تريد صوم عيسى عليه السلام فانه كان يصوم الدهر كله لا يفطر منه شيئا . وعلى هذا فالقول بالكراهة ايضا لا يخلو من اشكال ولا دليل عليه الا ما ربما يستفاد من مضمرة سماعه ، وهى ليست بحيث تقوى على مقابلة ما دل على صوم المعصومين عليهم السلام الدهر ، بعد حمل مطلقات الكراهة على ما فيه العيدان وحمل الكراهة على التحريم ، ثم من قال بالحرمة او الكراهة هل يقول بذلك اذا افطر فى كل سنة يوما او ما اشبه ذلك ، احتمالان : وكذلك هل يصدق صوم الدهر بالنسبة الى ما يستثنى منه ايام الحيض والمرض وما اشبه ام لا ؟ احتمالان .

(مسئلة : ٣ - يستحب الامساك) فى الامساك الثواب له اول الانقياد (تأد با)

فان العمسك مؤدب باداب الاسلام وملتزم باداء ما عليه من ما يوجب الاجر والثواب (فى شهر رمضان وان لم يكن) الامساك (صوما فى مواضع) ذكرها الشرائع وغيره بل فى منتهى المقاصد انه لا خلاف فيه ينقل ، ولا اشكال يحتمل ، وفى الحدائق نسبه الى تصريح الاصحاب ، وعن المدارك الاتفاق عليه .

(احدها : المسافر اذا ورد اهله او محل الاقامة بعد الزوال مطلقا) سوا افطر

ام لا ؟ اذا كان حال الظهر فى السفر اما اذا سافر بعد الزوال من وطنه او محل

اوقبله وقد افطر .

واما اذا ورد قبله ولم يفطر فقد مرّ انه يجب عليه الصوم .

الثاني : المريض اذا برّفي اثناء النهار وقد افطر .

وكذا لولم يفطر اذا كان بعد الزوال بل قبله ايضا على ما مرمن عدم صحة

صومه وان كان الاحوط تجديد النية والاتمام ثم القضاء .

الثالث : الحائض والنفساء اذا طهرتا في اثناء النهار .

اقامته فورد بعد الزوال محل الاقامة او الوطن فلاشكال في وجوب الصوم عليه (او

قبله وقد افطر) حيث تحل له الافطار ، اما اذا افطر حيث لا تحل له ، كما اذا افطر

في بلده عصيانا ثم سافر الى مكان محل اقامته ولم يفطر في الطريق ووصل هناك

قبل الظهر فعليه الصوم .

(واما اذا ورد قبله ولم يفطر فقد مرّ انه يجب عليه الصوم) وقد تقدم الكلام في

ذلك في فصل شرائط وجوب الصوم .

(الثاني : المريض اذا برّفي اثناء النهار وقد افطر) بشرط ان كان افطاره في

حالة المريض لافيا اذا افطر بدون العذر ثم مرض ثم برّقبل الزوال كما تقدم

مثله في المسافر .

(وكذا لولم يفطر اذا كان بعد الزوال بل قبله ايضا على ما مرمن عدم صحة

صومه وان كان الاحوط تجديد النية والاتمام ثم القضاء) وقد مرّ تفصيل الكلام في

ذلك في شرائط وجوب الصوم فراجع .

(الثالث : الحائض والنفساء اذا طهرتا في اثناء النهار) بلاشكال ولا خلاف

كما تقدم ، ويدل عليه حديث الزهري ، عن الامام زين العابدين عليه السلام قال :

واما صوم التأديب فانه يؤمر الصبي اذا بلغ سبع سنين بالصوم تأديبا وليس بغرض

وكذا من افطر لعلة اول النهار ثم قوى بقية يومه بالامساك بقية يومه

الرابع: الكافر اذا اسلم فى اثناء النهار اتى بالمفطرا ام لا ؟

الخامس: الصبى اذا بلغ فى اثناء النهار

السادس: المجنون و المغمى عليه اذا افاقا فى اثنائه .

تأديبا ، وليس بفرض ، وكذلك المسافر اذا اكل من اول النهار ثم قدم اهله امر بقية يومه بالامساك تأديبا وليس بفرض ، وكذلك الحائض اذا طهرت امسكت بقية يومها .

اقول : والنفساء كالحائض لنص الاصحاب واشتراكهما فى اكثر الاحكام كما قرر

فى محله .

وعن ابى بصير فى حديث ، قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام ، عن امرئة

رأت الظهر اول النهار؟ قال : تصلى وتتم يومها وتقضى .

وعن عمار بن موسى ، عن الصادق عليه السلام فى المرئة يطلع الفجر وهى

حائض فى شهر رمضان فاذا اصبحت طهرت وقد اكلت ثم صلت الظهر والعصر

كيف تصنع فى ذلك اليوم الذى طهرت فيه؟ قال : تصوم ولا تعتد به . ويدل على ان

الامساك التأديب ، مضافا لاما مر ، ما رواه محمد بن مسلم ، قال : سئلت ابا عبد

الله عليه السلام عن الرجل يقدم من سفر بعد العصر فى شهر رمضان فيصيب

امرئته حين طهرت من الحيض ايواقعها؟ قال : لا بأس به .

(الرابع: الكافر اذا اسلم فى اثناء النهار اتى بالمفطرا ام لا ؟)

(الخامس: الصبى اذا بلغ فى اثناء النهار) .

(السادس: المجنون و المغمى عليه اذا افاقا فى اثنائه) وقد تقدم الكلام حول ذلك

كله ، ويدل على استحباب الامساك مضافا الى نص الاصحاب الموجب لشمول ادلة

التسامح لهروايقا لزهرى عن السجاد (ع) : وكذا من افطر لعل اول النهار ثم قوى بقية يومه

ومنه يعلم ان دعوى بعض الفقهاء انه لم يجد ما يدل عليه الا دليل المريض و المسافر و

الحائض بضميمة عدم القول بالفصل • منظور فيها •

ثم لا يخفى ان المصنف ((ره)) لم يذكر جملة من المسائل المتعلقة ببياب

الصوم كما يظهر لمن راجع الجواهر وغيره ، فعلى الطالب مراجعة المفصلات

والله الموفق المستعان •

الفهرست

رقم الصفحة	الموضوع
٣	فصل: فى شرائط صحة الصوم و هى امور، الاول: الاسلام
٥	اشتراط الايمان
١٤	الثانى : العقل
٢٠	الثالث: عدم الاصابح على الجنابة أو الحيض أو النفاس
٢٠	الرابع: الخلو من الحيض و النفاس فى مجموع النهار
٢٢	الخامس : عدم السفر الشرعى
٢٧	فروع عشرة
٢٩	مستثنيات حرمة الصوم فى السفر
٣٧	الصوم المندوب فى السفر
٤٣	الصوم فى السفر بالنسبة للجاهل بالحكم و بالنسبة للناسى
٤٤	صحة الصوم من المسافر اذا سافر بعد الزوال
٤٨	السادس : عدم المرض الشرعى
٥٤	عدم الضرر الشرعى
٥٥	عدم المزاومة بواجب أهم
٥٦	فروع عشرة
٥٨	عدم الضعف الشرعى
٥٩	فروع الضرر و هى سبعة

رقم الصفحة	الموضوع
٦٢	مسئلة ١- :صوم النائم
٦٥	مسئلة ٢- :صوم الصبى المميز
٦٩	مسئلة ٣- :شرائط صحة الصوم المندوب
٧٥	مسئلة ٤- :صوم التطوع مع اشتغال الذمة بالصوم الاستيجارى فصل: فى شرائط وجوب الصوم و هى امور، الاول والثانى :
٧٧	البلوغ و العقل
٨٢	الثالث: عدم الاغماء
٨٢	الرابع : عدم المرص الشرعى
٨٣	الخامس : الخلو من الحيض و النفاس فى مجموع النهار
٨٣	السادس: الحضر
	مسئلة ١- :الخروج الى السفر قبل الزوال و بعده ، والدخول
٨٥	الى البلد قبل الزوال و بعده
	مسئلة ٢- :مستثنيات التلازم بين الصلاة و الصوم إتماماً و امساکاً
٩٠	وقصراً و افطاراً
	مسئلة ٣- :عدم جواز الافطار عند الخروج الى السفر الا بعد
٩١	الوصول الى حد الترخص
٩١	مسئلة ٤- :السفر اختياراً فى شهر رمضان
٩٤	السفر فى الصوم الواجب المعين
	مسئلة ٥- :كراهة السفر فى شهر رمضان قبل أن يمضى ثلاثة
٩٦	وعشرون يوماً منه
٩٦	مسئلة ٦- :آداب المفطر الشرعى فى شهر رمضان

- فصل: موارد الافطار في شهر رمضان رخصة وعزيمة وهي امور،
- ١٠١ الاول والثاني: الشيخ والشيخة
- ١٠٤ على الشيخ والشيخة التكفير بدل كل يوم بمد من طعام
- ١٠٦ على الشيخ والشيخة القضاء عند التمكن منه بعداً
- ١٠٧ الثالث: ذوالعطاش
- ١٠٨ على ذى العطاش التكفير بدل كل يوم بمد من طعام
- ١٠٩ على ذى العطاش القضاء عند التمكن منه بعداً
- ١١١ الرابع: الحامل المقرب
- ١١٣ على الحامل المقرب التكفير بدل كل يوم بمد من طعام
- ١١٥ على الحامل المقرب القضاء عند التمكن منه بعداً
- ١١٦ الخامس: المرضعة القليلة اللبن
- ١١٨ على المرضعة القليلة اللبن التكفير والقضاء كالحامل المقرب
- ١٢٠ فصل: في طرق ثبوت الهلال وهي امور، الاول: رؤية المكلف نفسه
- ١٢١ الثاني: التواتر
- ١٢٢ الثالث: الشياخ المفيد للعلم
- ١٢٤ الرابع: مضي ثلاثين يوماً من الهلال السابق
- ١٢٦ الخامس: البيينة الشرعية
- ١٣٥ عدم ثبوت الهلال بشهادة النساء
- ١٣٧ عدم ثبوت الهلال بعدل واحد مع ضم اليمين
- ١٣٩ السادس: حكم الحاكم
- ١٤٥ عدم ثبوت الهلال بقول المنجمين

- ١٤٧ عدم ثبوت الهلال بغيوبة الشفق فى الليلة الاخرى
- ١٤٨ عدم ثبوت الهلال برؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال
- ١٥٢ عدم ثبوت الهلال بالطرق غير الشرعية ولو أفادت الظن القوى
- ١٥٦ مسألة-١: اعتبار الشهادة بالرؤية لا بالعلم
- ١٥٨ مسألة-٢: موارد ترك الصوم قصوراً ووجوب القضاء بدلاً
- ١٦٠ مسألة-٣: دائرة نفوذ حكم الحاكم
- ١٦١ مسألة-٤: ثبوت الهلال فى بلد دون بلد
- ١٦٧ مسألة-٥: الاعتماد على التلغراف
- ١٦٩ مسألة-٦: يوم الشك
- ١٧١ مسألة-٧: لو غمت الشهور و لم ير الهلال فيها بعضاً أو كلاً
- ١٧٤ مسألة-٨: ثبوت الهلال بالنسبة الى الاسير و المحبوس
- مسألة-٩: اشتباه شهر رمضان بين شهرين و اكثره و اشتباه
- ١٨١ الشهر المنذور صومه بين شهرين و أكثره .
- ١٨٢ مسألة-١٠: الصوم فى الافاق الرحوية و ما أشبهه .
فصل: فى احكام القضاء . شروط وجوب القضاء على من فاته الصوم
- ١٨٥ و هى امور: البلوغ و العقل و الاسلام . البلوغ
- ١٨٩ العقل
- ١٩٣ الاسلام
- ١٩٥ مسألة-١: يجب على المرتد قضاء ما فاته أيام رده
- ١٩٧ مسألة-٢: يجب القضاء على من فاته الصوم لسكر
- ١٩٨ مسألة-٣: قضاء الصوم بالنسبة الى الحائض و النفساء و المستحاضة

رقم الصفحة	الموضوع
١٩٩	مسئلة-٤-:قضاء الصوم بالنسبة الى المخالف اذا استبصر
٢٠٠	مسئلة-٥-: وجوب القضاء على من فاته الصوم للنوم أو للغفلة
٢٠١	مسئلة-٦-: دوران القضاء بين الاقل و الاكثر
٢٠٣	مسئلة-٧-: الفور و التابع فى القضاء
٢٠٧	مسئلة-٨-: عدم وجوب تعيين الايام فى القضاء
٢٠٩	عدم وجوب الترتيب فى القضاء
٢٠٩	مسئلة-٩-: جواز قضاء اللاحق قبل السابق من الشهور الفائتة
٢١١	مسئلة-١٠-: لا ترتيب فى صوم القضاء و غيره من اقسام الصوم الواجب
٢١٢	مسئلة-١١-: بعض موارد تخلف المأتى به عن المكلف به فى القضاء
	مسئلة-١٢-: عدم وجوب القضاء عن الميت لوفاته الصوم معد وراثم
٢١٣	مات
٢١٧	مسئلة-١٣-: فوات الصوم بالعدر واستمراره الى رمضان آخر
	مسئلة-١٤-: الجمع بين الكفارة و القضاء على من افطر متعمداً
٢٢٥	و لم يأت بالقضاء الى رمضان آخر
٢٢٩	مسئلة-١٥-: لو استمر المرض الى ثلاث سنين أو أكثر
٢٣١	مسئلة-١٦-: اعطاء كفارة ايام عديدة من رمضان أو اكثر لفقير واحد
٢٣٢	مسئلة-١٧-: عدم وجوب كفارة العبد على السيد
٢٣٣	مسئلة-١٨-: تأخير القضاء الى رمضان آخر مع التمكن عمداً
	مسئلة-١٩-: يجب على ولى الميت قضاء ما فاته من الصوم لعدر
٢٣٥	دون غيره
٢٤٤	مسئلة-٢٠-: لو لم يكن للميت ولد

رقم الصفحة	الموضوع
٢٤٤	مسئلة-٢١-: لو تعدد الولى
٢٤٥	مسئلة-٢٢-: للولى أن يستاجر غيره وان ياتى به بنفسه
	مسئلة-٢٣-: لو شك الولى فى اشتغال ذمة الميت، ولو علم به
٢٤٧	و تردد بين الاقل والاكثر
٢٤٨	مسئلة-٢٤-: لو اوصى الميت باسيتجار ما عليه
٢٤٩	مسئلة-٢٥-: ما يجب على الولى قضاءه
٢٥١	مسئلة-٢٦-: هل على الولى قضاء شهر رمضان أو كل صوم واجب
	مسئلة-٢٧-: الا فطار فى قضاء رمضان وغيره، بعد الزوال وقبله،
٢٥٣	عن نفسه وعن غيره
	فصل: فى صوم الكفارة . أقسام صوم الكفارة . منها : ما يجب فيه
٢٦١	الصوم مع غيره
٢٦٢	و منها : ما يجب فيه الصوم بعد العجز عن غيره
٢٦٥	و منها : ما يجب فيه الصوم مخيراً بينه وبين غيره
٢٦٧	و منها : ما يجب فيه الصوم مرتباً على غيره مخيراً بينه وبين غيره
٢٦٧	مسئلة-١-: مورد بالتتابع فى صيام شهرين
٢٦٩	مورد التابع فى صوم الثمانية عشر
٢٧٠	التابع فى صيام سائر الكفارات
	مسئلة-٢-: عدم وجوب التابع فى صوم النذر الامع الانصراف
٢٧١	او الاشتراط
	مسئلة-٣-: التابع فى القضاء اذا فاته النذر المعين او
٢٧٢	المشروط فيه التابع

- مسئلة-٤-: الشروع فى صوم يلزم فيه التتابع فى زمان يعلم
 ٢٧٣ انه لا يسلم له ، أولا يعلم ، و مورد الاستثناء
- مسئلة-٥-: قطع الصوم التتابعى و الصوم غير التتابعى
 ٢٧٧
- مسئلة-٦-: قطع الصوم التتابعى أيضاً
 ٢٧٩
- مسئلة-٧-: الميزان فى انواع التتابع
 ٢٨٧
- مسئلة-٨-: عدم بطلان الصوم من حيث هو ببطلان التتابع
 ٢٩٢
- عدم بطلان العبادة من حيث هى ببطلان الصلاة
 ٢٩٤
- فصل: فى أقسام الصوم: الواجب و المندوب و المكروه و المحظور
 ٢٩٥
- أقسام الصوم الواجب: شهر رمضان ، الكفارة ، القضاء
 ٢٩٦
- بدل الهدى فى حج التمتع ، النذر واخويه ، الملتزم بشرط أو
 ٢٩٧
- إجارة ، الثالث من ايام الاعتكاف
- أقسام الصوم المندوب : فمنها: ما لا يختص بسبب مخصوص ولا زمان
 ٢٩٧
- معين كصوم أيام السنة عدا ما استثنى
 ٣٠٠
- ومنها: ما يختص بسبب مخصوص
 ٣٠١
- ومنها: ما يختص بوقت معين : صوم ثلاثة ايام من كل شهر
 ٣٠٦
- صوم أيام البيض من كل شهر
 ٣٠٨
- صوم مولد النبى صلى الله عليه وآله وسلم
 ٣١٠
- صوم يوم الغدير
 ٣١٢
- صوم مبعث النبى صلى الله عليه وآله وسلم
 ٣١٣
- صوم يوم دحو الارض
 ٣١٤
- صوم يوم عرفة لمن لا يضعفه الصوم عن الدعاء

رقم الصفحة	الموضوع
٣١٧	صوم يوم المباهله
٣١٧	صوم كل خميس وجمعة معاً أو الجمعة فقط
٣١٩	صوم أول ذى الحجة بل كل يوم من التسع فيه
٣٢٠	صوم النيروز • صوم رجب و شعبان كلاً أو بعضاً ولو يوماً منهما
٣٢٢	صوم أول يوم من المحرم و ثالثه و رابعه
٣٢٣	صوم التاسع و العشرين من ذى القعدة
٣٢٣	صوم ستة ايام بعد عيد الفطر بثلاثة ايام احدها العيد
٣٢٤	صوم يوم النصف من جمادى الاولى
٣٢٥	مسئلة-١- : عدم وجوب اتمام صوم التطوع بالشروع فيه
٣٢٦	مسئلة-٢- : قطع صوم التطوع عند دعوة المؤمن
٣٢٨	اقسام الصوم المكروه : صوم عاشوراء
٣٣٢	صوم يوم عرفة لمن خاف ان يضعفه الصوم عن الدعاء
٣٣٢	الصوم مع الشك فى هلال ذى الحجة خوفاً من ان يكون يوم العيد
٣٣٢	صوم الضيف بدون اذن مضيفه
٣٣٥	صوم الولد بدون اذن والده
٣٣٦	جريان الحكم فى ولد الولد • صوم الولد بدون اذن والدته
٣٣٧	اقسام الصوم المحظور : صوم يومي العيدين
٣٤٠	صوم ايام التشريق لمن كان بمنى
٣٤٢	صوم يوم الشك فى انه من شعبان أو رمضان بنية انه من رمضان
٣٤٣	صوم وفاء نذر المعصية

رقم الصفحة	الموضوع
٣٤٥	صوم الصمت
٣٤٧	صوم الوصال
٣٥١	صوم الزوجة مع المزاومة لحق الزوج
٣٥٥	صوم المملوك مع المزاومة لحق المولى
٣٥٧	صوم الولد مع كونه موجباً لتألم الوالدين واذ يتهما
٣٥٧	صوم المريض و من كان يضره الصوم
٣٥٧	صوم المسافر الا في الصور المستثناة
٣٥٧	صوم الدهر حتى العيدين
	مسئلة ٣- : يستحب الامساك تأد بأفي شهر رمضان وان لم
٣٥٩	يكن صوماً في مواضع ستة .
٣٦٣	الفهرست







